



♦ التقرير السنوي ♦  
قدمه والي بنك المغرب  
إلى صاحب الجلالة ملك المغرب نصره الله

السنة المالية 2012









◆ التقرير السنوي ◆  
قدمه والي بنك المغرب  
إلى صاحب الجلالة نصره الله

السنة المالية 2012





## ♦ الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

## ♦ المدير العام

السيد عبد اللطيف فوزي

## ♦ مندوب الحكومة

السيد خالد سفير

## ♦ المجلس

السيد الوالي

السيد المدير العام

السيد عبد اللطيف بلمندي

السيد محمد بنعمور

السيدة مريم بن صالح شقرورن

السيد بسيم جاي حكيمي

السيد مصطفى مساوي

السيدة فوزية زعبول

يونيو 2013



# تقرير السنة المالية 2012

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله  
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

**مولاي صاحب الجلالة،**

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم، طبقاً للمادة 57 من القانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.05.38 في 20 شوال 1426 (23 نوفمبر 2005)، التقرير الخاص بسنة 2012، وهي السنة الرابعة والخمسون لمعهد الإصدار.



# فهرس

ix-iii .....	المقدمة
<b>الجزء . 1 : الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية</b>	
3 .....	1.1 الخيط الدولي
29 .....	2.1 الإنتاج الوطني
43 .....	3.1 سوق الشغل
52 .....	4.1 الطلب الداخلي
58 .....	5.1 التدفقات الاقتصادية والمالية
61 .....	6.1 التضخم
71 .....	7.1 ميزان الأداءات
82 .....	8.1 المالية العمومية
94 .....	9.1 السياسة النقدية
106 .....	10.1 النقد والائتمان
126 .....	11.1 أسواق الأصول
<b>الجزء . 2 : أنشطة البنك</b>	
140 .....	1.2 المحكمة
155 .....	2.2 مهام البنك
171 .....	3.2 موارد وبيئة العمل
<b>الجزء . 3 : البيانات المالية لبنك المغرب</b>	
191 .....	1.3 حصيلة بنك المغرب
199 .....	2.3 حساب العائدات والتکاليف
207 .....	3.3 ملحقات الحسابات
211 .....	4.3 إيضاحات حول بنود الحصيلة
216 .....	5.3 إيضاحات حول بنود خارج الحصيلة
217 .....	6.3 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتکاليف
223 .....	7.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
225 .....	8.3 مصادقة مجلس البنك
227 .....	الملاحق الإحصائية
287 .....	المحتويات



## مولاي،

كانت 2012 سنة صعبة بالنسبة للاقتصاد العالمي. حيث أدت تبعات الأزمة التي بدأت عام 2009 إلى تراجع النمو إلى 3,2% بعد 4% في سنة 2011. وفي البلدان المتقدمة، لم تتجاوز هذه النسبة 1,2%. نظراً بالخصوص للانكماش الذي شهدته منطقة الأورو، ارتباطاً بتفاقم تأثيرات أزمة الديون السيادية في البلدان الطرفية للمنطقة وانتقالها إلى دول المركز. في حين شكل اليابان، وإلى حد أقل الولايات المتحدة الأمريكية، استثناء حيث سجل نشاطهما الاقتصادي خسناً نسبياً مقارنة مع 2011. وفي البلدان الصاعدة والنامية، تباطأ نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 5,1%. وذلك بسبب انخفاض الطلب من البلدان المتقدمة ونهج سياسات تقيدية، خاصة من طرف البلدان الصاعدة الرئيسية كالصين والهند والبرازيل.

وقد أثر ضعف النشاط بشكل كبير على أسواق الشغل. فعلى الرغم من الإصلاحات وتدابير الدعم المتعددة التي اعتمدتتها الكثير من البلدان المتقدمة، ظل معدل البطالة مرتفعاً، خصوصاً في منطقة الأورو التي بلغ فيها 11,4%. مع تسجيل رقم قياسي في إسبانيا وصل إلى 25%. وظلت بطالة الشباب على وجه الخصوص، بالنظر إلى حجمها ونطاق انتشارها، مصدر انشغال كبير للحكومات وسبباً لحركات الاحتجاج في العديد من البلدان.

وسجلت أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية تراجعاً على العموم، وإن بقيت في مستويات مرتفعة. أما أسعار النفط، فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً يعزى بالأساس إلى تزايد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. وأدى هذا التوجه، إضافة إلى ضعف الطلب، إلى تراجع الضغوط على الأسعار، بحيث انخفض معدل التضخم في البلدان المتقدمة إلى 2% بينما تدنى إلى حوالي 6% في الاقتصاديات الصاعدة والنامية.

وقد كان لهذا الوضع تأثير واضح على التجارة العالمية التي تباطأ نموها إلى 2,5%. وكذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تقلصت بنسبة 18,3%. خصوصاً في إتجاه البلدان المتقدمة.

وعلى الرغم من هذه الوضعيّة، سجلت أسواق البورصة عموماً ايجاباً تصاعدياً، ما يوحى بأنفصال القطاعين الحقيقي والمالي للاقتصاد عن بعضهما البعض. وقد خسنت ثقة المستثمرين على الأرجح بفضل السياسات التيسيرية التي وافصلت البنوك المركزية نهجها وتداير التكشف المالي، فضلاً عن برامج الدعم التي ساهمت فيها المؤسسات الدوليّة لفائدة البلدان التي تعاني من الأزمة.

في هذه الظرفية الصعبة، تعزز دور البنوك المركزية مع تزايد جوؤها للإجراءات التيسيرية على مستوى السياسات النقدية المعتمدة والتركيز بشكل أكبر نسبياً في أهدافها على تحفيز النمو الاقتصادي وإنعاش سوق الشغل.

وقد انعكس الركود الاقتصادي العالمي والظروف المناخية غير المواتية بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني الذي تباطأ نموه إلى 2,7% مقابل 5,0% في العام السابق. وكانت الخدمات القطاع الوحيد الذي استطاع الحفاظ على وتيرة نموه. مدفوعاً بالأداء الجيد لفرع «البريد والاتصالات». أما القيمة المضافة للقطاع الثانوي، فقد تباطأ نموها بشكل حاد بسبب الانخفاض الذي شهدته قطاعا الصناعة والبناء والأشغال العمومية. وقد بدأ هذا الأخير على وجه الخصوص في إظهار علامات فتور، بعد سنوات عدة من النمو المطرد والمساهمة الهامة في إحداث فرص الشغل.

وفي ما يخص الطلب، ارتفع مكونه الداخلي، الذي يعتبر المحرك التقليدي للنمو، بنسبة 3%. ويرجع ذلك إلى مواصلة تنفيذ سياسة مالية توسعية، مع الإبقاء خصوصاً على نفقات الاستثمار في مستوى مرتفع، والحفاظ نسبياً على القدرة الشرائية بفضل نظام المقاضة والقيام بعدة تعديلات على مستوى أنظمة وجداول الأجور، بالإضافة إلى التطور العتدل للتضخم.

وشهدت وضعية سوق الشغل تدهوراً حاداً، إذ كانت مناصب الشغل الصافية المحدثة ضئيلة جداً، وهي حالة غير مسبوقة منذ سنة 1999، حيث أن المستوى الأدنى المسجل هو 42,000 منصب شغل صاف وكان ذلك في سنة 2005. وبالوازاة مع هذا التدهور، تم تسجيل انخفاض في نسبة مشاركة اليد العاملة، يعزى على الأرجح إلى انسحاب جزء من الساكنة المحبطة من سوق الشغل، مما أدى إلى استقرار نسبة البطالة في 9%. وبفضل الارتفاع الذي ميز الأنشطة التجارية في السنوات الأخيرة، أصبح قطاع الخدمات في سنة 2012 أول مشغل لليد العاملة متقدماً على القطاع الفلاحي.

وعلى مستوى الحسابات الخارجية، تفاقمت وضعية الحساب الجاري في سنة 2012. فقد أدى الانكماش الاقتصادي في منطقة الأورو وانخفاض أسعار مشتقات الفوسفات إلى تباطؤ وتيرة نمو الصادرات إلى 5,5%. على الرغم من النمو القوي الذي شهدته قطاع صناعة السيارات، ورغم ارتفاع الواردات بوتيرة أبطأ من السنة الماضية، فقد ظلت أسرع نسبياً من الصادرات، لاسيما بسبب تزايد ثقل الفاتورة الطافية، مما جمّع عنه اتساع العجز التجاري من 22,8% إلى 24,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. وسجلت عائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، التي تساهمن عادة في التخفيف من حدة تأثير هذا العجز على الحساب الجاري، تناقصاً بنسبة 1,7% و3,8% على التوالي. يرجع جزئياً إلى انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة في منطقة الأورو. ونتج عن ذلك تفاقم عجز الحساب الجاري إلى 10% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 8% في العام الماضي و5,1% في المتوسط بين عامي 2008 و2010. مما أثر بشكل سلبي على الاستدامة الخارجية لاقتصادنا. وقد أدت هذه التطورات إلى مزيد من الانخفاض في صافي احتياطيات الصرف، التي أصبحت تعادل في نهاية سنة 2012 أكثر بقليل من 4 أشهر من واردات السلع والخدمات.

وقد تميزت هذه السنة على الخصوص بتدور وضعية المالية العمومية، إذ واصل عجز الميزانية منحاه التصاعدي المسجل منذ 2009 ليبلغ 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. متزاودا بشكل كبير نسبه 5,4% المستهدفة في قانون المالية. ويعزى هذا الاختلال إلى ارتفاع النفقات بوتيرة أسرع بمرتين من وتيرة نمو المدخل. بفعل تزايد كتلة الأجراء بنسبة 11,6% لتمثل 8,2% من الناتج الداخلي الإجمالي وارتفاع نفقات المعاشرة إلى مستوى غير مسبوق بلغ 55 مليار درهم. أي ما يعادل 6,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. في المقابل، سجلت المدخل العادلة تباطؤا ملماوسا بفعل تراجع إيرادات الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد والضريبة على الشركات. ارتباطا بضعف النشاط الاقتصادي. وانخفاض عائدات الجمارك من جديد على إثر مواصلة تفكيك الرسوم الجمركية. في ظل هذه الظروف، ارتفعت مديونية الخزينة بنحو 6 نقط مؤدية لتصل إلى 59,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. ما يزيد من إضعاف قابلية استمرار المالية العمومية على المدى المتوسط.

وفي ما يخص تطور الأسعار، تم احتواء التضخم عند نسبة 1,3% في سنة 2011، على الرغم من رفع أسعار الوقود في شهر يونيو وتسجيل العديد من صدمات العرض المؤقتة في المواد الغذائية. ومن جهته، شهد التضخم الأساسي، الذي يعكس التوجه الأساسي للأسعار، انخفاضا ملماوسا من 1,8% إلى 0,8%. يرجع إلى اعتدال ضغوط الطلب وتباطؤ أسعار استيراد المواد غير الطاقة.

وعلى صعيد الأوضاع النقدية، لم يتجاوز نمو الكتلة النقدية 4,5% بعد 6,4% في سنة 2011. وهو مستوى أقل بكثير من اتجاهه الطويل المدى. ويعكس بشكل رئيسي تباطؤ القروض البنكية وانكماش الموجودات الخارجية الصافية. ويعزى تراجع معدل نمو الائتمان البنكي، الذي بدأ في سنة 2008 وهم بشكل أكبر في عام 2012 قروض التجهيز والإنشاء العقاري. على الخصوص إلى فتور النشاط الاقتصادي وجو الترقب الذي ميز مناخ الأعمال وحساسية أكبر للبنوك تجاه المخاطر. وقد أدى ارتفاع إصدارات الشركات غير المالية في سوق سندات الدين إلى التخفيض جزئيا من تأثير هذا التباطؤ، إذ تزايد المبلغ الماري لهذه الإصدارات بنسبة 20% سنوياً منذ 2010 ليبلغ 66 مليار درهم في عام 2012. وارتفعت نسبة القروض المتعثرة من 4,7% إلى 4,9%. ما يعكس تصاعدا طفيفاً لمخاطر الائتمان ناجم أساسا عن الصعوبات التي تواجهها بعض المقاولات، لاسيما في قطاعات الصلب والإنشاء العقاري وبعض القطاعات المرتبطة بها.

في سوق الأصول، سجلت المؤشرات الرئيسية للبورصة هبوطا جديدا بأكثر من 15%. واكبه تراجع حاد في حجم المعاملات في سوق يتسم بقلة السيولة وضيق بنوي. وقد أدى هذا التطور إلى انخفاض مؤشرات التقييم. وإن ظلت في مستوى مرتفع نسبيا، إذ انتقلت نسبة السعر إلى الربح من 17,2 إلى 16,5. في المقابل، ارتفعت أسعار الأصول العقارية بنسبة 1%. لاسيما بفعل الزيادة التي شهدتها أسعار الأراضي بنسبة 2,6%. بينما ظلت أسعار

العقارات المعدة للسكن دون تغيير في المتوسط. وفي نفس السياق، تباطأت وتيرة نمو حجم المعاملات من 14,8% في سنة 2011 إلى 7,8%.

وفي ظرفية اتسمت بغياب الضغوط التضخمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي. واصل البنك المركزي سياسته النقدية التيسيرية. فقد قام بخفض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس خلال اجتماع مجلسه في شهر مارس. وكذا نسبة الاحتياطي الإلزامي بنقطتين مئويتين في اجتماع سبتمبر، مع الاستمرار في ملاءمة حجم تدخلاته مع احتياجات البنك من السيولة. وبموجب هذه السياسة، تم كذلك توسيع نطاق الضمانات المعتمدة في عمليات السياسة النقدية وتحفيض شروط قبولها. ومن أجل تشجيع النظام البنكي على تطوير التمويلات المنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، أطلق بنك المغرب، في إطار عملياته لأجل أطول، قروضا مضمونة بسندات موجهة لهذه الفئة من المقاولات.

وعلى الرغم من هذا الأداء، حافظ المغرب على ثقة الشركاء والمستثمرين. كما يشهد على ذلك التوقيع على اتفاق خط الوقاية والسيولة مع صندوق النقد الدولي والشروط الإيجابية التي ميزت الاقتراضين الأخيرين للخزينة في السوق الدولية. ويعود الفضل في ذلك إلى الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها بلادنا في السنوات الأخيرة والتزامها بالحفاظ على الاستقرار الماكرو اقتصادي. كما يعود على وجه الخصوص إلى خيار الانفتاح والانتقال السياسي الذي تبنيه وعملت على تعزيزه منذ سنة 2011.

إلا أن علامات الفتور بدأت تتجلى أكثر فأكثر، لاسيما مع الاختلال المتزايد للتوازنات الأساسية، خصوصا المالية والخارجية منها، واستمرار بطالة الشباب في مستوى مرتفع، بالموازاة مع التقلص الملحوظ لهامش المناورة لدى السلطات الحكومية. وتلك هي العوامل الرئيسية التي دفعت بوكالات التصنيف إلى وضع المغرب ضمن نظرة مستقبلية سلبية في أكتوبر 2012 وفبراير 2013، ولكن دون تخفيض تصنيفه.

إن رفع التحديات التي تواجهها بلادنا اليوم يقتضي تسريع الإصلاحات الهيكلية وتوسيع نطاقها. ومهما كان ذلك صعبا ولا يحظى بالتأييد الشعبي، فإنه يظل السبيل الوحيد لإعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وضمان استمراريتها وكذا استعادة الدولة للوسائل الكفيلة بتحسين القدرة التنافسية وخفيف النمو وتنمية التماسك الاجتماعي مع الحفاظ على علاقات جيدة مع الشركاء الدوليين للمغرب. وعلى العكس من ذلك، فإن تأخير هذه الإصلاحات لن يؤدي إلا إلى زيادة كلفتها الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا، علاوة على استكمال تفعيل الدستور كإطار مرجعي وإتمام المشاريع المهيكلة التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة، كالجهوية الموسعة وإصلاح منظومة العدالة، يتquin اعتماد الأوراش الأخرى الموجودة في مرحلة متقدمة من الانتهاء والإسراع بتنفيذها.

وبتعلق الأمر أولاً بإصلاح أنظمة التقاعد، التي يشهد توازنها المالي تدهوراً متواصلاً نتيجة التحول الديموغرافي بينما تظل تغطيتها في مستويات متدنية. وينطبق الأمر نفسه على إصلاح النظام الضريبي الذي أثار الكثير من النقاشات، لاسيما خلال المناقضة الوطنية الثالثة حول الجبايات. فمحاور الإصلاح واضحة وينبغي أن تكون ضمن أولويات الحكومة. وتتمثل على الخصوص في توسيع الوعاء الضريبي ليشمل القطاعات الأقل خضوعاً للضريبة وكذا الأنشطة غير المهيكلة، وذلك بغية تعزيز موارد الدولة وضمان قدر أكبر من العدالة الضريبية. كما تتطلب إعادة النظر في العدد الكبير من الاستثناءات الضريبية المكلفة التي تضيّع على الدولة عائدات مهمة دون أن يكون مردودها واضحاً على الاقتصاد.

إن مراجعة هذه الاستثناءات ينبغي أن تندمج في إطار أوسع للإصلاح يشمل سياسة الدعم برمتها. فنظام الماقصة، الذي يعتبر العنصر الرئيسي لهذه السياسة، يبقى محدود الفعالية على الصعيدين المالي والاجتماعي. فعلى الرغم من مسانته في الحفاظ على القدرة الشرائية، فإنه يظل نظاماً غير عادل ينقل ميزانية الدولة و يجعلها معرضة لتأثيرات تقلبات أسعار السلع الأساسية وتغيرات سعر الصرف. وبالنظر إلى التوقعات الخاصة بتطور الأسعار الدولية للمواد الطافية، يمثل هذا النظام تهديداً حقيقياً لاستدامة توازن المالية العمومية. وبالتالي، يتquin أن يكون إصلاح صندوق الماقصة ضمن أولويات الحكومة. إلا أنه من الضروري تنفيذ هذا الإصلاح بطريقة تدريجية، مع إرساء شبكات للأمان الاجتماعي من أجل التخفيف من تأثيره على الفئات الفقيرة، ومواكبته بسياسة تواصيلية وتوسيعية محكمة الاستهداف.

ومن أجل ضمان استمرارية المالية العمومية، من اللازم أيضاً ضبط وضعية الميزانية عبر خفض التكاليف غير المنتجة والاعتدال في زيادات الأجور، مع ربطها بالإنتاجية أو المردودية، وتوجيه الموارد المتاحة نحو الاستثمار المنتج والتنمية البشرية. وفي هذا الصدد، فإن الإسراع بإعداد القانون التنظيمي للمالية واعتماده وتنفيذه من شأنه أن يساهم في هذا الترشيد من خلال تحسين فعالية الإنفاق وتعزيز شفافية العمل الحكومي.

وفي ما يتعلق باستمارية الحسابات الخارجية، ما من شك أن التدهور المتواصل للحساب الجاري ولووضعية الميزان التجاري على الخصوص يعكس إشكالية القدرة التنافسية الصادراتنا التي تظل محدودة، سواء من حيث محتواها أو وجهتها. ولتقويتها يلزم تنفيذ السياسات القطاعية المشتركة بين القطاعات، مع العمل على تطوير البحث والابتكار وتحسين جودة التكوين ومناخ الأعمال. وفي هذا الإطار، فإن مشروع المهن العالمية للمغرب من شأنه أن يشكل رافعةً لتقوية الصادرات، كما يدل على ذلك الأداء اللافت لقطاع صناعة السيارات هذه السنة.

ومن أجل تعزيز تنافسية صادراتنا، يتquin كذلك إصلاح نظام الصرف، الذي لا يلعب، بشكله الحالي، دوره في تخفيف الصدمات الخارجية على ميزان الأداءات. وإلخراج هذا الإصلاح من اللازم اعتماد مقاربة تدريجية تقتضي توفر بعض الشروط المسبقة التي لم يستوف العديد منها إلى الآن.

في القطاع المالي، يكتسي تعميق الأسواق وتنمية مرتانتها أهمية بالغة بالنسبة لتمويل الاقتصاد. وفي هذا الإطار من الضروري إكمال المشاريع الجاري تنفيذها بغية تعزيز وتحديث البنية التحتية المؤسساتية والتنظيمية وملاءمتها مع أفضل الممارسات الدولية. وبتعلق الأمر على وجه الخصوص باعتماد التشريعات الجديدة المتعلقة بالقوانين الأساسية لبنك المغرب والسلطات المالية الأخرى وكذا القانون المنظم لمؤسسات الائتمان.

وعلى صعيد الاستقرار المالي، سيواصل البنك، بالتعاون مع هيئات الإشراف الأخرى، إعداد إطار لتبني المخاطر وتقييمها. وذلك بهدف وضع إطار شامل لسياسة احترازية كلية يأتي استكمالاً للإطار الخاص بتدبير الأزمات المالية الذي تم التوقيع على بروتوكول بشأنه بين مختلف الهيئات التقنية المعنية في سنة 2012.

ومن جهته، ظل القطاع البنكي متيناً بفضل تنوع أنشطته وتواجده المتزايد دولياً. ومن أجل مواصلة تعزيز القاعدة المالية لهذا القطاع، عمل بنك المغرب على رفع متطلبات رأس المال عبر تحديد نسبة 9% كحد أدنى لنسبة الرأسمال الأساسي و12% كحد أدنى لنسبة الملاعة. وعقب نشر المعايير الجديدة لاتفاقية بازل الثالثة، وضع البنك برنامجاً لتطبيق هذه المعايير يهدف على الخصوص إلى إعطاء تعريف جديد للرأس المال التنظيمي وإدخال معدل تغطية السيولة على المدى القصير.

وإذ تعتبر المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة الأكثر عرضة لتأثيرات الانكماش الاقتصادي، فإن من شأن تفعيل التدابير التحفيزية المدرجة في إطار الاستراتيجية الوطنية لإنعاش المقاولات الصغيرة جداً التي أطاحت بها الحكومة مؤخراً أن يحد من الإكراهات التي تعاني منها ويسهل اندماجها في الاقتصاد المهيكل. ومن جانبه، يعمل بنك المغرب بالتعاون مع القطاع البنكي وبباقي الشركاء المعنيين على إنشاء مرصد يتولى وضع رؤية شاملة مشتركة على الصعيد الوطني حول إشكالية تمويل ودعم هذه الفئة من المقاولات. وبالإضافة إلى قيام البنك بتوسيع نطاق الضمانات المقبولة لتشمل القروض الممنوحة لهذه الفئة من المقاولات، تم تعزيز نظام الضمان الذي تستفيد منه عبر إطلاق صندوق الضمان المركزي للعديد من المنتجات الجديدة في سنة 2012.

وفي السياق نفسه، ظل تعزيز الإدماج المالي، الذي أدرجه البنك ضمن أولويات خطته الاستراتيجية للسنوات 2013-2015، في صلب الأنشطة الهدافة إلى تطوير الخدمات المالية. فقد سجل ولوح الساكنة إلى هذه الخدمات خسناً، إذ بلغت نسبة تعليم الاستفادة من الخدمات البنكية حوالي 57% في نهاية سنة 2012. وبالموازاة مع ذلك، أخذ البنك بزمام المبادرة لتنسيق أنشطة التربية المالية في إطار استراتيجية طويلة الأمد تتولى تنفيذها مؤسسة وطنية. كما حرص على تمين آليات حماية زبناء مؤسسات الائتمان على ضوء الإصلاحات التشريعية التي سنتها بلادنا انسجاماً مع أفضل المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

وفي ما يتعلق بمشروع القطب المالي للدار البيضاء، وعلى الرغم من التقدم الذي حققه، فقد تأثرت وتيرة تقدمه بالظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية وكذا بالتطور السلبي لسوق الأسهم المغربي. فمن الضروري إذن تسريع الإجراءات المحددة مسبقا لإعادة تنسيط بورصة الدار البيضاء، لاسيما من خلال تعزيز إصلاح الإطار التنظيمي وملاءمة شروط إدراج الشركات وطرح أدوات مالية جديدة تمكن من تعزيز السيولة وتغطية المخاطر. وتشمل المعاور الرئيسية لإنجاح هذا المشروع كذلك اعتماد رؤية شاملة للتكامل والتنمية المشتركة تقوم على المنفعة المتبادلة مع البلدان الشريكة، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء.

وبينبغي أن تندمج جميع هذه الإصلاحات ضمن استراتيجية شاملة ترمي إلى تعزيز النمو الإدماجي وتنمية التماسك الاجتماعي عبر نهج سياسة لإعادة توزيع الثروات ومحاربة البطالة بشكل عام. وفي صفوف الشباب بشكل خاص. ولتحقيق ذلك يتطلب اتخاذ إجراءات على المدى المتوسط، مع إعطاء الأولوية لتحسين النظام التعليمي الذي يظل دون التطلعات رغم الإرادة السياسية القوية والدعم المالي الهام.

إن خُرقِيَّ الانتقال السياسي في بلادنا في مناخٍ إقليميٍّ مضطربٍ، والذي ما فتئ يحظى بإشادة المجتمع الدولي، لن يكون مستداماً في غياب مكاسب اقتصادية ملموسة تمكن من تحسين مستوى عيش الساكنة التي انخرطت بشكل واسع في هذا الانتقال وتنتظر اليوم أثره الفعلي. وإنجاح هذا المسار في ظرفية اقتصادية دولية قد تستمر تأثيراتها السلبية علينا. من الأهمية بمكان أن يعي جميع الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين في البلد مدى صعوبة الوضعية الراهنة وضرورة خجاوز المصالح الخصبة والفنوية والفردية ووضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2013



# الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية





## 1.1 المحيط الدولي

سجل نمو الاقتصاد العالمي في سنة 2012 تراجعاً جديداً، حيث بلغ 3,2% في 2011 وانتعاش بنسبة 5,2% في 2010. وتدورت الظرفية الاقتصادية بشكل كبير في منطقة الأورو، نتيجة على الخصوص لتفاقم أزمة الديون السيادية وانتقال آثارها إلى بلدان المركز. غير أن اليابان، ودرجة أقل، الولايات المتحدة استطاعاً أن يتميزاً عن البلدان المتقدمة الأخرى من خلال تسجيل خسن ملحوظ في نشاطهما الاقتصادي مقارنة بسنة 2011.

أما في البلدان الرئيسية الصاعدة والنامية، فإن تراجع الطلب الموجه من البلدان المتقدمة والسياسات الاقتصادية التقليدية التي تم نهجها خلال السنوات الأخيرة قد أدى إلى تباطؤ النمو، خاصة في الهند، والصين والبرازيل.

وفي ظل هذه الظروف، واصلت وضعية سوق الشغل تدهورها في البلدان المتقدمة، باستثناء الولايات المتحدة وألمانيا التي استمرت فيها في التحسن تدريجياً. وفي فرنسا والبلدان الظرفية الأخرى لمنطقة الأورو، خاصة إيطاليا وإسبانيا، حطمت نسبة البطالة أرقاماً قياسية جديدة، نتيجة فقدان عدد مهم من مناصب الشغل. وبالنسبة إلى النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة الرئيسية، سجلت نسبة البطالة انخفاضاً في البرازيل وروسيا واستقراراً في الصين.

وفيما يتعلق بتطور الأسعار، تراجعت الضغوط المسجلة في 2011 بشكل نسبي، نتيجة الانخفاض الطفيف في أسعار المواد الأولية وتدنى ضغوط الطلب ارتباطاً بضعف النشاط الاقتصادي.

وسجلت التجارة العالمية بدورها تباطؤاً واضحاً حيث انتقلت نسبة نموها من 6% في 2011 إلى 2,5% في 2012، عاكسة بذلك التراجع القوي في واردات الاقتصادات المتقدمة. كما تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي خاصة في إتجاه البلدان المتقدمة.

ورغم تدهور الظرفية الاقتصادية، سجلت أسواق البورصة إجمالاً نمواً قوياً، لتعكس بذلك قطبية واضحة بين المكونين الحقيقي والمالي للاقتصاد. سجلت الأسواق المالية الأخرى، من جهتها، ضغوطاً نتيجة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، والتي بدأت تتقلص في بداية النصف الثاني من السنة، ارتباطاً باعتماد سياسات التحفيز النقدي من قبل البنوك المركزية، وتدابير إصلاح الميزانية ودعم المؤسسات الدولية. وفي هذا الإطار، يظهر خليل القرارات والتدابير المتخذة أخيراً من طرف العديد من البنوك المركزية إلى تغيير في أولوياتها حيث أصبحت تعطي أهمية متزايدة للنمو والتشغيل.

## 1.1.1 تطور الاقتصاد العالمي

تواصل في سنة 2012 تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي الذي بدء سنة من قبل حيث تراجع من 4% إلى 3,2% مقابل انتعاشة بنسبة 5,2% في سنة 2010. وشمل هذا التطور في ذات الآن البلدان المتقدمة، التي انتقل فيها الناتج الداخلي الإجمالي من 1,6% إلى 1,2% والبلدان الصاعدة والنامية التي تراجع فيها النمو من سنة لأخرى من 6,4% إلى 5,1%. وضمن هذه الأخيرة، سجلت أقوى الانخفاضات في آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريببي. أما في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد تعزز النمو من 4% إلى 4,8%.

جدول 1.1.1 : تطور النمو العالمي بالنسبة المئوية

العالم	البلدان المتقدمة	الولايات المتحدة	منطقة الأورو	أثانيا	فرنسا	إيطاليا	إسبانيا	المملكة المتحدة	اليابان	البلدان الصاعدة والنامية	روسيا	البلدان النامية الآسيوية	الصين	الهند	بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	البرازيل	المكسيك	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
2012	2011	2010	2009	2008														
3,2	4,0	5,2	-0,6	2,8														
1,2	1,6	3,0	-3,5	0,1														
2,2	1,8	2,4	-3,1	-0,3														
-0,6	1,4	2,0	-4,4	0,4														
0,9	3,1	4,0	-5,1	0,8														
0,0	1,7	1,7	-3,1	-0,1														
-2,4	0,4	1,7	-5,5	-1,2														
-1,4	0,4	-0,3	-3,7	0,9														
0,2	0,9	1,8	-4,0	-1,0														
2,0	-0,6	4,7	-5,5	-1,0														
5,1	6,4	7,6	2,7	6,1														
3,4	4,3	4,5	-7,8	5,2														
6,6	8,1	9,9	6,9	7,9														
7,8	9,3	10,4	9,2	9,6														
4,0	7,7	11,2	5,0	6,2														
3,0	4,6	6,1	-1,5	4,2														
0,9	2,7	7,5	-0,3	5,2														
3,9	3,9	5,3	-6,0	1,2														
4,8	4,0	5,5	3,0	5,2														

المصدر: صندوق النقد الدولي

انتقل النمو في الولايات المتحدة من 1,8% إلى 2,2% من سنة لأخرى. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن الطلب الداخلي نسبيا حيث ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة 1,9% وسجل التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت ملماوسا بلغ 6,1%، في حين لم يسجل الطلب الخارجي تغييرا يذكر.

### **إطار 1.1.1: «الهاوية المالية» في الولايات المتحدة**

اتسم النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة سنة 2012 بالشكوك المرتبطة بسياسة المالية العمومية خاصة ما يتعلق بآل مشكلة "الهاوية المالية" (Fiscal cliff). وتحيل هذه العبارة إلى سقف الدين العمومي المحدد في 16,4 تريليون دولار، أي ما يعادل 100% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2012. والذي يؤدي خاتمه إلى تضييق فوري في الميزانية حسب ما تنص عليه التشریعات.

وقد أثارت التداعيات المحتملة للهاوية المالية على الاقتصاد الأمريكي والعالمي مخاوف حقيقة طيلة سنة 2012، خاصة في الفصل الأخير. ومنك في النهاية الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه في 2 يناير 2013 من تفادي فرض اتفاقات كبيرة في الضرائب تقدر بنحو 400 مليار دولار وتخفيضات في النفقات العمومية تتجاوز 100 مليار دولار.



في ظل أجواء اتسمت بتفاقم أزمة الديون السيادية. انخفض الناتج الداخلي الإجمالي لمنطقة الأورو بنسبة 0,6% مقابل ارتفاعه بنسبة 1,4% في سنة 2011. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض الطلب الداخلي. الناتج عن تقلص استهلاك الأسر بنسبة 1,3% والتكون الإجمالي للرأسمال الثابت بنسبة 4,1%.

على مستوى الاقتصادات الكبرى للمنطقة، انخفضت نسبة النمو إلى 0,9% في ألمانيا بعد أن بلغت 3,1%. نتيجة تراجع الطلب الخارجي. وجاءت نسبة النمو منعدمة في فرنسا بعد أن سجلت 1,7% في 2011. إضافة إلى ذلك، بعد نمو بنسبة 0,4% في 2011، تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بوتيرة 2,4% في إيطاليا وبنسبة 1,4% في إسبانيا، ارتباطا جزئيا بأزمة قطاع العقار.

وفي المملكة المتحدة، ورغم تحسن الطلب الداخلي خاصة ما يتعلق بالاستثمار، انخفض نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 0,2% مقابل 0,9% في السنة السابقة. نتيجة تراجع الطلب الخارجي وارتفاع الجنيه الاسترليني أمام اليورو بنسبة 6,9%.

وبعد تراجعه بنسبة 0,6% في 2011، سجل الاقتصاد الياباني نمواً بنسبة 2% في 2012، مستفيداً من تحسن استهلاك الأسر بنسبة 2,4% والاستثمار بنسبة 4,5% نتيجة أشغال إعادة البناء التي تلت الزلزال وأمواج المد البحري «تسونامي» الذين ضرباً البلد في مارس 2011.

وفيمما يتعلق بالبلدان الصاعدة والنامية، تباطأ النمو في الصين إلى 7,8% مقابل 9,3% في 2011، بفعل انخفاض الطلب الخارجي، خاصة الموجه من لدن الشركاء الأوروبيين. وعلى الصعيد الداخلي، يعزى هذا التطور إلى انكماس الفقاعة العقارية وإلى بقاء الطلب الداخلي في مستويات منخفضة نسبياً رغم إجراءات التلبيتين النقدي وتلك المعتمدة على صعيد الميزانية. وفي الهند، سجل النمو تراجعاً هاماً حيث تدنى من 7,7% إلى 4% ارتباطاً بالانخفاض الملحوظ للإنتاج الصناعي وتباطؤ الطلب الخارجي.

وفي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، تباطأ نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 4,6% إلى 3%. ويعكس هذا التطور تراجعاً في وثيرته من 2,7% إلى 0,9% في البرازيل، ومن 8,9% إلى 1,9% في الأرجنتين ومن 5,9% إلى 5,5% في الشيلي.

وسجل تراجع قوي للنمو في البلدان الصاعدة لأوروبا الوسطى والشرقية، حيث تدنى من 5,2% في 2011 إلى 1,6% في 2012، مع تباطؤه من 3,4% إلى 4,3% في روسيا. نظراً على الخصوص لانخفاض الطلب الخارجي الموجه من منطقة الأورو.

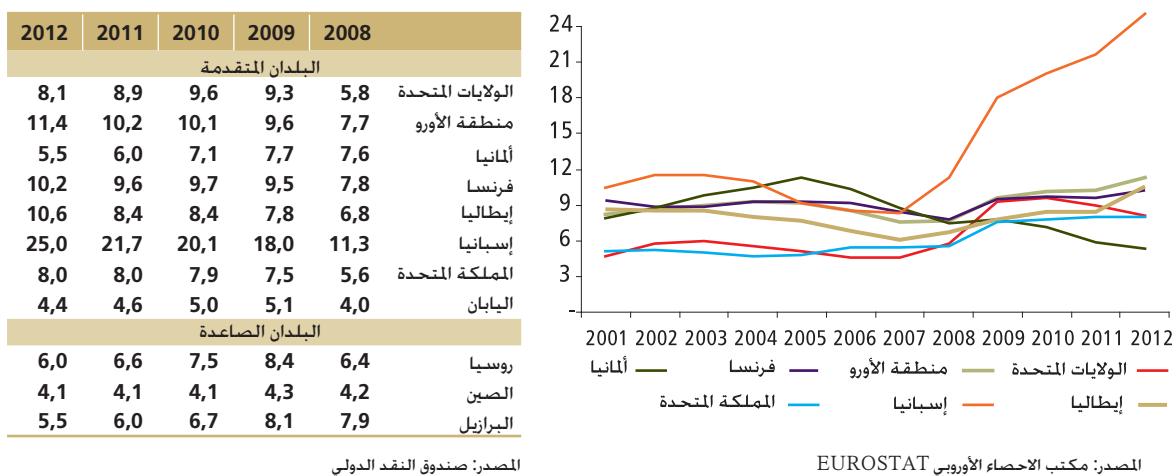
وتعزز النمو نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2012، حيث انتقلت نسبته من 4% إلى 4,8%. وبشكل خاص، سجل الناتج الداخلي الإجمالي انتعاشًا قوياً في تونس حيث بلغ 3,6% مقابل تراجعه بنسبة 1,9%. في حين ارتفع بنسبة 2,2% في مصر مقابل 1,8%.

## 2.1.1 سوق الشغل

أثر ضعف النمو العالمي والخواوف الخفيفة بآفاق النمو الاقتصادي بشكل كبير على سوق الشغل في 2012، وذلك رغم إجراءات التحفيز العديدة المتخذة من قبل بلدان كثيرة (الإطار 2.1.1).

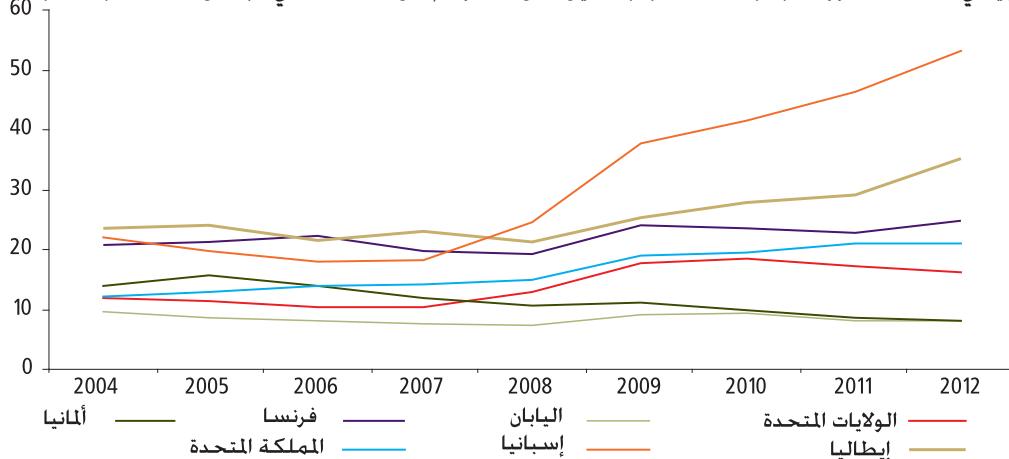
في منطقة الأورو. بلغت نسبة البطالة 11,4% مقابل 10,2% في 2011. وانتقلت من 9,6% إلى 10,2% في فرنسا. ومن 8,4% إلى 10,6% في إيطاليا في حين ظلت مستقرة في 8% في المملكة المتحدة. وسُجّل أكبر ارتفاع لها في إسبانيا بنسبة قياسية بلغت 25% مقابل 21,7% في 2011. وانخفضت بالمقابل من 8,9% إلى 8,1% في الولايات المتحدة. ومن 6% إلى 5,5% في ألمانيا ومن 4,6% إلى 4,4% في اليابان. وفي البلدان الصاعدة. ظلت نسبة البطالة مستقرة في الصين في 4,1% وتراجعت من 6% إلى 5,5% في البرازيل ومن 6,6% إلى 6% في روسيا.

**رسم بياني 1.1.1 : تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة  
بالنسبة المئوية**



ظلت وضعية التشغيل في البلدان المتقدمة متسمة بارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب النشيطين الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة. وتصل هذه النسبة في الولايات المتحدة إلى 16,2% في 2012 مقابل 17,3% في 2011. وفي فرنسا وإيطاليا. ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير إلى 24,7% و 35,3% في 2011 و 22,8% و 29,1% في 2012 على التوالي. بينما ظلت في المملكة المتحدة شبه مستقرة في 21%. وفي إسبانيا. يعاني أكثر من نصف الشباب النشيطين في سنة 2012 من البطالة. أي حوالي 53,2% مقابل 46,4% في 2011. وسجلت اليابان وألمانيا أقل نسب للبطالة من بين البلدان المتقدمة حيث بلغت 8,1% و 8,2% على التوالي مقابل 8,6% و 8,2% في السنة المنصرمة.

رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة في البلدان المتقدمة بالنسبة المئوية



المصدر: مكتب الاحصاء الأوروبي EUROSTAT

### إطار 2.1.1: التدابير الخاصة بسوق الشغل في منطقة الأورو

في سنة 2012، قامت أغلبية بلدان منطقة الأورو بتطبيق إصلاحات على مستوى سوق الشغل، مدرومة في بعض الأحيان بمساعدات مالية من الاتحاد الأوروبي من أجل التحكم في ارتفاع نسبة البطالة وإنعاش سوق الشغل.

في فرنسا، تمثلت التدابير المتخذة بالأساس في تحمل أعباء "البطالة الجزئية". وإلغاء التكاليف المفروضة على الشباب العاملين في المقاولات الصغيرة جداً ووضع خطة تكوينية لفائدة العاطلين عن العمل لمدة طويلة.

واعتمدت إسبانيا تدابير تشمل خصوصاً تقليص إعانت البطالة وبلورة مخططات تكوينية إضافة إلى رفع سن الإحالة على التقاعد من 65 إلى 67 سنة في أفق عام 2027.

وفي إيطاليا، تمثلت الإجراءات الرئيسية المتبعة في تحسين أنظمة التكوين المهني وتعزيز آلية تعويض العاطلين عن العمل. تم أيضاً إحداث صندوق تضامن تمويله المقاولات من أجل مساعدة كبار السن من فقدوا وظائفهم خلال الأزمة. وأخيراً، تم رفع سن التقاعد بسنة واحدة، ليصل إلى 66 سنة بالنسبة للرجال، وبستين إلى 62 سنة بالنسبة للنساء.

وفي المملكة المتحدة، تم وضع صندوق للإبداع «Innovation Fund» برأس المال يصل إلى 30 مليون جنيه إسترليني على مدى ثلاثة سنوات من أجل تمويل مشاريع ذات بعد اجتماعي لفائدة الشباب في وضعية صعبة. إضافة إلى ذلك، تم تحصيص غالبية مالي يصل إلى 650 مليون جنيه إسترليني من أجل تطوير التكوين المهني والمبادرات التي تستهدف الشباب غير المدرس والعاطلين عن العمل.

\* يمكن للمقاولات اللجوء إلى البطالة الجزئية عندما تقوم بالتقليص أو التعليق المؤقت لنشاطها، مع نظام تعويض الأجراء يضمنه المشغل و/أو الدولة

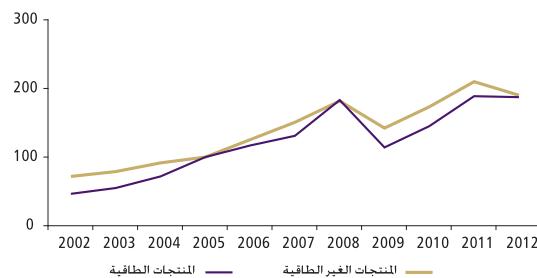
## 3.1.1 أسواق المواد الأولية

رغم بقاءها في مستويات عالية، سجلت أسعار المواد الأولية إجمالاً انخفاضاً طفيفاً في سنة 2012. وبعد ارتفاعها في الفصل الأول مدرومة ببودار إيجابية لارتفاع الأسعار الاقتصادي. عادت الأسعار لتتراجع إلى غاية يونيو نتيجة تدهور الظرفية الاقتصادية وآفاقها، قبل أن تسجل استقراراً مع نهاية السنة.

**رسم بياني 4.1.1 : التطور الشهري لأسعار المواد الأولية  
(السنة الأساس = 2005)**



**رسم بياني 3.1.1 : التطور السنوي لأسعار المواد الأولية  
(السنة الأساس = 2005)**

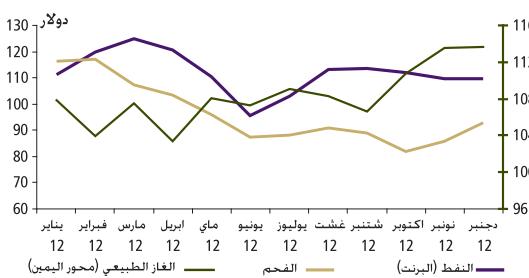


المصدر: البنك الدولي

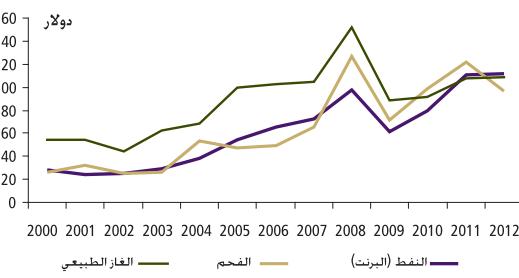
تراجع أسعار المنتجات الطافية بنسبة 0,4%. نظراً لأنخفاض أسعار الفحم بنسبة 21% وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والنفط بنسبة 1%. وبشكل خاص، بلغ متوسط سعر البرنت 111,97 دولار للبرميل مقابل 110,94 دولار في السنة الماضية. ارتباطاً بزيادة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وحول إيران. وظل الطلب العالمي شبه مستقر في 88 مليون برميل نفط في اليوم رغم تباطؤ الاستهلاك الطاقي في الصين.

وبالنسبة لأسعار الغاز الطبيعي، اتسم تطورها بتباينات إقليمية. حيث ارتفعت بنسبة 9% في أوروبا. نتيجة ارتفاع الطلب، وتراجعت بنسبة 31% في الولايات المتحدة. نظراً لاعتدال فصل الشتاء. أما فيما يتعلق بالفحم، فإن وفرة العرض الأمريكي إلى جانب ضعف الطلب العالمي أدياً إلى انخفاض سعره إلى غاية الفصل الثالث، قبل أن يتوجه نحو الارتفاع مع نهاية السنة.

**رسم بياني 6.1.1 : التطور الشهري لأسعار المواد الطافية  
2012**



**رسم بياني 5.1.1 : التطور السنوي لأسعار المواد الطافية**



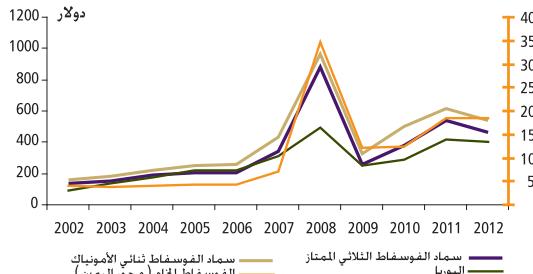
المصدر: البنك الدولي

بدورها، تراجعت أسعار المنتجات غير الطافية بنسبة 9,5% في ظرف سنة واحدة، لتعكس انخفاض أسعار المواد المعدنية والمنتجات الفلاحية. هكذا، سجلت أسعار الحديد والمعادن انخفاضاً بنسبة 15% من سنة أخرى. نتيجة

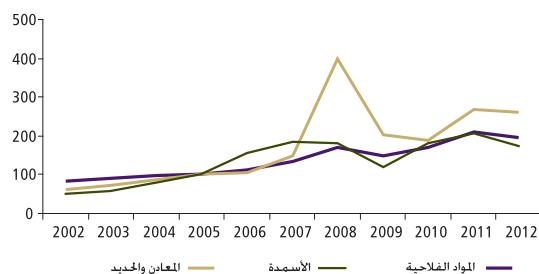
ضعف الطلب العالمي. وانخفضت أسعار الحديد بنسبة 23%. والألミニوم بنسبة 16% والنحاس بنسبة 10%. بعد ارتفاعات بلغت على التوالي 15% و11% و17%. ومن جانبها، تراجعت أسعار المنتجات الفلاحية بنسبة 7% نتيجة خسن الإنتاج ومستويات المخزون. وشملت أقوى الانخفاضات القطن، والبن والسكر التي تراجعت أسعارها على التوالي بنسبة 40% و19% و17% في 2012. مقابل ارتفاعات تراوحت ما بين 22% بالنسبة للسكر و45% للقطن.

وفي سوق الأسمدة، أدى تراجع الطلب إلى انخفاض الأسعار بنسبة 3% من سنة أخرى. بعد ارتفاعها بنسبة 43% في السنة الفارطة، مع تسجيل تطورات متباينة من مادة لأخرى. وبلغ متوسط سعر الفوسفاط الخام 186 دولار للطن، بزيادة سنوية بلغت 0,5% بدلاً من 50% سنة 2011. أما أسعار الأسمدة الفوسفاتية، فانخفضت بواقع 14,2% بالنسبة لسماد الفوسفاط الثلاثي الممتاز، و8,8% بالنسبة لسماد الفوسفاط ثنائي الأمونياك، و3,7% بالنسبة لليوريا. وذلك عقب الارتفاعات الكبيرة التي ميزت سنة 2011 والتي تراوحت ما بين 24% و46%.

رسم بياني 8.1.1 : تطور أسعار الفوسفاط ومشتقاته



رسم بياني 7.1.1 : تطور أسعار المنتجات غير الطاقيةة حسب الأصناف (السنة الأساس = 2005)



المصدر: البنك الدولي

وعلى مستوى المعادن النفيسة، تباطأ نمو الأسعار بشكل ملحوظ ليبلغ 2% في 2011. فقد انتقل نمو سعر الذهب، على الخصوص، من 28% إلى 6% نتيجة ضعف الطلب، خاصة الآتي من الهند. بالمقابل، سجلت أسعار البلاتين والفضة انخفاضات بلغت على التوالي 10% و12% ارتباطاً بتراجع الطلب على هذه المعادن من القطاع الصناعي.

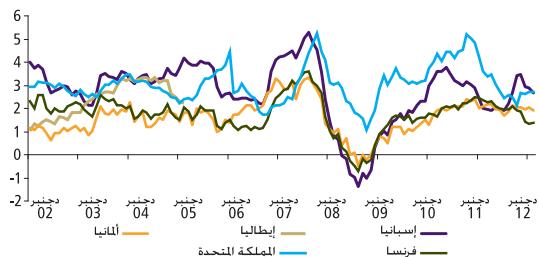
#### 4.1.1 تطور التضخم

تباطأ مستوى التضخم العالمي من 4,8% في 2011 إلى 3,9% في 2012. بفعل تقلص الضغوط الناجمة عن الطلب وعن أسعار المواد الأساسية. هكذا تدنت نسبة التضخم في البلدان المتقدمة من 2,7% إلى 2%. وتشمل انخفاضاً من 3,1% إلى 2,1% في الولايات المتحدة ومن 2,7% إلى 2,5% في منطقة الأورو. وفي البلدان الصاعدة

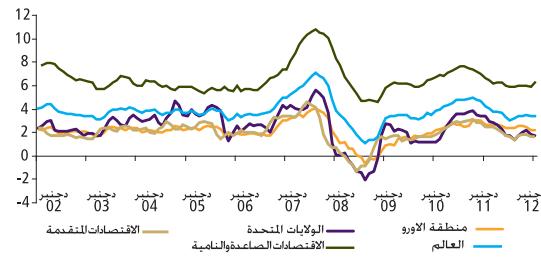
والنامية. تراجعت نسبة التضخم إجمالاً من 7,2% إلى 5,9%. وبلغت 5,4% بدلاً من 6,6% في البرازيل و2,6% في الصين.

وبالنسبة للشركاء الرئيسيين للمغرب، اتجهت نسبة التضخم عموماً نحو الانخفاض. باستثناء إيطاليا حيث ارتفعت من 2,9% إلى 3,3%. متأثرة على الخصوص بزيادة نسبة الضريبة على القيمة المضافة. وتبدلت نسبة التضخم من 2,1% إلى 2% في إسبانيا. ومن 1,5% إلى 2,4% في فرنسا. ومن 2,1% إلى 2,5% في ألمانيا ومن 4,5% إلى 2,8% في المملكة المتحدة.

**رسم بياني 10.1.1 : تطور التضخم لدى أبرز شركاء المغرب (بالنسبة المئوية)**



**رسم بياني 9.1.1 : تطور التضخم (بالنسبة المئوية)**



المصدر: صندوق النقد الدولي.

**جدول 3.1.1 : تطور التضخم في العالم (بالنسبة المئوية)**

العام	البلدان المتقدمة	الولايات المتحدة	منطقة الأورو	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	إسبانيا	المملكة المتحدة	اليابان	البلدان الصاعدة والنامية	روسيا	الصين	الهند	البرازيل	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
2012															
3,9	4,8	3,6	2,4	5,9											
2,0	2,7	1,5	0,1	3,4											
2,1	3,1	1,6	-0,3	3,8											
2,5	2,7	1,6	0,3	3,3											
2,1	2,5	1,2	0,2	2,8											
2,0	2,1	1,5	0,1	2,8											
3,3	2,9	1,6	0,8	3,5											
2,4	3,1	2,0	-0,2	4,1											
2,8	4,5	3,3	2,1	3,6											
0,0	-0,3	-0,7	-1,3	1,4											
5,9	7,2	6,0	5,1	9,2											
5,1	8,4	6,9	11,7	14,1											
2,6	5,4	3,3	-0,7	5,9											
9,3	8,9	12,0	10,9	8,3											
5,4	6,6	5,0	4,9	5,7											
10,7	9,2	6,4	6,2	12,5											

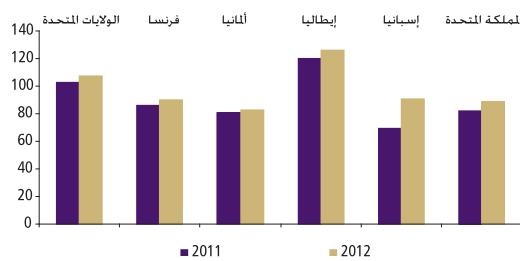
المصدر: صندوق النقد الدولي.

## 5.1.1 المالية العمومية

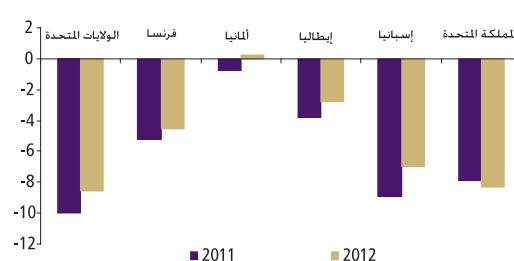
عرفت البلدان المتقدمة في سنة 2012 خسناً جديداً في مجال تعزيز ميزانيتها العمومية، حيث تراجعت عجوزاتها نتيجةً بالأساس لتقلص النفقات العمومية. ورغم هذه الجهود، سجلت نسب الاستدانة تفاصلاً من جديد.

في الولايات المتحدة، بلغ العجز 8,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2012 مقابل 10% سنة من قبل في حين ارتفعت نسبة الاستدانة من 102,5% إلى 106,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي منطقة الأورو، أدى تدهور أزمة الديون السيادية ببعض البلدان، خاصة منها الطرفية، إلى مواصلة جهود تقوية الميزانية. وبذلك، تراجع عجز منطقة الأورو من 4,1% إلى 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي فيما ارتفعت المديونية العمومية من 88,1% إلى 92,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في ظرف سنة واحدة.

**رسم بياني 12.1.1 : تطور الدين العمومي الإجمالي  
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)**



**رسم بياني 11.1.1 : تطور رصيد الميزانية (بالنسبة  
المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)**



المصدر: صندوق النقد الدولي

على مستوى الاقتصادات الكبرى في منطقة الأورو، انتقل رصيد الميزانية في ألمانيا من عجز يصل إلى 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2011 إلى فائض بلغ 0,2% في 2012، فيما ارتفع الدين العمومي من 80,5% إلى 82% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي فرنسا، تقلص عجز الميزانية إلى 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,2% في 2011، في حين بلغ الدين العمومي 90,3% مقابل 86% في السنة السابقة.

أما في البلدان الطرفية، خاصة إيطاليا وإسبانيا، فقد تم تبني إجراءات هامة لتقويم الميزانية في 2012 تتلوى تقليص النفقات وتعزيز الموارد الجبائية. وارتفع عجز الميزانية من 9,4% إلى 10,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في إسبانيا وتقلص من 3,7% إلى 3% في إيطاليا، فيما ارتفع فيهما الدين العمومي إلى 127% و84,1% من الناتج الداخلي الإجمالي على التوالي. مقابل 120,8% و69,1% في 2011.

وفي البلدان الصاعدة، ظلت أرصدة الميزانية ونسب الاستدانة إجمالاً في مستويات مقبولة نسبياً. غير أن الوضع يختلف من بلد لآخر. في الصين، تدهور عجز الميزانية، حيث انتقل من 1,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2011 إلى 2,2% في 2012. موازاة مع تراجع نسبة الاستدانة من 25,5% إلى 22,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالمقابل، ظلت مستويات العجز والاستدانة شبه مستقرة في الهند حيث بلغت 8,3% و8,8% على التوالي من الناتج الداخلي الإجمالي. وسجل في البرازيل تفاقم طفيف لعجز الميزانية من 2,5% إلى 2,8% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى جانب ارتفاع نسبة المديونية من 64,9% إلى 68,5%. وفي روسيا، سجل الفائض المسجل في 2011 والناتج بالأساس عن ارتفاع أسعار المنتجات الطافية. تراجعاً في سنة 2012 من 1,5% إلى 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، فيما انخفضت نسبة الدين من 11,7% إلى 10,9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واصل العجز العمومي ونسبة الدين ارتفاعهما في سنة 2012، ليصل إلى مستويات قياسية. أي 9,7% و74,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 8,7% و70,1% من هذا الناتج في السنة المنصرمة. وشملت هذه الوضعية على الخصوص البلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية والمستوردة للمواد الطافية، حيث سجلت تقلصاً هاماً في هامش المناورة المتوفر لها على صعيد الميزانية. وتفاقم عجز الميزانية في مصر والأردن من 9,8% و6,8% في 2011 إلى 10,7% و8,2% في 2012. كما ارتفعت نسبة استدانتها من 76,6% و70,7% إلى 80,2% و79,6% على التوالي.

### 6.1.1 التجارة الدولية وميزان الأداءات

بعد نموها بنسبة 6% في 2011، سجلت التجارة الدولية تباطؤاً إلى 2,5% في 2012. ارتباطاً بتراجع النشاط الاقتصادي. وساهم هذا التطور في تقليل الاختلالات على صعيد الحسابات الجارية في ميزان الأداءات. وعرفت الاقتصادات المتقدمة تقليضاً لعجزها الجاري الذي بلغ 0,1% في 2012 بدلاً من 0,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2011. فيما تراجع فائض البلدان الصاعدة والنامية من 1,9% إلى 1,4% من الناتج الداخلي الإجمالي.

**جدول 4.1.1 : تطور أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات  
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)**

البلدان المتقدمة	2008	2009	2010	2011	2012
الولايات المتحدة	-1,1	-0,1	0,0	-0,2	-0,1
منطقة الأورو	-4,7	-2,7	-3,0	-3,1	-3,0
أثانيا	6,2	6,0	6,2	0,6	1,8
فرنسا	-1,7	-1,3	-1,6	-1,9	-2,4
إيطاليا	-2,9	-2,0	-3,5	-3,1	-0,5
إسبانيا	-9,6	-4,8	-4,5	-3,7	-1,1
اليابان	3,3	2,9	3,7	2,0	1,0
المملكة المتحدة	-1,0	-1,3	-2,5	-1,3	-3,5
البلدان الصاعدة والنامية	3,5	1,5	1,5	1,9	1,4
البلدان الصاعدة الآسيوية	5,8	3,7	2,5	1,6	1,1
الصين	9,3	4,9	4,0	2,8	2,6
الهند	-2,4	-2,1	-3,2	-3,4	-5,1
أمريكا اللاتинية ومنطقة بحر الكاريبي	-0,9	-0,7	-1,2	-1,3	-1,7
البرازيل	-1,7	-1,5	-2,2	-2,1	-2,3
المكسيك	-1,7	-0,7	-0,2	-0,8	-0,8
دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية	-8,3	-3,1	-4,7	-6,3	-4,3
مجموعة الدول المستقلة	5,0	2,6	3,6	4,5	3,2
روسيا	6,2	4,1	4,6	5,2	4,0
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	14,7	2,5	7,7	14,0	12,5

المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي الولايات المتحدة، انخفض عجز الحساب الجاري بشكل طفيف من 3,1% إلى 3% من الناتج الداخلي الإجمالي. ليعكس نمو الصادرات بنسبة 3,4% والواردات بنسبة 2,4%. وفي منطقة الأورو. انتقل فائض الحساب الجاري من 0,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2011 إلى 1,8% في 2012. نتيجة على الخصوص لتحسين الحساب الجاري لألمانيا من 6,2% إلى 7%. بالمقابل، تفاقم العجز من 1,3% إلى 3,5% في المملكة المتحدة ومن 1,9% إلى 2,4% في فرنسا فيما تراجع من 3,7% إلى 1,1% في إسبانيا ومن 3,1% إلى 0,5% في إيطاليا. وتراجع الفائض في اليابان من 2% إلى 1% من الناتج الداخلي الإجمالي. نتيجة على الخصوص لارتفاع الواردات من المنتجات الطافية عقب الحادث النووي في فوكوشيما.

وعلى مستوى البلدان الصاعدة، بلغ فائض الحساب الجاري في الصين 2,6% في 2011 مقابل 2,8% في 2012 وانتقل من 5,2% إلى 4% من الناتج الداخلي الإجمالي في روسيا. بالمقابل، تفاقم العجز من 3,4% إلى 3,1% في الهند ومن 2,1% إلى 2,3% في البرازيل.

ويعزى بقاء أرصدة المسايبات الجارية في مستويات مرتفعة إجمالاً في البلدان الصاعدة والنامية في جزء منه إلى نمو تحويلات المهاجرين. وبالفعل، وحسب تقديرات البنك الدولي، انتقل المبلغ الكلي للتحويلات رغم ظروف الأزمة من 513 مليار دولار في 2011 إلى أكثر من 534 مليار دولار في 2012. بارتفاع بنسبة 6,5% مقابل 3,9% سنة من قبل. وحسب المناطق، سجلت التحويلات نحو ملماوسا نحو جنوب آسيا (12,5%). وشرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (8,4%) حيث بلغت 47 مليار دولار في 2012.

**جدول 5.1.1 : تحويلات المهاجرين نحو البلدان النامية  
(ملايين الدولارات)**

البلدان النامية	العالم	أفريقيا جنوب الصحراء	جنوب آسيا	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	أوروبا وأسيا الوسطى	شرق آسيا والمحيط الهادئ	البلدان النامية
العالم							
البلدان النامية							
العالم	406	381	341	316	325	85	406
شرق آسيا والمحيط الهادئ	114	106	95	85	85	106	114
أوروبا وأسيا الوسطى	41	41	37	37	46	41	41
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	64	62	58	57	65	62	64
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	47	43	41	34	36	43	47
جنوب آسيا	109	97	82	75	72	97	109
أفريقيا جنوب الصحراء	31	31	29	28	21	31	31
العالم	534	513	462	435	443	513	534

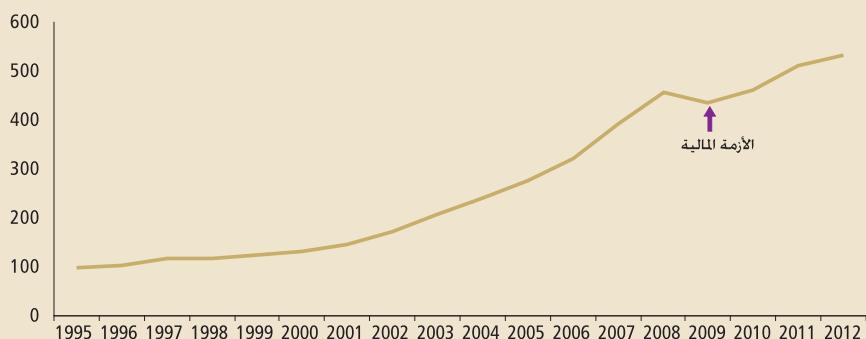
ت : تقديرات

المصدر: البنك الدولي

### إطار 3.1.1: تطور تحويلات المهاجرين على الصعيد الدولي

بالرغم من استمرار تداعيات الأزمة، ارتفعت تحويلات المهاجرين على الصعيد الدولي بوتيرة قوية. وتضاعفت أربع مرات ما بين سنتي 2000 و2012 حيث انتقلت من 132 مليار دولار إلى 534 مليار. ويعزى هذا النتوء إلى عوامل عديدة. من بينها ارتفاع عدد المهاجرين في العالم، وتطور قطاع الاتصالات، وتحديث البنية التحتية البنكية والمالية وخاصة انخفاض تكاليف التحويلات الذي ساهم في خوبل التدفقات غير الرسمية نحو القنوات الرسمية لتحويل الأموال.

رسم بياني 1.3.1.1: تطور مجموع التحويلات على الصعيد الدولي (بملايين الدولارات)

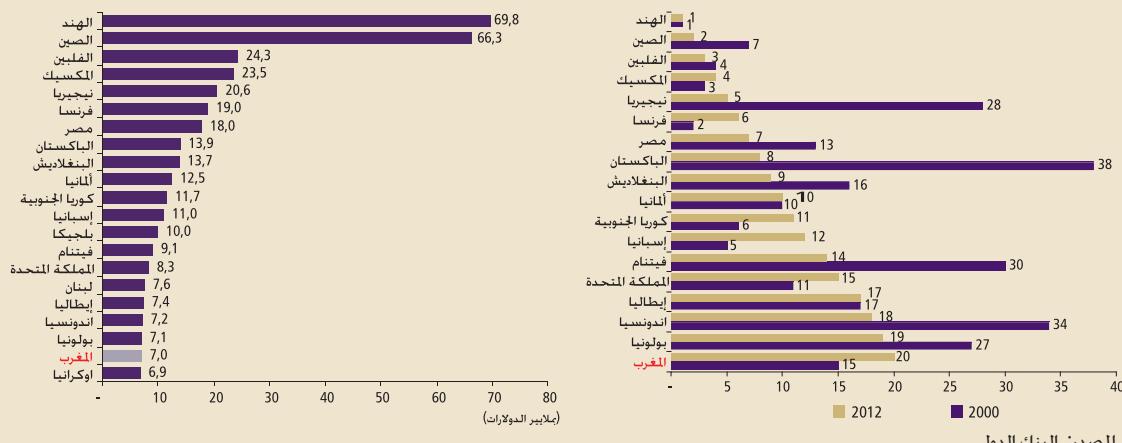


المصدر: البنك الدولي

وتشمل ارتفاع التحويلات على الخصوص البلدان النامية، وأساساً بلدان جنوب آسيا. لا سيما الهند والصين. وبالنسبة لهذين البلدين تتظل مساهمة التحويلات في ميزان الأداءات هامة جداً وتجاور بشكل كبير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات التنموية.

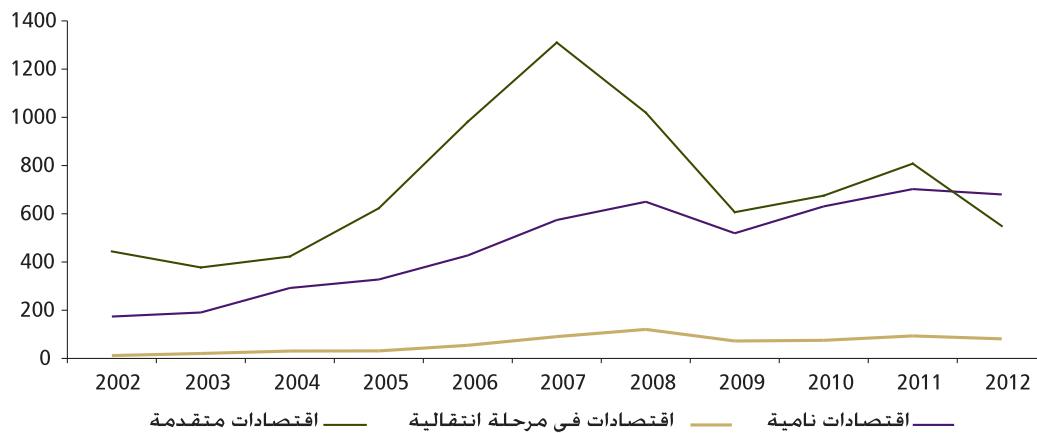
وحسب البلدان، احتلت الهند الرتبة الأولى في سنة 2012 بثقلها 69,8 مليار دولار، متقدمة بالصين (66,3 مليار) والفلبين (24,3 مليار). واحتل المغرب (7 مليارات من التحويلات) الرتبة 20 عالمياً والثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وراء مصر ولبنان، في حين كان يحتل الرتبة 15 عالمياً مع بداية عقد 2000.

رسم بياني 2.3.1.1: تصنيف أبرز الدول المستفيدة من التحويلات الرئيسية في 2012



وتراجعت الاستثمارات المباشرة الأجنبية بنسبة 18,3% في 2012، لتصل إلى 1310 مليارات دولار، ارتباطاً بالخواص المتعلقة بتطور الاقتصاد العالمي.

**رسم بياني 13.1.1 : تطور تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية (مليارات الدولارات)**



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED

وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، تراجعت التدفقات الموجهة إليها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 32% في 2012، لتصل إلى 548 مليار دولار، وهو أدنى مستوى مسجل منذ سنة 2005. وسجلت معظم بلدان الاتحاد الأوروبي انخفاضاً ملحوظاً بلغ أكثر من 150 مليار دولار، متراجعاً بنسبة 34,8%. وعلى الخصوص، انخفضت الاستثمارات الأجنبية الموجهة لأنانيا وإيطاليا وإسبانيا بنسبة 84,7% و84,7% و40,6% في سنة 2012، فيما تزايدت هذه التدفقات في فرنسا والمملكة المتحدة بنسبة 43,8% و43,8% على التوالي. وفي الولايات المتحدة، التي تعد أول مستقطب في العالم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، تدهورت هذه التدفقات بنسبة 35,3% إلى حوالي 147 مليار دولار.

ورغم انخفاضها الطفيف، جازت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاقتصادات النامية نظيرتها إلى البلدان المتقدمة بواقع 131 مليار دولار. هكذا، ارتفعت هذه التدفقات بنسبة 7,2% في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وبنسبة 55,5% في إفريقيا. وبالمقابل، تراجعت الاستثمارات الموجهة إلى آسيا بنسبة 9,5%. خاصة نحو الهند بنسبة 13,5% والصين بنسبة 3,4%.

وبالنسبة للتدفقات الموجهة إلى الاقتصادات الانتقالية، انخفضت بواقع 13,1% نتيجة تراجع التدفقات نحو روسيا بنسبة 16,6% وانخفاض تلك الموجهة إلى جنوب شرق أوروبا بنسبة 52%. خاصة من الاتحاد الأوروبي، المستثمر الرئيسي في المنطقة.

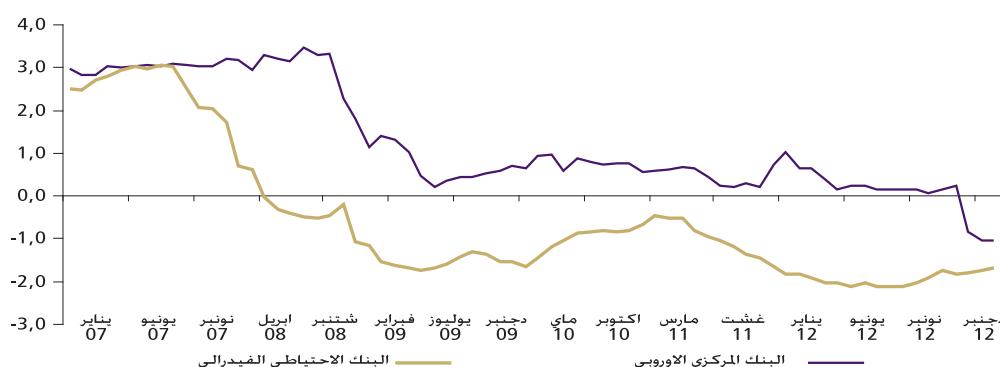
## 7.1.1 التدابير الرئيسية للسياسة النقدية

في سياق تيز بتقلص الضغوط التضخمية، عممت البنوك المركزية للبلدان المتقدمة والصاعدة الرئيسية إلى تلبيين سياساتها النقدية بهدف إعادة الثقة إلى الأسواق ودعم النمو.

هكذا، قام البنك المركزي الأوروبي بتحفيض سعر الفائدة الرئيسية في يوليو بواقع 25 نقطة أساس إلى 0,75% وتبنى تدابير جديدة متعلقة بالتلبيين النقدي في شتنبر إزاء التشديد في شروط التمويل الملاحظ في بعض بلدان المنطقة. بموازاة ذلك، أعطيت الانطلاقـة لبرنامج شراء مباشر للسندات، لفائدة البلدان التي طلبت الاستفادة من الآلية الأوروبية للاستقرار.

وفي الولايات المتحدة، أدى ضعف النمو وبقاء نسبة البطالة في مستويات مرتفعة بالاحتياطي الفدرالي إلى الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسية دون تغيير في نطاق يتراوح ما بين 0,25% و0% في 2012. كما قام بإدراج «قاعدة إيفانس»، التي تتمثل في الاحتفاظ بأسعار الفائدة على الأموال الفدرالية في مستويات قريبة من الصفر طالما ظلت نسبة البطالة تفوق 6,5% ونسبة التضخم تحت مستوى 2,5%. وفي إطار التدابير غير التقليدية، انخرط الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في برنامج جديد لإعادة شراء السندات، لامحدود في الزمن. وذلك بمبلغ يصل إلى 40 مليار دولار شهريا. إلى جانب ذلك، قرر في شهر يونيو تمديد تطبيق عملية «Twist»<sup>1</sup> إلى غاية متم 2012. وذلك بهدف تحفيض أسعار الفائدة على المدى الطويل من خلال استبدال سندات الخزينة التي يقل أجل استحقاقها عن ثلاث سنوات بمثل من السندات الحكومية التي تتراوح آجال استحقاقها بين 6 و30 سنة.

رسم بياني 14.1.1 : تطور أسعار الفائدة الحقيقية\* للبنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي بالنسبة المئوية



\* تعادل نسبة الفائدة الحقيقة نسبة الفائدة الإسمية مصححة بنسبة التضخم الأساسي.

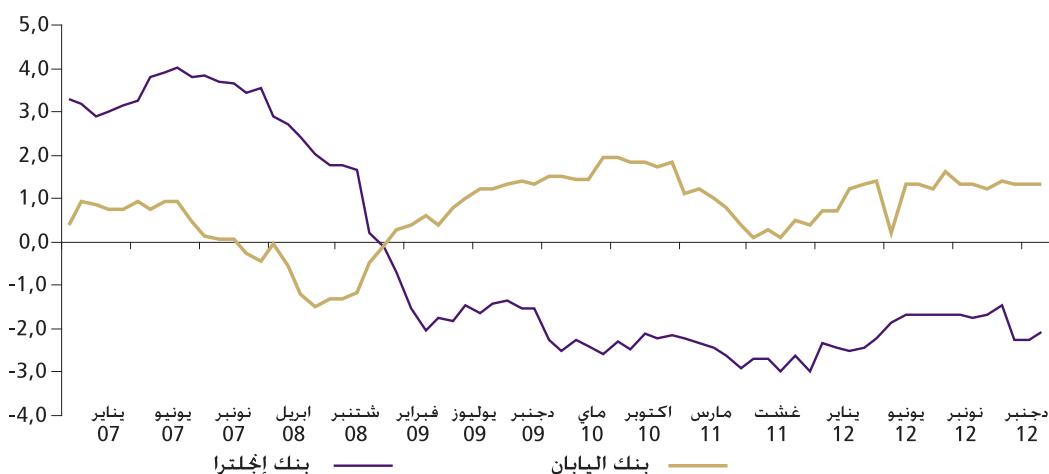
المصدر: البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي وحسابات بنك المغرب

1 عملية Twist هي سياسة أعمق انطلاقـة للبنك الاحتياطي الأمريكي مع نهاية سنة 2011. وتمثل في بيع سندات الخزينة قصيرة الأجل وشراء سندات الخزينة طويلة الأجل. من أجل تحفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل وتحفيـز الاقتصاد.

في سياق يتسم بضعف الطلب والنمو، قرر بنك إنجلترا الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسية في 0,5%. وهو نفس المستوى المسجل منذ مارس 2009. وقام على مرتين برفع الغلاف المالي الخصص لبرنامج شراء الأصول ليصل إلى 375 مليار جنيه إسترليني في يوليو، كما قام بالمشاركة مع الحكومة بتبني آلية تمكن من تقليل تكلفة تمويل البنوك وشركات البناء من أجل حثها على زيادة القروض التي تمنحها للأسر.

وأبقى بنك اليابان على سعر فائدته الرئيسية ما بين 0,1% و0,5%، مع موافقة محاربة الانكماش. وحدد لهذا الغرض بلوغ هدف التضخم على المدى القصير في 1% واعتمد عدة إجراءات لتلبية سياسته النقدية. هكذا، قام بضم ما مجموعه 46.000 مليار ين إضافي في فنوات التمويل، لينتقل بذلك برنامجه لشراء الأصول من 55.000 إلى 101.000 مليار ين ( حوالي 900 مليار أورو). كما أعلن أيضا عن تبنيه آلية جديدة للإقراض اللامحدود للبنوك بنسبة فائدة مخفضة ولدة لا تتجاوز أربع سنوات، من أجل تعزيز العرض من القروض. بموازاة ذلك، تم إحداث تدابير إقراض جديدة تخول له منح البنوك قروضا بالعملة الصعبة، مولدة من احتياطيات الصرف التي يحوزها.

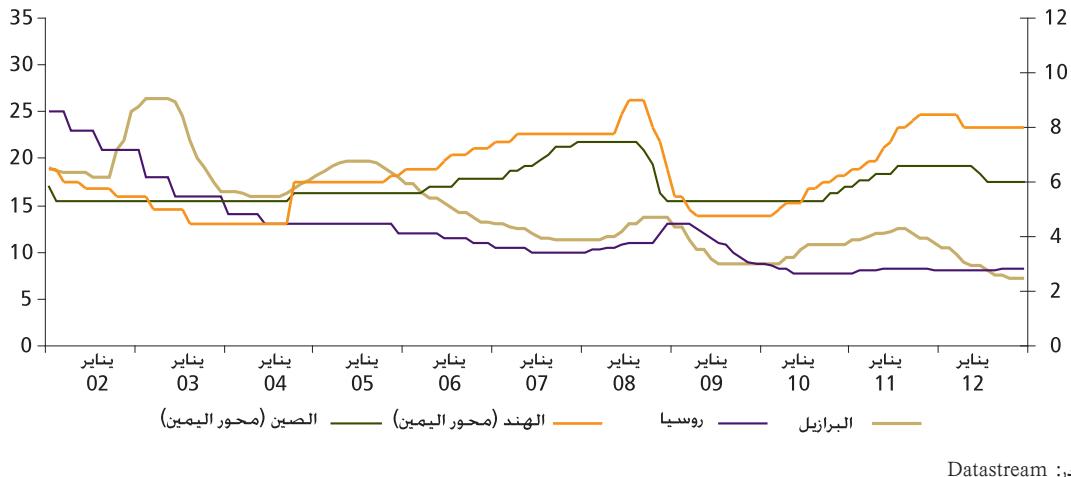
رسم بياني 15.1.1 : تطور أسعار الفائدة الحقيقة لبنك إنجلترا وبنك اليابان بالنسبة المئوية



المصدر: بنك إنجلترا، بنك اليابان وحسابات بنك المغرب

وبالنسبة للبلدان الصاعدة، دفع تراجع الضغوط التضخمية البنك المركزي الهندي إلى تخفيض نسبة الفائدة الرئيسية بواقع 50 نقطة أساس ليصل إلى 8% في أبريل. وفي الصين، قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الفائدة الرئيسية بواقع 56 نقطة أساس إلى 6% وبضم سيولات عن طريق عمليات السوق المفتوحة. وبدوره، خفض بنك البرازيل من سعر الفائدة الرئيسية مرات عدّة ليتدنى من 11% إلى 7,25%. في حين قام البنك المركزي الروسي برفع سعر فائدته الرئيسية بربع نقطة في سبتمبر ليصل إلى 8,25%.

#### رسم بياني 16.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية ببلدان مجموعة BRIC بالنسبة المئوية



الصدر: Datastream

### 8.1.1 الأسواق المالية

تواصلت الاضطرابات المسجلة في أسواق السندات لمنطقة الأورو سنة 2011، خاصة في البلدان الطرفية. طوال النصف الأول من سنة 2012، إلا أن حدة هذه التوترات تراجعت بشكل ملحوظ ابتداء من الفصل الثالث. نتيجة التدخلات التي قام بها البنك المركزي الأوروبي في سوق السندات السيادية. هكذا، ومن نهاية سنة أخرى، انخفضت أسعار الفائدة على السندات السيادية للبلدان الطرفية من 37,5 % إلى 11,5 % بالنسبة لليونان، ومن 13,4 % إلى 6,7 % للبرتغال ومن 6,7 % إلى 4,5 % لإيطاليا، في حين استقرت في حوالي 5,4 % لسندات إسبانيا. وكمعدل سنوي، بلغت نسب العائدات على السندات مستويات مرتفعة مقارنة بسنة 2011. وبلغ العائد على سندات الاقتراض لمدة 10 سنوات<sup>1</sup> 24,7 % مقابل 19 % بالنسبة لليونان وتراوح ارتفاعه بين 14 و 41 نقطة أساس بالنسبة لإسبانيا، وإيطاليا والبرتغال.

وفي إيرلاندا، البلد المستفيد من المساعدة المالية لصندوق النقد الدولي منذ 2010، وفي ظل أجواء عودة الثقة في الاقتصاد، تراجعت نسب الفائدة على السندات السيادية بشكل ملحوظ في 2012، لتنتقل من 8,4 % إلى 4,6 % من نهاية سنة أخرى ومن 9,4 % إلى 6,2 % كمتوسط سنوي.

وبموازاة ذلك، ورغم إنهايتها السنة في مستويات أكثر انخفاضاً مقارنة بسنة 2011، سجلت عقود مبادلة التخلف عن الأداء (CDS)<sup>2</sup> ارتفاعاً في البلدان الطرفية، باعتبار المعدل السنوي، باستثناء إيرلاندا حيث انخفضت بنسبة 35 %. وتضاعفت أكثر من ثلاثة مرات في اليونان وسجلت نمواً بنسبة 34 % في إسبانيا، و 33,2 % في إيطاليا و 3,4 % في البرتغال.

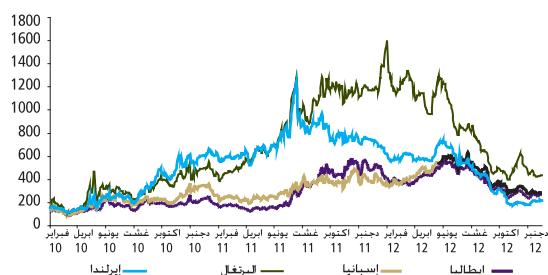
1 يعتبر تطور عائد سندات 10 سنوات بشكل عام أفضل مؤشر يعكس الصحة الاقتصادية لبلد معين.

2 عقود مبادلة التخلف عن الأداء (Credit Default Swaps) هي بثابة أقساط تأمين عن مخاطر التخلف عن أداء قرض معين.

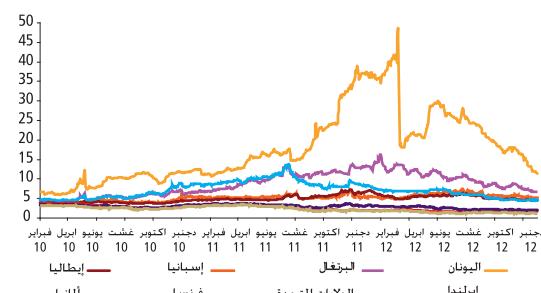
وبدورها، انخفضت إجمالاً عائدات السندات للبلدان المتقدمة الأخرى مقارنة بالسنة الماضية. وبلغت نسبة العائد عن السندات الألانية 1,5% بدلاً من 2,6% في السنة السابقة، فيما انخفضت عائدات سندات الخزينة الأمريكية لمدة 10 سنوات بواقع 98 نقطة أساس في المتوسط لتصل إلى 1,8%. وذلك رغم المخاوف المتعلقة "بالهاوية المالية" (انظر الإطار 1.1.1)

وبالنسبة للعائد على السندات الفرنسية، تراجع في المتوسط بواقع 78 نقطة أساس ليصل إلى 2,5% في 2012 بالرغم من تدهور التصنيف السيادي للبلد مرتين نتيجة المستويات العالية المسجلة على صعيد عجز الميزانية والعجز التجاري (الإطار 1.1.4). ولم تؤدي هذه الانخفاضات، التي توقعها المستثمرون، إلى ارتفاع نسب الفائدة على المدى الطويل.

**رسم بياني 18.1.1 : تطور أقساط المخاطر على عقود مبادلات عدم أداء الدين الخاصة بالديون السيادية لمدة 5 سنوات**



**رسم بياني 17.1.1 : تطور أسعار الفائدة على السندات لمدة عشر سنوات، بالنسبة المئوية**



المصدر: Datastream

وبالنسبة للأسوق ما بين البنوك الرئيسية في البلدان المتقدمة، سجلت أسعار الفائدة والفووارق (Spread) تطورات متباينة ما بين منطقة الأورو والولايات المتحدة. وتراجع سعر الفائدة المتبادل بين البنوك الأوروبية (EURIBOR) لأجل ثلاثة أشهر إلى 0,5% في المتوسط في سنة 2012 مقابل 1,3% في السنة السابقة وانخفاض الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات (OIS-Libor)<sup>1</sup> بالأورو من 43,5 إلى 28,3 نقطة أساس. وبالنسبة إلى سعر الفائدة ما بين بنوك لندن (LIBOR)<sup>2</sup> لأجل ثلاثة أشهر بشكل طفيف من 0,3% إلى 0,4% فيما سجل الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات (OIS-Libor) بالدولار ارتفاعاً من 23,1 نقطة إلى 29,1 نقطة، من سنة أخرى.

1 يقيس الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات (Spread OIS-Libor) مخاطر أسعار الفائدة ويعادل الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك لمدة ثلاثة أشهر (LIBOR Eurodollar) والسعر المرجعي لمبادلة المؤشرات لليلة واحدة (OIS) لنفس المدة.

2 سعر الفائدة ما بين بنوك لندن (LIBOR) هو سعر الفائدة المرجعي لمدة ثلاثة أشهر. ويتم قياسه بناء على أسعار الفائدة المطبقة من طرف عينة من البنوك من بين الأكثر ملاءة في العالم.

### إطار 4.1.1: تطور التصنيفات السيادية في الدول الشريكة سنة 2012

سجلت سنة 2012 استمرار تراجع تصنيفات الدين السيادي لبعض بلدان منطقة الأورو. وبالفعل، بعدما وضعت وكالة ستاندرد آند بورز في 5 ديسمبر 2011 مجموعة بلدان منطقة الأورو قيد المراقبة السلبية. أعلنت في 13 يناير 2012 تخفيف التصنيف الآئتماني لبعض البلدان. هكذا، تم تخفيف تصنيف كل من فرنسا والنمسا بدرجة واحدة من AA+ إلى AAA إضافة إلى ذلك، تم تخفيف التصنيف الآئتماني بدرجة واحدة أيضاً لسلوفاكيا وسلوفينيا وبرجتین لقبرص، وإيطاليا والبرتغال. حافظت ألمانيا، وفينلندia واللوكمونبورغ على تصنيفها الآئتماني AAA.

جدول 1.4.1.1 : تصنيفات الدول الشريكة سنة 2012

الدرجات المقودة	2012 ديسمبر	2011 ديسمبر	البلد/وكالة التصنيف
1	AA+(-)	AAA	SP
1	AA1(-)	AAA	M فرنسا
0	AAA	AAA	F
6	BBB-	AA(-)	SP
5	Baa3	A1	M إسبانيا
5	BBB	AA(-)	F
2	BBB+	A	SP
5	Baa2	Aa3(-)	M إيطاليا
2	A-	A+(-)	F
0	AAA	AAA	SP
0	Aaa	Aaa	M ألمانيا
0	AAA	AAA	F
0	AAA(-)	AAA(-)	SP
0	Aa1	Aa1	M المملكة المتحدة
0	AAA(-)	AAA(-)	F

Sp : ستاندرد آند بورز

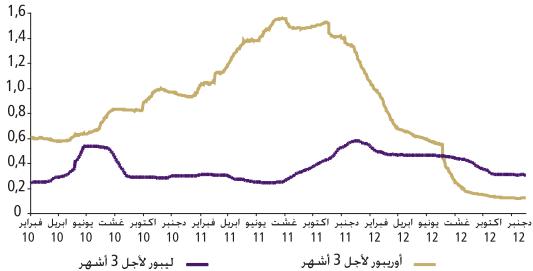
M : موديز

F : فيتش ريتينغ

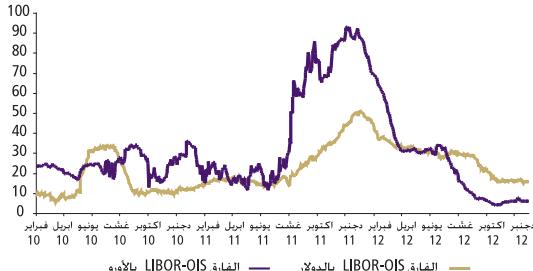
(-) : أفق سلبية

المصدر: ستاندرد آند بورز، موديز، فيتش ريتينغ

**رسم بياني 20.1.1 : تطور أسعار الفائدة المتبادلة بين البنوك الأوروبية (EURIBOR) وما بين بنوك لندن (LIBOR) لمدة ثلاثة أشهر**



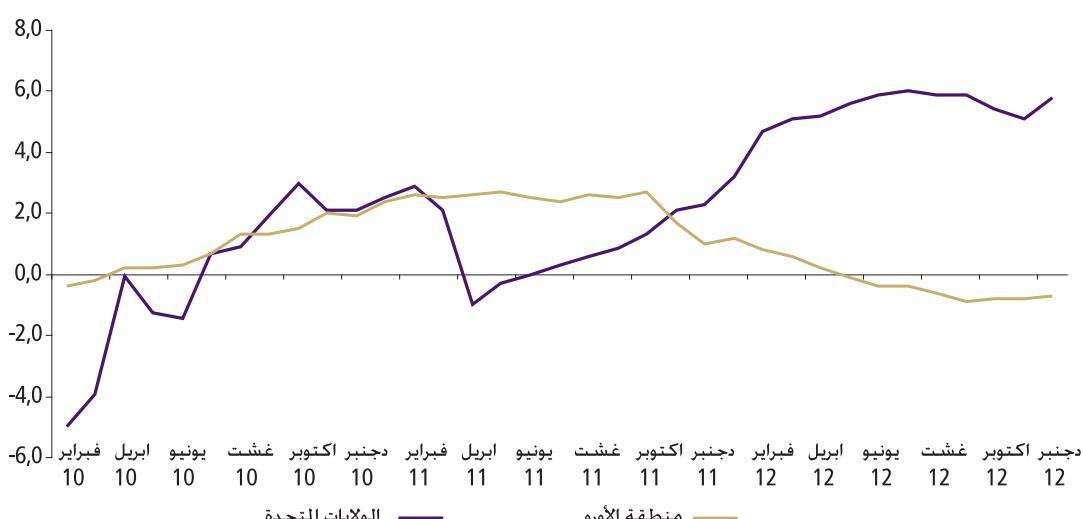
**رسم بياني 19.1.1 : تطور الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات (- OIS) (LIBOR)**



المصدر: Datastream

وفيما يتعلق بالنشاط الائتماني في منطقة الأورو، وباستثناء الارتفاع المسجل في يناير بنسبة 1,2 %، انخفضت وتيرة نموه تدريجياً لتبدأ في التراجع اعتباراً من شهر ماي وتنهي السنة على انخفاض بنسبة 0,2 %. وفي الولايات المتحدة، واصل الائتمان ارتفاعه المستمر منذ يوليو 2011، ليسجل توسيعاً بنسبة 6 % في يوليو 2012 قبل أن ينهي السنة على ارتفاع بنسبة 5,8 %. وفي البلدان الصاعدة الرئيسية، سجل النمو الائتماني تباطؤً نسبياً، حيث تدنى من 18,7 % إلى 15,2 % في البرازيل ومن 31,8 % إلى 25,2 % في روسيا. وفي الصين، تظهر المعطيات المتاحة حول قروض الاستهلاك شبه استقرار في وتيرة نموها في حوالي 18 %.

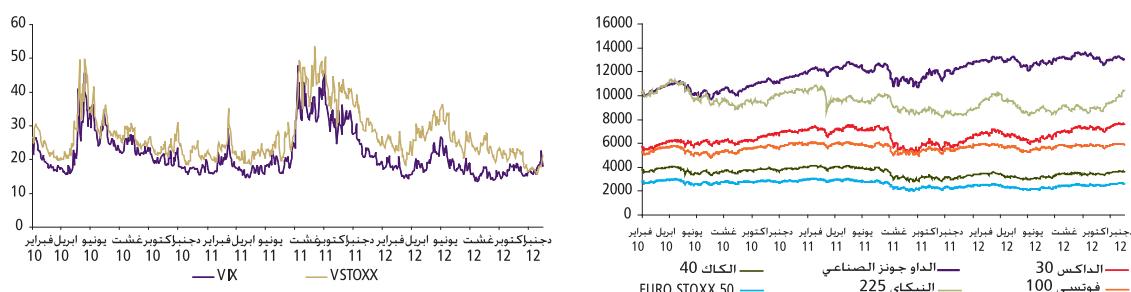
**رسم بياني 21.1.1 : تطورات القروض بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو، على أساس سنوي، بالنسبة المئوية**



المصدر: Datastream

وعلى صعيد أسواق البورصة، أنهت المؤشرات الرئيسية السنة على أداء إيجابي، وذلك بالرغم من ظرفية اقتصادية غير مواتية لا سيما في منطقة الأورو. لتعكس بذلك الانفصال ما بين القطاعين المالي وال حقيقي للاقتصاد. ويعزى هذا التطور إلى عودة الثقة في أسواق البورصة الأوروبية والأمريكية بفعل مواصلة الإجراءات التقليدية وغير التقليدية التي نهجتها البنوك المركزية الرئيسية. وبالتالي، أنهى مؤشر داكس 30 السنة على ارتفاع بنسبة 29,1%. والكلك 40 بنسبة 15,2%. والنيكاي 225 بنسبة 22,9%. والأوروستوكس 50 بنسبة 13,8% والداوجونز الصناعي بنسبة 7,3%. وصاحب هذا الأداء الجيد تراجع نسبة التقلب في الأسواق الأمريكية والأوروبية، كما يدل على ذلك انخفاض مؤشر <sup>1</sup>VIX من 23,4 إلى 18 نقطة ومؤشر <sup>2</sup>VSTOXX من 32,2 إلى 21,4 نقطة. وبدوره، أنهى المؤشر MSCIEM الخاص بأسواق البورصة في الاقتصادات الصاعدة السنة على إيقاع ارتفاع بلغ 15,1% في ظرفية اتسمت بتباطؤ وتيرة النمو.

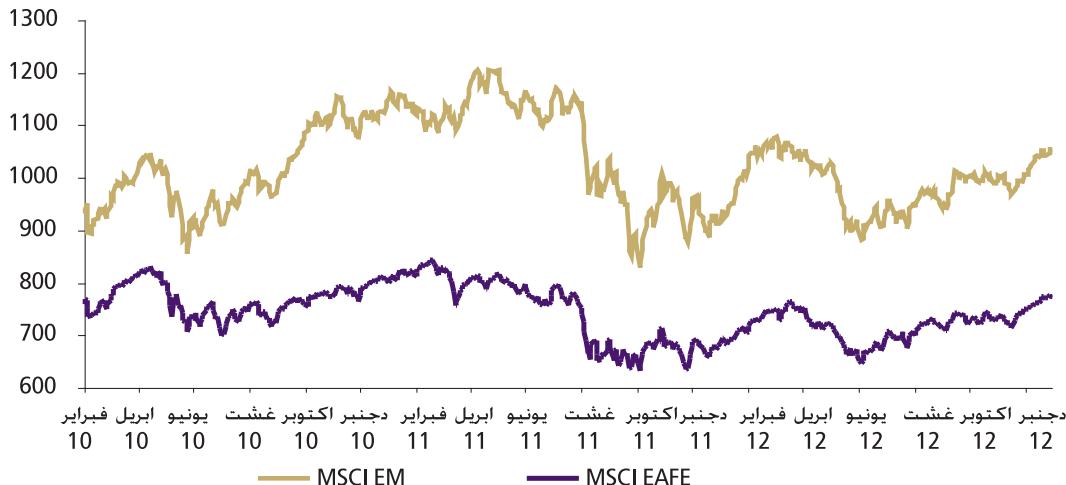
**رسم بياني 22.1.1 : تطور المؤشرات الرئيسية للتقلب العالمية**



ال مصدر: Datastream

<sup>1</sup> مؤشر VIX هو مؤشر مرجعي لقياس تقلب سوق المال الأمريكية يمكن من معرفة تقلب مؤشر S&P 500.  
<sup>2</sup> مؤشر VSTOXX هو مؤشر مرجعي لتقلب أسواق البورصة الأوروبية ولقياس تقلب Eurostoxx 50.

#### رسم بياني 24.1.1: تطور مؤشر MSCI EM\* و MSCI EAFE\*\* (بالنقطة الأساس)

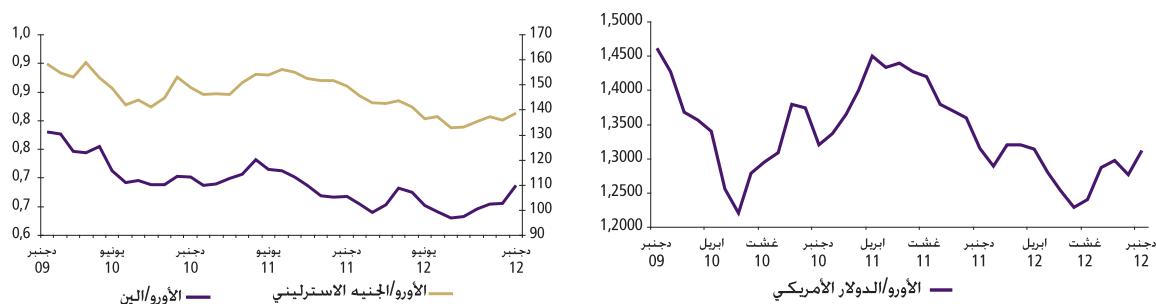


\* مؤشر MSCI EM هو مؤشر بورصة مركب لقياس أداء أسواق الأسهم الرئيسية في بلدان وسط أوروبا، والشرق الأوسط وإفريقيا (جمهورية التشيك، هنغاريا، بولونيا، روسيا، تركيا، الأردن، مصر، المغرب وجنوب إفريقيا).

\*\* مؤشر MSCI EAFE هو مؤشر خاص ببرسملة البورصة صمم لقياس عائدات البورصة في البلدان المتقدمة، باستثناء الولايات المتحدة وكندا. وهو يجمع مؤشرات السوق في حوالي 20 بلدا متقدما هي: أستراليا والنمسا وبلجيكا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهونغ كونغ وإيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا وبيروزانيا والبرتغال وسنغافورة وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

وفي أسواق الصرف، تراجع الأورو في المتوسط أمام الدولار والين الياباني بنسبة 7,7 % وبنسبة 6,6 % أمام الجنيه الإسترليني. هكذا، وبعد ارتفاعه خلال الشهرين الأولين من السنة، حيث بلغ أعلى مستوى له في 1,34 دولار، أخذ يتراجع تدريجيا، ليستقر في نطاق يتراوح بين 1,31 دولار و 1,21 دولار، ما بين أبريل ويوليوز قبل أن ينهي السنة في مستوى 1,31 دولار في ديسمبر.

#### رسم بياني 25.1.1 : تطور أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية (المتوسط السنوي)



وبالنسبة للعملات الآسيوية، انخفض الدين في المتوسط بنسبة 0,2% مقابل الدولار، وهو التراجع المسجل مع نهاية السنة، نتيجة تبني الحكومة الجديدة لسياسة اقتصادية جد توسعية. وبدوره تراجع اليوان الصيني في المتوسط بنسبة 9,9% أمام الأورو وبنسبة 2,4% أمام الدولار.

رسم بياني 26.1.1 : تطور سعر صرف اليوان الصيني إزاء الأورو والدولار (المتوسط الشهري)



المصدر: Datastream

### 9.1.1 الهيكلة المالية الدولية

في سنة 2012، قامت المجموعات الحكومية والهيئات المالية الدولية بتكييف جهودها من أجل إعطاء دفعه جديدة للنمو العالمي وإعادة الاستقرار المالي. هكذا، عمل صندوق النقد الدولي على تأهيل نظام حكماته، وتعزيز مهمة المراقبة المنوطة به، وتقوية موارده المالية ودعم البلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية<sup>1</sup>.

وبالنسبة للحكامة، حق الصندوق تقدما في جدول الأعمال المتعلق بتبني إصلاحات سنة 2010، والذي يشمل في ذات الآن المراجعة العامة رقم 14 لحصر البلدان في الصندوق وطريقة تسيير مجلس إدارته. ولن يدخل هذا الإصلاح حيز التنفيذ إلا بعد المصادقة على مشروع تعديل القانون الأساسي المقترن من طرف عدد من البلدان الأعضاء التي تتتوفر على الأقل من حقوق التصويت<sup>2</sup>. وسيترتب عن ذلك أساسا مضاعفة حصة البلدان في الصندوق ومراجعة قاعدة حسابها من أجل الأخذ بعين الاعتبار بشكل أحسن الحصة المتزايدة للبلدان النامية.

1 البلدان التي تعيش مرحلة انتقالية هي مصر والأردن والمغرب ولبيبا وتونس واليمن.

2 مع نهاية 2012، قامت 129 دولة عضوا - بما فيها المغرب - تمثل 70% من حقوق التصويت بالموافقة على هذا التعديل. إلا أن دخول الإصلاحات حيز التنفيذ يبقى رهينا بالمصادقة على التعديل من طرف الولايات المتحدة التي تمتلك 16,7% من حقوق التصويت وتتوفر وبالتالي على حق الأقلية في الاعتراض.

وواصل الصندوق كذلك تطوير مقارباته وطرق المراقبة من خلال بلورة خطة عمل تركز على المحاور الخمسة التالية:

- الاهتمام بشكل أكبر بالعلاقات المتربطة ما بين البلدان وكذا بين القطاعات;
- تحسين عمليات تحديد وتقييم المخاطر من أجل التعرف بشكل أفضل على نقاط الضعف وتأثيراتها على الحالات الاقتصادية والمالية;
- إدراج الاستقرار المالي في إطار الرقابة;
- تحسين تغطية وجانس وشفافية عمليات تقييم الاستقرار الخارجي للبلدان الأعضاء;
- تحسين جودة المشورة المقدمة إلى البلدان الأعضاء واستراتيجية التواصل.

بموازاة ذلك، ومن أجل تعزيز موارده المالية، استطاع صندوق النقد الدولي الحصول على موافقة بعض البلدان الأعضاء من أجل تقديم مساهمات ثنائية تصل إلى 430 مليار دولار. كما قام بتعزيز الموارد المخصصة للبلدان ذات الدخل الضعيف من خلال استخدام الأرباح الاستثنائية لمبيعات الذهب التي تحققت ما بين 2009 و2010، والتي يصل مبلغها الإجمالي إلى 2,45 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 3,68 مليار دولار.

أيضا، قام الصندوق بتعزيز الدعم المنوح للبلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية من خلال تقديم المشورة في مجال السياسة الاقتصادية، والمساعدة على تعزيز القدرات وتوفير الدعم المالي. وفي هذا الإطار، قام بالموافقة على اتفاقيات القروض الثلاث التالية:

- اتفاق الاستعداد الإنمائي لفائدة الأردن بقيمة 2,1 مليار دولار، أي 800% من حصة البلد في الصندوق، لمدة ثلاث سنوات. وتستخدم هذه الأداة، المحدثة سنة 1952، من أجل تقديم المساعدة على المدى المتوسط للبلدان التي تعاني من صعوبات على مستوى ميزان أدائها على المدى القصير. ويُخضع الأداء الدوري لهذه الموارد إلى مراجعات فصلية من طرف مجلس إدارة الصندوق وإلى احترام معايير الإفصاح والشروط الأخرى.
- خط الوقاية والسيطرة لفائدة المغرب بقيمة 6,2 مليار دولار في غشت 2012، تمثل 700% من حصة البلد في الصندوق، لمدة سنتين. وتم إحداث هذا الخط الإنمائي، الذي يستهدف البلدان التي تتتوفر على أساس اقتصادية سليمة وإطار مؤسسي قوي، في سنة 2011 من أجل الاستجابة بطريقة مرنة للحاجيات الحقيقة أو المستقبلية من السيولة. ويُخضع هذا الاتفاق لمراجعة نصف سنوية من طرف الصندوق.
- تسهيلة الإنماء السريع لفائدة اليمن بقيمة 100 مليون دولار، أي 25% من حصة البلد في الصندوق. وهي تسهيلة بشروط ميسرة أحدثها الصندوق في سنة 2010 لفائدة البلدان ذات الدخل الضعيف من أجل الاستجابة للاحتياجات العاجلة على مستوى موازن الأداءات من خلال تمكين أداء فوري للمبلغ الكلي.

إلى جانب ذلك، لا يزال صندوق النقد الدولي يتفاوض مع مصر حول إمكانية التوصل لاتفاق استعداد ائتماني ويتدارس مع بلدان أخرى من المنطقة احتياجاتها من أجل تقديم الحلول الملائمة.

وبدورها، قامت مجموعة العشرين<sup>1</sup>، التي تولت رئاستها المكسيك في سنة 2012، بمبادرات عديدة من أجل تقوية الاستقرار المالي العالمي ودعم إجراءات تحفيز النمو والتشغيل. واتفقت البلدان الأعضاء على خطة عمل جديدة لفائدة النمو والتشغيل أطلق عليها إسم «خطة لوس كابوس»، وتهدف أساسا إلى التحكم في الارتفاع الحاد للبطالة خاصة في الاقتصادات المتقدمة.

### إطار 5.1.1: شراكة دوفي

بمناسبة انعقاد مؤتمر دوفي في ماي 2011، قامت مجموعة الثمانية بإعطاء انطلاقة للشراكة مع البلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية. وتهدف هذه الشراكة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية: الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الحكامة والشفافية، والاندماج الإقليمي والدولي، ودعم القطاع الخاص، وخلق مناصب الشغل وتأهيل الرأس المال البشري.

**وتضم الشراكة:**

- بلدان مجموعة الثمانية: ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة وروسيا؛

- البلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية: مصر، الأردن، ليبيا، المغرب، تونس و اليمن؛

- الشركاء الإقليميين: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر وتركيا؛

- المؤسسات المالية الدولية: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، البنك الإفريقي للتنمية، البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية.

وشملت الإجراءات الرئيسية المتخذة في إطار هذه الشراكة:

- إعطاء الانطلاقة في سبتمبر 2011 لمنصة التنسيق بين المؤسسات المالية الدولية من أجل تكين هذه المؤسسات من توطيد جهودها في مجال الدعم المالي وتنفيذ المشاريع.

- توسيع النطاق المغرافي لعمل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ليشمل بلدان المنطقة. وستتمكن هذه التغطية الموسعة، التي تمت الموافقة عليها في غشت 2012، للبلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية من الاستفادة من الغلاف الاستثماري السنوي للمؤسسة الذي يصل إلى 3,4 مليار دولار بالنسبة للمنطقة.

- إحداث صندوق انتقالي خلال الاجتماع الوزاري للشراكة المنعقد في أكتوبر 2012 في طوكيو. وسيقدم هذا الصندوق، الذي تصل قيمته إلى 250 مليون دولار، إلى البلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية الدعم التقني والمالي الضروري من أجل تنفيذ البرامج، والسياسات والإصلاحات الضرورية في مجالات (أ) الحكامة الاقتصادية؛ (ب) التجارة، والاستثمار والاندماج؛ (ج) التنمية الشاملة وخلق مناصب الشغل. وفي هذه المرحلة، أكدت 9 بلدان مساهمتها التي بلغت 165 مليون دولار.

- المبادرة للولوج إلى أسواق الرساميل تهدف إلى مساعدة البلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية على الاستفادة من الرساميل الأجنبية من أجل تمويل الاستثمارات الضرورية وتحسين ولوج القطاع الخاص إلى التمويل.

<sup>1</sup> تتكون مجموعة العشرين من: جنوب إفريقيا، ألمانيا، السعودية، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة، فرنسا، الهند، أندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، المملكة المتحدة، روسيا، تركيا والاتحاد الأوروبي.

## 2.1 الإنتاج الوطني

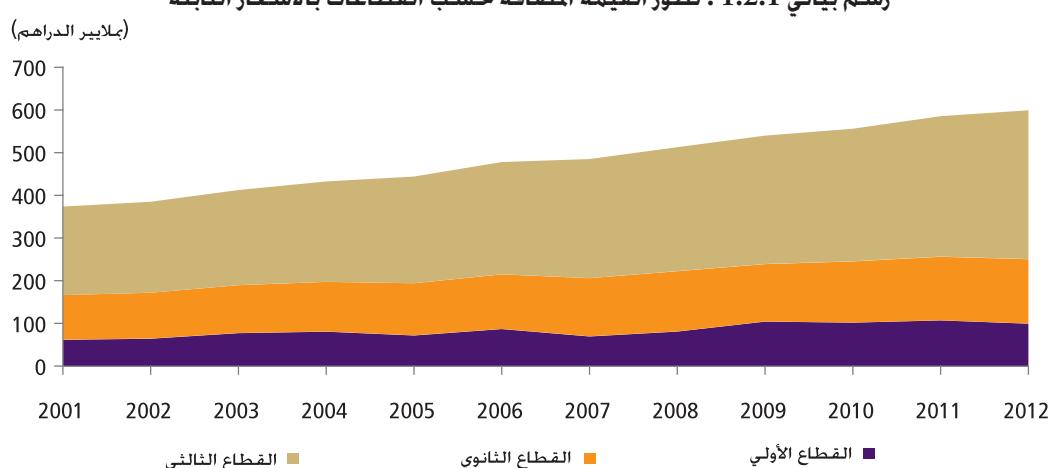
أثرت الظرفية الاقتصادية العالمية الصعبة، لا سيما في منطقة الأورو. وكذا الظروف المناخية غير الملائمة بشكل كبير على النشاط الاقتصادي الوطني سنة 2012. فقد شهد هذا الأخير تباطؤاً ملحوظاً حيث بلغت نسبة نموه 2,7% مقابل 5% سنة 2011. ويفطي هذا التطور أداء متبينا حسب القطاعات.

فقد عرف القطاع الأولي انخفاضاً بواقع 7,2% بعد ارتفاع بنسبة 5,1% سنة من قبل، بسبب تراجع الإنتاج الفلاحي بوتيرة 8,9% وتحسين القيمة المضافة لأنشطة الصيد بنسبة 13,7%. أما بالنسبة للقطاع الثانوي، فقد تباطأ وتبخر نموه بقوة إذ تدنت من 4% إلى 1,4%. بفعل تأثير انخفاض الأنشطة المعدنية بنسبة 2,4% وتباطؤ الصناعة باستثناء تكرير البترول والبناء والأشغال العمومية. وبالنسبة لهذا القطاع الأخير على الخصوص، تعد وتبخر 2,1% التي سجلها سنة 2012 أدنى نسبة نمو يعرفها منذ سنة 2002 وأدت إلى فقدان 21.000 منصب شغل.

وبالمقابل، حافظ القطاع الثالث على وتبخر نمو قوية بلغت 5,9% مقابل 6% سنة 2011، لا سيما بفعل ارتفاع بواقع 25,6% في القيمة المضافة لفرع «البريد والاتصالات» وبنسبة 6,7% في فرع «الإدارة العمومية». وفي الجمل، تزايد نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بنسبة 4,5% مقابل 4,9% في 2011.

ومن حيث القيمة الإسمية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 828,2 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 3,2% مقابل 5% سنة من قبل. وتزايدت القيمة المضافة لأنشطة غير الفلاحية بواقع 4,7% لتصل إلى 665,8 مليار درهم، فيما تقلصت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 3,5% لتصل إلى 102,6 مليار درهم.

رسم بياني 1.2.1 : تطور القيمة المضافة حسب القطاعات بالأسعار الثابتة



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

### إطار 1.2.1 : تطور بنية الاقتصاد المغربي

خلال الفترة 1999-2011، سجل الاقتصاد المغربي نموا سنويا بعدل 4,5%. صاحبه تغير طفيف في بنية الإنتاج. فقد تعززت أهمية قطاع الخدمات سواء من حيث القيمة المضافة أو التشغيل. لا سيما بفعل دينامية فرع البريد والاتصالات. أما التجارة، أهم نشاط موفر لفرص الشغل في هذا القطاع، فقد تزايدت حصتها في التشغيل لكنها تقلصت من حيث القيمة المضافة، مما يشير إلى انخفاض نسبي في إنتاجية العمل داخل هذا الفرع.

وعرف القطاع الثانوي تطورات متباعدة حسب كل مكون من مكوناته. حيث شهدت الصناعة تراجعا في مساهمتها في التشغيل وفي القيمة المضافة على حد سواء، فيما تزايدت حصة البناء والأشغال العمومية بشكل أكبر في التشغيل منه في القيمة المضافة.

أما القطاع الفلاحي، فتبقى حصته ضمن القيمة المضافة متقلبة حسب الظروف المناخية لكن حصته ضمن التشغيل اتبعت منحى تنازليا.

**جدول 1.1.2.1: تطور البنية القطاعية للقيمة المضافة وللتشغيل (بالنسبة المئوية)**

المحصل في التشغيل				المحصل في القيمة المضافة*				القطاع الأولي
2011	2007	2003	1999	2012	2007	2003	1999	
39,8	42,1	46,2	45,8	18,3	14,2	18,7	17,5	القطاع الأولي
21,8	21,1	19,5	20,5	25,5	28,1	27,3	28,2	القطاع الثانوي
0,5	0,5	0,6	0,7	2,3	2,6	2,2	2,5	- المعادن
10,9	11,8	11,9	13,0	14,7	16,4	17,3	18,4	- الصناعة
0,4	0,4	0,4	0,5	3,7	3,6	3,3	3,1	- الكهرباء والماء
10,1	8,3	6,6	6,3	5,4	5,4	4,6	4,2	- البناء والأشغال العمومية
38,4	36,8	34,4	33,8	56,1	57,2	54,0	54,3	القطاع الثالثي
13,1	12,5	12,3	11,2	12,0	12,8	12,9	13,9	- التجارة
2,5	2,0	1,8	1,6	2,0	2,3	2,0	2,4	- السياحة
4,7	4,0	3,4	3,2	5,8	5,8	4,9	4,9	- النقل
16,4	16,6	15,0	16,1	35,8	36,6	34,0	35,7	- البريد والاتصالات
								- خدمات أخرى

\* الجموع لا يساوي 100% لعدمأخذ الفرع الافتراضي بعين الاعتبار.  
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

## 1.2.1 القطاع الأولي

في سنة 2012، تراجعت القيمة المضافة للقطاع الأولي بنسبة 7,2%. على إثر انخفاض الإنتاج بمجموع الزراعات النباتية باستثناء مزروعات الخضر، وبال مقابل، عرف نشاط الصيد نموا بنسبة 13,7%.

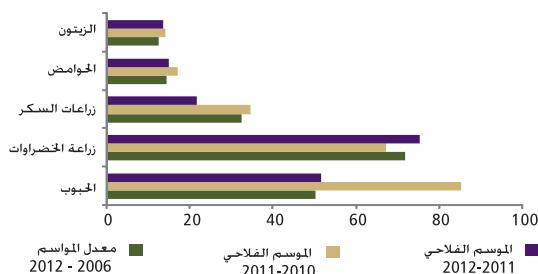
## الفلاحة

اتسم الموسم الفلاحي 2011-2012 بظروف مناخية غير ملائمة وعجز كبير في التساقطات خلال شهري فبراير ومارس. غير أن تأثيرها على تطور الزراعات تقلص بفعل انخفاض درجات الحرارة خلال هذه الفترة وعودة التساقطات خلال شهر أبريل. وفي الجمل، بلغ متوسط مجموع التساقطات على المستوى الوطني 234 ملمتر، في انخفاض بقيمة 59% مقارنة بالسنة الناصرة وبنسبة 51% مقارنة بمعدل الموسم الخمسة الأخيرة، مما خفض نسبة ملء السدود المخصصة للاستعمال الفلاحي من 74% إلى 69% في ظرف سنة واحدة.

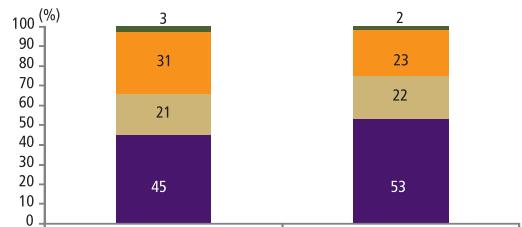
وفي هذه الظروف، انخفض المردود المتوسط بنسبة 38% وبلغ محصول الحبوب 52 مليون قنطار، في تراجع يوازن 39,5% مقارنة بالموسم الفارط و25% مقارنة بمتوسط الموسم الخمسة الماضية.

وبحسب الزراعات، تقلص المردود بنسبة 36% بالنسبة للقمح الرطب و45% بالنسبة للشعير و30% بالنسبة للذرة و39% بالنسبة للقمح الصلب. ونتيجة لذلك، انخفضت المحاصيل بواقع 34% و48% و57% و39% على التوالي، بالنسبة لهذه الزراعات.

**رسم بياني 3.2.1 : المنتجات النباتية الرئيسية (ملايين القنطرات)**



**رسم بياني 2.2.1 : بنية إنتاج الحبوب حسب الزراعات**



المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

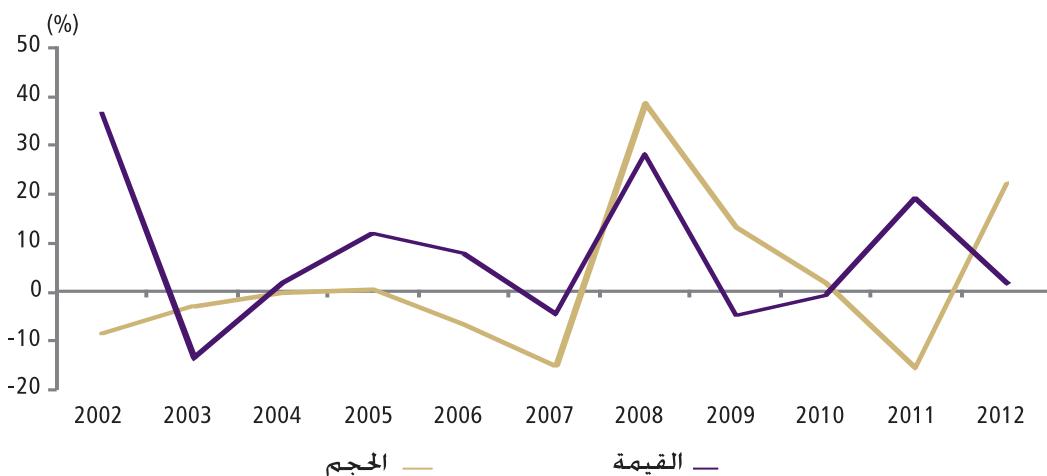
وموازاة مع ذلك، تقلص إنتاج القطاني والمواضن بنسبة 13% لكل منها، بينما انخفضت زراعات السكر والزيتون بنسبة 37% و3% على التوالي. وبالمقابل، ارتفع إنتاج الخضر بنسبة 12%.

ومن جهة أخرى، تأثر نشاط تربية الماشية بتقلص المراعي على إثر تراجع التساقطات. وهكذا، تزايد عدد الماشي بواقع 2,8% فقط سنة 2012، بدل 6,8% سنة من قبل. ليصل إلى 28 مليون رأس، شكلت الأغنام 69% منها ولما عز 20% منها والأبقار 11% منها.

## الصيد البحري

بلغ إنتاج الصيد الساحلي والتقليدي 1,1 مليون طن، في ارتفاع بواقع 22% مقابل انخفاض بنسبة 16% سنة 2011. ورغم ذلك، فإن النمو من حيث القيمة لم يتجاوز 2%. بسبب تراجع السعر المتوسط للرخويات. وقد خصصت نسبة 38,8% من الإنتاج لاستهلاك السمك الطري و18,5% منه لعامل صناعة «دقيق وزيت السمك» و28,5% لوحدات التجميد. أما الحصة الموجهة للوحدات الصناعية للتعليب، فقد بلغت 13,3% من الجمجمة مقابل 12,8% سنة 2011.

رسم بياني 4.2.1 : تغير الكميات المفرغة من الصيد الساحلي والصيد التقليدي

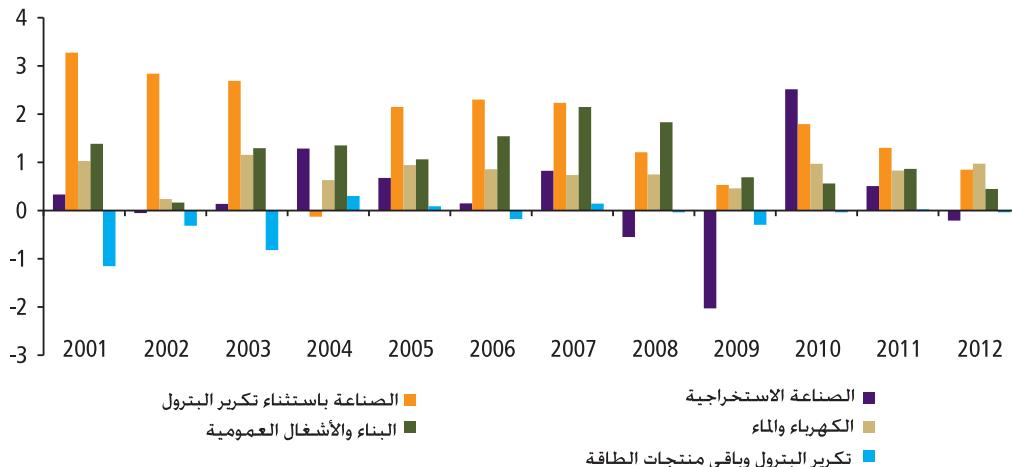


المصدر: المكتب الوطني للصيد.

### 2.2.1 القطاع الثانوي

بعد ارتفاع بنسبة 4% سنة 2011، عرف القطاع الثانوي سنة 2012 تباطؤاً ملحوظاً في نمو القيمة المضافة حيث وصل إلى 1,4%. بفعل انخفاض النشاط المعدني وتباطؤ الصناعة باستثناء تكرير البترول والبناء والأشغال العمومية. مع أن تسارع نمو القيمة المضافة لفرع «الكهرباء والماء» قد خفف من حدة التراجع الإجمالي للقطاع.

رسم بياني 5.2.1: المساهمة في نمو القيمة المضافة للقطاع الثانوي (بالنقط المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

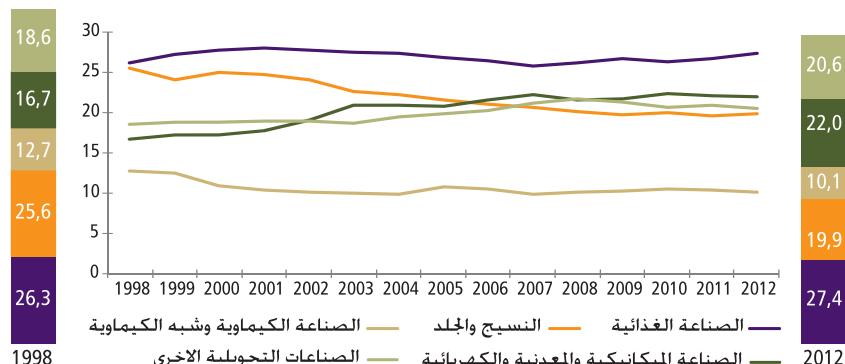
### الصناعة باستثناء تكرير البترول

ارتفعت القيمة المضافة للصناعة باستثناء تكرير البترول بنسبة 1,5% مقابل 2,3% سنة من قبل و3,1% في سنة 2010. ويعكس هذا التباطؤ، الذي صاحبه تراجع بقيمة 2,2% في حجم التشغيل بهذا القطاع، تطورات متباعدة حسب الفروع.

فقد حافظت الصناعات الغذائية، التي تساهم بنسبة 27,4% في القيمة المضافة الصناعية، على وتيرة نموها التي بلغت 4% فيما تزايد فرع النسيج والجلد بواقع 2,8% بدل 0,5% سنة 2011.

وبالمقابل، تباطأ نشاط الصناعة الميكانيكية والمعدنية والكهربائية من 1,1% إلى 0,9% سنة 2012. على الرغم من الحيوية التي عرفها قطاع السيارات على إثر انطلاق الإنتاج بعميل رونو بطنجة، فيما تراجعت الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية بنسبة 0,7% بدل ارتفاع بواقع 1,2% سنة 2011، ارتباطاً على الخصوص بتراجع الطلب الصادر عن قطاع البناء والأشغال العمومية.

**رسم بياني 6.2.1 : تطور بنية القيمة المضافة للصناعة باستثناء تكرير البترول حسب القطاعات الفرعية (%)**



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

## إطار 2.2.1 : حصيلة الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي

حسب معطيات وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، سجلت المهن العالمية الست للمغرب التي حددتها الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي (السيارات وصناعة الطائرات وترحيل الخدمات والصناعة الإلكترونية والنسيج والجلد والصناعات الغذائية)، خلال الفترة 2009-2012، ارتفاعاً بحوالي 16,7 مليار درهم في القيمة المضافة و36% في الصادرات، أي أن نسب التنفيذ بلغت 25,6% على التوالي. ومن حيث التشغيل، تم حلق حوالي 111.000 منصب شغل من مجموع 220.000 منصب متوقع في أفق سنة 2015.

ومع ذلك، يعكس هذا التطور أداء متبيناً حسب الفروع. فقد كانت صناعة السيارات وصناعة الطيران الأكثر دينامية حيث أحدثها 3.731 منصب شغل على التوالي وسجلتا ارتفاعاً في الصادرات بقيمة 125% و56% خلال هذه الفترة. وأحدث قطاع ترحيل الخدمات حوالي 30.000 منصب في نهاية سنة 2012، أي 43% من الهدف المحدد. وحقق رقم معاملات بقيمة 25,3 مليار درهم، وهو ما يمثل 49% خلال الفترة 2009-2012. أما في قطاع الصناعة الإلكترونية، فقد أحدث حوالي 2.400 منصب شغل وتم تحقيق صادرات بقيمة 25,5 مليار درهم.

إضافة إلى ذلك، تم إحداث 23.000 و 21.000 منصب بفرع الصناعات الغذائية والنسيج والجلد لكن أداءهما من حيث التصدير يبقى محدوداً حيث بلغت نسبة النمو 15% و8% على التوالي.

**جدول 1.2.2.1: الصادرات وفرص الشغل المحدثة بالمهن العالمية الست للمغرب**

فرص الشغل المحدثة				الصادرات (ملايين الدراهم)			
2012	2011	2010	2009	2012	2011	2010	2009
9.024	9.149	8.293	4.739	27,0	23,4	18,3	12,0
1.106	694	400	1.531	6,4	5,8	4,7	4,1
1.445	9.555	4.000	14.633	7,3	7,1	6	4,9
-559	-550	1.700	1.748	7,0	7,1	6,3	5,1
-710	-4.622	20.014	6.310	33,3	34,0	31,9	30,7
3.612	3.343	12.271	3.863	17,9	15,9	16,7	15,5

\* المعطيات المتعلقة بصناعة الطيران لا تأخذ بعين الاعتبار مقاولات الخدمات.

\*\* بالنسبة لترحيل الخدمات. يتعلق الأمر بالداخل بدل الصادرات.

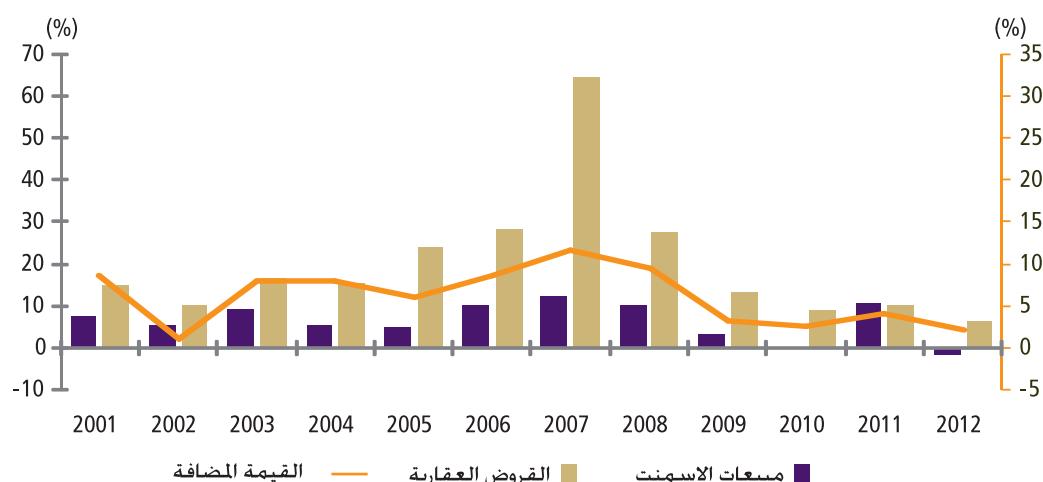
المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، المناظرة الوطنية الثالثة للصناعة.

ينبغي الإشارة إلى أنه، خلال المناظرة الثالثة للصناعة، التي نظمت في فبراير 2013، تم توسيع قائمة المهن العالمية للمغرب لتشمل القطاع الكيمياوي وشبيه الكيمياوي، بغية الرفع من مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي إلى 47 مليار درهم مع إحداث 43.000 منصب إضافي وكذلك الصناعة الصيدلية، بهدف تحقيق رقم معاملات محتمل بقيمة 25,5 مليار درهم وإحداث 27.500 منصب إضافي في أفق سنة 2023.

## البناء والأشغال العمومية

تباطأ قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 2012 حيث ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 2,1% مقابل 4,2% سنة 2011. وهو الأداء الأدنى منذ سنة 2002. وأثر هذا الركود بشكل كبير على التشغيل في هذا القطاع ما أدى إلى فقدان 21.000 منصب. كما انعكس، من جهة، من خلال مبيعات الإسمنت التي تراجعت للمرة الأولى منذ سنة 1998، بنسبة 1,6%. ومن جهة أخرى، من خلال وتيرة نمو القروض العقارية التي تباطأت من 10,7% إلى 9,8% بالنسبة لقروض السكن فيما عرفت القروض المنوحة للمنعشين العقاريين انخفاضاً بواقع 0,3%.

**رسم بياني 7.2.1 : تطور القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية ومبيعات الإسمنت والقروض العقارية**



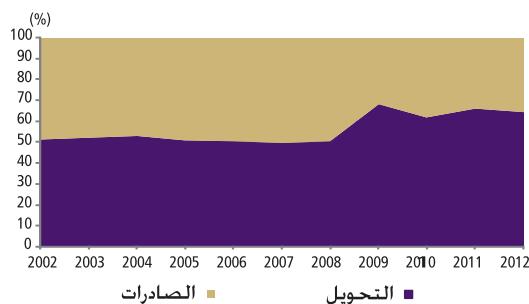
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط والجمعية المهنية لشركات الإسمنت وبنك المغرب.

## المعادن

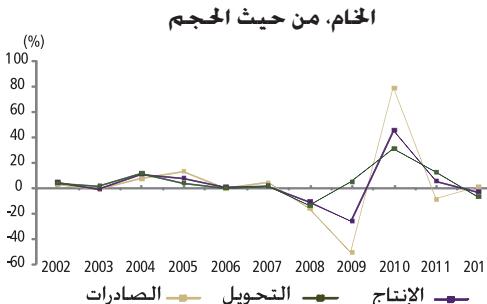
تراجع نشاط فرع المعادن، الذي يظل أداهه مرتبطة بشكل كبير بالأسواق الخارجية، بنسبة 2,4% سنة 2012. على إثر تدني إنتاج الفوسفاط الذي يمثل حوالي 93% من إنتاج القطاع. فقد بلغ إنتاج الفوسفاط المخصص للتسويق 27 مليون طن، في انخفاض بواقع 3,5% بعد ارتفاع بنسبة 5,3% سنة من قبل. ويعزى هذا التطور إلى تراجع بواقع 7,4% في طلب وحدات التحويل المحلية. مقابل زيادة بواقع 12% خلال سنة 2011. ما قلص نسبة التحويل المحلية لهذا المعادن من 66% إلى 64%. ومن جهة أخرى، استقرت صادرات الفوسفاط الخام تقريراً من حيث الحجم مقابل انخفاض بنسبة 7,8% سنة من قبل. أما من حيث القيمة، فقد تزايدت بواقع 1,7% لتصل إلى 12,8 مليار درهم.

على إثر ارتفاع طفيف في الأسعار بالأسواق العالمية، حيث انتقلت أثمنة الفوسفات من 184,9 دولارا للطن سنة 2011 إلى 185,9 دولارا للطن سنة 2012.

رسم بياني 9.2.1 : بنية استعمال الفوسفات الخام



رسم بياني 8.2.1 : تغيرات إنتاج واستعمال الفوسفات



المصدر: المكتب الشريف للفوسفاط.

وموازاة مع ذلك، انخفضت صادرات المعادن باستثناء الفوسفات بنسبة 6% من حيث الحجم، بفعل تقلص صادرات الخردة بنسبة 21% وصادرات الرصاص بواقع 7%. أما المعادن الأخرى، لا سيما الباريوم والنحاس والفلورين والحديد، فقد سجلت تغيرات إيجابية.

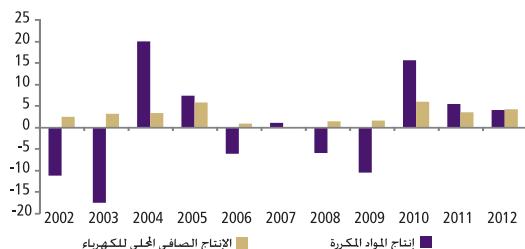
## الطاقة

عرف قطاع الطاقة خلال سنة 2012 نموا قويا عززته، على الخصوص، دينامية فرع « الكهرباء والماء » الذي سجل خسنا بنسبة 6,9% في القيمة المضافة بدل 6% سنة 2011. وبالمقابل، شهد نشاط التكرير انخفاضا بنسبة 1,8% مقابل ارتفاع بواقع 28,5% سنة من قبل.

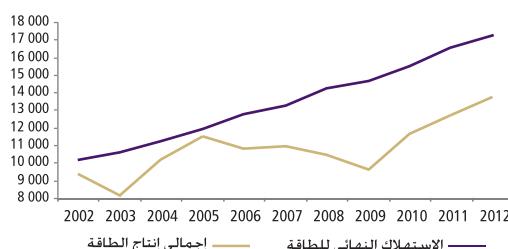
ومن حيث الإنتاج، تم إنتاج 13,8 مليون طن معادلة للنفط<sup>1</sup>. في ارتفاع بواقع 8,4% مقارنة بسنة 2011. وبالمقابل، تزايد الاستهلاك النهائي للطاقة بنسبة 4,2% ليصل إلى 17 مليون طن معادلة للنفط.

1 تمثل وحدةطن المعادلة للنفط الطاقة التي يتم إنتاجها بفعل احتراق طن من النفط المتوسط الجودة. وتستعمل لمقارنة كميات من الطاقات المختلفة في ما بينها.

**رسم بياني 11.2.1 : المساهمة في نمو الإنتاج الطافي (بالنقطة المئوية)**



**رسم بياني 10.2.1 : إنتاج واستهلاك الطاقة (بألاف الأطنان المعادلة للنفط)**

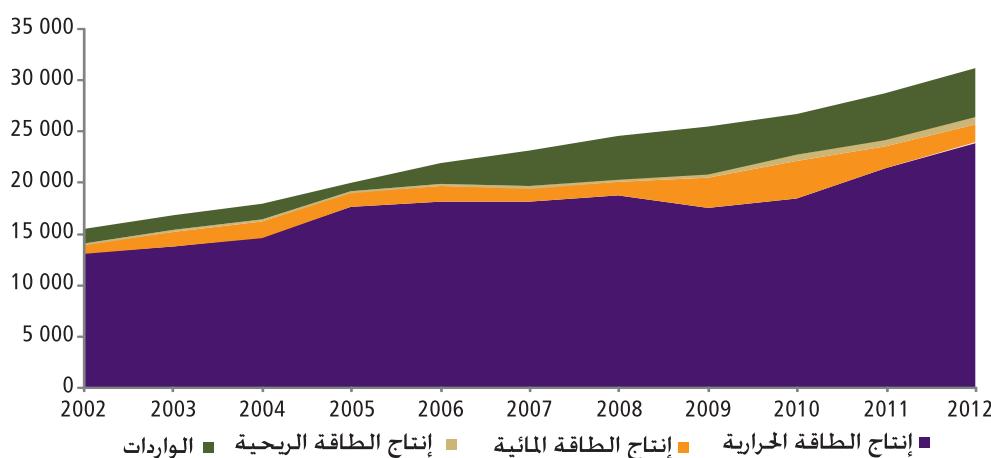


المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

وتزايد الإنتاج الصافي المحلي من الكهرباء بنسبة 8,6%. ليصل إلى 26 مليار كيلو واط في الساعة، لا سيما بفضل ارتفاع القدرات المنشأة بنسبة 4,7%. ومن حيث المصدر تناهى الإنتاج بوتيرة 11,7% و5,2% بالنسبة للطاقة الحرارية والرياحية وتراجع بواقع 15,1% بالنسبة للطاقة المائية، بفعل انخفاض التساقطات المطرية.

وموازاة مع ذلك، تزايد الطلب على الكهرباء بنسبة 7,4% مقابل 8,1% سنة 2011. ويعزى هذا الانخفاض الطفيف إلى تباطؤ الطلب على الكهرباء المرتفعة والمتوسطة الجهد من 7,8% إلى 6,8% فيما تزايد الطلب على الكهرباء المنخفضة الجهد بـ 9,5% بدل 9% سنة من قبل. وفي هذه الظروف، انحصر ارتفاع واردات الكهرباء في 5% بدل 16,9% سنة 2011.

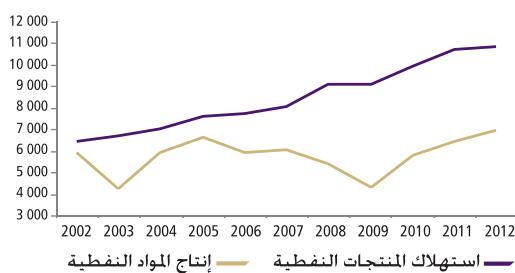
**رسم بياني 12.2.1 : تطور مصادر الكهرباء المتوفرة حسب المصدر (جيغاواط/الساعة)**



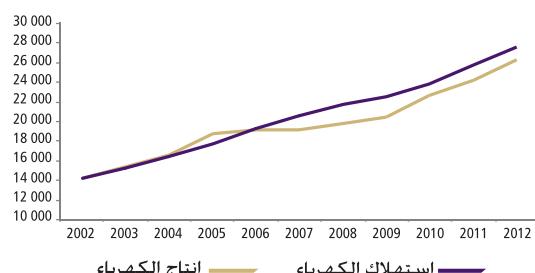
المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

ومن جهة أخرى، تزايد إنتاج صناعة التكرير بنسبة 8,2% ليصل إلى 6,9 مليون طن، مقابل 11,2% سنة من قبل. ويفسر هذا التباطؤ بانخفاض بواقع 13% في إنتاج الفيول وبنسبة 2% في إنتاج البنزين. وكذلك تباطؤ ارتفاع إنتاج الغازوال من 7% إلى 3%. وبالمقابل، بلغ الاستهلاك الإجمالي للمنتجات النفطية 10,8 مليون طن، حيث تزايد بواقع 1,3% مقابل 7,7% سنة 2011 و9% سنة 2010.

**رسم بياني 14.2.1 : إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية (بألاف الأطنان)**



**رسم بياني 13.2.1 : إنتاج واستهلاك الكهرباء (جيغاواط / الساعة)**



المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

### 3.2.1 القطاع الثالثي

سجلت الأنشطة الثالثية نسبة نمو بلغت 5,9% سنة 2012 مقابل 6% سنة من قبل. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى دينامية فروع «البريد والاتصالات» و«الإدارة العمومية» التي عرفت قيمتها المضافة ارتفاعاً بنسبة 25,6% و6,7% على التوالي.

#### السياحة

سجل النشاط السياحي الوطني نمواً بنسبة 2,5% في قيمته المضافة بعد انخفاض بواقع 2% سنة 2011. وذلك على الرغم من ظرفية صعبة ببلدان المصدر الرئيسية. وتباطأت وتيرة نمو عدد السياح الوافدين من جديد. من سنة 2010 إلى 2011 بنسبة 0,6% ثم 0,4% سنة 2012. وهي نسبة أدنى بكثير من المعدلات العالمية وتلك المسجلة بشمال إفريقيا. فقد ارتفع عدد السياح الوافدين ليصل إلى حوالي 9,37 مليون زائر سنة 2012 مقابل 9,34 مليون سنة 2011. ومن جهة أخرى، تزايد عدد ليالي المبيت المسجلة بالمؤسسات المصنفة بنسبة 3,7% بعد انخفاض بواقع 6,4% سنة من قبل.

### جدول 1.2.1: تطور تدفقات السياحة حسب المناطق (%)

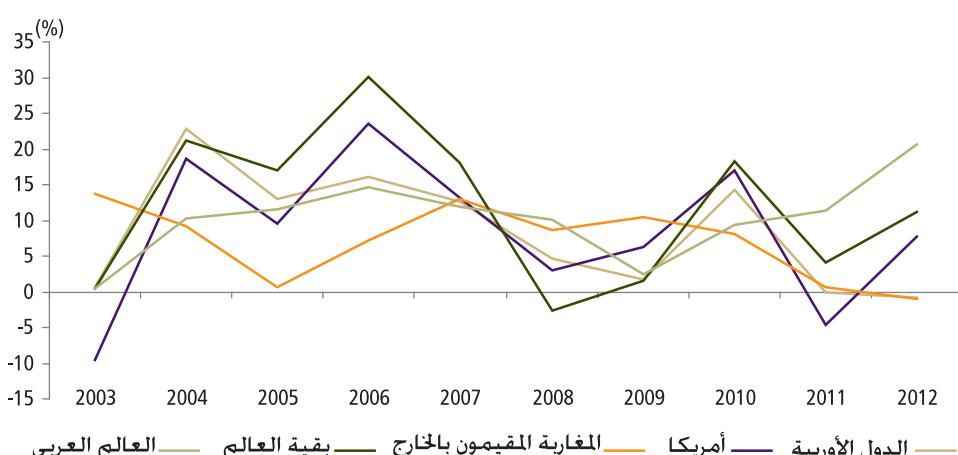
2012	2011	2010	2010-2000	
7,0	6,4	13,2	6,4	آسيا والمحيط الهادئ
9,0	-9,0	7,0	6,3	شمال إفريقيا
<b>0,4</b>	<b>0,6</b>	<b>11,4</b>	<b>8,1</b>	- المغرب
9,0	<b>12,0</b>	19,0	7,0	جنوب آسيا
3,0	3,0	6,6	0,8	أمريكا الشمالية
3,0	6,7	3,1	2,3	أوروبا
-5,0	-7,0	13,0	9,5	الشرق الأوسط
4,0	5,0	6,6	3,5	العالم

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة ووزارة السياحة.

بلغ عدد السياح الأجانب الوافدين حوالي 5 ملايين شخص. في ارتفاع بنسبة 1,6% مقابل 0,5% سنة 2011. ومن حيث الجنسية، هم هذا التطور على الخصوص السياح الإسبان والإنجليز في ارتفاع بواقع 5,4% على 1,5%. على التوالي. أما السياح القادمون من فرنسا وبلجيكا وألمانيا. فقد تدنى عددهم بنسبة 0,4% و1,3% و9,2% على التوالي. كما تراجع عدد الزوار الوافدين من باقي البلدان الأوروبية أيضاً بنسبة 5,3% فيما تزايد عدد الزوار من البلدان العربية بنسبة 20,6% ومن أمريكا الشمالية بواقع 7,6%.

ومن جهة أخرى، انخفض عدد الوافدين من المغاربة القيمين بالخارج بنسبة 1% ليصل إلى 4,4 مليون شخص. بعد زيادة بنسبة 0,7% سنة 2011 و8,5% كمتوسط سنوي ما بين سنتي 2001 و2010.

### رسم بياني 15.2.1 : تغير عدد السياحة حسب الجنسيات



المصدر: وزارة السياحة.

أما في ما يخص عدد ليالي المبيت المسجلة بالمؤسسات المصنفة، فقد بلغت 17,5 مليون ليلة، في ارتفاع بواقع 3,7% مقابل انخفاض بنسبة 6,4% سنة 2011. فقد تزايدت بنسبة 11% مقابل 9% سنة من قبل بالنسبة للمقيمين وبواقع 1% لتصل إلى 12,5 مليون. بدل انخفاض بوتيرة 11%， بالنسبة لغير المقيمين. وهم هذا الارتفاع على المخصوص وجهات مراكش والدار البيضاء وطنجة التي سجلت ارتفاعات بلغت 2,8% و9,8% و5,7%. على التوالي. وبالمقابل، بقي عدد الليالي المسجلة بكل من أكادير وفاس شبه مستقر سنة 2012.

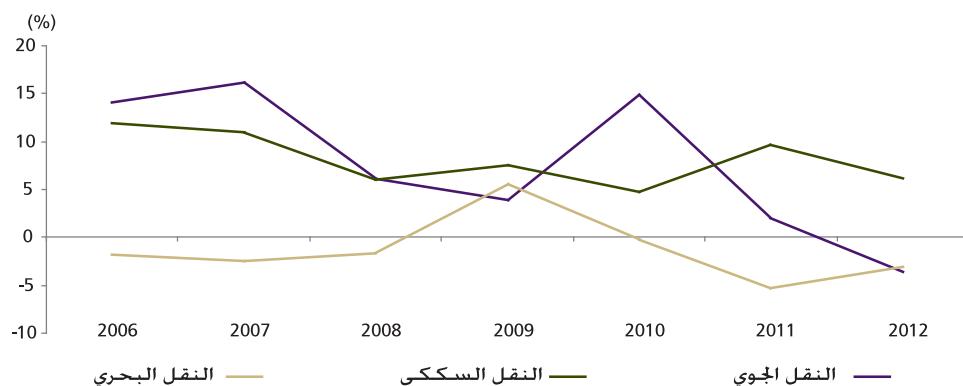
وفي ما يتعلق بالطاقة الإيوائية، فقد بلغت 987 سرير سنة 2012، ما يمثل عرضا إضافيا بمقدار 9 سرير مقارنة بسنة 2011. ويبقى هذا العرض متتركا على المخصوص بمراكش وأكادير والدار البيضاء وطنجة. وفي هذه الظروف، استقرت نسبة الملاء في 40%， مما يعكس ركودا على مستوى كافة الوجهات. باستثناء أكادير التي تراجعت هذه النسبة بها بواقع 2 نقط مئوية لتصل إلى 53%.

## النقل

تدنت القيمة المضافة لخدمات النقل من 5,9% سنة 2011 إلى 3,7% سنة 2012، بفعل تراجع النقل الجوي والبحري للمسافرين والنقل البحري والسككي للبضائع.

فقد بلغ حجم النقل الجوي للمسافرين 15,1 مليون مسافر، في انخفاض بنسبة 3,6% سنة 2012 مقابل ارتفاع بواقع 2% سنة 2011 و14,9% في 2010. ويعكس هذا التطور، الذي هم كافة المطارات تقريبا، تدنيا بنسبة 4% في حركة الطيران الدولي و5,9% في الرحلات الداخلية. وبالمثل، تقلص النقل البحري للمسافرين بنسبة 3% بدل 5,4% سنة 2011. وبالمقابل، تزايد النقل السككي بنسبة 6,1% مقابل 9,8% ليصل إلى 36 مليون مسافر.

رسم بياني 16.2.1 : تغير نقل السياح حسب فئات النقل



المصادر: المكتب الوطني للمطارات، المكتب الوطني للسكك الحديدية، الوكالة الوطنية للموانئ وحسابات بنك المغرب

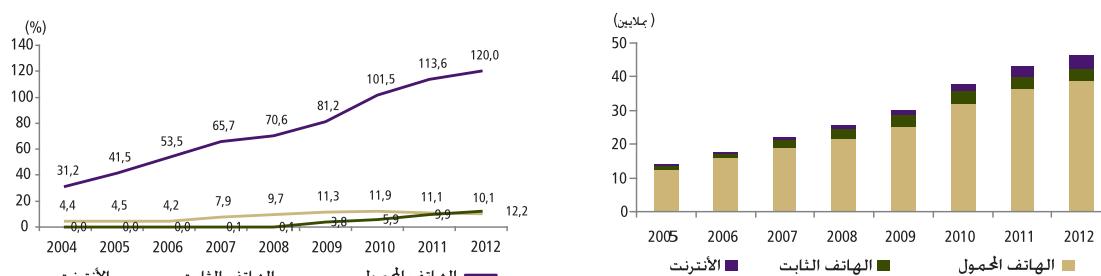
وفي ما يتعلق بنقل السلع، هم النقل البحري الإجمالي، بما في ذلك نقل البضائع من سفينة إلى أخرى بيناء طنجة المتوسط الذي يمثل 17% من المجموع، 92,3 مليون طن، في انخفاض بواقع 3,9% مقابل ارتفاع بنسبة 4,1% سنة 2011. وانحصر هذا التراجع في نشاط نقل السلع من سفينة إلى أخرى الذي تقلص بواقع 30,6% من حيث عدد الأطنان، على إثر الحركات الاجتماعية التي عرفها هذا الميناء. وبالنسبة لنشاط النقل الوطني بنسبة 4,1%، مما يعكس نموا بواقع 5% في الواردات مقابل 2,6% بالنسبة لل الصادرات. ومن جهة أخرى، عرف النقل السككي للسلع انخفاضا طفيفا بنسبة 0,3%， ليصل إلى 36,9 مليون طن، مقابل ارتفاع بواقع 2,8% سنة 2011.

## الاتصالات

بفضل توسيع قسم «الهاتف المحمول»، حافظ فرع الاتصالات على أداء جيد خلال سنة 2012، حيث شهدت قيمته المضافة نموا بنسبة 25,6% مقابل 19% سنة من قبل.

رسم بياني 18.2.1 : تطور نسبة الولوج

رسم بياني 17.2.1 : تطور عدد المنخرطين حسب القطاع



المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات

وبحسب الأقسام، بلغ العدد الإجمالي لمستعملي الهاتف المحمول، الذي يغلب عليه الأداء المسبق بنسبة 95,2% من المجموع، أزيد من 39 مليون مشترك، في ارتفاع بنسبة 6,7%. مما رفع نسبة الولوج من 113,6% إلى 120% في ظرف سنة واحدة. ومن جهة أخرى، شهد عدد مستعملي الإنترنت نموا قويا بلغ 24,3% ليصل إلى 4 ملايين منخرط. لا سيما بفعل زيادة بواقع 26,4% في عدد المشتركين في خدمة الإنترنت المحمول من الجيل الثالث (3G). وفي هذه الظروف، انتقلت نسبة الولوج من 9,9% سنة 2011 إلى 12,2% سنة 2012. أما في ما يتعلق بسوق الهاتف الثابت، فقد تقلصت هذه النسبة من 11,1% إلى 10,1%. مما يعكس تراجع هذا القسم بنسبة 8,1% مقابل 5% سنة 2011. ويشمل هذا الانخفاض تدنيا بنسبة 8,4% في الاشتراك المنزلي ونموا بواقع 2,4% في الاشتراك المهني.

## 3.1 سوق الشغل

بالرغم من الاستقرار الظاهر لنسبة البطالة، تدهورت وضعية سوق الشغل بالغرب بشكل كبير خلال 2012، نتيجة لتراجع الإنتاج الفلاحي وتباطؤ الأنشطة غير الفلاحية. وهكذا، فقد سجل سوق الشغل شبه انعدام لمناصب الشغل الجديدة، وهي وضعية لم تسجل منذ سنة 1999. حيث بلغ أدنى عدد من مناصب الشغل الجديدة، خلال الفترة الممتدة بين 1999<sup>1</sup> و2011، 42.000 منصب شغل. وذلك سنة 2005. وباستثناء قطاع «الخدمات» الذي أصبح خلال 2012 المشغل الأول متقدماً بذلك على الفلاحة، سجلت جميع القطاعات الأخرى فقدان عدد من مناصب الشغل. وبشكل خاص، انخفض التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية بعد ارتفاع مستمر منذ سنة 2003. وواصل قطاع «الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية»، تقليله عدد العاملين به الملاحظ منذ 2009.

وصاحب هذا التدهور تراجع عام لمعدل النشاط لدى جميع فئات الساكنة، وهو ما يوحي بانسحاب جزء من الساكنة النشطة من سوق الشغل. ولم ترتفع نسبة البطالة، في هذه الظروف، سوى بشكل طفيف حيث بلغت 9% مقابل 8,9% في 2011. إلا أن الارتفاع هم بالخصوص فئة الشباب في الوسط الحضري بواقع واحد على ثلاثة لدى الفئة التي تتراوح أعمارها بين 15 و24 سنة وواحد على خمسة وسط الفئة ما بين 25 و34 سنة. وفي الجموع، بلغ عدد العاطلين عن العمل 1,04 مليون. أكثر من نصفهم من يبحثون عن عمل لأول مرة وما يناهز الثلاثين عاطلين عن العمل منذ أكثر من سنة.

في هذا السياق، تم الرفع من الحد الأدنى المهني المضمون للأجور (SMIG) والحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي (SMAG) بنسبة 5% في يوليوز 2012، على إثر القرار الذي تم اتخاذه لهذه الغاية في إطار الحوار الاجتماعي في مאי 2011. ومن جهته، تزايد مؤشر الأجور في القطاع الخاص، الذي يتم حسابه استناداً إلى معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة 4,1% من حيث القيمة الاسمية.

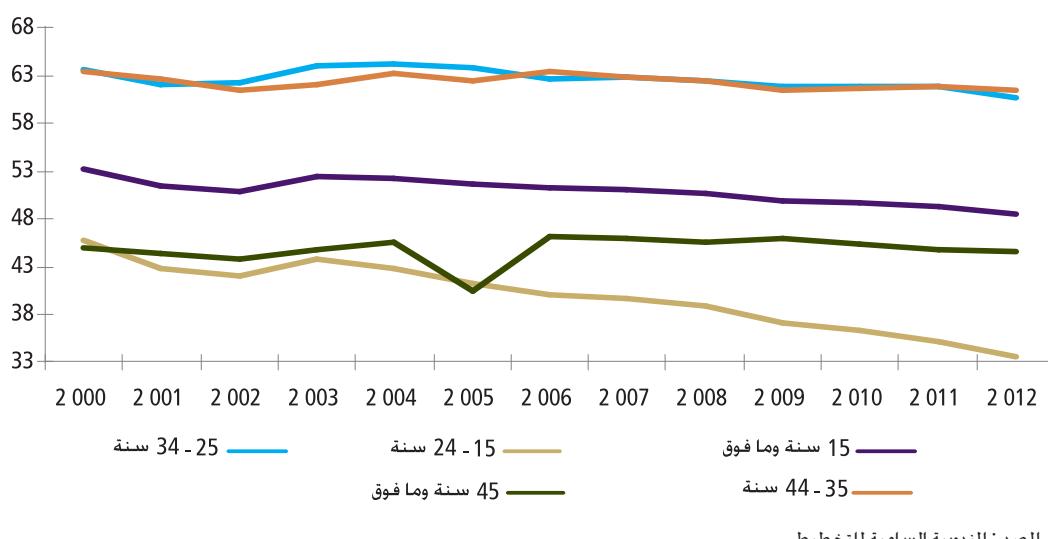
### 1.3.1 مؤشرات النشاط

بلغ عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق ما يناهز 11,55 مليون شخص في 2012. مرتفعاً بما قدره 0,1% مقابل 0,8% خلال 2011 و1% كمتوسط سنوي بين 2007 و2011. ويشمل هذا التراجع انخفاضاً بنسبة 0,8% في الوسط القروي وتباطؤاً من 1,6% إلى 0,9% بالمناطق الحضرية.

<sup>1</sup> سنة توسيع تغطية البحث الوطني حول الشغل الذي تتجزأ منه المندوبية السامية للتخطيط إلى مجموع التراب الوطني.

وأخذًا بعين الاعتبار نمو السكان البالغين 15 سنة فما فوق بنسبة 1,6%. واصل معدل النشاط<sup>1</sup> منحاج التنازلي من سنة 2011 إلى 48,4%. وينطوي هذا التطور على تراجع هذا المعدل بنقطة مئوية واحدة في المناطق القروية إلى 57%. وبما قدره 0,5 نقطة في المناطق الحضرية إلى 42,8%. وقد همّ هذا التراجع الذكور والإإناث على حد سواء بتغيرات من 73,6% إلى 24,7% ومن 25,5% إلى 24,7% على التوالي. ويعزى هذا التوجه بشكل كبير إلى تدني مشاركة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة في اليد العاملة، وهو ما يرتبط بدوره بتعتميم وتمديد تدرس هذه الفئة.

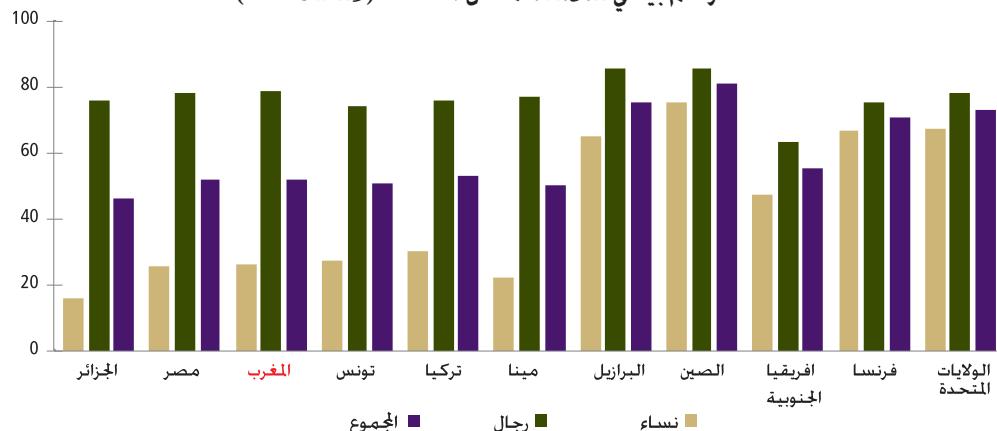
رسم بياني 1.3.1 : تطور معدل النشاط حسب الفئة العمرية (بالنسبة المئوية)



ومقارنة مع باقي الدول، بلغت نسبة المشاركة في اليد العاملة الخاصة بالفئة العمرية 15-64 سنة 51,6% بال المغرب، وهو مستوى أقل بكثير من المستويات الملاحظة في الدول المتقدمة وفي عدد كبير من الدول النامية. هكذا، بلغت هذه النسبة مثلاً 62,8% في ماليزيا و70,6% في فرنسا و80,4% في الصين. وبلغت 50,2% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي نسبة منخفضة نسبياً نظراً إلى الأساس المساهمة الضعيفة للإناث في سوق الشغل.

1 يقصد ب معدل النشاط نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى النسبة الإجمالية للسكان البالغين 15 سنة فما فوق.

رسم بياني 2.3.1 : معدل النشاط (15-64 سنة)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي

وفي ما يخص نسبة التشغيل<sup>1</sup>. فقد واصلت منحاها التنازلي المبتدئ في 2005. مما يؤشر على الاستخدام غير الكافي للقوة العاملة المحتملة. وذلك على غرار نسبة المشاركة في اليد العاملة. هكذا، بلغت نسبة التشغيل خلال 2012 عوض 44,8% في 2007. وحسب مكان الإقامة، بلغت هذه النسبة 54,7% في المناطق القروية مقابل 37% في الوسط الحضري.

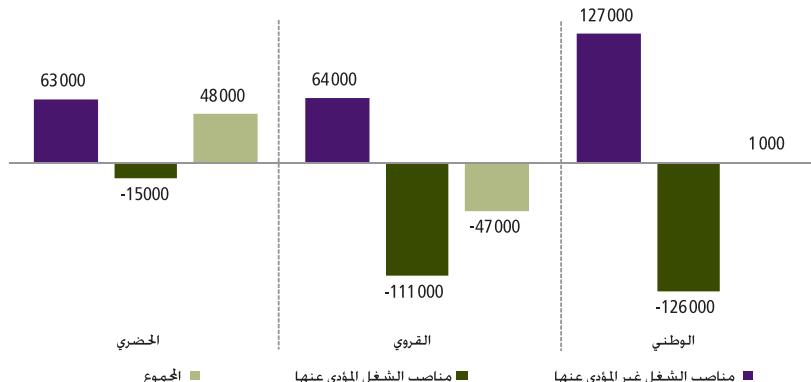
### 2.3.1 خصائص الشغل

ظل عدد السكان النشيطين المستقلين مستقراً في 10,5 مليون، على إثر إحداث صافي للشغل شبه منعدم (1.000 منصب) مقابل 105.000 في 2011 و 116.000 كمتوسط سنوي بين 2007 و 2011. ويعزى هذا التطور إلى فقدان 47.000 منصب شغل في الوسط القروي وإحداث 48.000 منصب في المناطق الحضرية. وارتفاع الشغل المؤدي عنه بما عدده 127.000 منصب شغل فيما عرف بالشغل غير المؤدى عنه فقدان 126.000 منصب. وحسب الوضع المهني، تنامت حصة التشغيل الذاتي<sup>2</sup> بما قدره 0,5 نقطة مئوية لتصل إلى 43,9%. فيما تراجع عدد المأجورين بواقع 0,5 نقطة إلى 56,1%.

<sup>1</sup> يقصد بنسبة التشغيل نسبة السكان المستقلين البالغين 15 سنة فما فوق إلى النسبة الإجمالية للسكان البالغين 15 سنة فما فوق.

<sup>2</sup> يقصد بالتشغيل الذاتي الأشخاص العاملون لحسابهم الخاص.

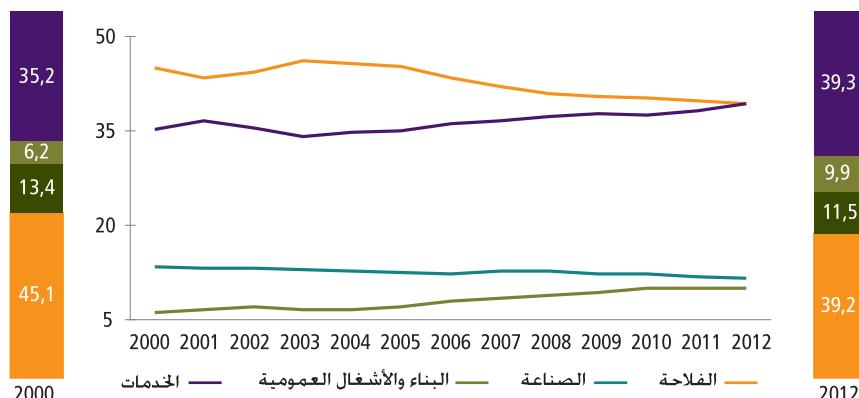
### رسم بياني 3.3.1: إحداث مناصب الشغل في 2012



وعلى الصعيد القطاعي، استأثر قطاع الخدمات لوحده بإحداث 111.000 منصب شغل تركز كلها في المناطق الحضرية. وهُمّت مناصب الشغل المحدثة هذه بالأساس فروع «الخدمات الشخصية» بما قدره 33.000 منصب، و«تجارة التبسيط وإصلاح الأدوات المنزلية» بما قدره 32.000 و«الخدمات المنزلية» بما عدده 15.000 منصب شغل. وعلى العكس، سُجّل فقدان ما مجموعه 110.000 منصب شغل تتوزع بين قطاعات الفلاحة بما قدره 59.000 و«الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية» بما عدده 28.000 والبناء والأشغال العمومية بما عدده 21.000 منصب شغل.

وأدى التطور المتباين لإحداث مناصب الشغل حسب قطاعات الأنشطة الملاحظ منذ 2000 إلى تغيير بنية الشغل بشكل تدريجي. حيث تراجعت حصة الفلاحة من 45,1% في 2000 إلى 39,2% سنة 2012 والصناعة من 13,4% إلى 11,5% لفائدة «الخدمات» التي أصبحت المشغل الأول متقدمة على الفلاحة بحصة 39,3% مقابل 35,2% والبناء والأشغال العمومية بحصة 9,9%. إلا أنه يُقدر الإشارة إلى أن مناصب الشغل المحدثة في قطاع الخدمات تتكون بما يناهز الثلث من تلك التي وفرها فرع «تجارة التبسيط وإصلاح الأدوات المنزلية»، الذي يهيمن عليه الشغل غير المنظم.

**رسم بياني 4.3.1: تطور بنية الشغل حسب قطاع النشاط (بالنسبة المئوية )**



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ويتضح من خلال بنية الشغل حسب مستوى التعليم أن عدد الأشخاص المؤهلين بالغرب يبقى ضعيفا، مع هيمنة الأشخاص الذين لا يتوفرون على مستوى تعليمي على سوق الشغل بنسبة 33,1% خلال 2012. أما فيما يخص نسبة الأشخاص الذين درسوا إلى حدود المستوى الإبتدائي والإعدادي والثانوي، فقد بلغت 27,1% و 15,9% على التوالي. وبالمقابل، لا يشكل الأشخاص المشتغلون الذين يتوفرون على مستوى تعليمي عالي سوى 10,4% على التوالي. ويوضح الرسم البياني أن نسبة الأشخاص المشتغلون الذين يتوفرون على مستوى تعليمي عالي سوى 8,3% من هذه الساكنة.

### إطار 1.3.1 : النمو وإحداث مناصب الشغل

سجل الاقتصاد الوطني بين 2007 و2012 معدل نمو سنوي بنسبة 4,1%. وموازاة مع ذلك، تم إحداث 583.000 منصب شغل، أي ما يعادل 97.000 منصب شغل سنوياً. هكذا، في المتوسط، أدى كل نقطة نمواً تحقيقها إلى خلق ما ينهر 24.000 منصب شغل. وتظل وتيرة إحداث مناصب الشغل هذه غير كافية لتخفيض البطالة على المدى المتوسط بشكل ملحوظ. فخلال نفس الفترة، انتقل عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق من 11,55 إلى 11,15 مليون شخص، أي بزيادة 401.000 شخص نشيط أو ما ينهر 67.000 في المتوسط سنوياً. هكذا، انخفض عدد السكان العاطلين عن العمل بما قدره 30.000 سنوياً فقط ليصل إلى 1,04 مليون عاطل في 2012.

رسم بياني 1.1.3.1 : نمو التشغيل والناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة



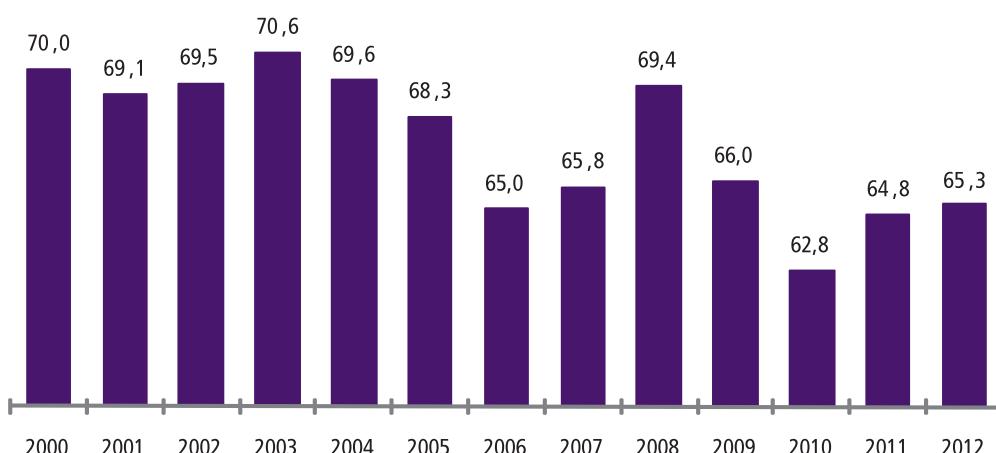
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

يبين التوقع الخطي لهذا التوجه في أفق سنة 2016 تزايد اليد العاملة بما قدره 268.000 لتصل إلى ما يقارب 11,9 مليون وارتفاع مناصب الشغل المحدثة بما عدده 388.000، مما ينتج عنه انخفاض عدد العاطلين عن العمل بحوالي 120.000 ليصل إلى 920.000. إلا أن هذه التوقعات تبقى جد متغيرة بالنظر إلى معدل النشاط الضعيف وحركية النساء بالخصوص بين النشاط وعدم النشاط. فالظروف غير الملائمة تدفع جزءاً من الساكنة النشطة للانسحاب من سوق العمل. ويمكن هذه الحركة من أحد من ارتفاع عدد العاطلين عن العمل ومن ضمان استقرار نسبة البطالة كما يُعرفها المكتب الدولي للعمل. ولهذه الأسباب، تعتبر الساكنة النشطة مقياساً يقلل من عرض العمل الحقيقي المتوفّر، وحسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط. تزايد الساكنة التي بلغت سن العمل، والتي قد تكون نشطة، بما عدده 190.000 شخصاً في السنة، وهو رقم يفوق بكثير عدد الأشخاص النشيطين الإضافيين الذين يتم تسجيلاً لهم سنوياً والبالغ 67.000 شخص.

### 3.3.1 تطور البطالة

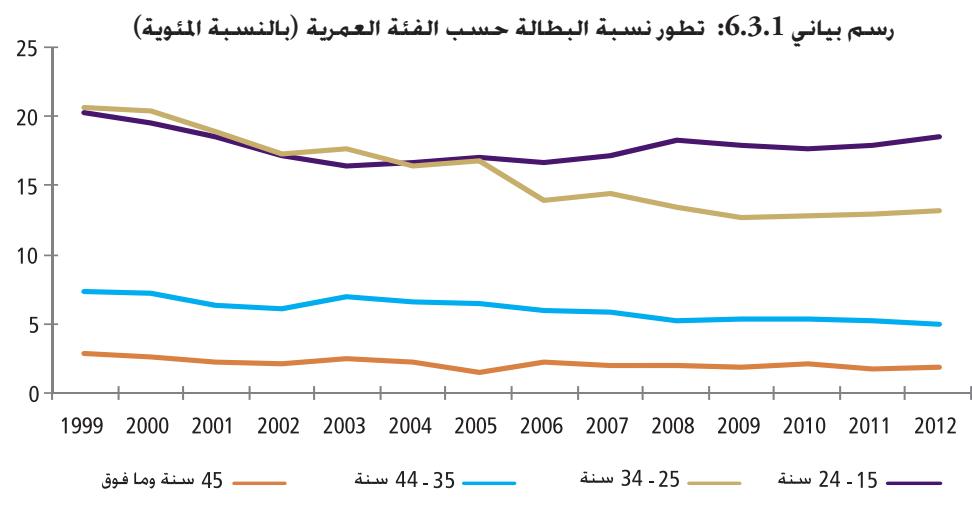
تزايدت الساكنة النشطة العاطلة عن العمل، والبالغ عددها 1,04 مليون شخص خلال سنة 2012، بنسبة 1% مقابل انخفاضها بما قدره 0,9% في 2011، وهو ما يعكس ارتفاعاً بواقع 0,9% في الوسط الحضري وبنسبة 1,4% في المناطق الريفية. ويبقى الباحثون عن أول عمل هم الأغلبية بنسبة 52,1% فيما يمثل العاطلون عن العمل لمدة طويلة 65,3% من هذه الساكنة.

رسم بياني 5.3.1: تطور حصة البطالة لمدة طويلة لدى الساكنة النشطة العاطلة عن العمل (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

سجل معدل البطالة نمواً قدره 0,1 نقطة مئوية ليصل إلى 9% حيث تزايد بشكل طفيف من 3,9% إلى 4% في الوسط الريفي فيما ظل مستقرًا في 13,4% في الوسط الحضري. ويتضح من خلال التحليل حسب الفئة العمرية بالخصوص ارتفاع معدل البطالة وسط الشباب البالغين بين 15 و 24 سنة بما قدره 0,7 نقطة ليصل إلى 18,6% على المستوى الوطني وبما قدره 1,2 نقطة ليبلغ 33,5% في الوسط الحضري. وبالنسبة للفئات العمرية الأخرى، انتقل هذا المعدل من 12,9% إلى 13,2% بين السكان النشطين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 34 سنة ومن 1,9% إلى 1,8% لدى الأشخاص البالغين 45 سنة فما فوق، فيما تراجع من 5,2% إلى 5% لدى الفئة العمرية 35-44 سنة. وحسب الجنس، تعاني النساء أكثر من الرجال من البطالة في الوسط الحضري بواقع 20,6% مقابل 11,5%. إلا أن الوسط الريفي يشهد عكس ذلك حيث بلغت فيه نسبة البطالة لدى النساء 11,9% مقابل 4,9% لدى الرجال.



### إطار 2.3.1: حصيلة المخطط الثاني «مبادرة التشغيل 2009-2012»

تتمحور السياسة العمومية في مجال تشجيع التشغيل ومحاربة بطالة الشباب بالأساس ببرامج «مقاولتي» و«إدماج» و«تأهيل». وقد تم استكمال هذه البرامج في شهر أكتوبر 2011 من خلال وضع الآليتين جديدين «تحسين التكوين والإدماج» و«عقد الإدماج المهني» بهدف إعطاء دينامية لتشغيل الشباب الخاصلين على شهادات.

وبحسب معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكافعات، مكن برنامج «مقاولتي» خلال سنة 2012 من إحداث 749 مقاولة خلقت 1970 منصب شغل. ومن حيث التمويل، استفادت 68 من هذه المقاولات من التمويل عن طريق البنك، و162 من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و519 عن طريق التمويل الذاتي. ومن جهةه، مكن برنامج «إدماج» من تشغيل 55.399 شاب خلال 2012 عوض 58.740 شاب في 2011. أما برنامج «تأهيل»، فقد استفاد منه حسب نفس المصدر، 65.681 شاب في نهاية سنة 2012، أي 65,7% من الهدف المعلن بالنسبة للفترة 2009-2012.

أما بخصوص الآليتين الجديدين، فحصلتلهما عند نهاية نوفمبر 2012 شبه منعدمة مقارنة بالأهداف المحددة في أفق 2016.

الهدف	المجموع	2012	2011	2010	2009	البرامج
3.000	3.423	749	633	1.029	1.012	الخواص التي تم إنشاؤها
15.000	9.684	1.970	1.582	2.566	3.566	إدماج
230.000	222.277	55.399	58.740	55.881	52.257	المناصب التي تم خلقها
100.000	65.681	18.313	18.136	15.199	14.033	تأهيل

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكافعات

### 4.3.1 تطور تكلفة الشغل

خلال شهر يوليوز 2012، تم الرفع من الحد الأدنى المهني المضمون للأجور والحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي بنسبة 5% ليصل إلى 97,92 درهم في اليوم على التوالي. وانعكس هذا الارتفاع على مؤشر متوسط الأجور في القطاع الخاص، الذي يتم حسابه بناء على بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث تزايد بنسبة 4,1% بالقيمة الإسمية وبواقع 2,7% بالقيمة الحقيقة، مقابل 1,6% و 0,7% على التوالي في 2011. وفي المجموع، وبالنظر إلى تطور التضخم، من المحتمل أن تكون الزيادات المتتالية في الحد الأدنى للأجور التي أجريت منذ 2008، قد مكنت من تحسين القدرة الشرائية بنسبة 16,7% خلال هذه الفترة، أي ما يعادل 3% سنويا.

**جدول 1.3.1: مؤشرات تكاليف اليد العاملة (التغير السنوي بالنسبة المئوية)**

2012	2011	2010	2009	2008	2007	
7,2	5,0	2,4	4,9	2,5	0,0	الحد الأدنى للأجور الإسمي
4,1	1,6	3,4	4,9	5,3	4,7	المؤشر الإسمي لمتوسط الأجور
1,3	0,9	0,9	1,0	3,7	2,1	التضخم

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة التشغيل والتكوين المهني وحسابات بنك المغرب

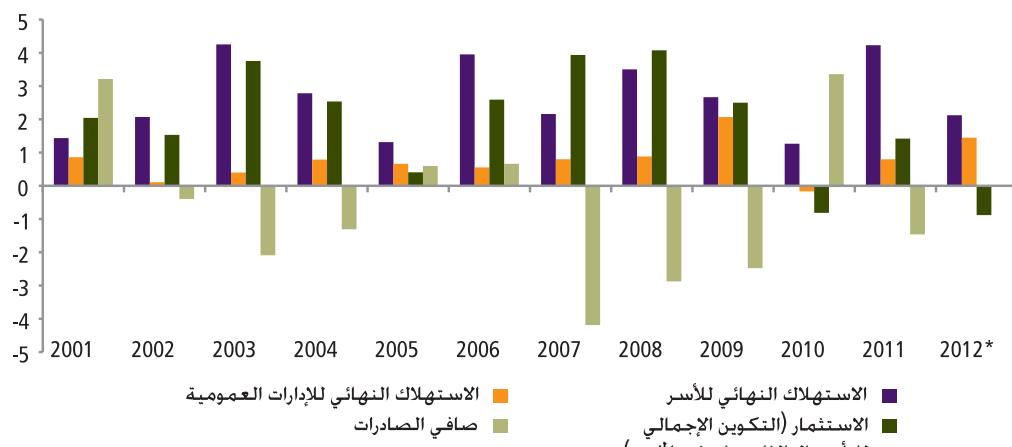
## 4.1 الطلب الداخلي

تميز تطور الطلب سنة 2012 بـ تلاقي عاملين غير ملائمين. فمن جهة، كان لضعف النشاط الاقتصادي لدى أبرز الدول الشريكية أثر سلبي مباشر على الطلب الخارجي وغير مباشر على الطلب الداخلي، عن طريق التحويلات الجارية الخاصة. ومن جهة أخرى، أدت الظروف المناخية غير المناسبة إلى انخفاض القيمة المضافة الفلاحية وتراجع المداخيل القروية والاستهلاك الذاتي.

إلا أن حدة تأثير هذه العوامل على الطلب الداخلي قد تقلصت بفضل مواصلة سياسة مالية توسعية، إذ تم الإبقاء على مستوى مرتفع في الاستثمار والحفظ نسبياً على القدرة الشرائية بفضل التطور المعتدل للتضخم إلى جانب التعديلات المختلفة التي تم إدخالها على أنظمة وجدائل الأجور.

في ظل هذه الظروف، تراجعت وتيرة نمو الطلب الداخلي بالقيمة الحقيقية من 5,7% سنة 2011 إلى 3,0% سنة 2012. مع بقائه المحرк الرئيسي للنمو، بـ مساهمة بواقع 2,7 نقطة مئوية. وظلت مساهمة الطلب الخارجي<sup>1</sup> في ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي منعدمة سنة 2012 بعد أن بلغت -1,5 نقطة سنة 2011. وفي المجمل، تراجعت وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 5% سنة 2011 إلى 2,7% في 2012.

رسم بياني 1.4.1: مساهمة مجموعات الطلب في نمو الناتج الداخلي الإجمالي،  
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



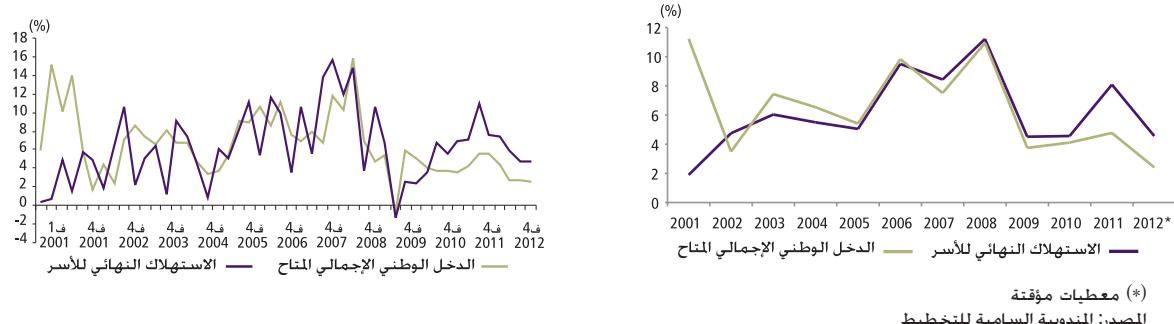
\* معلومات مؤقتة  
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

يقصد بالطلب الخارجي الفرق بين صادرات السلع والخدمات ووارداتها. وقد كانت مساهمة هذا الطلب في النمو الاقتصادي شبه منعدمة في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2012.

## 1.4.1 الاستهلاك

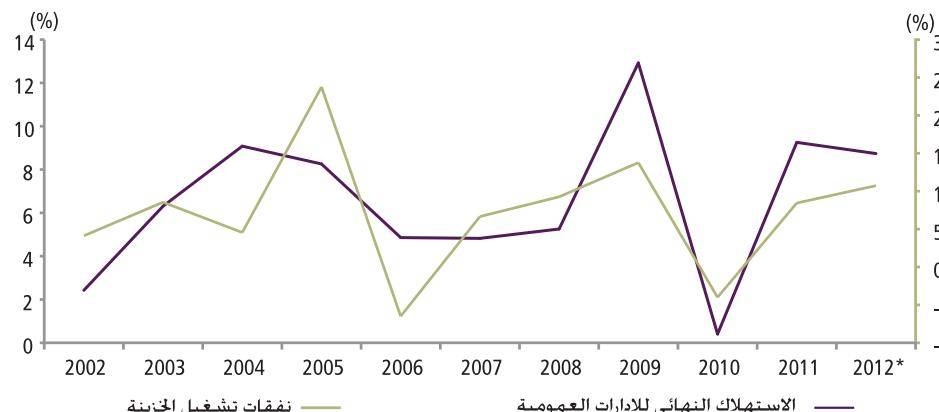
تنامي الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 5,5% سنة 2012 مقابل 4,5% سنة 2011 بالقيمة الإسمية وبواقع 4,8% بالقيمة الحقيقة. مساهما بذلك بما قدره 3,6 نقطه مئوية في النمو. عوض 5 نقطه مئوية سنة من قبل. ويعزى هذا التباطؤ الأساسية إلى تدني الاستهلاك النهائي للأسر، الذي يمثل 75,7% من الاستهلاك العام. من 8,1% إلى 4,6% بالأسعار الجارية ومن 7,4% إلى 3,6% بالأسعار الثابتة. وبالتردد الفصلي. سجل استهلاك الأسر تراجعا تدريجيا. انطلاقا من الفصل الثالث من سنة 2011. من 9,6% إلى 3% في الفصل الرابع من سنة 2012.

**رسم بياني 2.4.1: التطور السنوي للاستهلاك النهائي للأسر وللدخل الوطني الإجمالي المتاح**



في المقابل، عرف الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية نموا قدره 7,9% بالقيمة الإسمية و7,0% بالقيمة الحقيقة. مقابل 9,3% على التوالي سنة 2011. وقد ارتفعت مساهمة هذا الاستهلاك في تغير الناتج الداخلي الإجمالي إلى 1,4 نقطة مئوية. مقابل 0,8 نقطة مئوية سنة 2011. وتتميز تغير الاستهلاك خلال السنة بارتفاعه الملحوظ خلال الفصل الرابع، ارتباطا في جزء منه بتسارع نفقات تشغيل الخزينة خلال شهر دجنبر.

#### رسم بياني 4.4.1: تطور الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ونفقات تشغيل الخزينة



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الاقتصاد والمالية

(\*) معطيات مؤقتة

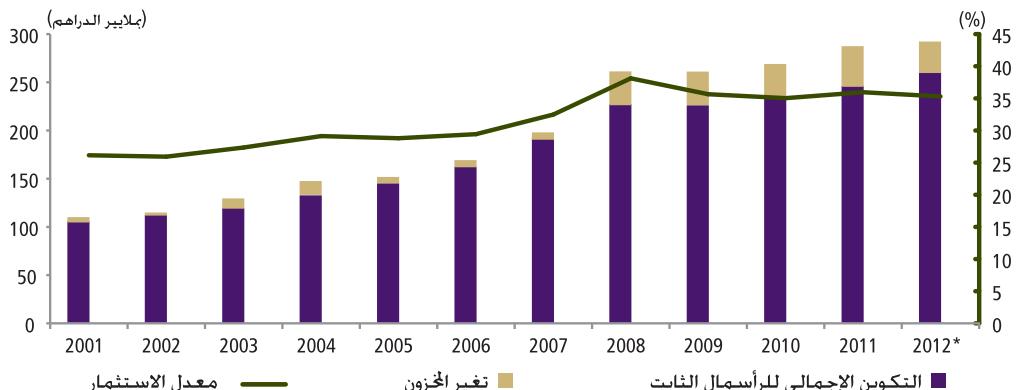
### 2.4.1 الاستثمار

عرف التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت<sup>1</sup>, الذي يقدر بواقع 259,7 مليار درهم بالقيمة الإسمية، ارتفاعاً بنسبة %5,4 سنة 2012 مقابل %5,1 سنة 2011. أما بالأسعار الثابتة، فقد تناهى بنسبة 1,9 بدل 2,5% سنة 2011. وأخذًا في الاعتبار تغير الخزون، الذي يقدر، بالأسعار الجارية، بواقع 32,7 مليار درهم مقابل 42,2 مليار سنة 2011. ارتفع الاستثمار بنسبة 1,3% سنة 2012. نتيجة لذلك، تراجعت نسبة الاستثمار في سنة واحدة من 36% إلى 35,3%.

وبالأسعار الثابتة، تراجع الاستثمار بنسبة 0,3% بعد ارتفاعه بواقع 3,3% سنة 2011. ويشمل هذا التراجع تباطؤً في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت من 2,5% إلى 1,9% من سنة لأخرى، إضافة إلى تراجع تغير الخزون ليصل إلى 11,7 مليار درهم مقابل 16,1 مليار سنة من قبل.

<sup>1</sup> يقصد بالتكتين الإجمالي للرأسمال الثابت الاستثمار ناقص تغير الخزون.

#### رسم بياني 5.4.1: تطور الاستثمار



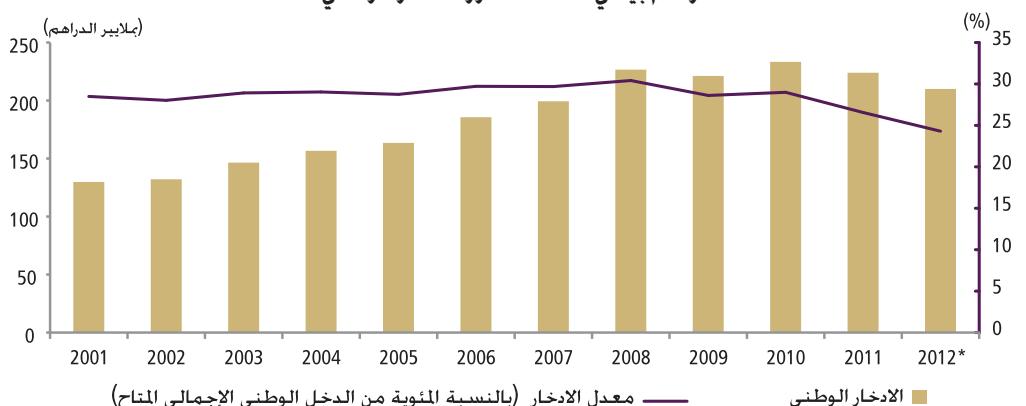
\* معطيات مؤقتة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

#### 3.4.1 المدخل والأدخار

من خلال التطور الملحوظ على مستوى الطلب الداخلي. يتضح تباطؤ نمو الدخل الوطني الإجمالي المتاح<sup>1</sup> سنة 2012. فقد ارتفع هذا الأخير بالقيمة الإسمية بنسبة 2,4 % مقابل 4,8 % سنة 2011. ليبلغ 863,5 مليار درهم. ويعكس هذا التطور إلى جانب تباطؤ نمو الناتج الداخلي الإجمالي الإسمى من 5 % إلى 3,2 %. استمرار تفاقم الرصيد السلبي للمداخيل الخارجية الصافية لتبلغ 28,3 مليار درهم، وانخفاض التحويلات الجارية المتأنية من الخارج بواقع 0 % بعد أن ارتفعت بنسبة 6,6 % سنة 2011. وعرفت خوiliات المغاربة المقيمين بالخارج على الخصوص تراجعا بنسبة 3,8 % سنة 2012 بعد تنايمها بواقع 7,4 % سنة 2011.

#### رسم بياني 6.4.1: تطور الأدخار الوطني



\* معطيات مؤقتة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

1 يساوي الدخل الوطني الإجمالي المتاح مجموع الناتج الداخلي الإجمالي الإسمى وصافي مداخيل الملكية والتحويلات الجارية المتأنية من الخارج.

وأخذًا في الاعتبار هذه التطورات، فقد بلغ الأدخار الوطني 210 مليار درهم، أي بانخفاض بواقع 6,3% بدلاً من 4% سنة 2011. أما نسبة الأدخار، التي يتم قياسها بالنسبة المئوية من الدخل الوطني الإجمالي المتاح، فقد تراجعت إلى 24,3%. مواصلة بذلك تباطؤها الذي انطلق منذ سنة 2010.

وبعكس انخفاض الأدخار الوطني تراجع الأدخار الداخلي بنسبة 4,8%. نتيجة بالأساس لتزايد نفقات الميزانية. فقد نتج عن هذا الأخير بلوغ الأدخار العمومي مستوى سلبياً للسنة الثانية على التوالي بلغ 20- مليار درهم مقابل 7,6- مليار سنة 2011.

في ظل هذه الظروف، تزايدت حاجيات تمويل الاقتصاد من سنة لأخرى لتصل إلى 10,0% من الناتج الداخلي الإجمالي، مثقلة بالأساس بالحاجة لتمويل الخزينة، والتي بلغت 8,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، أي في تفاقم مستمر طيلة السنوات الأربع الأخيرة.

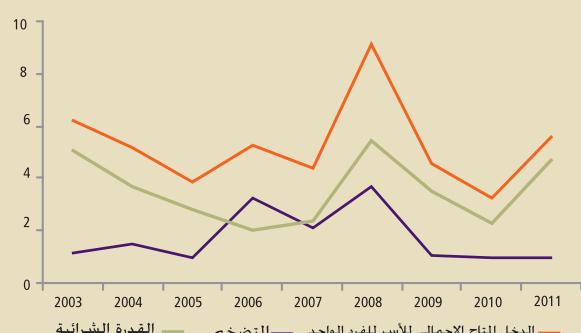
### إطار 1.4.1: القدرة الشرائية للأسر

يقصد بالقدرة الشرائية للأسر مدى استطاعتها شراء السلع والخدمات، بالنظر إلى مداخيلها وإلى الأسعار المطبقة. ويستلزم قياس وتحليل تطور القدرة الشرائية معطيات اقتصادية جزئية تخص مستوى مداخيل الأسر وكيفية توزيعها. وفي غياب هذه المعطيات، يتم اعتماد مقاربة بديلة ترتكز على الجماعات الاقتصادية الكلية المستخلصة من الحاسبة الوطنية، خاصة منها الدخل الإجمالي المتاح للأسر حسب الفرد ونسبة التضخم التي يتم قياسها بتطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك. ومن سلبيات هذه الطريقة أنها تبين فقط التوجه المتوسط ولا تأخذ في الاعتبار الفوارق.

وفي المغرب، توضح المعطيات المتوفرة أنه في الفترة بين 2002 و2011، تناهى الدخل الإجمالي المتاح للأسر بواقع 6,4% بالقيمة الإسمية، مما يعكس ارتفاع مكافآت المأجورين بنسبة 6,2% و مداخيل الملكية بواقع 8,1%. وأخذًا في الاعتبار متوسط النمو الديمغرافي، الذي بلغ 1,1%، والتضخم السنوي الذي بلغ 1,7% خلال هذه الفترة. يتبيّن أن القدرة الشرائية للأسر قد خُسنت بنسبة 3,6% سنويًا.

ولتقدير مدى التباين بين الأسر، تعود أحدث المعطيات الاقتصادية الجزئية إلى فترة 2006/2007، وقد تم استخلاصها من البحث حول المداخيل ومستويات عيش الأسر. ويتبّع من خلال هذه المعطيات أنه من حيث الاستهلاك، تستحوذ 20% من الأسر الأكثر يسراً على 48,1% من الكتلة الإجمالية لنفقات استهلاك الأسر المغربية، مقابل 6,5% لدى 20% من الأسر الأقل يسراً. أما معامل جيني، الذي يستعمل هو الآخر لقياس تمركز النفقات، فقد بلغ 40,7. ومن خلال تحليل التباين بين أماكن السكن، يتبيّن أن نفقات الفرد الواحد في المدن تشكل 1,8 ضعف نفقات الفرد في البدار (13.894 درهم للفرد سنويًا مقابل 7.777 درهم). وتبقى هذه المؤشرات شبه مستقرة مقارنة بمؤشرات الاستهلاك ونفقات الأسر لسنة 2001.

رسم بياني 1.1.4.1: تطور القدرة الشرائية للأسر ومحدداتها، بالنسبة المئوية



جدول 1.1.4.1: تطور القدرة الشرائية للأسر ومحدداتها، بالنسبة المئوية

السنة	القدرة الشرائية	التضخم	الدخل الإجمالي المتاح للأسر للفرد الواحد
2003	5,1	1,2	6,2
2004	3,7	1,5	5,2
2005	2,8	1,0	3,8
2006	2,0	3,3	5,3
2007	2,4	2,1	4,4
2008	5,4	3,7	9,1
2009	3,5	1,0	4,6
2010	2,3	0,9	3,2
2011	4,7	0,9	5,6
المتوسط	3,6	1,7	5,3

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

## 5.1 التدفقات الاقتصادية والمالية<sup>1</sup>

ترزابت حاجة الاقتصاد إلى التمويل سنة 2012 لتصل إلى 82,4 مليار درهم مقابل 64,6 مليار سنة 2011. وحسب القطاعات المؤسساتية، يتضح من خلال تقديرات بنك المغرب تفاقم عجز الإدارات العمومية والشركات غير المالية إلى 30,7 و67,9 مليار على التوالي. بالموازاة مع ذلك، لم تتجاوز قدرة الأسر على التمويل 3,6 مليار مقابل 11,5 مليار بالنسبة للشركات المالية.

وحيث إن الأموال التي تمت تعبئتها في السوق المالية الدولية، إلى جانب تدفقات الاستثمارات الأجنبية، لم تكن كافية لتغطية حاجيات تمويل الاقتصاد، فقد تقلصت الأصول الاحتياطية<sup>2</sup> من جديد بواقع 29,2 مليار بدل 20,3 مليارات سنة 2011.

### الإدارات العمومية

بعد بلوغها 20 مليار درهم سنة 2011، تناست حاجة الإدارات العمومية للتمويل إلى 30,7 مليار سنة 2012. وبأثر هذا الارتفاع كنتيجة لزيادة النفقات بواقع 8,6%. أي بوتيرة أسرع مقارنة بالمداخيل التي تناست بنسبة 2,6%. وقد تدهورت من جديد وضعيّة الإدارة المركزية على المخصوص سنة 2012، ليصل عجز الميزانية، دون حساب مداخيل المخصوصة، إلى 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 6,7% سنة 2011.

وقد تم تمويل هذا القطاع بالأساس عن طريق اللجوء إلى السوق الداخلية إذ بلغ صافي حجم إصدارات سندات الخزينة ما قدره 42,5 مليار. أما التمويل الخارجي، فقد همّ بالأساس بـ 23,1 مليار، 12,8% منها في شكل اقتراضات في السوق الدولية.

### الشركات غير المالية

في مناخ يتسنم بتباطؤ النشاط الاقتصادي واستمرار الشكوك الخفيفة بآفاق التطور، تباطأت وتيرة نمو استثمار الشركات غير المالية من 9,4% إلى 2,5% كما تدنت وتيرة نمو مداخيلها من 5,9% إلى 0,3%. نتيجة لذلك، تفاقمت حاجتهم للتمويل لتصل إلى 67,9 مليار درهم.

ويتضح من خلال تحليل بنية التمويل الداخلي لهذا القطاع ارتفاع القروض الممنوحة من طرف الشركات المالية بقدر

<sup>1</sup> عرف جدول التدفقات الاقتصادية والمالية الوارد في هذا الفصل عدة تعديلات مقارنة مع نسخة 2011، وذلك تماشياً أكثر مع التقسيم القطاعي للحسابات الوطنية وبغية ضمان تغطية شاملة لوسائل تصنيف الحسابات المالية. وتدخل هذه التعديلات في إطار عملية إعادة الهيكلة التي يخضع لها هذا الجدول، والهادفة إلى إعطاء صورة مفصلة وشاملة للدخلات المالية بين مختلف القطاعات المؤسساتية.

<sup>2</sup> الموجودات الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب.

21,2 مليار، مقابل 9,4 مليار بالنسبة لإصدارات السندات. ولتمويلها الخارجي، استفادت الشركات غير المالية من تدفق استثمارات أجنبية بواقع 21,5 مليار ومن تسهيلات الأداء بلغت 26,1 مليار.

## الأسر

تباطأت وتيرة نمو مداخيل الأسر إلى 3% سنة 2012 مقابل 6,7% سنة من قبل و6% كمتوسط للسنوات العشر الأخيرة. وقد انعكس هذا التطور على نفقات استهلاك الأسر، التي تدنت بدورها من 8,1% سنة 2011 إلى 4,6%. وفي الجمل، انخفضت قدرة الأسر على التمويل من 4,5 إلى 3,6 مليار درهم.

وفي هذه الظروف، تنامت ودائع الأسر بواقع 23,3 مليار مقابل 33,9 سنة 2011، فيما تراجعت حقوقهم في الاحتياطات التقنية للتأمين لتصل إلى 7,9 مليار مقابل 10,5 مليار. أما القروض التي استفادت منها الأسر، فقد ارتفعت بمبلغ 15 مليار، وهو مبلغ أقل بكثير من مقدار ارتفاعها سنة 2011 والذي بلغ 29,1 مليار.

## الشركات المالية

عرف صافي تدفق الودائع المحصلة من طرف الشركات المالية انخفاضا ملحوظا سنة 2012، إذ تراجع في سنة واحدة من 88,5 مليار درهم إلى 53,8 مليار، في حين ارتفعت الاحتياطات التقنية للتأمين بواقع 8,6 مليار مقابل 11,9 مليار سنة 2011. في المقابل، ارتفعت الإصدارات الصافية لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيمة المنقولة إلى 9,3 مليار مقابل 6,7 مليار السنة الماضية.

ومن حيث الاستخدامات، سجلت القروض الممنوحة من طرف الشركات المالية ارتفاعا بواقع 32,5 مليار، مقابل 74,5 مليار سنة 2011، فيما ارتفعت السندات التي في حوزتها بمبلغ 27,5 مليار مقابل 53,3 مليار سنة من قبل. ويأتي هذا التطور نتيجة لارتفاع مشترياتها من سندات الخزينة بواقع 46,6 مليار ومن السندات الخاصة بواقع 14,6 مليار إلى جانب تراجع محافظتها من السندات التي تم إصدارها من طرف غير المقيمين بمبلغ 35,6 مليار.

**جدول 1.5.1 : التدفقات الاقتصادية والمالية لسنة 2012**

أ- العمليات غير المالية						
بلايير الدراهم	بلايير العالم	الأسر	الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارية العمومية	
	574,2	20,0	101,5	167,8		الدخل الإجمالي المتاح
	494,5			159,1		الاستهلاك النهائي
	79,5	4,7	176,4	31,8		الاستثمار
117,8						صافي الصادرات
-35,4						صافي المداخيل والتحويلات الخارجية <sup>(1)</sup>
1,0	3,4	-3,8	7,0	-7,6		صافي التحويلات من الرساميل
82,4	3,6	11,5	-67,9	-30,7		الفائض (+)/المأجة (-) إلى التمويل

## ب- العمليات المالية

الموارد					الإدارات العمومية	الاستخدامات	الاستخدامات				
باقي العالم	الأسر	الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية			باقي العالم	الأسر	الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية
				الذهب وحقوق السحب الخاصة	1,6	0,0	-1,6	0,0	0,0	0,0	0,0
10,9	0,0	60,0	0,0	4,1	العملة والودائع	-1,4	27,7	34,7	6,0	7,9	
0,7	0,0	6,2	0,0	0,0	العملة	0,0	4,4	1,4	1,7	-0,5	
10,2	0,0	13,2	0,0	4,5	الودائع القابلة للتحويل	-1,4	12,7	7,9	8,0	0,7	
0,0	0,0	40,6	0,0	-0,5	ودائع أخرى	0,0	10,6	25,4	-3,7	7,7	
-35,7	0,0	9,9	9,4	55,3	السندات باستثناء الأسهم	12,8	4,6	27,5	0,1	-6,0	
3,1	15,0	-0,1	40,6	13,3	القروض	31,5	0,0	32,5	0,0	8,0	
17,1	0,0	16,7	33,5	3,5	الأسهم وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	25,2	0,8	9,6	1,9	31,5	
17,1	0,0	7,4	33,5	3,5	الأسهم ومساهمات أخرى	24,4	0,2	2,4	16,4	16,4	
0,0	0,0	9,3	0,0	0,0	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	0,8	0,6	7,2	-14,5	15,1	
0,0	0,0	8,6	0,0	0,0	الاحتياطيات التقنية للتأمين	0,0	7,9	0,5	0,2	0,0	
0,0	0,0	6,7	0,0	0,0	صافي حقوق الأسر في الاحتياطيات التقنية للتأمين وفي صناديق التقاعد	0,0	6,7	0,0	0,0	0,0	
0,0	0,0	1,8	0,0	0,0	احتياطيات المكافآت واحتياطيات الكوارث	0,0	1,2	0,5	0,2	0,0	
15,4	19,7	2,3	46,5	0,2	حسابات أخرى متوقع تخصيصها/انتسبيقاتها	27,4	-1,8	2,3	51,2	5,4	
15,4	8,7	0,0	49,2	-4,8	قرص حالية وتسبيقات	26,1	0,0	0,6	41,2	0,1	
0,0	11,0	2,3	-2,7	5,0	حسابات أخرى متوقع تخصيصها/انتسبيقاتها	1,3	-1,8	1,8	10,0	5,3	
10,8	34,7	97,5	130,0	76,4	مجموع التمويل	97,2	39,1	105,5	59,4	46,8	
					الفائض (+)/المأجة (-) إلى التمويل	86,4	4,4	8,0	-70,6	-29,6	

1 بالنسبة للقطاعات القيمة، يتم إدراج المداخيل والتحويلات الخارجية في الدخل الإجمالي المتاح.  
المصدر: تقديرات بنك المغرب.

## 6.1 التضخم

ظل التضخم، الذي يقاس بتغير مؤشر أسعار الاستهلاك، معتدلا في سنة 2012، إذ بلغ 1,3% مقابل 0,9% في 2011. منسجما في ذلك مع توقعات البنك وهدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط. وتعزى هذه النتيجة إلى أربعة عوامل رئيسية.

يتمثل أولها في الزيادة التي أقرتها الحكومة في أسعار أهم المحروقات في فاتح يونيو 2012. بينما يكمن العامل الثاني في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المتقلبة بنسبة 3%. بعد انخفاض بلغ 2% في سنة 2011. وقد كان هذا الارتفاع أكثر حدة في شهر دجنبر، حيث سجلت أسعار الخضروات الطيرية زيادة كبيرة بفعل ظروف العرض غير المواتية.

أما العاملان الآخرين فيتجليان في تباطؤ وتيرة نمو أسعار السلع التجارية. ارتباطاً بانخفاض الضغوط التضخمية في البلدان الشريكة. وتراجع أسعار السلع غير التجارية. لاسيما بفعل ضعف ضغوط الطلب الداخلي والتصحيح التنازلي لأسعار خدمات الاتصالات. وقد أدى هذان العاملان إلى تراجع ملحوظ في التضخم الأساسي من 1,8% إلى 0,8%.

كما أن التراجع النسبي في حدة الضغوط على الأسعار العالمية للسلع الأساسية، خصوصاً ابتداء من النصف الثاني من سنة 2012، كان له أثره على أسعار الاستيراد ثم على أسعار الإنتاج الصناعي. فقد تباطأت الزيادة في مؤشر أسعار الواردات غير الطافية من 21,5% إلى 6,5%. فيما انتقلت وتيرة ارتفاع أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية من 14,8% إلى 4,8%.

### 1.6.1 أسعار الاستهلاك

ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 1,3% في سنة 2012 بعد 0,9% في سنة 2011. مع وجود تغير ملحوظ في التطور الذي سجلته مكوناته (المدول 1.6.1). ويشمل هذا التغير تراجع التضخم الأساسي<sup>1</sup> من 1,8% في سنة 2011 إلى 0,8% وارتفاع أسعار المنتجات المستثنة منه بنسبة 2,2% مقابل تراجع بلغ 0,7% سنة من قبل.

<sup>1</sup> الذي يستثنى المواد الغذائية ذات الأسعار المتقلبة والمواد ذات الأسعار المقننة.

### جدول 1.6.1: تطور المكونات الرئيسية لمؤشر أسعار الاستهلاك (2006 = سنة الأساس)

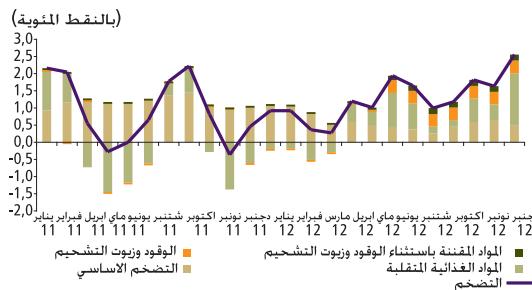
التغير %				التربيحات في السلة المرجعية	مجموعات المنتجات
2012	2011	2010	%		
1,3	0,9	0,9	100		مؤشر أسعار الاستهلاك :
2,2	-0,7	2,2	32,9		المنتجات المستثناة من التضخم الأساسي
3,0	-2,0	5,1	12,1		- المواد الغذائية
9,9	0,0	-0,7	2,4		- الوقود وزيوت التشحيم
0,7	0,1	0,4	18,4		- المواد المصننة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم
0,8	1,8	0,4	67,1		التضخم الأساسي
2,2	3,3	-0,6	26,1		- مواد غذائية مدرجة في التضخم الأساسي
2,1	1,6	0,5	3,9		- ملابس وأحذية
1,0	1,0	0,8	7,0		- السكن والماء والغاز والكهرباء والمحروقات الأخرى (*)
0,1	0,8	0,8	4,9		- الأثاث والتجهيزات المنزلية وأعمال الصيانة
2,0	0,3	0,0	0,1		الاعتيادية للمنزل
0,8	-0,3	0,3	7,0		- الصحة (*)
-19,6	-5,4	-1,1	3,5		- النقل (*)
0,5	-0,7	-0,7	2,2		- الاتصالات
3,8	4,1	4,1	3,9		- الترفيه والثقافة
2,0	1,7	2,4	2,9		- التعليم
1,4	2,1	1,7	5,5		- الطعام والفنادق
					- سلع وخدمات متنوعة

(\*) باستثناء المواد المصننة

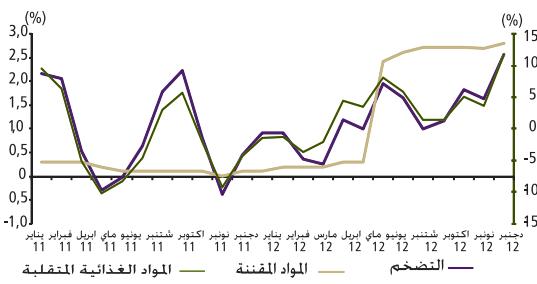
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وارتفعت أسعار المواد الغذائية المتقلبة بنسبة 3%. لتصل مساهمتها في معدل التضخم السنوي إلى 0,4 نقطة مؤوية. وتعزى هذه الزيادة عموماً إلى ظروف العرض غير المواتية مع نهاية السنة. وتغطي من جهة ارتفاع أسعار الفواكه والخضر الطرية بنسبة 1,4% وأسعار الدواجن بمقدار 6,1%. ومن جهة أخرى انخفاض أسعار الحومض والأسماك بنسبة 0,2% على التوالي. ويشير خليل تطور أسعار هذه المواد خلال السنة إلى تقلب كبير فيها. تراوح ما بين 2,3% في الربع الأول من السنة و6,7% في الربع الأخير.

**رسم بياني 2.6.1: مساهمة المكونات الرئيسية في التضخم (على أساس سنوي)**



**رسم بياني 1.6.1: تطور التضخم وأسعار المواد الغذائية المستندة من مؤشر التضخم الأساسي (على أساس سنوي)**

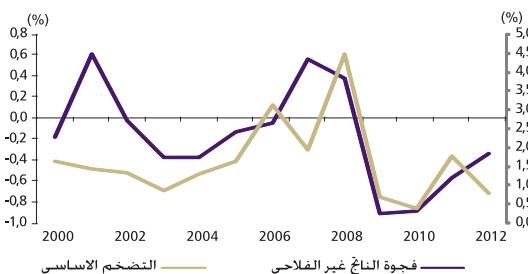


المصادر: المندوبية السامية للخطط وحسابات بنك المغرب

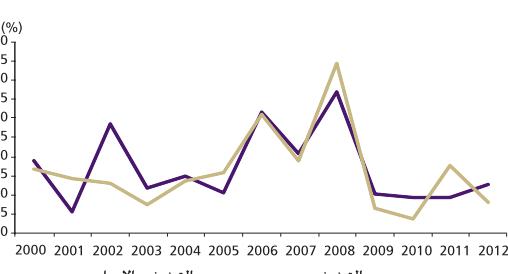
وفي ما يتعلق بالمواد المقننة، فقد أدى رفع أسعار الوقود في يونيو 2012 إلى ارتفاع أسعار «الوقود وزيوت التشحيم» بنسبة 9,9% وأسعار «النقل الطرقي للركاب» بنسبة 3,8%. ولم تسجل أسعار باقي المواد المقننة تغيرات ملحوظة، إذ ظلت أسعار «الماء والكهرباء والغاز» دون تغيير بينما كانت ثمة زيادات طفيفة في أسعار بعض الخدمات، لاسيما الطبية والاستشفائية منها.

وبأي تراجع التضخم الأساسي في سياق اتسم بضعف ضغوط الطلب، كما يتضح من خلال تطور فجوة الناجم غير الفلاحي (الرسم البياني 4.6.1). ويرجع إلى تباطؤ ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المدرجة في مؤشر التضخم الأساسي وانخفاض أسعار الاتصالات بنسبة 5,4% مقابل 19,6% في سنة 2011 وكذا تراجع وتيرة ارتفاع أسعار التعليم والسلع والخدمات المتنوعة (الجدول 1.6.1). وبناء على هذا الأساس، بلغ الفارق المطلق بين التضخم والتضخم الأساسي 0,5 نقطة مئوية في عام 2012 بدلاً من 0,9 في 2011.

**رسم بياني 4.6.1: تطور التضخم الأساسي وفجوة الناجم غير الفلاحي**



**رسم بياني 1.6.1: تطور التضخم والتضخم الأساسي**



المصادر: المندوبية السامية للخطط وحسابات بنك المغرب

### إطار 1.6.1: حصة المنتجات الغذائية وتقلب التضخم

يعكس تقلب التضخم حساسيته تجاه الصدمات الخارجية التي تؤثر بشكل رئيسي على أسعار المواد الطاقية والغذائية. ففي البلدان التي تقنن أسعار المواد الطاقية، يرتبط هذا التقلب بالاضطرابات التي تشهدها أسعار المواد الغذائية على المدى القصير. ويكون تأثير هذه الاضطرابات أكثر حدة عندما تمثل المواد الغذائية حصة مهمة في السلة المرجعية للتضخم.

**جدول 1.1.6.1: حصة المواد الغذائية في سلة مؤشر مؤشر أسعار الاستهلاك وتقلب التضخم**



(1) الانحراف المعياري لمعدل التضخم على أساس سنوي في الفترة من يناير 1997 إلى ديسمبر 2012.

المصادر: الإحصائيات المالية الدولية والهيئات الإحصائية في البلدان المعنية وحسابات بنك المغرب.

وفي المغرب، تشكل المنتجات الغذائية ذات الأسعار المتقلبة 12,1% من السلة المرجعية لمؤشر أسعار الاستهلاك وتعتبر المصدر الرئيسي لتقلب التضخم. وعلى سبيل المثال، وفي سنة 2012 بلغ الانحراف المعياري 0,7% بالنسبة للتضخم الشهري و4,3% بالنسبة لأسعار المواد الغذائية المتقلبة.

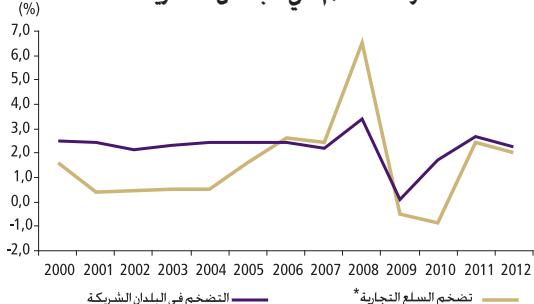
ومن أجل فهم أفضل للتوجه الأساسي للأسعار، قام بنك المغرب، على غرار باقي البنوك المركزية، بوضع مجموعة من مؤشرات التضخم الأساسي وإدراجها في منظومة خليل التضخم. وتستثنى هذه المؤشرات المواد الغذائية ذات الأسعار المتقلبة والمواد ذات الأسعار المقننة.

### 1.1.6.1 أسعار السلع التجارية وغير التجارية

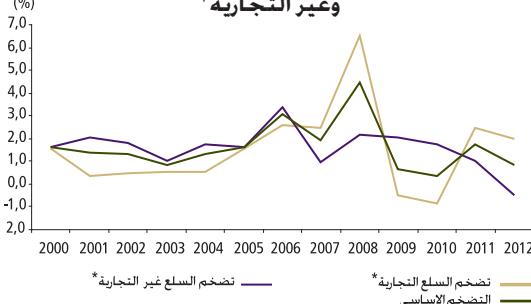
ويمكن أيضاً فهم تطور التضخم من خلال مكوناته المتمثلة في أسعار السلع التجارية وغير التجارية التي تشكل على التوالي 35% و32% من السلة المرجعية لمؤشر أسعار الاستهلاك. وتتجلى أهمية هذا التقسيم في التمييز بين الصدمات الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأسعار.

ففي ظرفية اتسمت بانخفاض طفيف في الضغوط التضخمية في البلدان الشريكة، تباطأ تضخم السلع التجارية من 2,5% في عام 2011 إلى 2% في 2012. ويرجع هذا الاتجاه أساساً إلى انخفاض معدل نمو أسعار «منتجات الحبوب» و«الحليب»، التي ساهمت بشكل مشترك في تضخم السلع التجارية بنسبة 0,3 نقطه مئوية في عام 2012 مقابل 0,5 في 2011.

**رسم بياني 6.6.1 : تطور أسعار السلع التجارية\* والتضخم في البلدان الشريكة**



**رسم بياني 5.6.1 : تطور أسعار السلع التجارية وغير التجارية\***

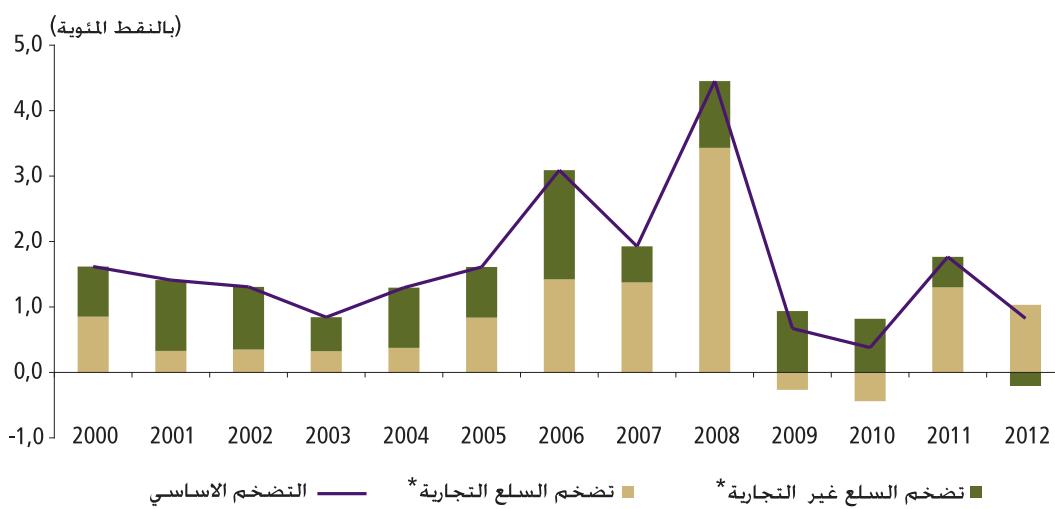


\* باستثناء المواد الغذائية المترقبة والمواد المقننة

المصادر: المندوبية السامية للتخفيض وحسابات بنك المغرب

ومن جهتها، تراجعت أسعار السلع غير التجارية بنسبة 0,5% في سنة 2012. بعد ارتفاع بلغ 1% في العام السابق. ويفسر هذا الانخفاض أساساً بالهبوط الذي شهدته أسعار «خدمات الاتصالات الهاتفية والفاكس» في شهر مارس بنسبة 9,5% وفي ماي بنسبة 9,9%. وباستثناء هذا العنصر، ظل تضخم السلع غير التجارية دون تغير تقريباً مقارنة مع سنة 2011، بحيث بلغ 1,5% في 2012.

**رسم بياني 7.6.1 : مساهمة أسعار السلع التجارية وغير التجارية\* في التضخم الأساسي**



\* باستثناء المواد الغذائية المترقبة والمواد المقننة

المصادر: المندوبية السامية للتخفيض وحسابات بنك المغرب

## 2.1.6.1 أسعار الاستهلاك حسب المدن

ترتَّب المعطيات المعتمدة لحساب التضخم في المغرب على بحث وطني يشمل 17 مدينة. ويظهر تحليل هذه المعلومات تبايناً بين المدن في نسبة التضخم المسجلة التي تراوحت بين 0% في وجدة و2,2% في العيون (انظر الإطار 2.6.1). وبالإضافة إلى مدينة العيون، سُجّلت أعلى الارتفاعات في مدن الداخلة بنسبة 2,1% والدار البيضاء وبني ملال بنسبة 2%. وفي المقابل، كانت المستويات الأدنى، بالإضافة إلى وجدة، في الرباط بنسبة 0,6% وأسفي بنسبة 0,9%.

### إطار 2.6.1 : التغير الجغرافي للتضخم

يشير التحليل الجغرافي لتطور التضخم من شهر لآخر إلى تباينات مهمة بين المدن المغربية التي يشملها مؤشر أسعار الاستهلاك. وتقل هذه التفاوتات إلى حد ما عند دراسة التطور الذي يطرأ خلال فترات أطول. لكنها تظل مهمة في الأفق الممتد لأربع سنوات. وهكذا، فقد بلغ متوسط فارق<sup>(\*)</sup> التغير الشهري للتضخم بين المدن 4,2 نقطة مئوية في سنة 2012. في حين لم يتجاوز 2,2 نقطة في ما يخص التغير السنوي بين عامي 2011 و2012.

**جدول 2.2.6.1: المعدلات الأقصى والأدنى للتضخم المسجلة خلال سنة 2012 في المدن المرتبة في مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن**

النوعية (%)	المؤشرات المتوسطة السنوية		الفارق (بالنقطة المئوية)	المعدل الأدنى (%)	المعدل الأقصى (%)	الشهر
	2012	2011				
1,4	110,1	108,6	4,5	-1,0	3,5	يناير
2,0	112,9	110,7	4,8	-2,1	2,7	فبراير
1,3	110,5	109,1	4,2	-1,2	3,0	مارس
1,2	110,3	109,0	4,4	-0,4	4,1	أبريل
1,8	111,0	109,0	3,3	-0,5	2,9	ماي
0,0	109,6	109,6	2,2	1,1	3,3	يونيو
0,6	108,4	107,7	3,1	-0,5	2,6	يوليو
1,1	112,0	110,8	4,8	-1,5	3,3	غشت
1,2	112,5	111,2	3,9	-0,6	3,3	شتنبر
1,2	111,7	110,4	5,4	-1,6	3,8	أكتوبر
2,2	111,5	109,1	4,9	-2,2	2,7	نونبر
2,1	110,4	108,1	4,7	-0,8	3,9	ديسمبر
1,1	110,4	109,2	4,2	المتوسط		
1,5	111,4	109,7				
0,9	105,9	105,0				
2,0	111,1	108,9				
1,2	112,2	110,9				
1,3	110,8	109,4				
2,2		المجموع (بالنقطة المئوية)				

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

(\*) مؤشر التغير الذي يحسب على أساس الفرق بين المد الأقصى والمد الأدنى.

خلال الفترة 2008-2012، تقلصت الفوارق بين المدن من حيث متوسط معدل التضخم السنوي، إذ بلغ الفارق بين النسبة الأعلى، التي سجلت بتطوان، والأدنى، التي سجلت بآسفي، 1,3 نقطة مئوية. خلال نفس الفترة، كانت الدار البيضاء المدينة الأكثر غلاء بمؤشر قدره 112,9، بينما شهدت مدينة آسفي أقل مستوى للأسعار بمعدل 105,9.

**جدول 3.2.6.1: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن (2012-2008)**

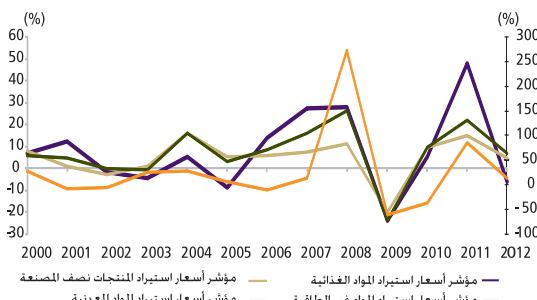
متوسط التغير السنوي (%)	المؤشرات المتوسطة السنوية		الدار البيضاء
	2012	2008	
1,2	110,1	105,1	اكادير
1,4	112,9	106,8	الدار البيضاء
0,9	110,5	106,7	فاس
1,1	110,3	105,7	القنيطرة
1,1	111,0	106,3	مراكش
0,8	109,6	106,1	وجدة
0,6	108,4	106,0	الرباط
1,6	112,0	105,2	تطوان
1,0	112,5	107,9	مكناس
0,9	111,7	107,6	طجدة
1,5	111,5	105,0	العيون
1,4	110,4	104,4	الداخلة
1,3	110,4	105,0	كلميم
1,1	111,4	106,5	سطات
0,3	105,9	104,8	آسفي
1,0	111,1	106,7	بني ملال
1,3	112,2	106,4	الحسيمة
1,0	110,8	106,3	المجموع
1,3			الفارق (بالنقطة المئوية)

المصدر: المندوية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

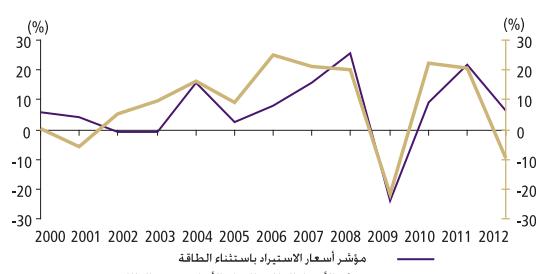
## 2.6.1 أسعار الاستيراد

سجلت أسعار الاستيراد عموماً تباطؤاً في وتيرة نموها سنة 2012، فباستثناء الطاقة، ارتفع مؤشر أسعار الاستيراد بنسبة 6,5% بعد 21,5% في سنة 2011. ويشمل هذا التطور تباطؤاً في وتيرة تزايد أسعار المعادن والمنتجات نصف الصنعة وانخفاضاً في أسعار المواد الغذائية المستوردة.

### رسم بياني 9.6.1 : تطور مؤشرات أسعار الاستيراد



### رسم بياني 8.6.1 : تطور مؤشر أسعار السلع الأساسية غير الطاقية



المصادر: مكتب الصرف والبنك الدولي وحسابات بنك المغرب

وتراجعت نسبة الزيادة في مؤشر أسعار استيراد المنتجات نصف الصناعية من 14,9 % إلى 4,6 %. لاسيما بفعل الارتفاع المحدود لمتوسط سعر استيراد المواد البلاستيكية الاصطناعية الذي لم يتجاوز 3,2 % مقابل 12,7 % في سنة 2011. كما تباطأت وتيرة نمو مؤشر أسعار استيراد المواد المعدنية من 85,5 % إلى 14,8 %. خصوصا بعد تراجع ارتفاع متوسط سعر استيراد الكبريت الخام من 151,4 % إلى 16 %. وفي نفس السياق، سجل مؤشر أسعار استيراد المنتجات الغذائية انخفاضا بنسبة 47,5 % مقابل ارتفاع بلغ 6,1 % في السنة السابقة، نتيجة بأساس لتراجع متوسط سعر استيراد القمح بنسبة 11,3 %.

جدول 2.6.1: تطور مؤشرات أسعار الاستيراد ( سنة الأساس = 1996 )

التغير بالنسبة المئوية			
2012	2011	2010	
6,5	21,5	9,0	مؤشر أسعار استيراد المواد غير الطاقية
-6,1	47,5	4,7	مؤشر أسعار استيراد المواد الغذائية، منها:
-11,3	62,2	-3,6	-القمح
1,3	35,7	13,4	-الذرة
-7,3	36,9	15,3	-السكر
0,7	34,7	5,1	الزيوت النباتية الخام
14,8	85,5	-37,5	مؤشر أسعار استيراد المواد المعدنية، منها:
12,6	14,9	28,1	-الحديد والصلب على شكل مقاطع مربعة وفراغات
16,0	151,4	-57,7	-الكبريت الخام
4,6	14,9	9,4	مؤشر أسعار استيراد المنتجات نصف الصناعية، منها:
3,2	12,7	20,3	-المواد البلاستيكية الاصطناعية
2,0	10,6	5,4	-الورق والورق المقوى
9,9	19,8	8,3	الأسلاك والقضبان وأشكال من الحديد والصلب

المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب

### إطار 3.6.1 : مؤشرات أسعار الاستيراد

من أجل قياس مستوى التضخم المستورد، وضع بنك المغرب مؤشرا شهريا لأسعار الاستيراد. ويستند هذا المؤشر الذي تمثل سنة 1996 سنته الأساسية، على سلة مكونة من 62 منتجا متميزة يشكل 80% من مجموع قيمة المنتجات المستوردة وتحقق الشرطين التاليين:

أن يتم استيراد المنتوج ست مرات على الأقل خلال السنة المرجعية;

أن يقل معامل تغير سعر المنتوج عن 30% خلال السنة المرجعية.

وبالإضافة إلى المؤشر العام لأسعار الاستيراد باستثناء واردات الطاقة، يقوم البنك كذلك بحساب ثلاثة مؤشرات فرعية. هي كالتالي:

مؤشر أسعار استيراد المنتجات الغذائية، الذي يحسب على أساس 9 مواد متميزة؛

مؤشر أسعار استيراد المواد المعدنية، الذي يضم في سنته 4 مواد متميزة؛

مؤشر أسعار استيراد المنتجات نصف الصناعية، الذي يحسب على أساس 19 منتجا متميزا.

ويتم حساب المؤشر العام والمؤشرات الفرعية وفق الصيغة التالية:

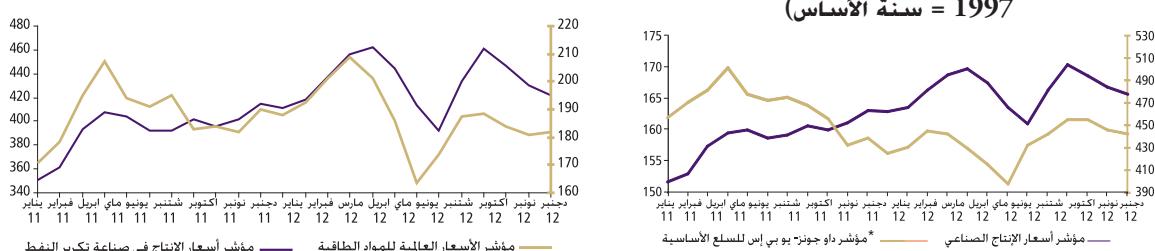
$$\text{IPM} = \sum \alpha_i \frac{MA_q(IVU_{i,t})}{MA_q(IVU_{i,0})} \quad IVU_{i,t} = \frac{V_{i,t}}{Q_{i,t}}$$

IPM : مؤشر أسعار الاستيراد  
 $\alpha_i$  : حصة المنتوج «*i*» في مجموع المواد المستوردة خلال السنة المرجعية  
 $MA_q$  : المتوسط المتحرك من درجة  $q$  ( $q=3$ )  
 $IVU_{i,t}$  : مؤشر قيمة وحدة من المنتج «*i*» خلال الفترة « $t$ »  
 $V_{i,t}$  : قيمة واردات المنتج «*i*» خلال الفترة « $t$ »  
 $Q_{i,t}$  : الكمية المستوردة من المنتج «*i*» خلال الفترة « $t$ »

### 3.6.1 أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية

انتقل التباطؤ الذي سجلته أسعار الاستيراد إلى أسعار الإنتاج على المستوى الوطني، إذ انخفضت وتيرة ارتفاع مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي من 14,8% في سنة 2011 إلى 8,4% في 2012.

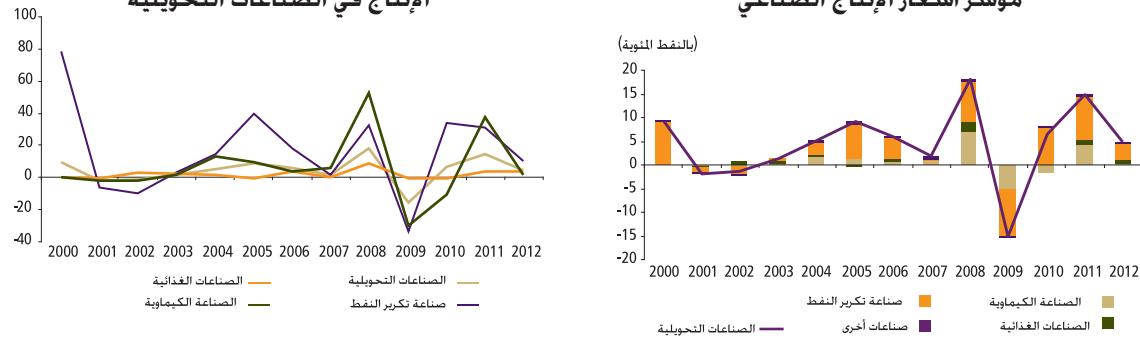
**رسم بياني 10.6.1: تطور المؤشر العام داو جونز- يو بي إس للسلع الأساسية\* ومؤشر أسعار الإنتاج الصناعي (بالمستوى).**



(\*) يضم مؤشر داو جونز- يو بي إس للسلع الأساسية في قطاعات الطاقة والمعادن الثمينة والمعادن الأساسية والزراعة والمواشي.  
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وданا سترينج والبنك الدولي وحسابات بنك المغرب

وبحسب القطاعات، تراجع نمو أسعار فرع «تكرير النفط» من 31,1% في 2011 إلى 10,4% في سنة 2012. لتصل مساهمته في ارتفاع مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي إلى 3,4 نقطة مئوية. وباستثناء هذا القطاع، لم يتجاوز نمو المؤشر العام 2,1% عوض 8,1% سنة 2011. ويفعلي هذا التباطؤ انخفاض أسعار الإنتاج بنسبة 3% في «صناعة الجلد والأحذية» و 2,2% في «صناعة الورق والورق المقوى» و 0,3% في «صناعة الملابس والفرو» وكذا تراجع أسعار الإنتاج في الصناعة الكيماوية من 37,4% إلى 1,7%.

**رسم بياني 12.6.1: مساهمة القطاعات الرئيسية في تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي**



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

**جدول 12.6.1: تطور مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية (سنة الأساس = 1997)**

العام	التغير %			الترجيحات %	الصناعات التحويلية باستثناء تكرير النفط
	2012	2011	2010		
2,1	8,1	-1,7	86,7		الصناعات التحويلية باستثناء تكرير النفط
3,7	3,7	-0,6	28,9		منها : الصناعات الغذائية
1,7	37,4	-10,6	13,1		الصناعات الكيماوية
0,7	0,5	2,0	6,5		صناعة النسيج
-0,3	0,3	-0,4	6,7		صناعة الملابس
10,4	31,1	33,8	13,3		تكرير النفط
4,8	14,8	6,4	100		المؤشر العام

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

## 7.1 ميزان الأداءات

شهدت سنة 2012 تراجعا من جديد للحساب الجاري لميزان الأداءات، مما يهدد بشكل أكبر قابلية استمرار الحسابات الخارجية للاقتصاد المغربي. فقد كان لتدحرج الظرفية الاقتصادية في منطقة الأورو وانخفاض أسعار مشتقات الفوسفات أثر ملحوظ على نمو الصادرات لتتدنى وتبتها إلى 5,5% مقابل 17% سنة 2011. إلى جانب ذلك، وبالرغم من تباطؤها، تنامت الواردات بوتيرة أسرع بواقع 7,9%. نتيجة بالأساس لارتفاع فاتورة الطاقة. وفي ظل هذه الأوضاع، تفاقم العجز التجاري ليصل إلى 24,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 22,8%.

علاوة على ذلك، شهدت سنة 2012 تراجع مداخيل الأسفار وقوابل المغاربة المقيمين بالخارج، التي تساهم عادة في التخفيف من أثر العجز التجاري على الحساب الجاري، متأثرة على الخصوص بارتفاع مستوى البطالة في منطقة الأورو. ونتيجة لهذه العوامل كافة، تفاقم العجز الجاري ليصل إلى 10% من الناتج الداخلي الإجمالي، بعد أن بلغ 8% السنة الماضية و5,1% كمتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2010.

أما حساب رأس المال، فقد أفرز رصيدا إيجابيا يساوي 10,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 8,4% سنة 2011. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى نمو الاستثمارات المباشرة الأجنبية بواقع 10,4% وإلى اقتراض الخزينة لبلغ 1,5 مليار دولار في السوق الدولية.

وفي الجمل، سجل رصيد ميزان الأداءات عجزا بلغ 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 2,7% سنة 2011. كما تدنت الاحتياطيات الدولية الصافية من 173,8 مليار سنة 2011 إلى 144,7 مليار سنة 2012، لتعادل 4 أشهر و6 أيام من واردات السلع والخدمات مقابل 5 أشهر و6 أيام سنة من قبل.

**جدول 1.7.1 : تطور المكونات الرئيسية لميزان الأداءات (كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)**

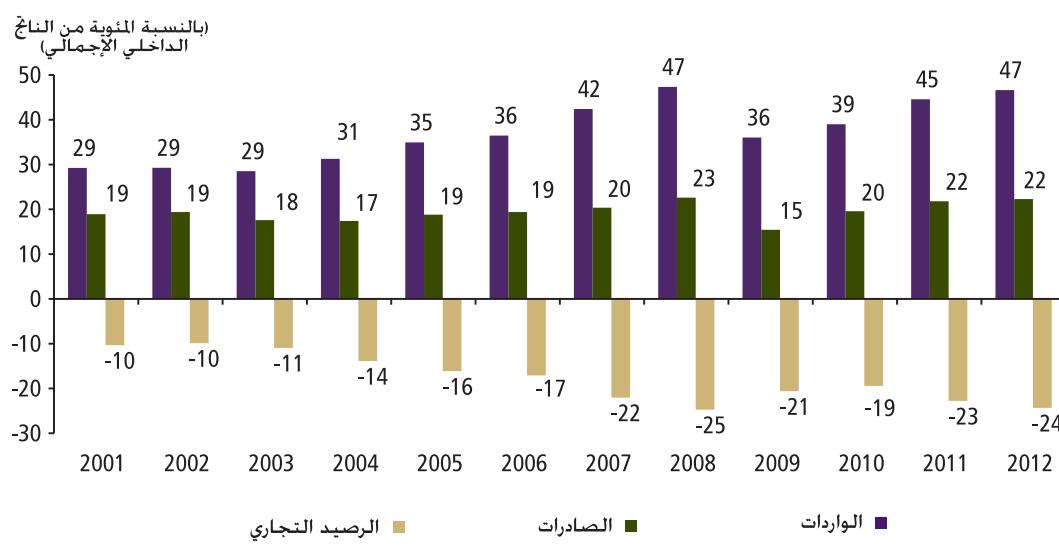
البنود	2012	2011	2010	2009	2008	2007-2001
رصيد الحساب الجاري	-10,0	-8,0	-4,5	-5,4	-5,2	2,4
رصيد السلع	-20,8	-19,4	-16,5	-17,9	-21,9	-11,9
مداخيل الأسفار	7,0	7,3	7,4	7,2	8,1	7,6
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج	6,8	7,3	7,1	6,9	7,7	7,9
رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية	10,2	8,4	4,9	6,0	5,7	-2,1
الاستثمارات المباشرة	2,6	2,4	1,1	1,6	2,3	3,3
القروض التجارية	1,3	1,2	0,6	0,3	0,1	0,6
السلفatas	2,9	1,8	3,1	3,1	1,6	-1,9
الموجودات الخارجية الصافية (بالأشهر والأيام من واردات السلع والخدمات)	4 شهري	5 شهري	6 شهري	7 شهري	6 شهري	8 شهري

المصدر: مكتب الصرف

## 1.7.1 تطور الميزان التجاري

ارتفعت الواردات<sup>1</sup> بنسبة 7,9% مقارنة بسنة 2011 لتبلغ ما قدره 386,1 مليار درهم سنة 2012. وهي نسبة تتجاوز تلك التي سجلتها الصادرات<sup>2</sup> بواقع 5,5% إلى 184,7 مليار. نتيجة لذلك، تفاقم رصيد المبادلات التجارية السلبية بنحوها بنسبة 10,2% ليصل إلى 201,5 مليار درهم، أي ما يعادل 24,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. عوض 22,8% سنة 2011. أما نسبة التغطية، فقد تراجعت إلى 47,8% مقابل 48,9% سنة 2011 و50,2% سنة 2010.

رسم بياني 1.7.1 : تطور الميزان التجاري



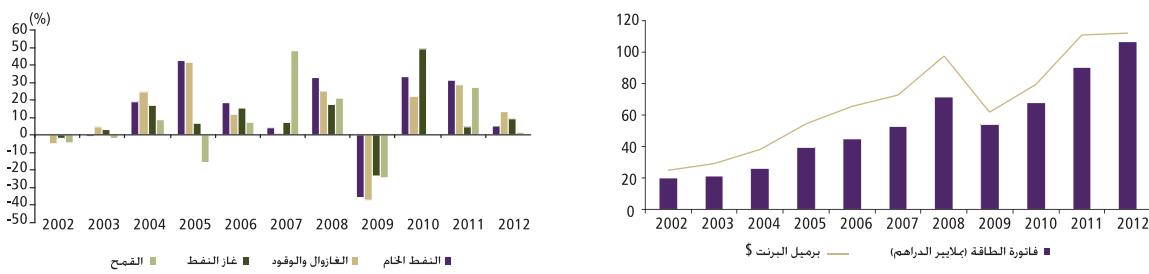
المصدر: مكتب الصرف

وفي ما يخص أبرز مكونات الواردات، ارتفعت فاتورة الطاقة بواقع 17,9% مقابل 31,9% سنة 2011. لتصل بذلك إلى 106,5 مليار درهم. ويعزى هذا الارتفاع، الذي ساهم بواقع 4,5 نقطة مئوية في نمو الواردات، بالخصوص إلى ارتفاع المشتريات من النفط الخام بنسبة 19,4%. وذلك على إثر تزايد الطن المستورد بواقع 13,6% من حيث الكمية ونسبة 5,1% من حيث السعر. كما يعزى هذا الارتفاع إلى تنامي واردات الغازوال والوقود بنسبة 17,3%. بفعل ارتفاع أسعارها بواقع 13,2% وتزايد الكميات المستوردة بنسبة 3,6%.

1 محسوبة مع إدراج التكلفة والتأمين والشحن.

2 محسوبة دون إدراج تكاليف النقل والتأمين.

**رسم بياني 2.7.1 : تطور فاتورة الطاقة وسعر برميل البرنت الاستيراد**



المصدر: مكتب الصرف والبنك الدولي.

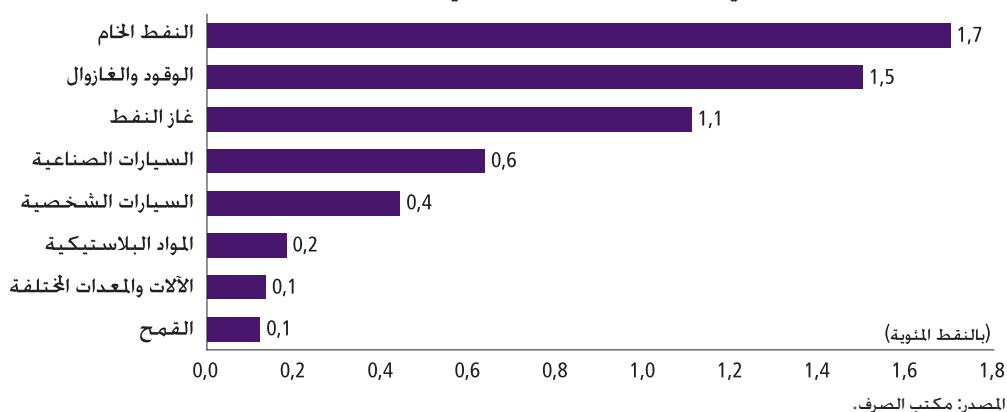
أما مواد التجهيز، فقد ارتفعت مشترياتها بمقدار 6,9% عوض 3,3% سنة 2011. لتصل إلى 72,9 مليار درهم. نتيجة تزايد عمليات شراء السيارات الصناعية بواقع 41% وواردات الآلات والمعدات المختلفة بنسبة 6,6%.

من جهة أخرى، ارتفعت واردات سلع الاستهلاك بنسبة 10,2% سنة 2011. لتصل إلى 65 مليار درهم. نتيجة بالإضافة لتنامي شراء السيارات الخاصة بنسبة 17,4% ، فيما تراجعت مشتريات الأدوية بواقع 6%.

وبالإضافة وتيرة نمو واردات المواد الغذائية من 33,4% إلى 37,6%. أي ما مجموعه 41,8 مليار درهم. ارتباطاً بالإضافة بشبه استقرار أسعار الحبوب في السوق الدولية. بعد ارتفاعها القوي سنة 2011.

أما مستورادات المنتجات الخام، فقد بلغت 23 مليار درهم. مرتفعة بنسبة 1,9% مقابل 41,6% سنة 2011. وبشمل هذا التطور انخفاض مشتريات زيت الصويا بنسبة 2,6% وارتفاع مشتريات الكبريت الخام بواقع 9,7%. علاوة على ذلك، بلغت المشتريات من المواد نصف المصنعة 77 مليار درهم. أي بارتفاع طفيف لم يتجاوز 0,7% مقابل 21,8% السنة الماضية. وذلك بفعل ارتفاع واردات ملحقات الأنابيب وصناعة الحديد بنسبة 51,7% وترابع مشتريات المكونات الإلكترونية بواقع 46,1%.

**رسم بياني 4.7.1: أبرز المساهمات في تطور الواردات سنة 2012**



المصدر: مكتب الصرف.

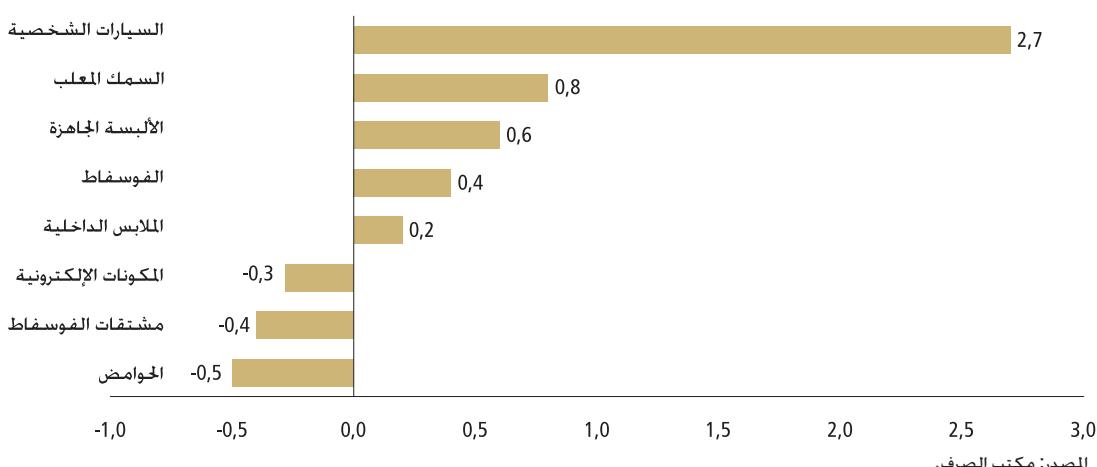
من جانب آخر، يعكس تطور الصادرات بالخصوص تباطؤ وتيرة بيع المواد باستثناء الفوسفاط ومشتقاته من 11,3% إلى 7,7% لتصل إلى 136,3 مليار درهم. كما يعكس شبه استقرار صادرات الفوسفاط ومشتقاته في مبلغ 48 مليار درهم.

أما مواد الاستهلاك فقد بلغت صادراتها ما مجموعه 44,9 مليار درهم، بارتفاع قدره 17,9% مقابل 8,4% سنة 2011. ويعكس هذا التحسن الملحوظ دينامية قطاع السيارات إثر شروع شركة رونو بطنجة في الإنتاج. لتبلغ بذلك صادرات السيارات 5,7 مليار عوض 5,5 مليون درهم سنة 2011، مساهمة بواقع 2,7 نقطة مئوية في نمو الصادرات سنة 2012 مقابل 0,3 سنة 2011.

علاوة على ذلك، تنامت مبيعات الملابس الجاهزة بنسبة 5,6% مقابل 3,8% بالنسبة للملابس الداخلية، إلا أن مساهمة كل منهما في نمو الصادرات تبقى ضعيفة إذ لم تتجاوز 0,6 و 0,2 نقطة مئوية على التوالي.

من جهة أخرى، تناوت مبيعات سلع التجهيز بنسبة 1,6% لتصل إلى 27 مليار درهم، ارتباطاً بالأساس بتحسين مبيعات أجهزة قطع أو ربط التيار الكهربائي بنسبة 16,8%. وقد عوضت هذه المبيعات عن تراجع صادرات الأسلاك والمحبال الكهربائية، التي بلغت 10,6%. وكذا عن مبيعات السيارات الصناعية التي تراجعت بنسبة 2,8%. وسجلت صادرات المواد الغذائية ارتفاعاً بنسبة 6,2% لتصل إلى 30,4 مليار درهم خاصة نتيجة الارتفاع الملحوظ في صادرات السمك المعلّب، والتي بلغت نسبتها 34,4%.

**رسم بياني 5.7.1 : أبرز المساهمات في تطور الصادرات سنة 2012**



### إطار 1.7.1: تطور بنية التجارة الخارجية بين سنوي 2002 و2012

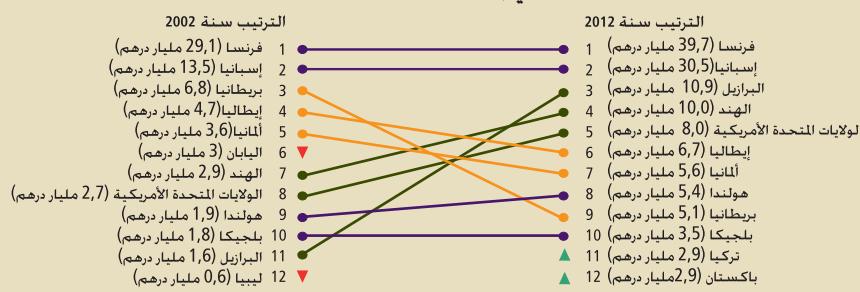
- خلال السنوات العشر الأخيرة، عرفت بنية التجارة الخارجية تغيرات مهمة. وبتحليل تطور الصادرات، يمكننا التمييز بين ثلاث فترات:
- 2006-2002:** شكلت الملابس الجاهزة ما يقارب 20% من مجموع الصادرات مقابل 16% بالنسبة للفوسفاط ومشتقاته.
  - 2007-2009:** عرفت صادرات الفوسفاط ومشتقاته نمواً مهماً لتصل إلى 50 مليار درهم سنة 2008، أي ما يعادل 24% من حجم الصادرات. أما الملابس الجاهزة، فقد تراجعت صادراتها في المتوسط بنسبة 5% في السنة لتبلغ حصتها حوالي 15%.
  - 2010-2012:** ظلت بنية الصادرات تميّز بهيمنة الفوسفاط ومشتقاته. لكن، ابتداء من سنة 2011، تناالت صادرات قطاع السيارات لتصل قيمتها إلى 23,7 مليار درهم سنة 2012.

رسم بياني 1.1.7.1 : أبرز المواد المصدرة



بتصنيف الصادرات حسب البلدان، يتضح أن فرنسا وإسبانيا، وهي أبرز الدول التي تصدر إليها الملابس الجاهزة والأسلال والخبال وموصلات كهربائية منعزلة أخرى، لا تزالاً منذ سنة 2002 الزيونين الرئيسيين للمغرب. أما الصادرات نحو البرازيل، فقد تضاعفت سبع مرات خلال السنين الأخيرتين لتقترب قيمتها من 11 مليار درهم سنة 2012. تصل حصة السماد الطبيعي والكيماوي فيها إلى 8,1 مليار درهم، نتيجة لذلك، و من بين الزيان الإثني عشر الأوائل للمغرب، انتقلت البرازيل من المرتبة 11 سنة 2002 إلى المرتبة الثالثة سنة 2012، متقدمة على الهند والولايات المتحدة الأمريكية. أما الصادرات نحو المملكة المتحدة، والتي تكون أساساً من الملابس الجاهزة والملابس الداخلية، فقد سجلت انخفاضات مهمة خلال الفترة موضوع الدراسة، لتتراجع قيمتها من 6,8 مليار درهم سنة 2002 إلى 5,1 مليار سنة 2012.

رسم بياني 2.1.7.1 : أبرز زينة المغرب



من ناحية أخرى، ومن خلال دراسة بنية الواردات منذ سنة 2002، نستطيع التمييز بين فترتين:

**2002-2004:** تميزت هذه الفترة بهيمنة واردات مواد الاستهلاك المصنعة والمواد المعدّة للتجهيز، بحصة متوسطة تبلغ 23% و 21% على التوالي. أما المنتجات الطاقية، فتمثل 16% من مجموع الواردات خلال هذه الفترة مقابل 10% بالنسبة للمواد الغذائية.

**2005-2012:** سجلت هذه الفترة ارتفاعاً مهماً لوارادات المنتجات الطاقية التي بلغت حصتها 23%. أما المواد الغذائية وتلك المخصصة للتجهيز فقد ظلت حصصها مستقرة على التوالي في حدود 10% و22%. في المقابل، بلغت حصة المواد الاستهلاكية 18% بعد أن سجلت نسبة متوسطة قدرها 21% خلال المرحلة الأولى.

وتحسب المواد الرئيسية. شكل النفط الخام سنة 2012 أبرز منتوج يستورده المغرب بقيمة 38 مليار درهم. أما واردات الغاز والنفط والمحروقات الأخرى، فقد تضاعف حجمها ست مرات ليصل إلى 20 مليار درهم سنة 2012، محلا بذلك المرتبة الثالثة في المواد المستوردة بعد الغازوال والوقود، الذي سجل ارتفاعا ملحوظا في وارداته خلال السنتين الماضيتين، إذ انتقلت حصته من 1% سنة 2002 إلى 9% سنة 2012.

وتجدر الإشارة إلى أن السيارات الشخصية قد احتلت، سنة 2012، المرتبة السادسة ضمن واردات المغرب بعد أن كانت في المرتبة الخامسة عشرة سنة 2002. أما القمح، الذي كان يشكل سنة 2002 ثاني مادة مستوردة بما قيمته 5,8 مليارات درهم، فقد تراجع إلى المرتبة الرابعة بما قدره 12,1 مليارات درهم.

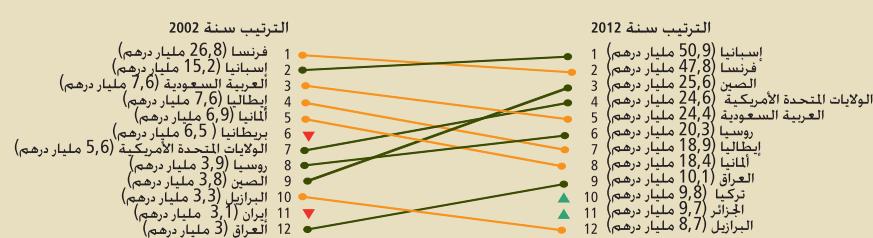
### **3.1.7.1 : أبرز المواد المستوردة**



حسب المزودين. يتبيّن أن سنة 2012 قد سجلت ارتفاعاً مهماً في الواردات القادمة من إسبانيا، أهمها الغازوال والوقود بقيمة 51 مليار درهم. بذلك، أصبح هذا البلد، ولأول مرة، المزود الأول للمغرب، متقدماً على فرنسا التي كانت تُحلّ هاته المرتبة قبل سنة 2012.

من جهة أخرى، عرفت الواردات من الصين، خاصة منها المواد المصنعة للاستهلاك والتجهيزات الصناعية، ارتفاعاً ملحوظاً لتبلغ 26 مليار درهم سنة 2012 مقابل 4 مليارات درهم سنة 2002. وقد أصبح هذا البلد ثالث مزود للمغرب، تليه الولايات المتحدة الأمريكية والملكة العربية السعودية.

#### **٤.١.٧.١: أوزن ملحوظ، المغرب**



## 2.7.1 تطور ميزان الخدمات

بعد ارتفاعها بنسبة 4,4% سنة 2011، تراجعت مداخيل السياحة بنسبة 1,7% سنة 2012 لتصل إلى 57,9 مليار درهم. وذلك نتيجة ظرفية غير مناسبة في أغلب الدول مصدر السياح. ونظرا لاستقرار النفقات في 10,8 مليار، تراجع رصيد الأسفار إلى 47,1 مليار، أي بنسبة 2,3%. ليعادل 5,7% من الناتج الداخلي الإجمالي.

من جهة أخرى، تفاقم عجز قطاع النقل بنسبة 3,5% ليصل إلى 5,4 مليار درهم. فقد تراجع حجم النقل الجوي على صعيد كافة المطارات تقريبا ليصل مجموع المسافرين إلى 15,1 مليون مسافر، أي بانخفاض بواقع 3,6%. كما تدنى النقل البحري بنسبة 3% في ما يخص نقل المسافرين وبنسبة 3,9% في ما يخص نقل البضائع. وبخصوص فائض قطاع الاتصالات، فقد تراجع بواقع 8,7% ليصل إلى 5,1 مليار درهم، متاثرا بتطور خدمات الهاتف المحمول.

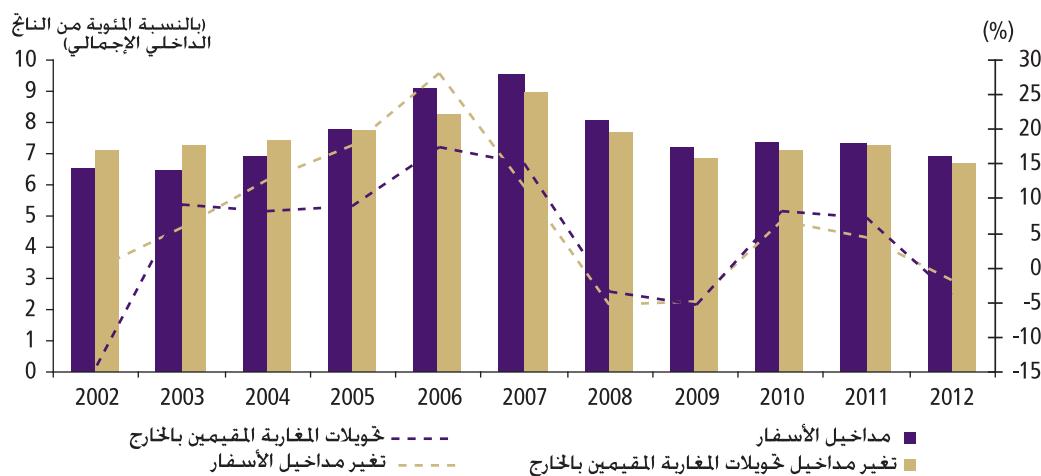
أما باقي الخدمات المقدمة للمقاولات، أهمها، بالنسبة للمغرب، أنشطة ترحيل الخدمات، خاصة مراكز الاتصال، فقد أفرزت رصيدا إيجابيا بلغ 10,5 مليار، متنامية بواقع 48% مقارنة مع سنة 2011.

### تطور المداخيل والتحويلات الخارجية

تنامت المدفوعات الصافية برسم عائدات رأس المال بنسبة 20% مقارنة بالسنة الماضية لتصل إلى 19,8 مليار درهم، نتيجة بالأساس لتفاقم الرصيد السلبي للمداخيل الخاصة، التي تشكل الربحيات الجزء الرئيسي منها، بنسبة 8,7% وبلغه 20,1 مليار درهم. أما عائدات توظيفات بنك المغرب، فقد انخفضت إلى 3,7 مليار درهم، أي بنسبة 27,5%. في حين ارتفعت التحملات برسم أسعار الفائدة على الدين العمومي بنسبة 8,8% لتبلغ 6,2 مليار درهم.

بالموازاة مع ذلك، انخفضت التحويلات الخارجية الخاصة بواقع 1,3% لتصل إلى 63,5 مليار درهم، ارتباطا بتراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بواقع 3,8% لتصل إلى 56,2 مليار مقابل 58,4 مليار درهم سنة 2011. ولا تزال هذه التحويلات تهيمن عليها تلك القادمة من فرنسا (38,5%) وإيطاليا (10%) وإسبانيا (8%). وهي دول عرفت ارتفاعات مهمة في معدل البطالة خلال السنوات الأخيرة.

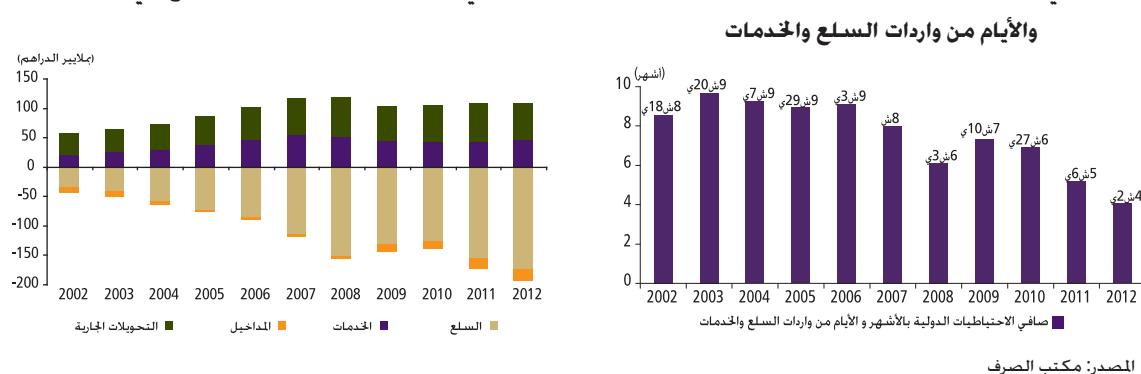
### رسم بياني 6.7.1 : مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج



المصدر: مكتب الصرف

وفي الجمل، تفاقم عجز الحساب الجاري مرة أخرى ليصل إلى 10% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 8% في السنة الماضية و5,1% كمتوسط للفترة الممتدة من 2008 و2010. ويعزى هذا التفاقم إلى تدهور ميزان السلع ليصل إلى 9,3 نقطة مئوية وتراجع ميزان المداخيل وميزان التحويلات الجارية بقدر 1,9 و0,5 نقطة مئوية على التوالي. في المقابل، كانت مساهمة ميزان الخدمات إيجابية بواقع 1,7 نقطة مئوية.

### رسم بياني 7.7.1 : الموجودات الخارجية الصافية بالأشهر والأيام من واردات السلع والخدمات



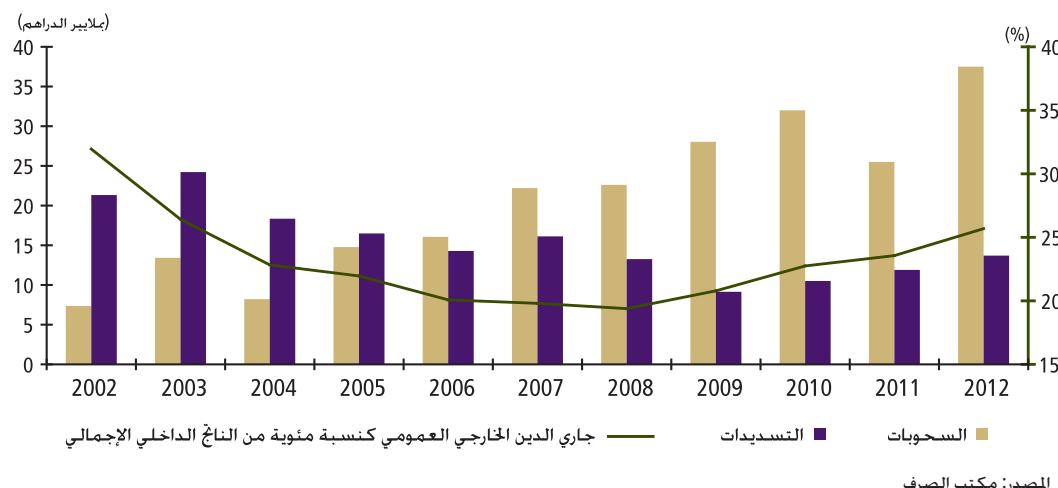
المصدر: مكتب الصرف

## 3.7.1 تطور حساب الرأسمال والعمليات المالية

سجل حساب الرأسمال والعمليات المالية رصيدا إيجابيا بلغ 84,4 مليار، أي ما يعادل 10,2% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 8,4% سنة 2011. نتيجة بالأساس لتزايد القروض الصافية. وقد تولّد عن هذه الأخيرة، التي

بلغت 23,8 مليار درهم، وصول جاري الدين الخارجي العمومي 212,7 مليار درهم، أي 25,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. وعرفت التكلفة الإجمالية الخاصة بهذه القروض ارتفاعاً بنسبة 13,4% لتصل إلى 19,9 مليار درهم، مما يعكس تنامي التكاليف الرئيسية بنسبة 15,6% وتلك المرتبطة بالفوائد بنسبة 8,8%.

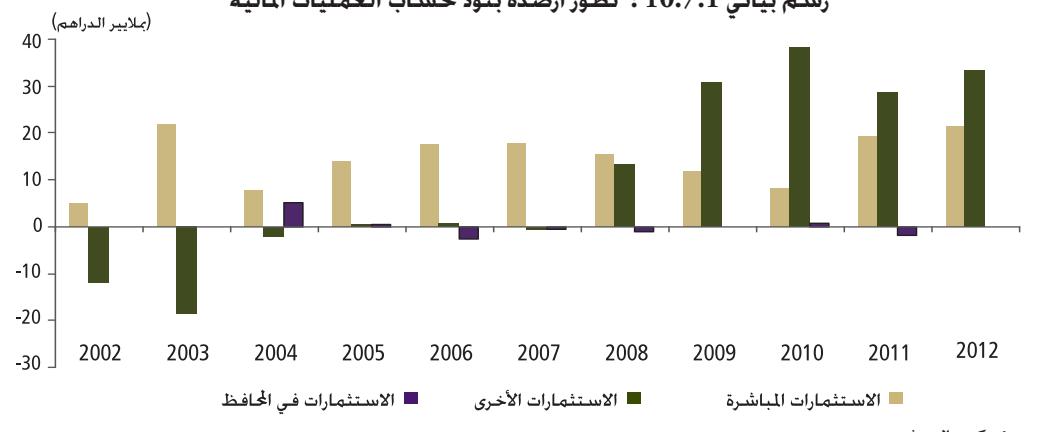
**رسم بياني 9.7.1 : تطور السحبوبات والتسديدات وجاري الدين الخارجي العمومي كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي**



المصدر: مكتب الصرف

وبخصوص الاستثمارات المباشرة الصافية، فقد تناست بنسبة 10,4% لتبغ 21,3 مليار درهم، إثر خسн التدفقات الوافدة بواقع 17,7% لتبغ 24,5 مليار درهم. وترد أغلب هذه الاستثمارات من فرنسا بواقع 39,3% ومن الإمارات العربية المتحدة بنسبة 24,8%. وقد همت بالأساس قطاع الصناعة التحويلية بحصة 26% والعقارات بنسبة 24,5% وقطاع الكهرباء والغاز والدخان والهوا المكيف بواقع 16,6%. من جهة أخرى، أفرزت استثمارات المحفظة مرة أخرى عن عجز بلغ 69,1 مليون درهم، مقابل 1,8 مليار سنة من قبل.

**رسم بياني 10.7.1 : تطور أرصدة بنود حساب العمليات المالية**



المصدر: مكتب الصرف

وفي الجمل. تراجع رصيد ميزان الأداءات بواقع 29,9 مليار درهم، بعد انخفاضه بقدر 21,3 مليار سنة 2011 ليتدنى بذلك صافي الاحتياطيات الدولية إلى 144,7 مليار درهم. أي ما يعادل 4 أشهر و يومين من واردات السلع والخدمات. مقابل 5 أشهر و 6 أيام في سنة 2011 و 6 أشهر و 24 يوماً كمتوسط للفترة الممتدة بين سنتي 2008 و 2010.

### الإطار 2.7.1: تطور الوضع المالي الإجمالي الخارجي<sup>1</sup> في سنة 2011

أفرز الوضع المالي الإجمالي الخارجي سنة 2011 عن وضعية صافية مدينة بقدر 438,7 مليار درهم. أي 54,7% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 48,5% سنة 2010. ويعزى هذا التدهور بالأساس إلى تنامي الوضعية الصافية المدينة لباقي الاستثمارات. وكذلك إلى تراجع مبلغ الأصول.

#### I- الأصول

تراجع جاري الأصول المالية للمقيمين بنسبة 5,4% ليصل إلى 236 مليار درهم. ويشمل هذا التراجع تدنى الأصول الاحتياطية إلى 177,1 مليار، أي بنسبة 10,3%. وارتفاع الاستثمارات المباشرة بواقع 8,2% لتصل إلى 17,3 مليار. ويأتي هذا التطور الأخير نتيجة بالأساس لتنامي المساهمات المباشرة بواقع 4,9% لتبلغ 16,2 مليار درهم. وتتركز هذه الاستثمارات بالأساس في فرنسا والمملكة المتحدة وبعض دول إفريقيا. وتهتم على الخصوص القطاع البنكي والمالي والشركات القابضة والاتصالات.

موازاة مع ذلك، تنامى المبلغ الجاري لباقي الاستثمارات بنسبة 24,5% ليصل إلى 34,8 مليار درهم. إثر ارتفاع القروض التجارية بواقع 12,1% والودائع في الخارج بنسبة 45,5%. في المقابل، انخفض مبلغ الأصول المتعلقة بالاستثمارات في المحفظة بنسبة 15% ليصل إلى 6,8 مليار درهم. ارتباطاً بتراجع جاري المساهمات في الرأسمال بالخارج بنسبة 21%.

#### II- الخصوم

تزايدت خصوم المغرب جاه الخارج بنسبة 5,7% لتصل إلى 674,7 مليار درهم. إثر تنامى المبلغ الجاري لباقي الاستثمارات بواقع 14,3%. وقد ارتفع مبلغ الخصوم برسم الاستثمارات المباشرة الأجنبية بنسبة 1,3% ليصل إلى 381,8 مليار درهم، خاصة إثر ارتفاع المبلغ الجاري للقيم غير المصنفة بواقع 2,6%. إذ بلغت حصتها ضمن مجموع الخصوم 46,1%. وقد همت هذه الاستثمارات على الخصوص قطاعات الصناعة والاتصال والعقارات، وتشكل فرنسا أبرز مستثمر بحصة 54%.

<sup>1</sup> يبيّن الوضع المالي الإجمالي الخارجي في تاريخ معين. مبلغ الأصول والخصوم المالية للاقتصاد ما إزاء الخارج أخذها بعين الاعتبار التأثير الذي تخلفه على المبالغ القائمة التدفقات المالية المسجلة في ميزان الأداءات وكذا عوامل أخرى مثل تغيرات الأسعار وأسعار الصرف. في المغرب، يتولى مكتب الصرف، منذ سنة 2002، إعداد هذا الوضع، ويتبع نشر النسخة الكاملة منه في أجل يفوق السنة.

موازنة مع ذلك، ارتفعت باقي الاستثمارات بنسبة 14,3% إذ بلغ مجموعها 265 مليار درهم، ارتباطاً بالأساس بارتفاع المبلغ الجاري للدين الخارجي بنسبة 7,1% ليصل إلى 196,2 مليار درهم، أي ما يعادل 24,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. وعرف جاري الخصوم برسم استثمارات المحفظة تراجعاً بنسبة 6,8% ليصل إلى 27,8 مليار درهم.

#### رسم بياني 1.2.7.1 : مجموعات الوضع المالي الإجمالي الخارجي



المصدر: مكتب الصرف

## 8.1 المالية العمومية

تدورت مجددا وضعية المالية العمومية في سنة 2012 لتوالى بذلك النحو المسجل منذ 2009. هكذا، وبعدما بلغ عجز الميزانية، دون احتساب مداخيل الخوادمة، 6,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2011، تفاقم هذا العجز إلى 7,6%. وهو مستوى يفوق بكثير نسبة 5,4% المحددة في قانون المالية وهدف 6,1% الوارد في إطار التزامات المغرب برسم خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي<sup>1</sup> في شهر غشت 2012.

ويأتي هذا الانزلاق المالي في سياق يتسم بالارتفاع المتواصل لأسعار المواد الطافية والأساسية العالمية وفي ظرفية اقتصادية وطنية صعبة. ويعكس ارتفاعا في النفقات العادلة بوتيرة تفوق مرتين ارتفاع الموارد، وذلك بالرغم من الاعتماد المتأخر لقانون المالية.

من حيث النفقات، بعد الارتفاع الاستثنائي المسجل في 2011، سجلت كتلة الأجور في 2012 نموا فاق متوسطها التاريخي لتصل إلى 11,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وتزايدت نفقات المقاومة إلى مستوى غير مسبوق بلغ 6,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك رغم رفع أثمان بعض المحروقات في محطات الوقود شهر يونيو. ورغم انحصارها في مبلغ أقل مما كان مبرمجا في قانون المالية، سجلت النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى نموا هاما بنسبة 16,6%. بموازاة ذلك، سجلت الموارد العادلة تباطؤا ملموسا نتيجة تراجع عائدات الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات، ارتباطا بضعف النشاط الاقتصادي الوطني، إضافة إلى انخفاض المداخيل الجمركية بفعل مواصلة سياسة تفكيك هذه الرسوم.

في هذه الظروف، أفرز الأدخار العمومي نتيجة سلبية للسنة الثانية على التوالي. وأخذًا بعين الاعتبار الانخفاض الطفيف في نفقات الاستثمار وسداد جزء من المتأخرات، بلغت الاحتياجات التمويلية للخزينة 8,2% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,5% في 2011. وتسمى تغطية ثلاثة أرباع هذه الاحتياجات من خلال الموارد الداخلية، فيما تم تعبئته ما يزيد عن نصف الباقي من خلال اللجوء إلى الأسواق الدولية. وأدت هذه التطورات إلى ارتفاع نسبة مدiovie الخزينة التي انتقلت من 53,7% في 2011 إلى 59,6% في 2012. لتزيد بذلك من هشاشة استدامة الميزانية العمومية.

<sup>1</sup> خط الوقاية والسيولة هو أداة تمويلية أحدثها صندوق النقد الدولي في سنة 2011 بفرض الاستجابة للحاجيات من السيولة لدى البلدان الأعضاء التي توفر على أساس اقتصادية متينة وتنفذ سياسات سليمة لكنها معرضة لعوامل ضعف خارجية. ويمكن أن يصل مبلغها إلى 1000% من حصة العضوية. وبالنسبة للمغرب، يصل مبلغ هذا الخط التمويلي إلى 6,2 مليار دولار، أي ما يعادل 700% من حصة العضوية في الصندوق.

### إطار 1.8.1 : قانون المالية لسنة 2012

استند قانون المالية لسنة 2012 إلى فرضية بلوغ نسبة نمو بواقع 4,2%. ونسبة تضخم 2,5%. ومتوسط سعر برميل النفط 100 دولار ومتوسط سعر صرف الدولار 8,20 دراهم.

وكان من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية دون احتساب موارد المخوصصة 5,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وأن ترتفع الموارد العادلة والنفقات الإجمالية على التوالي بنسبة 10,6% و12,8%. من حيث الموارد، توقع قانون المالية نمو العائدات الجبائية بنسبة 8,6% والعائدات غير الجبائية بنسبة 15,1%. وكان من المنتظر أن تنتقل تحملات المعاشرة من 17 مليار إلى 32,5 مليار وأن ترتفع نفقات الموظفين بنسبة 8,7% إلى 93,5 مليار، ارتباطاً بتحسين الأجر وإحداث 26.204 منصب شغل جديد. وتم تحديد النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى في 47,8 مليار، مرتفعة بنسبة 11,3% ونفقات التجهيز في 45,9 مليار، منخفضة بنسبة 4,4%.

#### أبرز التدابير الجبائية

أحدث قانون المالية مساهمة جديدة، خاصة بسنة 2012 فقط، برسم الضريبة على الشركات. تصل نسبتها إلى 1,5% من الربح الصافي وذلك على الشركات التي حقق أرباحاً تتراوح ما بين 50 مليون درهم و100 مليون درهم. وترتفع هذه المساهمة إلى 2,5% إذاتجاوزت هذه الأرباح 100 مليون درهم.

وبالنسبة لجمعيات القروض الصغرى، تم تجديد الإعفاء لمدة سنة واحدة من أداء الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للعمليات التي تنجزها في الداخل وكذا في ما يتعلق باستيراد التجهيزات المستخدمة في تسييرها.

ودعماً لمشاريع السكن الاجتماعي، تم منح إعفاءات في مجال الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل بالنسبة لنشاط كراء المساكن الاجتماعية، وكذا بالنسبة لفوائض الربح المحققة من بيع هذه المساكن بعد انقضاء فترة 8 سنوات.

كما تم رفع السعر المخفض للتسجيل من 3% إلى 4% بالنسبة لعمليات شراء المحالات المبنية والأراضي المعدة للتجهيز أو البناء. إلا أن هذه الزيادة لا تطبق على عمليات اقتناص السكن الاجتماعي (250.000 درهم) والسكن ذي التكلفة المنخفضة (140.000 درهم).

إضافة إلى ذلك، تقرر ابتداء من سنة 2013 الزيادة في رسوم عملية التسجيل الأولى وفي الضريبة السنوية المخصوصة على السيارات بالنسبة للعربات ذات القوة الجبائية التي تفوق 11 أحصنة وحذف الإعفاء من دفع الضريبة السنوية المخصوصة بالنسبة للعربات التي مضى على استخدامها أكثر من 25 سنة، باستثناء السيارات المصنفة في عداد التحف.

### 1.8.1 تنفيذ قانون المالية

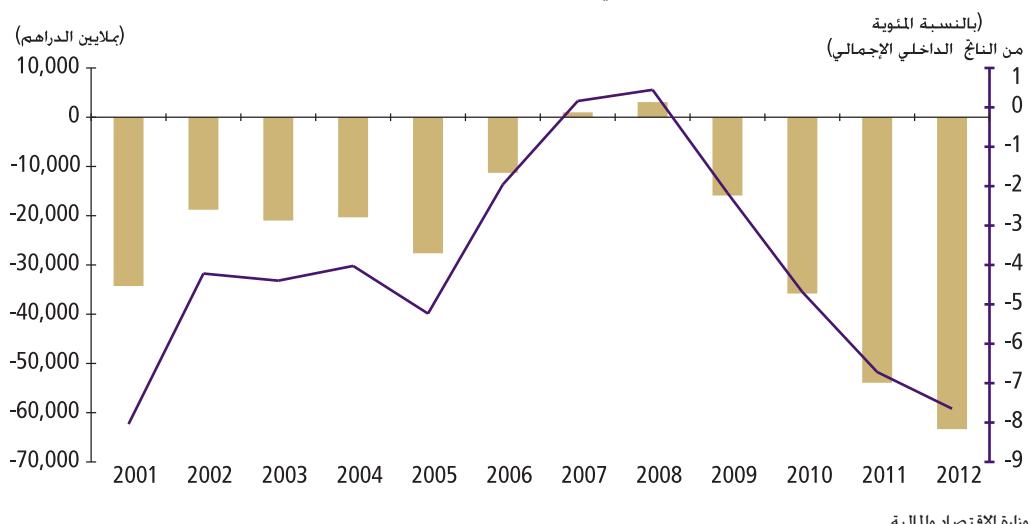
في سياق تعيين حكومة جديدة، لم يتسع اعتماد قانون المالية إلا مع نهاية مאי. وفم عن ذلك تأخر طفييف في تنفيذ بعض النفقات، خاصة منها المتعلقة بالاستثمار، والذي تم تداركه بل وجاؤه مع نهاية السنة.

وتزايدت الموارد العادلة<sup>1</sup> بنسبة 4,8% إلى 218,1 مليار درهم، فيما بلغت النفقات العادلة 238,1 مليار مسجلة نمواً بنسبة 10,4% مقارنة بالسنة السابقة. ونتيجة لذلك، جاء الأدخار العمومي سلبياً للسنة الثانية

<sup>1</sup> مع احتساب حصة الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات المحلية.

على التوالي بما يعادل 20 مليار مقابل 7,6 مليار في سنة 2011. وأخذًا بعين الاعتبار انخفاض نفقات التجهيز بنسبة 3% والرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة بقيمة 5,2 مليار، بلغ عجز الميزانية 63,3 مليار درهم، أي 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 1.8.1 : تطور عجز الميزانية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

## الموارد العادبة

سجل ارتفاع الموارد العادبة للخزينة تباطؤً من 7,4% في 2011 إلى 4,8%. ويشمل استقراراً في وتيرة نمو الموارد الجبائية مقابل تراجع العائدات غير الجبائية.

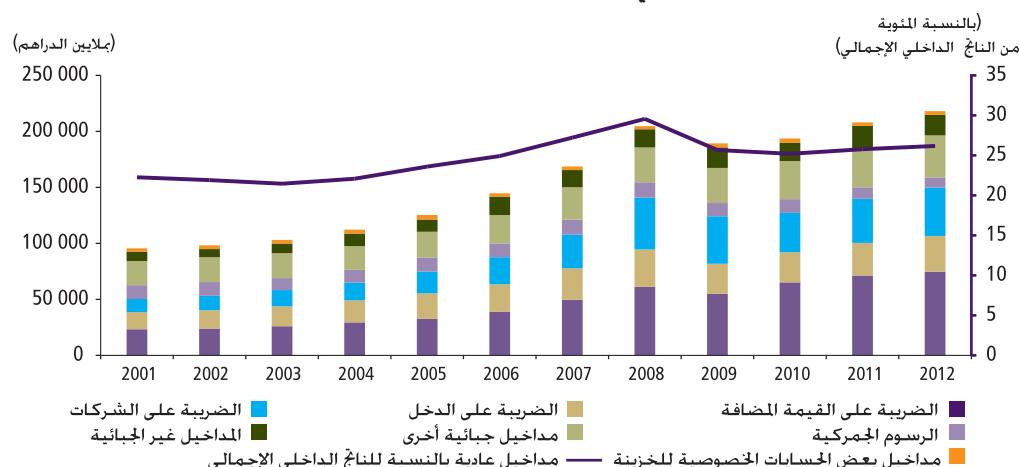
وصلت العائدات الضريبية، التي ارتفعت بنسبة 6,2%، إلى 196,4 مليار ليصل بذلك الضغط الضريبي إلى نحو 23,7% من الناتج الداخلي الإجمالي<sup>1</sup>. وحسب المكونات، خسن عائد الضريبة على الدخل بنسبة 9,6% مقابل 8,1% في 2011، ليصل إلى 31,9 مليار، نتيجة على الخصوص لعمليات مراجعة الأجر. وسجلت مداخيل الضريبة على الشركات نمواً بنسبة 12,1% مقابل 9,7% في 2011، بفعل تعزيز بعض المساهمات الضريبية الكبرى. لاسيما مساهمة المكتب الشريف للفوسفاط التي انتقلت من 3,1 مليار في 2011 إلى 5,7 مليار في 2012. وبذلك، بلغت مداخيل الضرائب المباشرة 77,1 مليار، مرتفعة بواقع 8,8%.

ورغم ارتفاعها بنسبة 4,6% إلى 97,5 مليار، سجلت الضرائب غير المباشرة تباطؤً مقارنة مع سنة 2011. ارتباطاً بالأساس بتراجع عائدات الضريبة على القيمة المضافة للواردات من 14,8% إلى 6,1%. بالمقابل، سجلت عائدات

<sup>1</sup> يمثل الضغط الضريبي نسبة الموارد الجبائية إلى الناتج الداخلي الإجمالي الإسمى.

الضريبة الداخلية للاستهلاك نموا بنسبة 3,4% في 2011، نتيجة زيادة الاقتطاعات على التبغ المصنوع. فيما يتعلق بالرسوم الجمركية، سجلت مداخيلها انخفاضاً بنسبة 12,5% لتستقر في 9 مليارات درهم، ارتباطاً بمواصلة عملية التفكك الجمركي، خاصة مع الاتخاد الأوروبي.

**رسم بياني 2.8.1: تطور الموارد العادبة للخزينة**



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

إلى جانب ذلك، جلبت رسوم التسجيل والتمبر مداخيل بقيمة 12,9 مليار، مسجلة نمواً بنسبة 20,5% من سنة لأخرى، نتيجة على الخصوص لرفع النسبة المطبقة على أسعار شراء المخلات المبنية أو الأراضي المعدة للبناء من 3% إلى 4%. وتعديل رسوم التمبر بالنسبة لعملية التسجيل الأولى للسيارات، وكذا تحصيل مبلغ مليار درهم برسم اندماج المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

ومن جهتها، تراجعت المداخيل غير الضريبية من 19,9 مليار إلى 18,5 مليار درهم. ويعزى هذا الانخفاض إلى تدني المداخيل غير الضريبية الأخرى بنسبة 25,7% وارتفاع عائدات مؤسسات الاحتكار بنسبة 9,4% إلى 11,5 مليار ارتباطاً بالأساس بنمو الربحيات التي وزعها المكتب الشريف للفوسفاط من 3 إلى 4,1 مليار. وجاءت العائدات الأخرى للاحتكار والمساهمات خصوصاً من شركة اتصالات المغرب بـ 2,3 مليار، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بـ 2 مليارات وبنك المغرب بـ 903 مليون درهم.

## جدول 1.8.1: وضعية خملات وموارد الخزينة (ملايين الدراهم)

الموارد العادية	الموارد الجبائية	الضرائب المباشرة	الضريبة على الشركات	الضريبة على الدخل	الضرائب غير المباشرة	الضريبة على القيمة المضافة*	الرسوم الداخلية على الاستهلاك	الرسوم الجمركية	المداخيل غير الجبائية	مدخيل بعض المسابات المخصوصة للخزينة	صندوق دعم الأسعار	صندوق خاص للطرق	إجمالي النفقات	النفقات العادية	النفقات العادية دون احتساب تكاليف المقاومة	المقاومة	السلع والخدمات	الموظفون	فوائد الدين	الداخلي	الخارجي	المقاومة	صندوق دعم الأسعار	التحويلات للجماعات المحلية	الرصيد العادي	الرصيد الأولي***	نفقات الاستثمار	الصندوق الخاص للطرق	رصيد باقي المسابات المخصوصة للخزينة	رصيد الميزانية الإجمالي	تغير متاخرات الأداء	عجز أو فائض في التمويل	التمويل الداخلي	التمويل الخارجي	السحوبات	الاستثمادات	المخصوصة
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	2012	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	*2011																																		
26,3	218 061	25,9	208 047																																		
23,7	196 444	23,0	184 981																																		
9,3	77 119	8,8	70 850																																		
5,2	43 206	4,9	39 370																																		
3,9	31 925	3,6	29 121																																		
11,8	97 473	11,6	93 178																																		
9,0	74 729	8,9	71 319																																		
2,7	22 744	2,7	21 859																																		
1,1	9 003	1,3	10 286																																		
2,2	18 474	2,5	19 904																																		
0,4	3 143	0,4	3 161																																		
0,0	357	0,1	434																																		
0,3	2 786	0,3	2 727																																		
34,6	286 607	33,1	265 633																																		
28,7	238 092	26,9	215 610																																		
22,1	183 222	20,8	166 780																																		
17,0	140 792	15,8	127 144																																		
11,6	96 288	11,1	88 973																																		
2,4	012 20	2,3	240 18																																		
2,0	16 689	1,9	15 204																																		
0,4	3 323	0,4	3 036																																		
6,6	54 870	6,1	48 830																																		
0,1	431	0,1	479																																		
2,7	22 419	2,7	21 396																																		
-2,4	-20 031	-0,9	-7 563																																		
-5,2	-43 326	-4,4	-35 678																																		
5,9	48 515	6,2	50 023																																		
0,3	2 407	0,4	2 834																																		
0,6	5 208	0,5	3 668																																		
-7,6	-63 338	-6,7	-53 918																																		
-0,6	-4 786	1,2	9 851																																		
-8,2	-68 124	-5,5	-44 067																																		
6,0	49 770	3,9	31 141																																		
1,8	15 062	0,9	7 279																																		
2,8	22 958	1,7	13 954																																		
-1,0	-7 896	-0,8	-6 675																																		
0,4	3 292	0,7	5 647																																		

(\*) أرقام مراجعة.

\*\* مع احتساب حصة الضريبة على القيمة المضافة المولة إلى الجماعات المحلية.

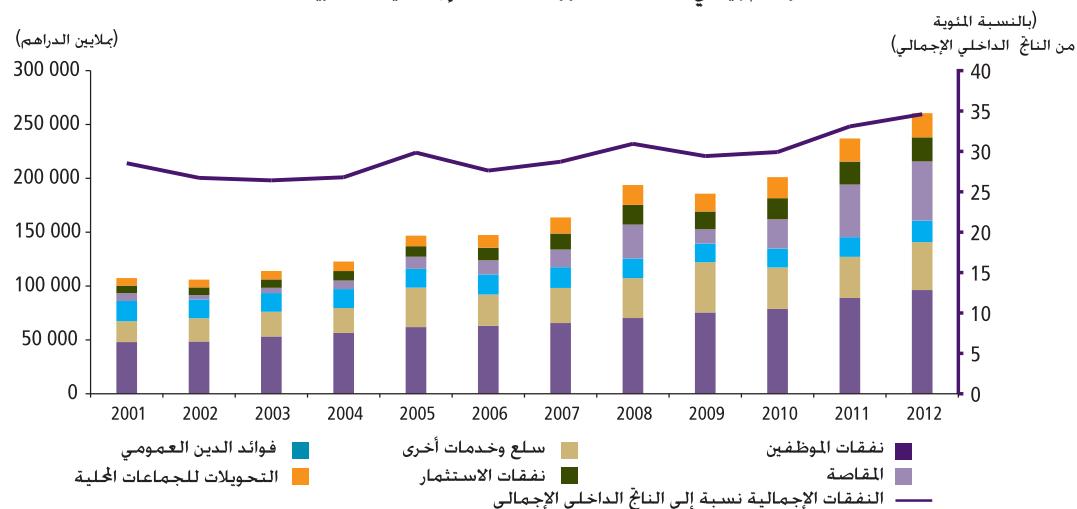
\*\*\* رصيد الميزانية دون احتساب التحملات من فوائد الدين

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

## إجمالي النفقات

سجلت النفقات الإجمالية للخزينة نمواً بنسبة 10,4% من سنة لأخرى لتصل إلى 238,1 مليار، مما يعكس الثقل المتزايد لنفقات التسيير وخدمات المقاصلة.

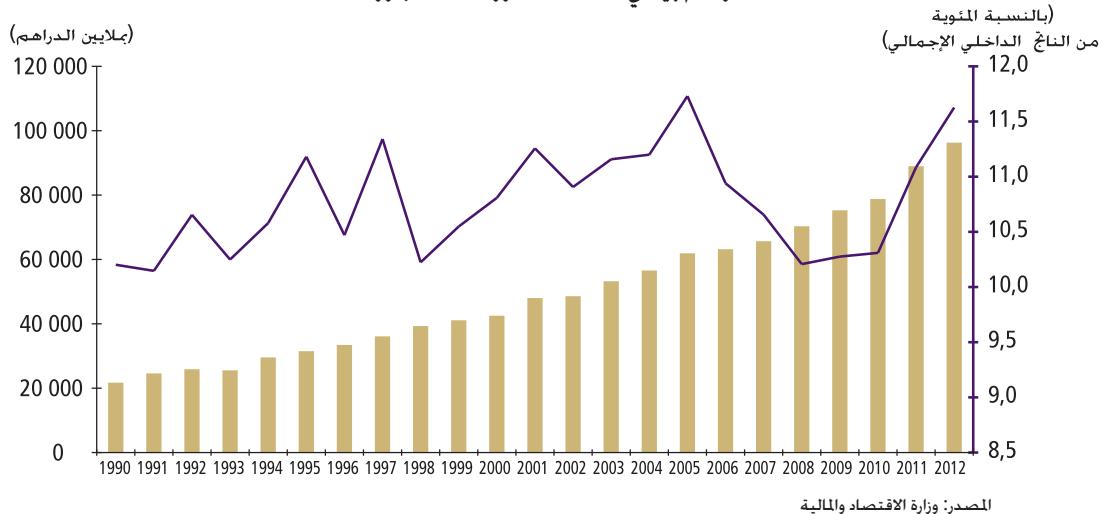
**رسم بياني 3.8.1 : تطور النفقات الإجمالية للخزينة**



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

وبلغت نفقات الموظفين، التي ارتفعت بنسبة 8,2% في 2011 مقابل 13% في 2010 و5,7% في المتوسط خلال الفترة 2002-2010. ما قيمته 96,3 مليار، أو 11,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2012. ويعزى هذا التطور إلى إحداث أكثر من 11.000 منصب شغل صافي وإلى عمليات مراجعة الأجور المتفق عليها في إطار الحوار الاجتماعي والتي تربّت عنها نفقات إضافية بلغت 2,8 مليار. ونتيجة لذلك، سجل متوسط الأجر الشهري الصافي للموظفين نمواً متواصلاً حيث انتقل من 4670 درهم في 2003 إلى أكثر من 7200 درهم في 2012، أي بمتوسط نمو سنوي بلغ 5%. أما بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى، فقد تزايدت نفقاتها بنسبة 16,6% إلى 44,5 مليار، وهو مستوى أدنى بواقع 3,3 مليار من توقعات قانون المالية. وإنما، ارتفعت النفقات الخاصة بالسلع والخدمات بنسبة 10,7% إلى 140,8 مليار.

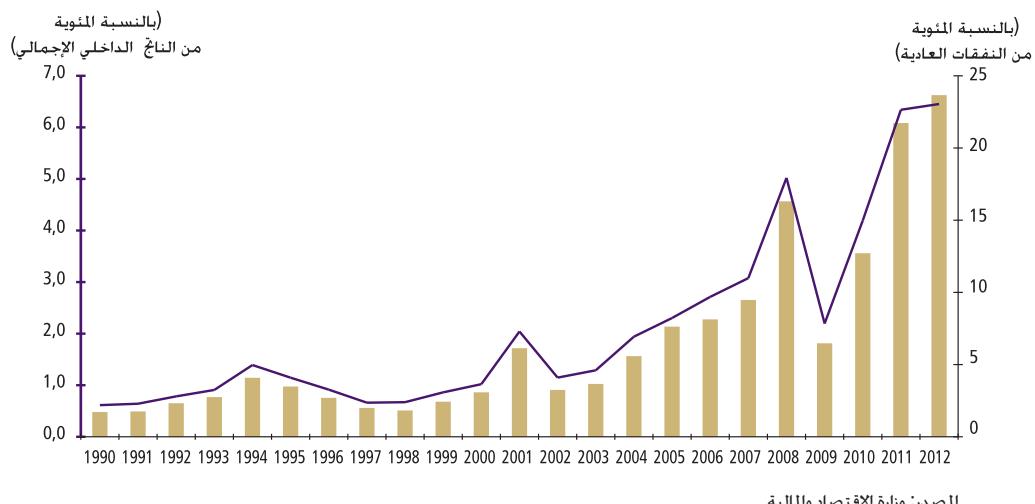
#### رسم بياني 4.8.1 : تطور كتلة الأجور



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

وفيما يتعلق بتحملات المقاصلة، فقد ارتفعت هذه النفقات بنسبة 12,4% لتصل إلى 54,9 مليار، أو ما يعادل 6,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وذلك رغم رفع متوسط الأسعار في محطات الوقود بنسبة 17% في شهر يونيو. هكذا، استحوذت المنتجات النفطية على 32,2 مليار من هذه النفقات. وغاز البوتان على 15,7 مليار، في حين امتصت المواد الغذائية 5,4 مليار.

#### رسم بياني 5.8.1 : تطور نفقات المقاصلة

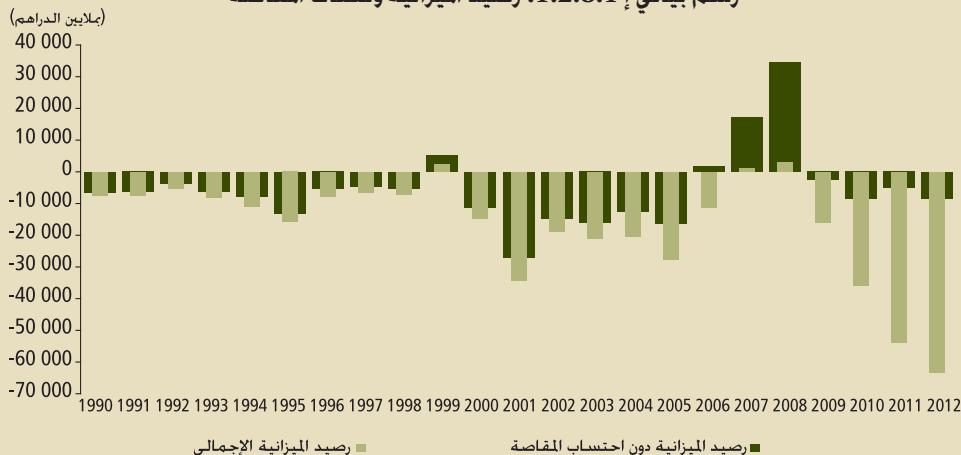


المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

## إطار 2.8.1 : نفقات المقاصلة

خلال العقدين الأخيرين، سجلت نفقات المقاصلة ارتفاعاً ملحوظاً حيث انتقلت من مليار درهم في سنة 1990 إلى نحو 55 مليار في 2012، أو من 0,4% إلى 6,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وشكلت هذه النفقات ما بين سنتي 2009 و2012 قرابة 84,2% من عجز الميزانية المسجل خلال تلك الفترة. وبذلك، دون احتساب تكاليف المقاصلة، كان العجز ليستقر في 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلاً من 5,3% في المتوسط وفي 1% بدلاً من 7,6% في 2012.

رسم بياني 1.2.8.1: رصيد الميزانية ونفقات المقاصلة

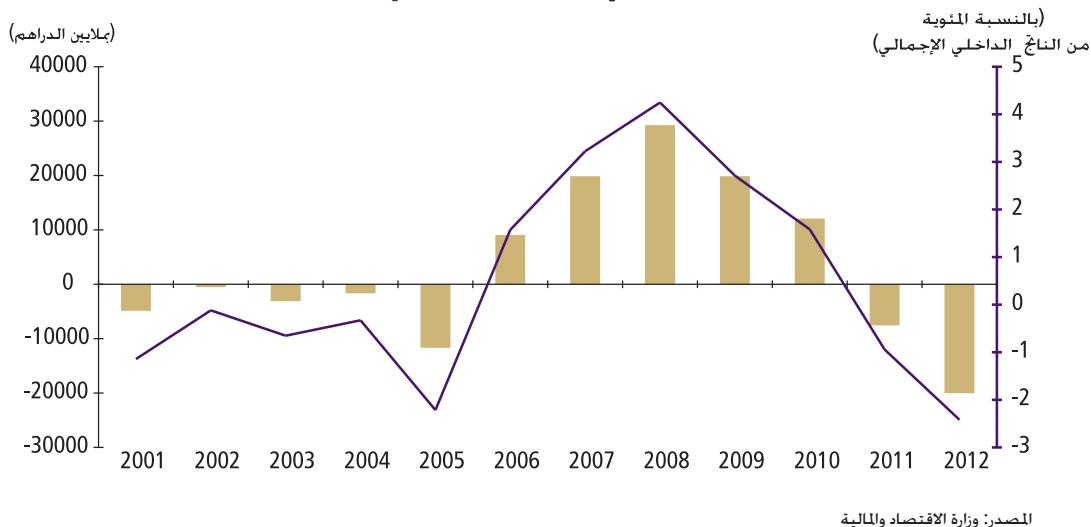


وأخذًا بعين الاعتبار التوقعات الخاصة بتطور أسعار المواد الأولية والأساسية في الأسواق الدولية وفي ظل عدم إجراء إصلاحات على صعيد آلية المقاصلة، من المنتظر أن يتواصل هذا المنحى خاصة وأن توقعات البنك الدولي على المدى الطويل تشير إلى استمرار تطور سعر النفط الخام فوق عتبة 100 دولار للبرميل.

من ناحيتها، ارتفعت تكاليف فوائد الدين بنسبة 9,7% إلى 20 مليار، وهو ما يعكس نمو مكونيها الداخلي والخارجي بنسبة 9,8% على التوالي. وتتضمن تكاليف الدين الخارجي سداد 501 مليون درهم برسم المستحقات من الفوائد عن الإصدار السندي الذي تم شهر أكتوبر 2010 والبالغة قيمته مليار أورو.

وفي ظل هذه التطورات، أفرز الرصيد العادي عجزاً بواقع 20 مليار درهم، أو 2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدلاً من 7,6 مليار أو 0,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2011، ليظل بذلك سلبياً للسنة الثانية على التوالي (رسم بياني 6.8.1). وفي ما يتعلق بنفقات التجهيز فقد بلغت 48,5 مليار، منخفضة بنسبة 3%. وبشكل عام، ارتفعت النفقات الإجمالية بنسبة 7,9% لتصل إلى 286,6 مليار، أو 34,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

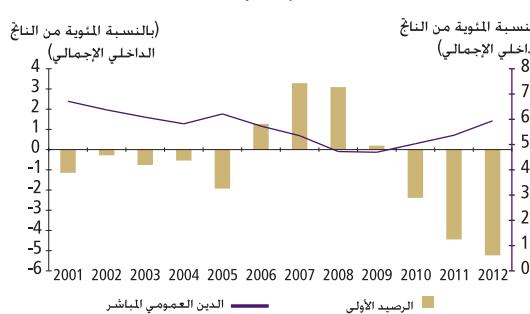
## رسم بياني 6.8.1: الرصيد العادي



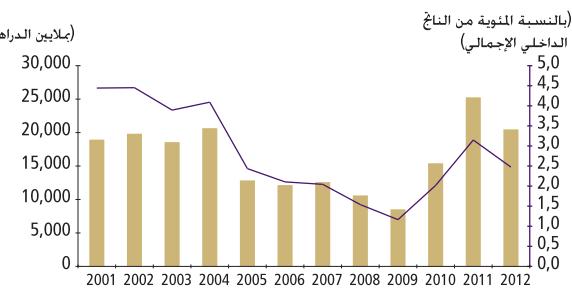
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

ومع احتساب الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة<sup>1</sup> البالغ 5,2 مليار، انتقل عجز الميزانية من 53,9 إلى 63,3 مليار، أو من 6,7% إلى 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وسجل الرصيد الأولي عجزا بقيمة 43,3 بدلا من 35,7 مليار. وأخذنا بعين الاعتبار سداد متأخرات الأداء بـ 4,8 مليار، بلغ عجز الصندوق 68,1 درهم، ليزيد بواقع 24,1 مليار مقارنة بسنة 2011.

## رسم بياني 8.8.1: تطور الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر



## رسم بياني 7.8.1: تطور مخزون متأخرات الأداء



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

<sup>1</sup> يعادل هذا الرصيد الفارق بين مداخيل ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة باستثناء صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق.

## 2.8.1 تمويل الخزينة

إلى جانب مداخيل الخوادمة البالغة 3,3 مليار المستخلصة من تفويت 10% من رأس المال البنك الشعبي المركزي، تمت تغطية قرابة ثلاثة أرباع الاحتياجات التمويلية للخزينة عن طريق الموارد الداخلية و20% بواسطة التمويل الخارجي. وارتفاع هذا الأخير بواقع 7,8 مليار مقارنة بسنة 2011. وهو ما يعزى بالأساس لاقتراض 1,5 مليار دولار شهر دجنبر في السوق المالية الدولية.

### التمويل الخارجي

بلغ مجموع السحوبات الخارجية 23,1 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 65,9% مقارنة بسنة 2011. وإضافة إلى الإصدار السندي بقيمة 1,5 مليار دولار، قامت الخزينة بسحبوبات أخرى، خاصة لدى البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 3 مليارات درهم، والبنك الدولي بما مجموعه 1,4 مليار درهم وصندوق النقد العربي بما يعادل 1,3 مليار درهم. وبالمقابل، ارتفع مبلغ تسديدات أصل الدين الخارجي بنسبة 18,3% لتصل إلى 7,9 مليار. وبالتالي، بلغت التدفقات الصافية 15,2 مليار، وهو مبلغ يفوق بالضعف نظيره المسجل في 2011.

### **إطار 3.8.1: اكتتاب المغرب في خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي**

وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في 3 غشت 2012 على منح المغرب خط الوقاية والسيولة لمدة سنتين بقيمة 4,12 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (6,21 مليار دولار)، أي ما يعادل 700% من حصة عضويته. وذلك من أجل دعم البرنامج الاقتصادي للمغرب الذي يهدف على الخصوص إلى تعزيز الاحتياطيات الأجنبية والميزانية العمومية وتشجيع نمو اقتصادي قوي ومتضامن. ومن شأن هذا الخط الإنثمي أن يشكل ضمانا ضد الصدمات الخارجية. وأن يعزز من ثقة المستثمرين ويسهم في تيسير الولوج إلى أسواق الرساميل الخاصة.

وقد أحدث صندوق النقد الدولي خط الوقاية والسيولة شهر نوفمبر 2011 من أجل الاستجابة بشكل من للحاجيات من السيولة لدى البلدان الأعضاء التي يعتبر اقتصادها متينا إجمالا. ولكن تظل معرضة لبعض عوامل الهشاشة الخارجية. وبصيغة أخرى، يعكس قبول استفادة بلد معين من هذا الخط الإنثمي متانة اقتصاده والسياسات الاقتصادية السليمة التي تنهجها السلطات العمومية في المجالاتخمسة التالية: (1) وضع الاستثمار الدولي والولوج إلى الأسواق؛ (2) سياسة المالية العمومية؛ (3) السياسة النقدية؛ (4) المتانة والإشراف على القطاع المالي؛ و(5) جودة المعطيات.

ويمكن لهذه الأداة أن تدعم اتفاقيات لمدة سنة واحدة أو سنتين (قابلة للتجدد) مع تحديد السقف الإنثمي في 500% من حصة العضوية في السنة الأولى. والتي قد تصل إلى 1000% من حصة العضوية مع انتهاء السنة الثانية. وبعده تقييم شروط القبول كل ستة أشهر من قبل مجلس إدارة الصندوق. ويمكن أيضا أن تقتصر مدة هذه الاتفاقيات على 6 أشهر، غير قابلة للتجدد. من أجل الاستجابة لاحتياجات على مستوى ميزان الأداء على المدى القصير. وفي إطار هذا النوع من التسهيلات نصف السنوية، لا يمكن الاستفادة من أكثر من 250% من حصة العضوية، أو 500% كحد أقصى في ظروف استثنائية.

وفي إطار خط الوقاية والسيولة الذي استفاد منه المغرب، من المنتظر القيام بثلاث مراجعات نصف سنوية سيتم خلالها تدارس نتائج البرنامج الاقتصادي للسلطات العمومية وكذا المؤشرات المرجعية التي تم الاتفاق عليها مع الصندوق المتعلقة بمستويات الاحتياطيات الأجنبية الصافية لبنك المغرب وعجز الميزانية العمومية.

### **التمويل الداخلي**

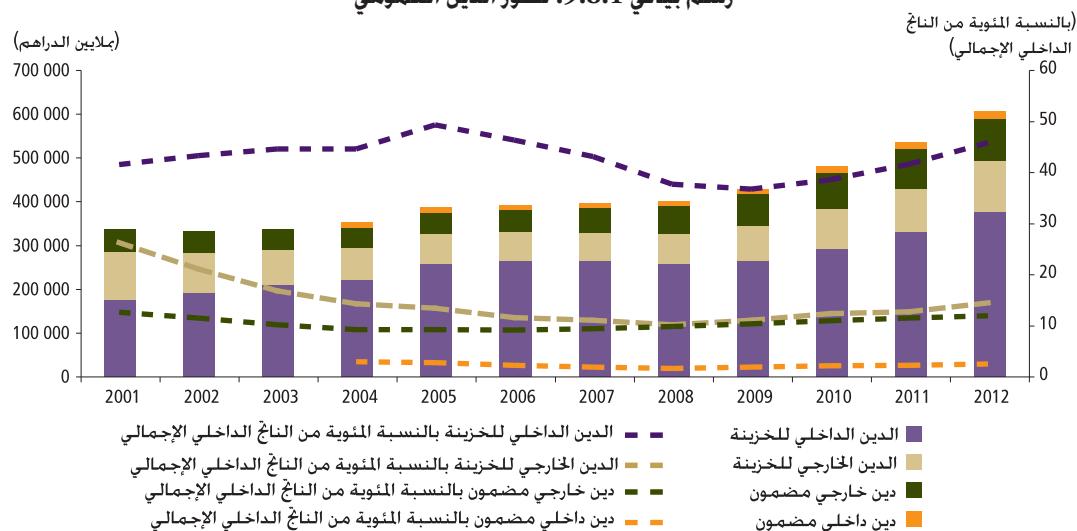
سجلت المبالغ الصافية التي عبأتها الخزينة في السوق الداخلية نموا ملحوظا حيث بلغت 49,8 مليار مقابل 31,1 مليار في 2011. وبلغت الإصدارات الصافية لسندات الخزينة في سوق الأذونات بمزيد 42,5 مليار درهم مقابل 36,4 مليار، 54% منها على شكل سندات لمدة 5 سنوات. وحسب فئات المستثمرين، تظل الاكتتابات الصافية إيجابية بواقع 32 مليار بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، و17,8 مليار للبنوك و2,1 مليار للمقاولات غير المالية. ووصلت، في المقابل، إلى مستويات سلبية بواقع 7,5 مليار بالنسبة لشركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي و2,3 مليار بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى.

### **3.8.1 الدين العمومي**

ارتفع جاري الدين العمومي بنسبة 13,4% ليصل إلى 607,6 مليار درهم بنهاية سنة 2012. لتنتقل بذلك نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 8% إلى 73,4%. وبلغ مكونه الداخلي 394,9 مليار أو 47,7% من الناتج

الداخلي الإجمالي مقابل 212,7 مليار درهم أو 25,7% من هذا الناتج بالنسبة لجاري الدين العمومي الخارجي. وقد اتسم هذا الأخير بنمو المديونية المباشرة للخزينة من 12,4% إلى 14,1% من الناتج الداخلي الإجمالي والدين المضمون من 11,2% إلى 11,6%.

#### رسم بياني 9.8.1: تطور الدين العمومي



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

حسب الجهات الدائنة، تتشكل بنية الدين الخارجي العمومي أساساً من المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف بنسبة 49,2% والدائنين الثنائيين بنسبة 35,2%. فيما يتعلق ببنية هذا الدين حسب العملات الأجنبية، تمثل حصة الدين المقومة بالأورو 72,7% فيما تشكل حصتا الدولار والين على التوالي 9,9% و 5,6%.

إجمالاً، تدني متوسط التكالفة الظاهرية<sup>1</sup> لمديونية الخزينة من 4,7% في 2011 إلى 4,6% في 2012، وهو ما يعكس انخفاضاً طفيفاً في النسبة الظاهرة للدين الداخلي وارتفاعاً في النسبة الظاهرة للدين الخارجي.

<sup>1</sup> بالنظر لعدم التوفير حالياً على المعطيات المتعلقة بالنسب المترتبة على المراجحة، يتم احتساب متوسط التكالفة الظاهرية على أساس نسبة فوائد الدين المدفوعة في السنة الحالية إلى مخزون الدين للسنة السابقة.

## 9.1 السياسة النقدية

في سنة 2012، قرر مجلس بنك المغرب في اجتماعه الأول في مارس تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 3,25% إلى 3%. وحافظ عليه عند هذه النسبة خلال بقية السنة. وقد تم اتخاذ هذه القرارات في سياق اتسم بغياب الضغوط التضخمية وانسجام التوقعات مع هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط وكذا بتوجيه ميزان المخاطر نحو الانخفاض عند نهاية الفصل الأول وحياده خلال الفصول الثلاثة الأخيرة من السنة. ويرجع ذلك، على المستوى الخارجي، إلى ضعف الطلب الأجنبي والتراجع الطفيف لأسعار السلع الأساسية. وعلى الصعيد الداخلي إلى اعتدال الطلب وتباطؤ نمو القروض البنكية واستمرار الفارق النقدي في مستوى سلبي.

على المستوى العملي ونظراً لاتساع العجز في السيولة، ارتباطاً بالأساس بتنقلص الاحتياطيات الصرف، قام البنك بزيادة حجم تدخلاته، لاسيما بواسطة التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض، وإلى حد أقل من خلال التسبيقات لليلة واحدة والعمليات لأجل أطول. وأخذًا في الاعتبار حجم حاجيات البنوك من السيولة وطابعها المستدام، قرر مجلس بنك المغرب في اجتماعه في شتنبر 2012 خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بنقطتين مئويتين لتصل إلى 4%. وقد مكنت كل هذه الإجراءات من الحفاظ على سعر الفائدة بين البنوك في مستوى قريب عموماً من سعر الفائدة الرئيسي.

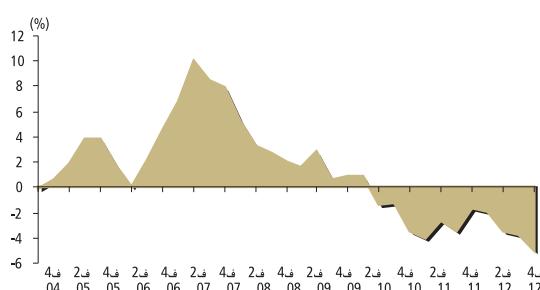
### 1.9.1 قرارات السياسة النقدية

تشير التحليلات والتوقعات التي أجزتها مصالح البنك على أساس البيانات المتاحة إلى نهاية الفصل الأول من السنة إلى غياب مخاطر تضخمية على المدى المتوسط. فعلى الصعيد الدولي، تدهور النشاط الاقتصادي وآفاقه في منطقة الأورو، ليساهم بذلك في استمرار ضعف الطلب الخارجي الموجه للمغرب. وداخليا، سجل كل من فجوة الناتج غير الفلاحي والفارق النقدي مستويات تدل على عدم وجود مخاطر تضخمية. في ظل هذه الظروف، ظلت توقعات التضخم إلى نهاية الفصول الستة لافق التوقع منسجمة مع هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط، مع توجيه ميزان المخاطر نحو الانخفاض. وفي هذا السياق، قرر مجلس البنك في اجتماعه الأول من السنة يوم 27 مارس 2012 تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 3,25% إلى 3%.

وخلال الفصول الثلاثة المتبقية من سنة 2012، ظلت الضغوط التضخمية معتدلة، في ظرفية اقتصادية صعبة. فعلى الصعيد الخارجي، بقي النشاط الاقتصادي ضعيفاً في منطقة الأورو. مع تدهور وضعية المالية العمومية لبعض البلدان. وقد انعكست هذه النتائج السلبية على الطلب الأجنبي الموجه للمغرب، وساهمت، إلى جانب تباطؤ نمو الأسعار الدولية للسلع الأساسية، لاسيما الطاقية منها، في تراجع الضغوط التضخمية الخارجية.

وطنيا، واصلت فجوة الناتج غير الفلاحي مستوياتها السلبية، فيما تم الإبقاء على توقعات النمو في أقل من 3% لعام 2012 وبين 4% و5% في عام 2013. ما يدل على غياب ضغوط الطلب على الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل تباطؤ نمو الكتلة النقدية والقروض، مما أدى إلى استمرار الفارق النقدي في مستويات سلبية، مؤكدا وبالتالي غياب مخاطر تصخمية على المدى المتوسط مرتبطة بالأوضاع النقدية.

**رسم بياني 2.9.1 : الفارق النقدي بالقيمة الحقيقية  
(بالنسبة المئوية)**



**رسم بياني 1.9.1 : فجوة الناتج غير الفلاحي ( بالنسبة  
المئوية )**



المصدر: بنك المغرب والمندوبية السامية لل不知不ط

استنادا إلى هذه العناصر، وعلى الرغم من قيام الحكومة برفع أسعار بعض المحروقات في يونيو 2012، ظلت توقعات التضخم حتى نهاية أفق التوقع متلائمة مع هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط. بناء عليه وأخذًا في الاعتبار وجود ميزان للمخاطر محايده على العموم، قرر مجلس البنك الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسية دون تغيير عند نسبة 3% في اجتماعاته الثلاثة المتبقية من السنة.

### جدول 1.9.1 : قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2008

عمليات أخرى	نسبة الاحتياطي الإلزامي	سعر الفائدة الرئيسية سعر الفائدة على التسبيقات (سبعة أيام)	تاريخ الدخول حيث التنفيذ
	خفض من 16,5 % إلى 15 %		2008/01/01
		رفع من 3,25 % إلى 3,50 %	2008/09/24
	خفض من 15 % إلى 12 %		2009/01/01
		خفض من 3,50 % إلى 3,25 %	2009/03/25
	خفض من 12 % إلى 10 %		2009/07/01
	خفض من 10 % إلى 8 %		2009/10/01
	خفض من 8 % إلى 6 %		2010/04/01
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إدراج شهادات الإيداع ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية</li> <li>- ملائمة فترات طلب العروض مع فترات الاحتياطي الإلزامي</li> <li>- إخراج الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب الاحتياطي الإلزامي</li> </ul>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إدخال عمليات الاستحفاظ لأجل أطول</li> </ul>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إدراج السنادات الممثلة للديون الخاصة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية</li> </ul>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنفيذ أول عملية إقراض مضمون بسنادات خاصة موجهة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة</li> <li>- تخفيف شروط قبول شهادات الإيداع</li> </ul>			

ونظرا لحجم حاجيات البنك من السيولة وطابعها المستمر، كما تشير إلى ذلك التوقعات الخاصة بعوامل السيولة. قرر مجلس البنك خلال اجتماعه الثالث المنعقد في 26 شتنبر خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بنقطتين مئويتين من 6 % إلى 4 %. ما مكن من ضخ 7,6 مليار درهم من السيولة.

وفي ما يخص تدخلاته في السوق النقدية، بالإضافة إلى التسبيقات لمدة 7 أيام، قام البنك بعمليات الاستحفاظ لأجل أطول<sup>1</sup> وأخذ للمرة الأولى عملية تخص القروض المضمونة.<sup>2</sup>

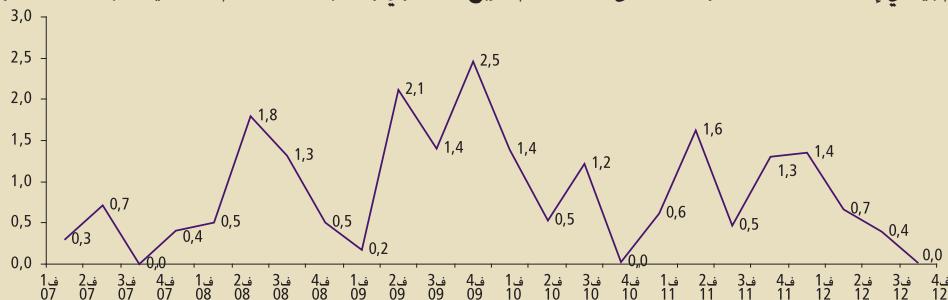
1 تتخذ هذه العمليات شكل اتفاقيات الاستحفاظ وتمكن من ضخ السيولة في السوق النقدية على مدى فترات أطول (عادة 3 أشهر) من فترات العملات الرئيسية (التسبيقات لمدة 7 أيام).

2 تمثل هذه العمليات في تزويد البنك بالسيولة في إطار عمليات لأجل أطول وتكون مضمونة بسنادات ممثلة للديون الخاصة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

### إطار 1.9.1 : تقييم توقعات التضخم خلال سنة 2012

من أجل تقييم بعدي لجودة التوقعات الفصلية للتضخم، كما تم اعتمادها في التقارير حول السياسة النقدية برسم سنة 2012. يتم إجراء خليل بناء على أخطاء التوقعات التي تقاس بالفارق المطلق<sup>1</sup> بين نسبة التضخم المتوقعة والنسبة الفعلية. وتظهر النتائج الخاصة بسنة 2012 أن الفارق المطلق للتوقع بلغ 1,4 نقطة مئوية في الربع الأول من السنة، ثم عاد إلى 0,7 نقطة في الفصل الثاني و0,4 في الفصل الثالث قبل أن ينعدم في الربع الأخير.

رسم بياني 1.1.9.1 : الانحراف المطلق للتضخم الربع السنوي ونسبة التضخم الفعلية (بالنقط المئوية)



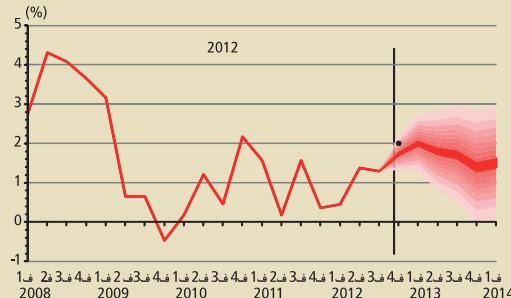
رسم بياني 3.1.9.1 : الرسم المروحي يونيو 2012



رسم بياني 2.1.9.1 : الرسم المروحي مارس 2012



رسم بياني 5.1.9.1 : الرسم المروحي ديسمبر 2012



رسم بياني 4.1.9.1 : الرسم المروحي لشتيربر 2012



ملحوظة: تشير النقطة الموجودة على الرسم البياني المروحي إلى نسب التضخم على أساس سنوي خلال كل فصل من العام 2012.

1 يمكن انحراف التوقع من قياس الفارق بين القيمة المطلقة الفعلية والقيمة المتوقعة للتضخم. وحسب هذه الأخيرة باعتماد متوسط التوقعات الستة السابقة بالنسبة للفصل المعنى.

## 2.9.1 عمليات السياسة النقدية

ارتفعت حاجة البنوك من السيولة<sup>1</sup>، التي يتم حسابها في نهاية كل أسبوع، إلى 61,8 مليار درهم في المتوسط مقابل 23,7 مليار في السنة السابقة. ويعكس هذا التطور تدهور الوضعية الهيكيلية لسيولة البنوك من 1,1 - 41,3 مليار درهم في عام 2011 إلى 2012. ويفسر أساساً بانخفاض قدره 31,7 مليار درهم في صافي احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب وارتفاع بمبلغ 9,2 مليار في التداول النقدي. بالموازاة مع ذلك، تقلص مبلغ الاحتياطي الإلزامي من 22,6 مليار درهم في 2011 إلى 20,5 مليار في متوسط نهاية الأسبوع. خصوصاً بعد قرار مجلس البنك خفض نسبته من 6% إلى 4% ابتداء من 26 سبتمبر.

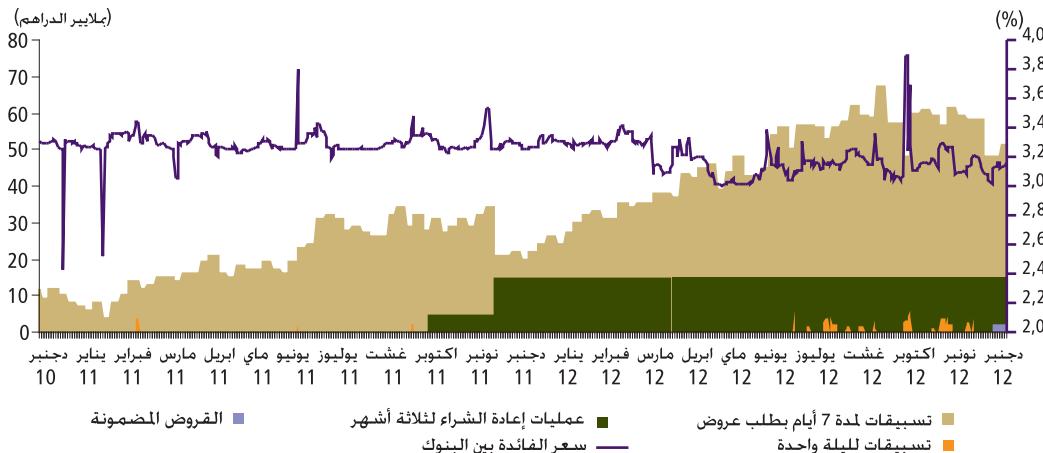
ولواجهة العجز في السيولة، قام بنك المغرب بزيادة حجم تدخلاته من 24 مليار درهم في عام 2011 إلى 62 مليار، منها 46,8 مليار على شكل تسببيات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض. وتم ضخ المبلغ الباقي من خلال اتفاقيات إعادة الشراء لمدة ثلاثة أشهر والتسببيات لليلة واحدة وكذا عملية همت قروض مضمونة بسندات خاصة تصدرها المقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمتوسطة بمبلغ وصل إلى 2,4 مليار درهم.

**رسم بياني 3.9.1 : الوضعية الهيكيلية لسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بليارات الدراهم)**



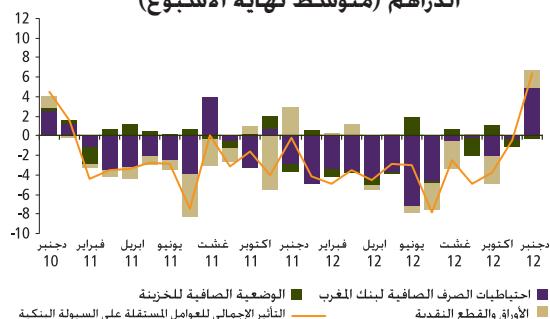
<sup>1</sup> تمثل حاجة البنوك من السيولة الفارق بين الوضعية الهيكيلية لسيولة البنوكية ومبلغ الاحتياطي الإلزامي. وعندما يكون هذا الفارق إيجابياً، يكون ثمة فائض في السيولة. وتطابق الوضعية الهيكيلية لسيولة البنوكية النتيجة الصافية لتأثير العوامل المستقلة على سيولة البنوك. وتحسب على النحو التالي: الوضعية الهيكيلية لسيولة البنوكية = صافي احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة + صافي العوامل الأخرى - التداول النقدي.

**رسم بياني 4.9.1 : تدخلات بنك المغرب ومتوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك (معطيات يومية)**

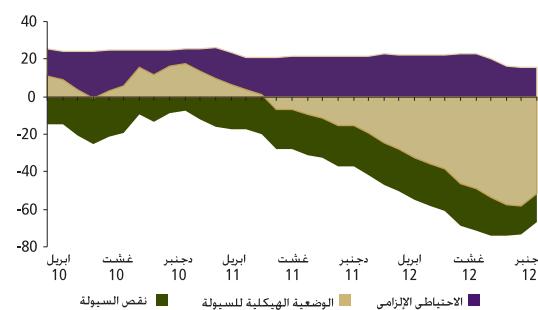


وبشير خليل تطور السيولة البنكية خلال السنة إلى عجز بلغ في المتوسط 52,2 مليار درهم في الأشهر الستة الأولى، ويرجع أساسا إلى انخفاض بقدر 27,4 مليار في صافي احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب. خلال هذه الفترة، كانت تدخلات البنك تتم على الخصوص عبر التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلب عروض بمبلغ متوسط وصل إلى 37,3 مليار درهم. وظل المبلغ الجاري لعمليات إعادة التمويل لأجل طويل مستقرا في 15 مليار درهم من خلال اتفاقيات إعادة الشراء.

**رسم بياني 6.9.1 : مساهمة العوامل المستقلة في التغير الشهري للوضعية الهيكلية للسيولة البنكية بملايين الدرهم (متوسط نهاية الأسبوع)**



**رسم بياني 5.9.1 : وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بملايين الدرهم)**



وخلال الفترة من يوليو إلى نوفمبر 2012، ارتفعت حاجة البنوك من السيولة إلى 72,4 مليار درهم في المتوسط. ليعكس بذلك استمرار تقلص صافي احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب وزيادة التداول النقدي بمناسبة العطلة الصيفية وشهر رمضان وعيد الأضحى. في ظل هذه الظروف، قام البنك برفع حجم تدخلاته إلى 73,1 مليار درهم في المتوسط. لاسيما من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بمبلغ متوسط وصل إلى 57,3 مليار درهم. كما تدخل

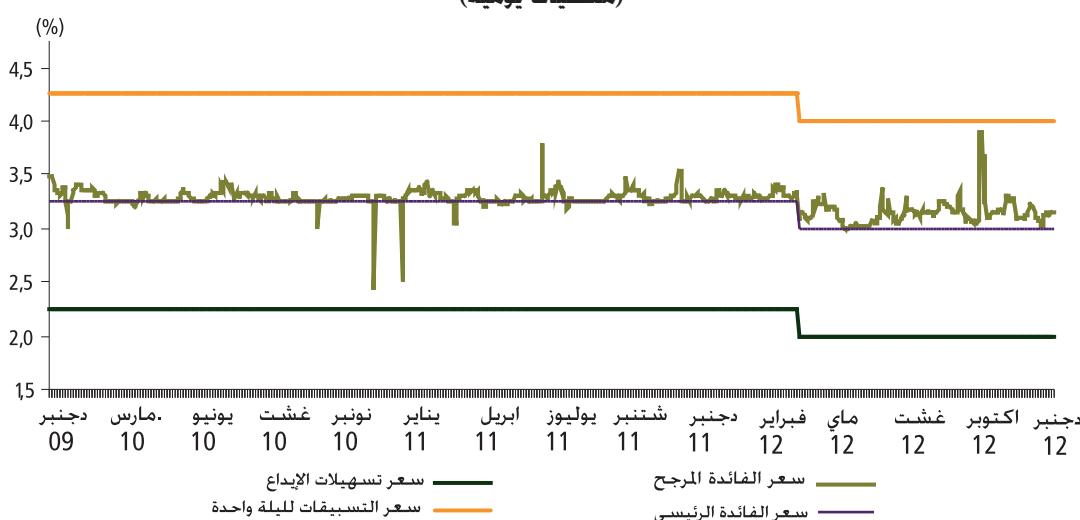
أحياناً باستخدام التسبيقات لليلة واحدة، فيما ظل المبلغ الجاري لعمليات إعادة التمويل لأجل طويل مستقراً في 15 مليار درهم.

غير أن شهر دجنبر سجل تراجعاً نسبياً في نقص السيولة إلى 67 مليار درهم بفعل ارتفاع صافي احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب، بعد لجوء الخزينة إلى الاقتراض الخارجي، وانخفاض التداول النقدي. وبالإضافة إلى الأدوات التقليدية، قام البنك خلال هذا الشهر، ولأول مرة، بعملية قروض مضمونة.

### 3.9.1 تطور أسعار الفائدة

على إثر خفض سعر الفائدة الرئيسي من 3,25% إلى 3% في مارس 2012، بلغ متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك 3,19% في المتوسط، بانخفاض قدره 10 نقاط أساس مقارنة مع سنة 2011. وناهز 3,30% في الربع الأول و3,15% خلال بقية السنة. أما تقلبه<sup>1</sup>، فقد ظل شبه مستقر من سنة لآخر، إذ بلغ انحرافه المعياري 8 نقاط أساس.

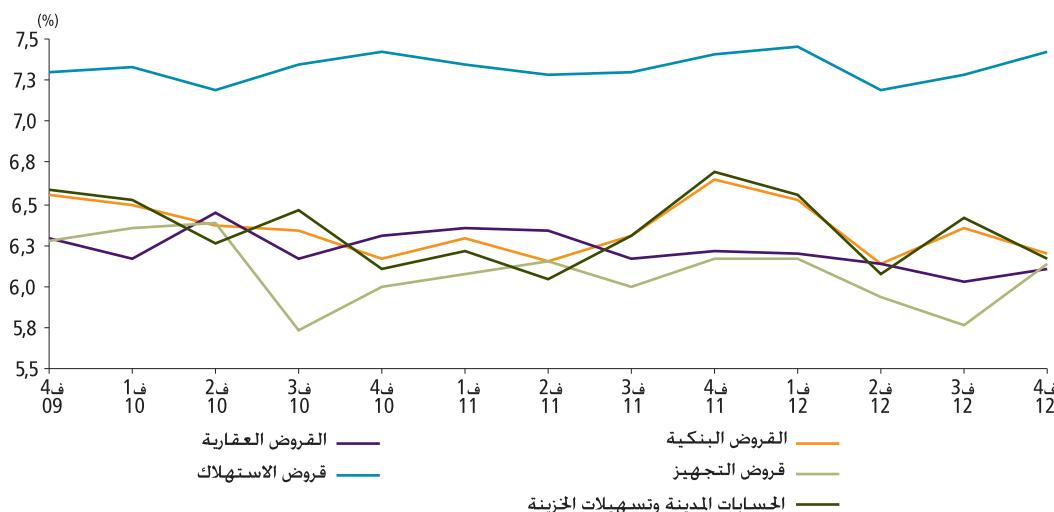
رسم بياني 7.9.1 : تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك  
(معطيات يومية)



وفي ما يخص أسعار الفائدة على القروض، تشير نتائج البحث الفصلي لبنك المغرب لدى البنك إلى أن متوسط سعر الفائدة المرجح انخفض بنسع نطاق أساس مقارنة مع السنة السابقة ليبلغ 6,29% في المتوسط خلال العام 2012.

<sup>1</sup> يتم قياس تقلب سعر الفائدة بين البنوك بناء على التطور التاريخي لأنحرافه المعياري.

### رسم بياني 8.9.1 : تطور أسعار الفائدة على القروض حسب الغرض



وبغطى التراجع الطفيف للمتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض انخفاضا من 6,10% إلى 6% بالنسبة لقروض التجهيز ومن 6,28% إلى 6,11% في القروض العقارية ومن 6,38% إلى 6,29% في تسهيلات الخزينة. بينما بقيت أسعار الفائدة على قروض الاستهلاك مستقرة في حوالي 7,33%.

ويظهر خليل تطور أسعار الفائدة على القروض خلال السنة أن تأثيرها بخفض سعر الفائدة الرئيسي تم بعد فترة تراوحت من فصل إلى فصلين. وفي نهاية السنة، تم تسجيل زيادة في أسعار الفائدة المطبقة على كافة فئات القروض، باستثناء تسهيلات الخزينة.

### جدول 2.9.1 : تطور أسعار الفائدة على القروض

*2012	2012				*2011	2011				
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1	
6,29	6,17	6,41	6,08	6,56	6,38	6,69	6,31	6,05	6,22	حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة
6,00	6,14	5,76	5,93	6,16	6,10	6,16	6,00	6,15	6,08	قروض التجهيز
6,11	6,10	6,03	6,13	6,19	6,28	6,22	6,17	6,34	6,35	القروض العقارية
7,33	7,42	7,28	7,19	7,46	7,33	7,40	7,30	7,28	7,34	قروض الاستهلاك
<b>6,29</b>	<b>6,20</b>	<b>6,35</b>	<b>6,13</b>	<b>6,52</b>	<b>6,38</b>	<b>6,65</b>	<b>6,31</b>	<b>6,15</b>	<b>6,29</b>	<b>مجموع القروض البنكية</b>

\* المعدلات المرجحة بالقروض الموزعة

المصدر : البحث الفصلي الذي يجريه بنك المغرب لدى البنوك

يبين خليل أسعار الفائدة التي تمنحها البنوك على الودائع أن متوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع لمدة 6 أشهر و12 شهراً تزايد بتسعة نقطتين أساساً ليصل إلى 3,71% في المتوسط. وبعكس هذا التطور ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر بمقدار 18 نقطة أساس والودائع لمدة 12 شهراً بمقدار 6 نقاط. لتصل على التوالي إلى 3,50% و3,85% في المتوسط خلال سنة 2012. أما سعر الفائدة الأدنى الممنوح على الحسابات على الدفتر لدى البنوك، والذي تم مقارنته بمتوسط سعر الفائدة المرجح لسندات الخزينة لمدة 52 أسبوعاً، فقد ارتفع بشكل طفيف إلى 3%.

**جدول 3.9.1 : سعر الفائدة على الودائع والحسابات على الدفتر\*** (بالنسبة المئوية)

السنة	2012				2011	2010	2009	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1				
3,50	3,55	3,50	3,45	3,50	3,32	3,31	3,46	الودائع لمدة 6 أشهر
3,85	3,85	3,83	3,83	3,90	3,79	3,72	3,79	الودائع لمدة 12 شهراً
3,71	3,73	3,71	3,68	3,70	3,62	3,56	3,66	الودائع لمدة 6 و 12 شهراً
3,00	3,04	3,04	2,97	2,97	2,97	2,97	3,20	الحسابات على الدفتر

\* المعدلات المرجحة بالبالغ المأجور للودائع

وسجلت أسعار الفائدة في السوق الأولية لسندات الخزينة منحى تصاعدياً على العموم، لاسيما بفعل نقص السيولة في السوق وتزايد الاحتياجات التمويلية للخزينة. فقد شهدت جميع فئات السندات زيادات تتراوح بين 2 و59 نقطة أساس.

#### جدول 4.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية\*

السنة	2012				2011	2010	2009	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1				
<b>أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل قصير</b>								
-	-	-	-	-	3,28	3,37	3,48	21 يوما
3,71	3,71	-	-	-	-	-	-	يوما 24
3,78	3,78	-	-	-	-	-	-	يوما 35
3,38	-	-	-	3,38	-	-	-	يوما 39
3,48	-	3,48	-	-	-	-	-	يوما 43
3,41	-	3,59	3,22	-	-	-	-	يوما 44
3,97	3,97	-	-	-	-	-	-	يوما 45
3,33	3,40	3,31	3,21	3,42	3,31	3,36	3,33	أسبوعا 13
3,48	3,57	3,42	3,39	3,55	3,33	3,42	3,38	أسبوعا 26
3,69	3,84	3,74	3,53	3,65	3,47	3,54	3,45	أسبوعا 52
<b>أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل متوسط وطويل</b>								
3,94	4,24	3,93	3,71	3,89	3,64	3,68	3,60	ستنان
4,22	4,53	4,32	4,00	4,05	3,86	3,90	3,79	5 سنوات
4,49	4,84	4,51	4,29	4,32	4,14	4,17	-	10 سنوات
4,70	5,08	4,74	4,52	4,46	4,36	4,34	-	15 سنة
5,01	-	5,01	-	-	4,42	4,45	-	20 سنة
5,02	-	-	-	5,02	-	-	-	30 سنة

(\*) متوسط حسابي

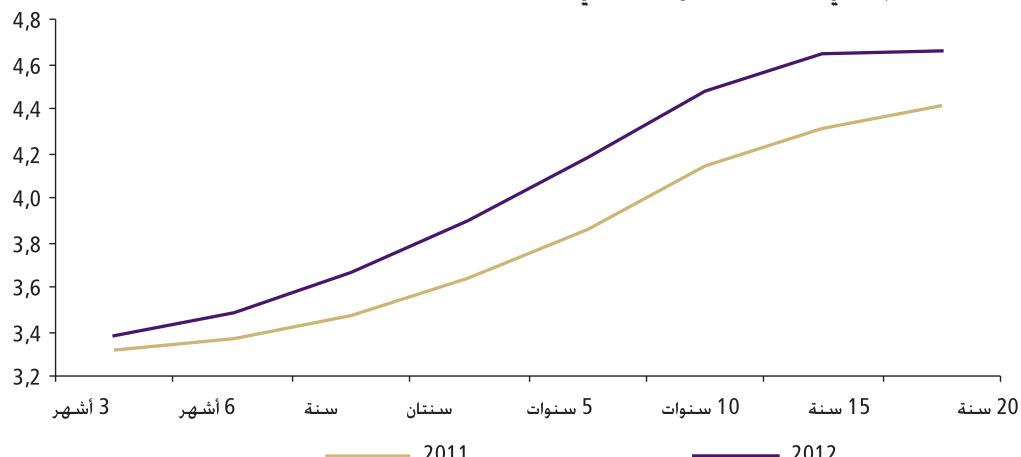
وعلى غرار التوجه الذي ميز السوق الأولية، ارتفعت عائدات كافة فئات السندات في السوق الثانوية، باستثناء الهبوط الخفيف الذي شهدته بعض الفئات بين الفصلين الأول والثاني من السنة، ارتباطا على الخصوص بخفض سعر الفائدة الرئيسي.

### جدول 5.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الثانوية\*

السنة	2012				2011	2010	2009	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1				
<b>أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل قصير</b>								
3,38	3,43	3,35	3,29	3,43	3,31	3,38	3,36	13 أسبوعا
3,48	3,56	3,46	3,37	3,51	3,36	3,43	3,39	26 أسبوعا
3,66	3,81	3,69	3,53	3,63	3,47	3,55	3,48	52 أسبوعا
<b>أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل متوسط وطويل</b>								
3,90	4,14	3,90	3,71	3,85	3,64	3,69	3,60	ستة أشهر
4,18	4,51	4,19	3,98	4,04	3,86	3,90	3,81	5 سنوات
4,47	4,81	4,50	4,28	4,29	4,14	4,17	4,11	10 سنوات
4,65	4,94	4,68	4,49	4,48	4,31	4,35	4,48	15 سنة
4,66	4,84	4,69	4,56	4,55	4,42	4,45	4,50	20 سنة

(\*) متوسط حسابي

### رسم بياني 9.9.1: منحنى العائد في السوق الثانوية لسندات الخزينة (بالنسبة المئوية)



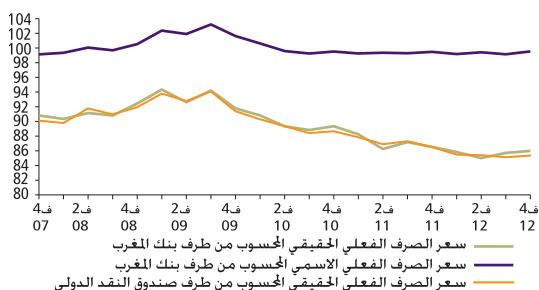
## 4.9.1 أسعار الصرف

في سنة 2012، ارتفعت قيمة العملة الوطنية بنسبة 1,42 % مقابل الأورو، بينما انخفضت بنسبة 6,24 % مقابل الدولار الأمريكي و 5,17 % إزاء الجنيه الإسترليني و 0,71 % مقابل الفرنك السويسري.

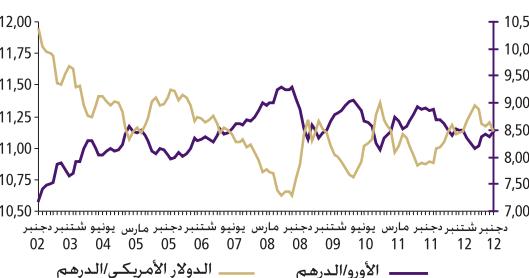
وبالمقارنة بعملات أهم البلدان الصاعدة، سجلت العملة الوطنية ارتفاعاً بنسبة 8,7 % أمام الريال البرازيلي و 6,85 % مقابل الروبية الهندية و 0,54 % مقابل الليرة التركية، فيما انخفضت قيمتها بنسبة 9,17 % مقابل اليوان الصيني.

في هذا السياق، ظل سعر الصرف الفعلي الاسمي للدرهم، الذي يحسب على أساس سلة مكونة من عملات أهم البلدان الشريكة والمنافسة للمغرب، دون تغيير تقريبا عن العام السابق. وسجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي انخفاضا بنسبة 1,6% في المتوسط. بسبب فارق التضخم الذي كان عموما في صالح المغرب.

**رسم بياني 11.9.1 : سعر الصرف الفعلي الاسمي وال حقيقي للدرهم (2000: سنة أساس)**



**رسم بياني 10.9.1 : سعر الصرف الخاص بالتحويل (متوسط شهري)**



المصادر : بنك المغرب وصندوق النقد الدولي

## 10.1 النقد والائتمان

في سياق اتسم بتباطؤ النشاط الاقتصادي وتدھور وضعية المسابات الخارجية، تواصل اعتدال الإنشاء النقدي خلال سنة 2012، حيث ارتفع المجمع  $M^3$  بنسبة 4,5% بدل 6,4% سنة 2011 و7,1% في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويعكس هذا التطور تباطؤ وثيرة القروض البنكية والديون على الإدارة المركزية وكذا تراجع صافي الاحتياطيات الدولية.

وتزايدت حدة التراجع الأساسي لوتيرة نمو القروض البنكية. المسجل منذ سنة 2008، حيث ارتفع جاري القروض بنسبة 4,6% مقابل 10,6% سنة من قبل. وقد هم هذا التراجع كافة فئات القروض، لا سيما الموجهة منها للتجهيز والتي عرفت أول انخفاض لها منذ سنة 2004، ارتباطاً بتقلص وتيرة الاستثمارات وكذا القروض العقارية، التي تدنت وتيرة نموها من 10,2% إلى 6,1%. ما يعكس على الخصوص تباطؤ نمو عدد المعاملات العقارية.

ومع تنامي حاجيات الخزينة إلى التمويل، ارتفعت الديون على الإدارة المركزية بنسبة 22,8%. ومع ذلك، يبقى هذا المستوى أدنى من 25,8% المسجل سنة 2011.

ومن جهة أخرى، تراجع جاري الاحتياطيات الدولية الصافية بنسبة 16,7% ليصل إلى 144,7 مليار درهم، أي حوالي 4 أشهر و يومين من واردات السلع والخدمات، مقابل 5 أشهر و 6 أيام سنة من قبل. ويعزى هذا الانخفاض إلى تفاقم العجز التجاري وكذا انخفاض عائدات الأسفار و خويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

### 3.1.10.1 المجمع

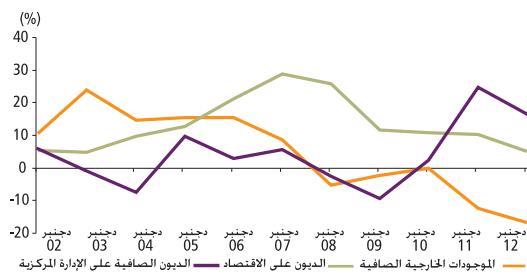
تزايد المجمع  $M^3$  في سنة 2012 بنسبة 4,5% بدل 6,4% سنة 2011، ما يعكس على الخصوص تباطؤ وتيرة نمو الديون على الاقتصاد من 4% إلى 10,4% وكذا إيقاع ارتفاع الديون الصافية على الإدارة المركزية من 25,8% إلى 22,8% بالإضافة إلى تراجع صافي الاحتياطيات الدولية بواقع 16,7%. وبالمقابل، تزايدت الموارد ذات المصدر غير النقدي<sup>1</sup> بنسبة 7% مقابل 10,5% سنة 2011. وفي هذه الظروف، وبالنظر لارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي الإسمى بنسبة 3,2%، وصلت سرعة تداول النقد<sup>2</sup> إلى 0,83، وهو مستوى قريب من المعدل المسجل منذ سنة 2007.

1 يشمل المجمع  $M^3$  الذي يمثل الكتلة النقدية بمعناها الواسع، العمالة الائتمانية والنقدود الكتابية والتوظيفات خت الطلب وباقى الأصول النقدية، بما فيها على المخصوص التوظيفات لأجل وهبات التوظيف الجماعي في القيم المنقوله النقدية والودائع بالعملات الأجنبية.

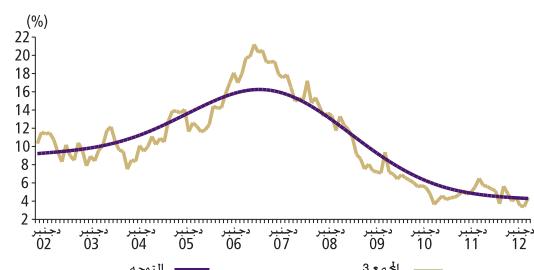
2 تشمل الموارد غير النقدية التي يؤدي ارتفاعها إلى تأثير سلبي على الكتلة النقدية، وأسماى مؤسسات الإيداع واحتياطياتها والتوجهات غير النقدية لباقي مؤسسات الإيداع، لا سيما الودائع المتنفسة وودائع الضمان، والديون الثانوية وشهادات الإيداع التي تفوق معدتها المتبقية سنتين وكذا سندات الدين.

3 يقصد بسرعة تداول النقد عدد المرات التي استعملت فيها نفس الوحدة النقدية في المعاملات التي تم إنجازها خلال فترة معينة. يتم قياس هذه السرعة بحسب الناتج الداخلي الإجمالي الإسمى منسوباً إلى المجمع<sup>3</sup>.

رسم بياني 2.10.1 : التطور السنوي لأبرز مقابلات المجمع م 3



رسم بياني 1.10.1 : النمو السنوي للمجمع م 3



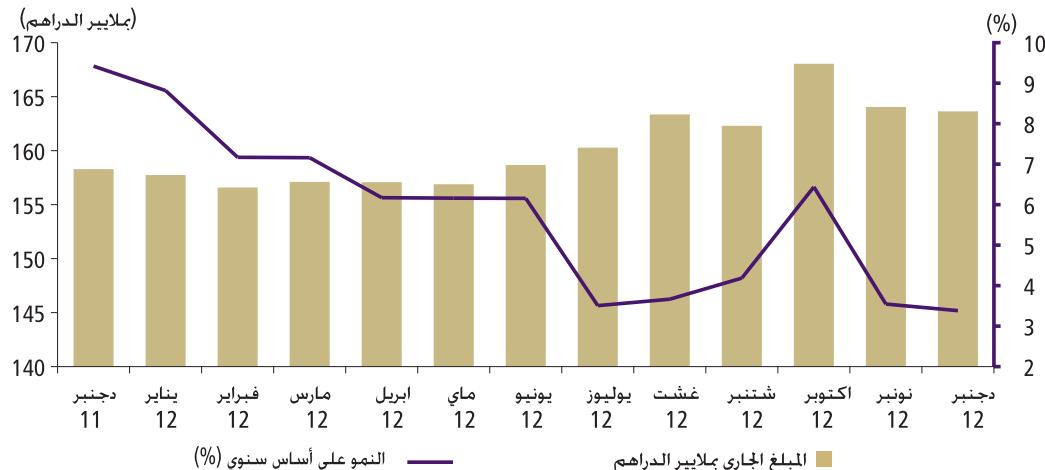
يبرز خليل التطور خلال السنة أن نمو المجمع م 3 على أساس سنوي بلغ 5,2 % في المتوسط خلال النصف الأول. يعطي هذا التطور نمواً بواقع 42,4 % في الديون الصافية على الإدارة المركزية وارتفاعاً بنسبة 8,5 % في الموارد غير النقدية وانخفاضاً بنسبة 15,1 % في صافي الاحتياطيات الدولية. وخلال النصف الثاني من السنة، تراجعت وتيرة نمو الكتلة النقدية إلى 4,2 %. لا سيما بفعل تفاصيل انخفاض صافي الاحتياطيات الدولية وتباطؤ وتيرة نمو الائتمان البنكي والديون الصافية على الإدارة المركزية.

## 2.10.1 مكونات المجمع م 3

### العملة الائتمانية

تزداد العملة الائتمانية بنسبة 3,4 % في سنة 2012 بعد تسجيلها 9,4 % سنة من قبل. لتساهم بواقع 0,6 نقطة مئوية في تزايد الكتلة النقدية. وخلال الأشهر الستة الأولى، تنامت بنسبة 6,9 % في المتوسط، مقابل 8,1 % خلال نفس الفترة من سنة 2011. وفي النصف الثاني من السنة، وباستثناء النمو المسجل في نهاية أكتوبر ارتباطاً بعيد الأضحى، بلغت نسبة نمو التداول النقدي 4,1 % في المتوسط، مقابل 9,5 % في نفس الفترة من سنة 2011.

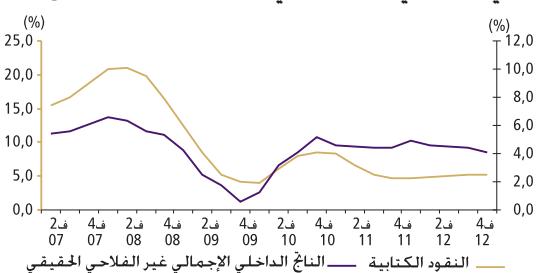
### رسم بياني 3.10.1 : تطور التداول النقدي



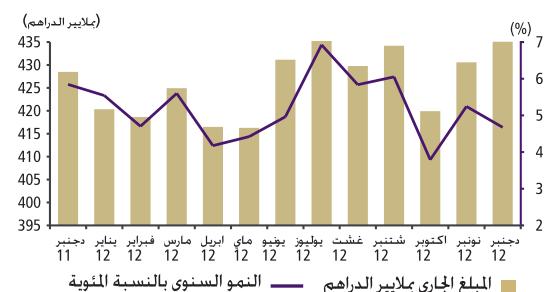
### النقود الكتابية

في نهاية سنة 2012، تراجع نمو النقود الكتابية من 5,8% إلى 4,7%. مما يعكس على الخصوص تباطؤ النشاط الاقتصادي. وبلغت مساهمته في النمو النقدي 2,1 نقطة مئوية، مقابل 2,7 نقطة مئوية من قبل. ويشمل هذا التطور تباطؤاً من 4,4% إلى 3,1% في وتيرة نمو الودائع خت الطلب الخاصة بالشركات غير المالية الخاصة ومن 8,8% إلى 4,6% بالنسبة لمثيلاتها الخاصة بالأسر.

#### رسم بياني 5.10.1 : النمو السنوي للنقود الكتابية وللناجح الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (متوسط متحرك لأربع فصول)



#### رسم بياني 4.10.1 : تطور النقود الكتابية

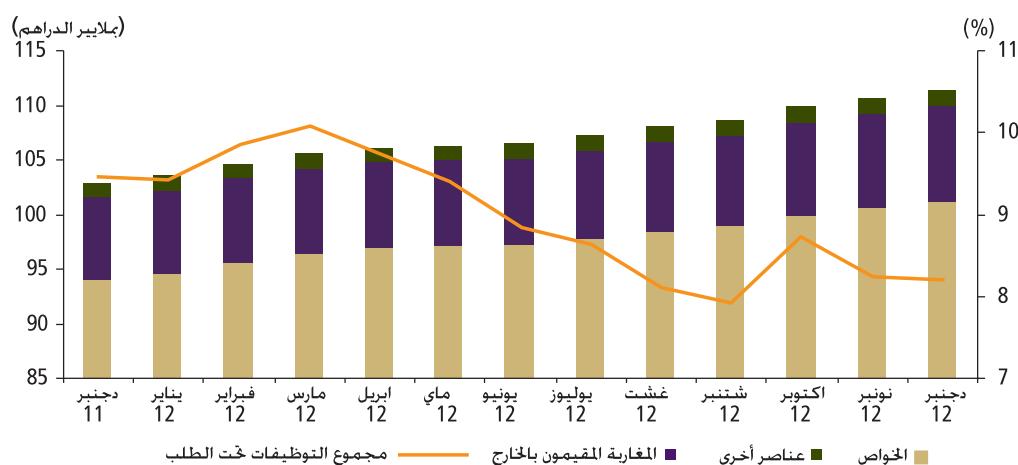


حافظ تطور النقود الكتابية خلال السنة على توجهه الفصلي المعتمد. وهكذا، سجلت ارتفاعات شهرية في نهاية كل فصل، ارتباطاً على الخصوص بتكوين المقاولات لدفعات على الحساب من أجل أداء الضريبة على الشركات. وعلى أساس سنوي، تزايدت بمعدل 4,9% خلال النصف الأول من السنة، مقابل 6,3% خلال الفصل الثالث، قبل الانخفاض إلى 4,6% خلال الفصل الأخير. ويبقى هذا التوجه متماشياً مع نمو الناجح الداخلي الإجمالي غير الفلاحي الذي انتقل من 4,2% خلال النصف الأول من السنة إلى 4,4% ثم 3,7% خلال الفصلين الأخيرين.

## التوظيفات خت الطلب

سجلت التوظيفات خت الطلب نموا بنسبة 8,2% خلال سنة 2012 مقابل 9,5% سنة 2011. لتساهم بواقع 0,9 نقطة مئوية في نمو الكتلة النقدية. مقابل نقطة واحدة سنة من قبل. ويعزى هذا التباطؤ الطفيف إلى الأثر المزدوج لتباطؤ النشاط الاقتصادي وتقلص نسب الفائدة بالقيمة الحقيقة الخاصة بهذه الفئة من التوظيفات. وكانت الأسر أكبر مساهما في نمو التوظيفات خت الطلب، بواقع 7 نقاط بالنسبة للأفراد المقيمين ونقطة مئوية واحدة بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج.

رسم بياني 6.10.1 : تطور التوظيفات خت الطلب

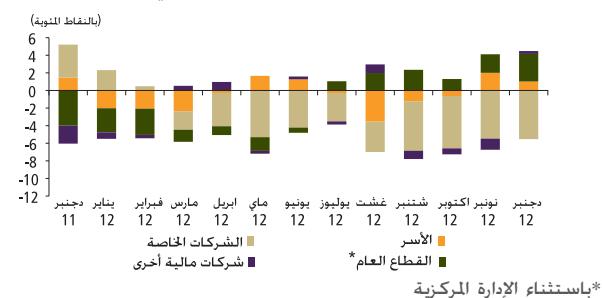


## أصول نقدية أخرى

سجلت الأصول النقدية الأخرى، المدرجة ضمن المجمع النقدي، ارتفاعا بلغ 3,5% مقابل 4,5% سنة 2011. على إثر تباطؤ وتيرة تزايد الودائع بالعملات الأجنبية وشهادات الإيداع وتدني الودائع لأجل وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية.

وتقليصت الودائع لأجل بنسبة 0,9%. ارتباطا على الخصوص بتراجع بواقع 1,27% في موجودات المقاولات غير المالية الخاصة، الذي عوض بشكل كبير نموا ودائع القطاع العمومي بنسبة 35,9%. ويبين خليل التطور خلال السنة أن جاري المسابات لأجل انخفض بشكل متواصل على أساس شهري خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة، قبل أن يرتفع خلال شهري يونيو ويوليو، ثم يعود الانخفاض في ما بعد بوتيرة أكثر حدة حتى شهر أكتوبر، مما يعكس تدني الودائع سواء بالنسبة للمقاولات غير المالية الخاصة أو الأسر. خلال الشهرين الأخيرين من السنة، تباطأ الانخفاض، لا سيما بفعل تنامي موجودات القطاع العمومي.

### رسم بياني 8.10.1 : مساهمة القطاعات المؤسساتية في نمو الودائع لأجل على أساس سنوي

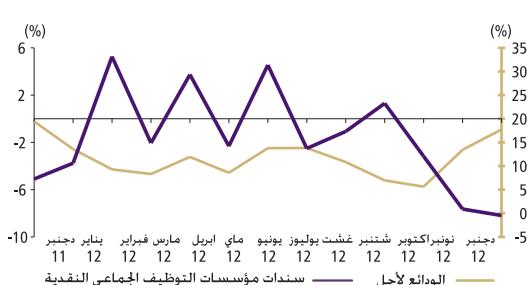


### رسم بياني 7.10.1 : تطور الودائع لأجل

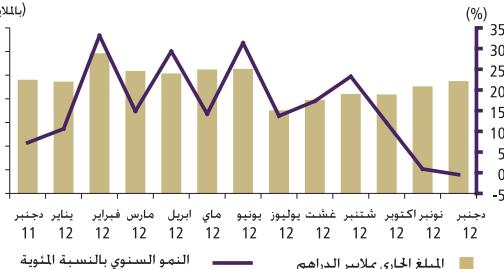


ومن جهة أخرى، سجل جاري سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية انخفاضا طفيفا بلغ 0,4 % مقابل ارتفاع بنسبة 7,3 % سنة من قبل. ويبعد خليل التطور خلال السنة ارتفاعا بنسبة 22,5 % في هذه السندات في المتوسط خلال النصف الأول من السنة. أما في النصف الثاني، فقد تراجعت نسبة النمو إلى 12,2 %. خصوصا بسبب أثر المفاضلة التي كانت لصالح الودائع لأجل في نهاية السنة. ومن جهة أخرى، ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 17,1 % مقابل 26,2 % سنة 2011، بفعل تباطؤ نمو ودائع المقاولات غير المالية الخاصة. أما شهادات الإيداع ذات المدة المتبقية التي تقل عن أو تساوي سنتين، فقد تباطأت وتيرة نموها من 48,5 % إلى 28,5 %.

### رسم بياني 10.10.1 : نمو سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية والودائع لأجل



### رسم بياني 9.10.1 : تطور سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية



### جدول 1.10.1: تطور مكونات المجمع النقدي م 3

المجمع م 3	أصول نقدية أخرى*	التوظيفات تحت الطلب	النقد الكتابية	العملة الائتمانية	
المبالغ الجارية في نهاية دجنبر (ملايير الدراهم)					
705,9	176,3	72,4	337,1	120,0	<b>2007</b>
799,9	231,2	79,9	360,8	128,1	<b>2008</b>
856,0	243,2	87,3	388,7	136,7	<b>2009</b>
891,9	248,4	94,0	404,8	144,7	<b>2010</b>
949,3	259,6	102,9	428,5	158,3	<b>2011</b>
992,2	268,7	111,4	448,5	163,6	<b>2012</b>
المحصة ضمن المجمع م 3 بالنسبة المئوية					
100,0	25,0	10,3	47,8	17,0	<b>2007</b>
100,0	28,9	10,0	45,1	16,0	<b>2008</b>
100,0	28,4	10,2	45,4	16,0	<b>2009</b>
100,0	27,8	10,5	45,4	16,2	<b>2010</b>
100,0	27,3	10,8	45,1	16,7	<b>2011</b>
100,0	27,1	11,2	45,2	16,5	<b>2012</b>
التغيرات بالنسبة المئوية					
17,5	17,6	10,7	22,1	10,0	<b>2007</b>
13,3	31,1	10,3	7,0	6,7	<b>2008</b>
7,0	5,2	9,3	7,7	6,7	<b>2009</b>
4,2	2,1	7,7	4,1	5,9	<b>2010</b>
6,4	4,5	9,5	5,8	9,4	<b>2011</b>
4,5	3,5	8,2	4,7	3,4	<b>2012</b>

\* تتكون باقي الأصول النقدية من الأصول التي تحمل مواصفات سبولة أقل و/أو خطر خسارة في رأس المال يكون أكبر نسبياً مقارنة بالعملة الائتمانية والنقد الكتابية والتوظيفات تحت الطلب. وتضم هذه الأصول على الخصوص الحسابات لأجل والسنادات ذات استحقاق ثابت، والودائع بالعملة، والقيم المسلمة للاستحفاظ وشهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية عن أو تساوي سنتين، وسنادات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية، وكذلك الودائع لأجل لدى الخزينة العامة للملكة.

## 3.10.1 الائتمان والدين على الإدارات المركزية وصافي الاحتياطيات الدولية

بعد ارتفاع بنسبة 10,4% سنة 2011، تباطأ نمو الدين على الاقتصاد ليصل إلى 5,1%. وتساهم بواقع 4,2 نقطة مئوية في تزايد الكتلة النقدية مقابل 8,4 نقطة سنة من قبل. وبالمثل، سجلت الدين الصافي على الإدارات المركزية ارتفاعاً بنسبة 22,8% مقابل 25,8% سنة من قبل، مساهمة بواقع 2,5 نقطة مئوية في نمو المجمع النقدي م 3. وبالمقابل، تراجع صافي الاحتياطيات الدولية بنسبة 16,7% وساهمت بشكل سلبي، للسنة الثانية على التوالي، بما قدره 3 نقاط مئوية في نمو الكتلة النقدية.

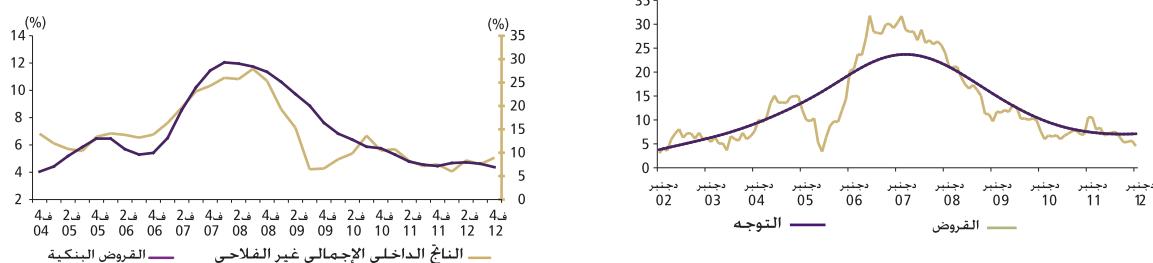
جدول 2.10.1 : تطور مقابلات الكتلة النقدية م 3

	نهاية 2012		نهاية 2011		نهاية 2010		بلايير الدراهم
	التغيرات %	المبلغ الجاري	التغيرات %	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري		
-16,7	144 736	-10,7	173 843	194 605			أ. الاحتياطيات الدولية الصافية
22,8	125 402	25,8	102 143	81 218			ب. الديون الصافية على الإدارة المركزية
5,1	829 964	10,4	789 826	715 247			ج. التمويلات المقدمة للاقتصاد
4,6	719 201	10,6	687 333	621 486			بما فيها القروض البنكية
7,0	154 357	10,5	144 318	130 645			د. موارد ذات طابع غير نفقي
-85,8	2 466	-2,1	17 316	17 688			هـ. عناصر صافية أخرى
8,4	48 898	-8,2	45 109	49 128			وـ. مقابلات الودائع لدى الخزينة
4,5	992 176	6,4	949 287	891 866			مجموع المقابلات*
							مجموع المقابلات = (أ+ب+ج-د-هـ+و)

## القروض البنكية

تباطؤ وتيرة نمو القروض البنكية حيث انتقلت من 10,6% سنة 2011 إلى 4,6% سنة 2012. لتواءل المنحى شبه المستمر الذي لوحظ منذ سنة 2008. ويفسر هذا التطور، من جهة، بتباطؤ النشاط الاقتصادي واستمرار الشكوك المحيطة بأفاق تطويره ومن جهة أخرى بارتفاع حاجة القطاع البنكي البنية إلى السيولة بسبب تفاقم عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات. فقد انتقل نقص السيولة من 23,7 إلى 61,8 مليار درهم. وهذا المعطى تؤكد نتائج الاستقصاء حول شروط منح القروض، الذي أظهر في سنة 2012 استمرار تشديد البنوك لسياسة منح القروض. منذ سنة 2009، موازاة مع تدني الطلب على القروض، لا سيما من جانب المقاولات. وفي هذه الظروف، بقيت نسبة جاري القروض البنكية إلى الناتج الداخلي الإجمالي الإسمى شبه مستقرة في حوالي 87%.

رسم بياني 11.10.1 : النمو السنوي للقروض البنكية  
والناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي  
(المتوسط المتحرك لأربع فصول)



### إطار 1.10.1: تباطؤ وتيرة نمو القروض البنكية - تفسير باستعمال نموذج للاختلال

تباطأت وتيرة نمو القروض البنكية بشكل متواصل منذ النصف الثاني من سنة 2008. ما يعكس بشكل كبير وجود تعديل نحو الانخفاض. بعد فترة اتسمت بتوسيع قوي ما بين سنة 2007 وبداية سنة 2008. وخلال الأشهر الأخيرة، كان تباطؤ الائتمان قوياً بشكل ملحوظ، حيث بلغت نسبة نموه 4,6% في ديسمبر 2012. بعد مستوى أقصى بلغ 31,7% في يناير 2008 وارتفاع متوسط بأزيد من 22% ما بين سنتي 2007 و2009. وقد هم هذا التوجه مجموع فئات القروض، الموجهة منها إلى القطاع الخاص وكذا العمومي.

رسم بياني 1.1.10.1 : تطور القروض البنكية على أساس سنوي (%)



وبغية فهم تطور سوق القروض بالمغرب ومعرفة الاختلالات التي قد يشهدها، أجرت مصالح البنك دراسة اعتمدت على منهجية الاقتصاد القياسي التي اقترحها مادالا ونيلسون (1974) والتي تمثل في تقدير نموذج معين. يسمى نموذج الاختلال. قصد التعرف على مصدر تباطؤ القروض أو تراجعها. وتمثل مزايا هذا النوع من النماذج في السماح بإجراء تقدير متزامن، عن طريق معادلة سلوك. تتعلقان بعرض القروض والطلب عليها. وهما متغيران غير ملحوظين. حيث إن الحد الأدنى ما بين الكميتيں هو حجم القروض الذي تمت ملاحظته فعلياً وبالنسبة للمغرب، تم تقدير نموذج الاختلال، باستخدام بيانات فصلية. والمواصفات التي تم اعتمادها بالنسبة لمعادلات الطلب  $C_t^d$  والعرض  $C_t^s$  هي كالتالي:

$$C_t^d = \alpha_0 + \alpha_1 PIBNA_t + \alpha_2 TIB_t + \alpha_3 ratcapit_t + \alpha_4 IPAI_t + \varepsilon_{1t} \quad \varepsilon_{1t} \sim N(0, \sigma_1)$$

$$C_t^s = \beta_0 + \beta_1 Cap_t + \beta_2 TIB_t + \beta_3 ratiosouffr_t + \beta_4 IPAI_t + \varepsilon_{2t} \quad \varepsilon_{2t} \sim N(0, \sigma_2)$$

$$C_t = \text{Min}(C_t^s, C_t^d)$$

حيث  $C_t^s$  و  $C_t^d$  تمثلان الكميات غير الملحوظة المطلوبة والمعروضة على التوالي في سوق القروض بالقيمة الحقيقة، و  $\alpha$  و  $\beta$  الأبعاد التي ينبغي تقديرها  $\varepsilon_{1t}$  و  $\varepsilon_{2t}$  المتباينات. أما المعادلة الثالثة، فهي تضغط على النظام بحيث يكون الحد الأدنى بين عرض القروض والطلب عليها متطابقاً مع حجم القروض الذي تمت ملاحظته  $C_t$ .

وفي المواصفة السابقة، يعد عرض القروض رهيناً بشكل أساسي بسعر الفائدة، الذي يتم مقارنته من خلال سعر الفائدة المتوسط المرجح في السوق القائمة بين البنوك بالقيمة الحقيقة (TIB). أما الحد الثاني لعرض القروض، فهو طاقة العرض (CAP) التي تحسب باعتبارها الفرق ما بين الودائع البنكية والإحتياطي النقدي (بالقيمة الحقيقة)، الذي يجب أن يكون معامله إيجابياً. كما تم إدخال مؤشر أسعار الأصول العقارية (IPAI). قصد معرفة أثر قيمة الضمانة التي تطلبها البنوك عند توزيع القروض. فارتفاعها سيؤدي إلى نامي الثروة الصافية للمقترضين وانخفاض مكافأة الخاطرة وتزايد عرض البنوك من القروض. وأخيراً، فمتغير الدين المعلقة الأداء (ratiosouffr)، الذي يعد مؤشراً على ملاءة البناء وبحدده بشكل كبير النشاط الاقتصادي والشكوك الخفية به، سيكون له أثر سلبي على توزيع القروض.

وفي ما يخص الطلب، يفسر القرض بسعر الفائدة الحقيقي، الذي يمثل كلفة التمويل بالنسبة للمقاولات والأسر، والذي يجب أن يكون معامله سلبيا. كما يحدده النشاط الاقتصادي الذي يقاس بالناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي الحقيقي (PIBNA) وكذلك بأسعار الأصول العقارية (IPA). فتنامي أسعار الأصول العقارية يؤدي إلى ارتفاع قيمة ممتلكات المقرضين المحتملين ومن ثم المساهمة في تيسير استفادتهم من سوق القروض. وأخيرا، تم إدخال نسبة رسملة البورصة (ratioicapit) باعتبارها مؤشرا على الربح، وبالتالي، على القدرة على التمويل الذاتي، لا سيما بالنسبة لقروض المقاولات غير المالية. ويساعد هذا المتغير في تحديد درجة الإبدال ما بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي للمقاولة ويجب أن يكون مرتبطة بشكل سلبي بالطلب على القروض.

### النتائج بالنسبة للمغرب

تتوافق التقديرات على العموم مع النظرية الاقتصادية. وهكذا، ففي ما يخص عرض القروض، تؤكد النتائج الأثر الإيجابي المتوقع من ارتفاع القدرة على توزيع القروض، الذي يمكن أن ينتج عن تحسن الودائع أو عن تقليل الاحتياطيات الإلزامية. ومن جهة أخرى، لمؤشر أسعار الأصول العقارية أثر إيجابي وكبير على عرض القروض، فيما تمارس نسبة الديون المعلقة الأداء أثرا سلبيا. وفي ما يخص الطلب، يتضح أن النشاط الاقتصادي غير الفلاحي والأسعار الحقيقة للأصول العقارية أثر إيجابي كبير. ومن جهة أخرى، يتماشى الرابط السلبي بين نسبة رسملة البورصة والطلب على القروض مع الإطار التحليلي.

#### رسم بياني 1.2.1.10.1 : القروض المسجلة بالقيم الحقيقية

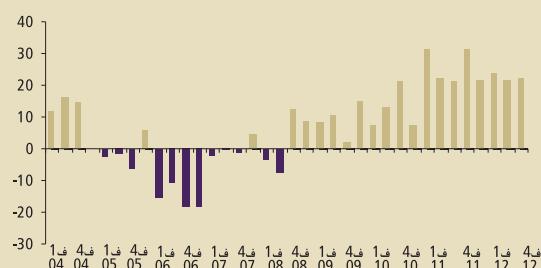
والحد الأدنى بين تقديرات عرض القروض والطلب عليهما (ملايين

(الدرهم)



#### رسم بياني 1.2.1.10.1 : الفرق بين نسبة مو الطلب

ونسبة مو عرض القروض



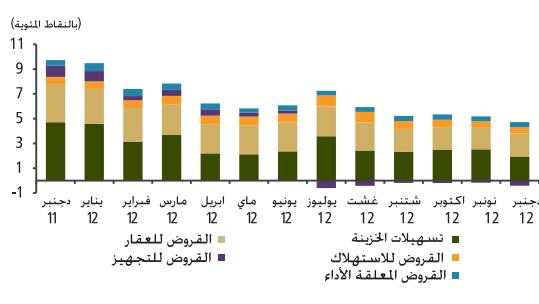
تشير هذه النتائج إلى وجود اختلال بين العرض والطلب في سوق القروض. فمنذ نهاية سنة 2008، تطور الطلب على القروض بوتيرة أعلى مقارنة بالعرض. وقد أصبح الفارق أكبر خلال الفترة 2011-2012، ليقارب 25 نقطة مئوية في المتوسط. ويفسر توجه السوق هذا، من جهة، بتشديد شروط منح القروض نتيجة على الخصوص لعجز خزائن البنوك وتباطؤ الودائع وكذلك ارتفاع الشكوك بشأن الظرفية الاقتصادية، ومن جهة أخرى، بضعف الطلب ارتباطا بالظروفية وحالة الترقب السائدة لدى الفاعلين الاقتصاديين.

## تطور القروض البنكية حسب أغراضها

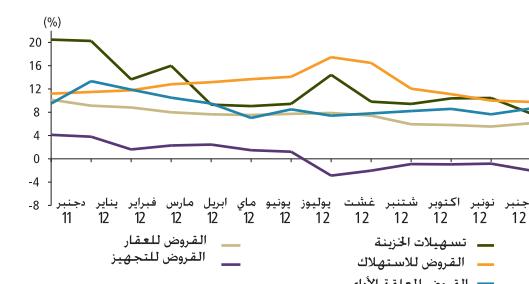
هم التباطؤ الذي عرفته القروض مجموع مكوناتها. وهكذا، ارتفعت تسهيلات الخزينة بنسبة 7,8%. مقابل 20% في سنة 2011، خاصة بفعل ظرفية اقتصادية غير ملائمة. وبالتالي، ارتفعت قروض الاستهلاك بنسبة 9,8%. بدل 2%. ما يعكس تباطؤ وتيرة نمو نفقات الاستهلاك النهائي للأسر من 6,8% إلى 4,5%. وفضلاً عن ذلك، تقلص ارتفاع القروض العقارية من 10,2% إلى 6,1%. ويشمل هذا التطور انخفاضاً من 10,7% إلى 9,8% في نسبة نمو قروض السكن وتراجعاً بنسبة 0,3%. مقارنة بارتفاع بواقع 6,8% سنة من قبل. في القروض الممنوحة للمنعشين العقاريين. ويعزى تباطؤ وتيرة نمو القروض العقارية إلى تراجع هذه الوتيرة بالنسبة للمعاملات العقارية من 14,8% إلى 7,8%. أما قروض التجهيز، فقد سجلت أول انخفاض لها منذ سنة 2004 بنسبة 2% بعد نمو بواقع 4,1% سنة من قبل. ارتباطاً على الخصوص بتراجع وتيرة الاستثمار، حيث إن الارتفاع السنوي للتكون الإجمالي للرأسمال الثابت من حيث الحجم انخفض من 2,5% سنة 2011 إلى 1,9%.

أما بالنسبة للديون المعلقة الأداء، فقد تباطأت وتيرة نموها من 9,5% إلى 8,7%. أي ما يمثل 4,9% من المبلغ الجاري الإجمالي لقروض النظام البنكي. مقابل 4,7% سنة من قبل.

رسم بياني 14.10.1 : المساهمات في نمو الائتمان

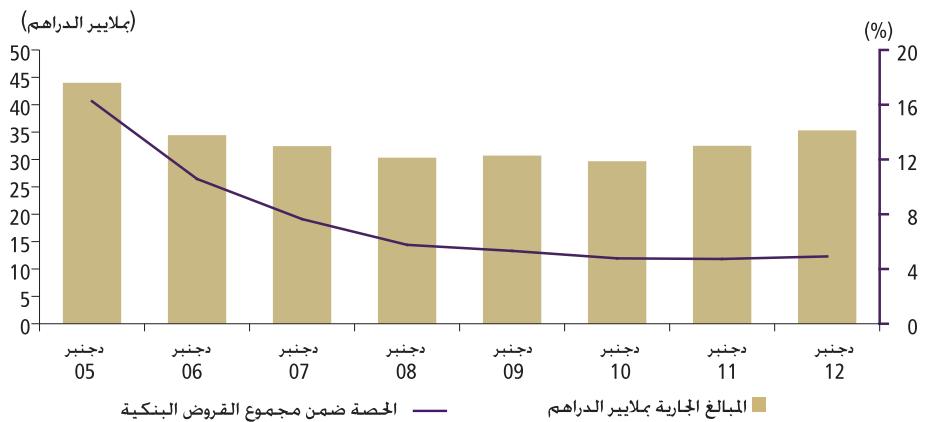


رسم بياني 13.10.1 : نمو الفئات الرئيسية  
للقروض البنكية على أساس سنوي



1 يفسر الارتفاع الهام الذي شهدته سنة 2011 بزيادة الاستثنائية التي عرفتها القروض الممنوحة للشركات غير المالية الخاصة خلال شهر ديسمبر من نفس السنة.

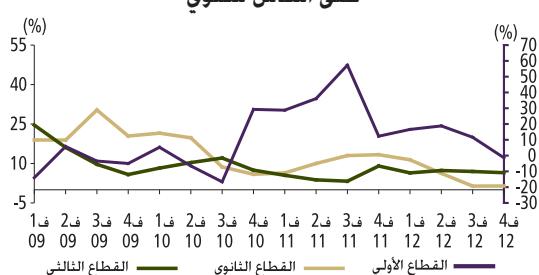
### رسم بياني 15.10.1 : تطور القروض المعلقة الأداء وحصتها ضمن مجموع القروض البنكية



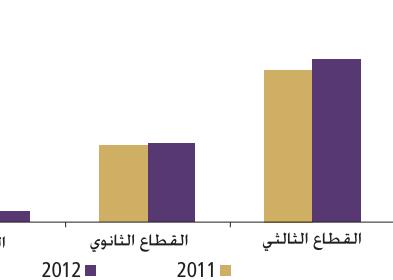
### تطور القروض البنكية حسب القطاعات

يظهر خليل تطور القروض حسب قطاعات النشاط تراجعاً بنسبة 1,4% في المبالغ الممنوحة للقطاع الأولي. مقابل ارتفاع بنسبة 12,3% سنة من قبل. ارتباطاً بتدني الإنتاج الفلاحي.

### رسم بياني 17.10.1 : نمو القروض حسب القطاعات. على أساس سنوي



### رسم بياني 16.10.1 : توزيع القروض حسب القطاعات



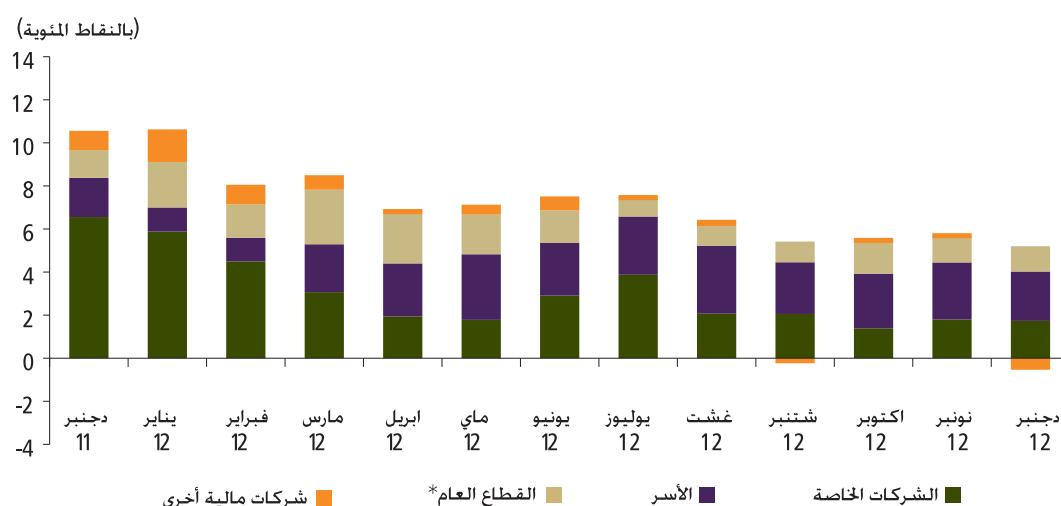
وبالموازاة مع ذلك، تباطأت وتيرة نمو القروض الممنوحة للقطاع الثانوي من 13,3% إلى 11,9%. ما يعكس تباطؤ نمو القيمة المضافة لهذا القطاع من 4% إلى 1,4%. أما القروض الممنوحة لفرع البناء والأشغال العمومية، فقد انخفضت بنسبة 2,3%. مقابل 4,2% بالنسبة للصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية و8,8% بالنسبة للصناعات الاستخراجية. ويعزى هذا التطور أيضاً إلى تباطؤ القروض الموجهة لفرع الكهرباء والغاز والماء من 28,1% إلى 25%. والقروض الخصصة للصناعات الكيميائية وشبيه الكيميائية من 11,9% إلى 11,4%.

أما في ما يخص القروض الممنوحة للقطاع الثالثي، فقد تراجعت نسبة نموها من 9,1% إلى 6,7%. ويفسر مسار التطور هذا على الخصوص بتباطؤ وتيرة نمو القروض الممنوحة لفرع «التجارة» من 18,1% إلى 7,9% والقروض الممنوحة للمواصلات والاتصالات من 14,6% إلى 12,2%. كما نتج أيضا عن انخفاض بواقع 4,2% في القروض الممنوحة للأنشطة المالية، بعد ارتفاع بنسبة 4,8% سنة من قبل. وبالمقابل، تزايدت وتيرة نمو قروض الإدارات المحلية وكذلك شعبة الفنادق والمطاعم، حيث انتقلت من 7% إلى 10,8% ومن 8,4% إلى 8,9% على التوالي.

### تطور القروض البنكية حسب الوحدات الاقتصادية

تباطأ نمو القروض الموجهة للقطاع الخاص من 10,1% سنة 2011 إلى 4,7% سنة 2012، مما جعل مساهمتها في نمو القروض البنكية تنخفض من 8,3 نقطة مؤوية إلى 3,9 نقطة. وقد نتج هذا التباطؤ خصوصا عن انخفاض وتيرة نمو القروض الممنوحة للشركات غير المالية من 13,8% إلى 3,5%. فيما ارتفعت القروض الممنوحة للأسر بنسبة 7% بدل 5,3%. ومن جهة أخرى، ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع العمومي بنسبة 24,4% مقابل 31,9%. بينما تراجعت الممنوحة منها لباقي الشركات المالية بنسبة 3,2%.

رسم بياني 18.10.1 : مساهمة الوحدات الاقتصادية في نمو القروض البنكية على أساس سنوي

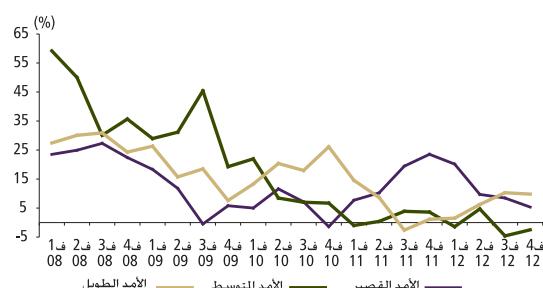


\* الشركات غير المالية العمومية والإدارات المحلية

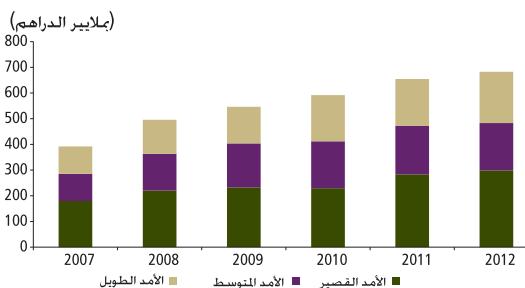
## تطور القروض البنكية حسب آجالها<sup>1</sup>

يظهر خليل تطور القروض حسب الآجال أن تباطؤها خلال سنة 2012 يرجع إلى انخفاض القروض لأجل متوسط بنسبة 2,5% وتباطؤ القروض لأجل قصير من 23,7% إلى 5,6%. وبالمقابل، ارتفعت القروض لأجل طويل بنسبة 9,8% مقابل 1,1% سنة 2011.

رسم بياني 20.10.1 : النمو السنوي للقروض حسب الآجال



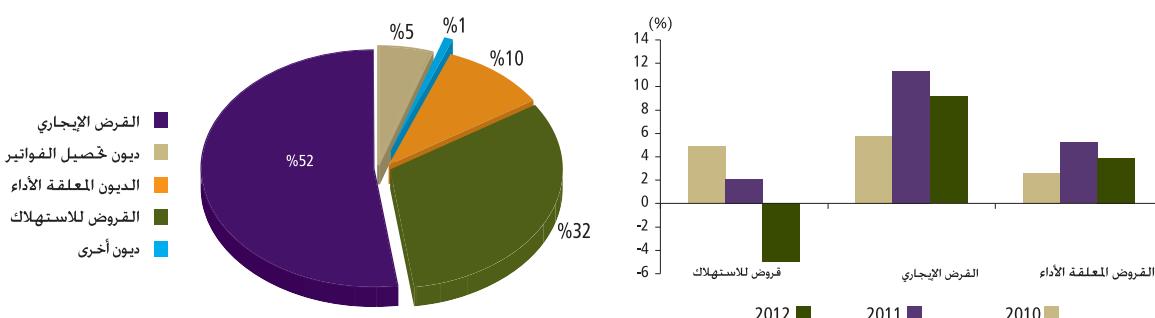
رسم بياني 19.10.1 : توزيع القروض حسب آجالها



## القروض الموزعة من طرف شركات التمويل والبنوك الحرة وجمعيات القروض الصغرى

بلغت القروض التي وزعتها شركات التمويل على الهيئات غير المالية 97 مليار درهم سنة 2012، في ارتفاع بنسبة 9,2% مقابل 8% سنة 2011. وقد هيمنت عليها، بنسبة 52%，القروض الإيجارية التي نما بواقع 32%، القروض للاستهلاك التي تراجعت بواقع 5%. أما في ما يخص قروض شركات تحصيل وشراء الديون، فقد تزايدت وتيرة نموها من 10,2% إلى 10,8%. مما رفع حصتها ضمن مجموع القروض التي منحتها شركات التمويل من 1,4% إلى 1,1%.

رسم بياني 21.10.1 : تطور أبرز أصناف القروض الموزعة من طرف شركات التمويل سنة 2012

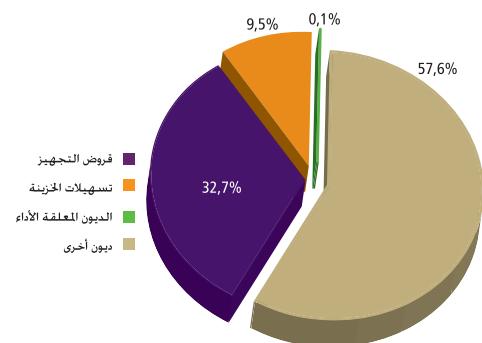


<sup>1</sup> أجل قصير: مدة أدنى من سنتين؛ أجل متوسط: ما بين سنتين و7 سنوات؛ أجل طويل: مدة أطول من 7 سنوات.

عرفت القروض التي وزعتها البنوك الحرة، من جهتها، انخفاضاً بواقع 11,6% سنة 2012. بعد الارتفاع البالغ 18,1% الذي سجل سنة 2011، حيث تقلص جاريها ليصل إلى 13,6 مليار درهم. وهم هذا التراجع على المخصوص تسهيلات الخزينة التي انخفضت بواقع 34,7%. وبالمقابل، سجلت قروض التجهيز نمواً قوياً بلغ 108,5% وشمل جميع البنوك الحرة تقريباً. ما رفع حصتها ضمن مجموع القروض المنوحة من هذه الفئة من البنوك من 13,9% إلى 32,7%.

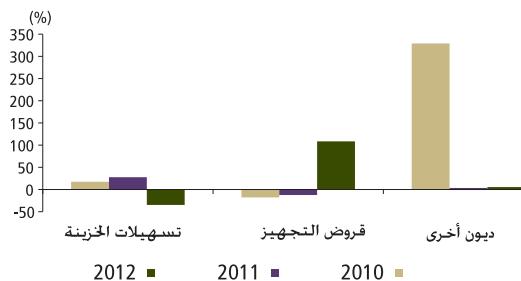
**رسم بياني 23.10.1 : تطور أبرز أصناف القروض الموزعة من طرف البنوك**

الحرة سنة 2012



**رسم بياني 23.10.1 : تطور أبرز أصناف القروض الموزعة**

من طرف البنوك الحرة



أما في ما يتعلق بجمعيات القروض الصغرى، فقد عرفت القروض التي وزعتها نسبة نمو محدودة بلغت 0,6% لتصل إلى مبلغ جار قدره 4,6 مليار. ويشمل هذا التطور ارتفاعاً بنسبة 0,8% في القروض التي استفادت منها المقاولات الصغيرة جداً، التي بلغت حصتها ضمن المبلغ الجاري الإجمالي 86,2%. وانخفاضاً بنسبة 23,5% في القروض المخصصة للسكن الاجتماعي ونمواً بنسبة 47,2% في الدينون المعلقة الأداء المستحقة على الزبناء.

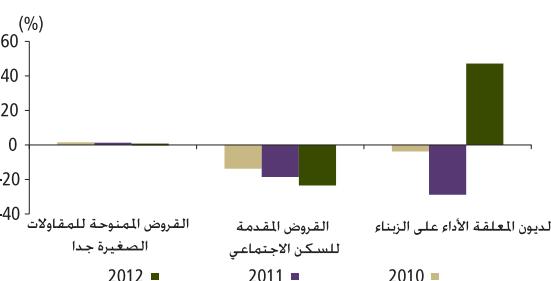
**رسم بياني 25.10.1 : تطور أبرز أصناف القروض الموزعة من طرف جمعيات**

**القروض الصغرى سنة 2012**



**رسم بياني 25.10.1 : تطور أبرز أصناف القروض الموزعة**

من طرف جمعيات القروض الصغرى

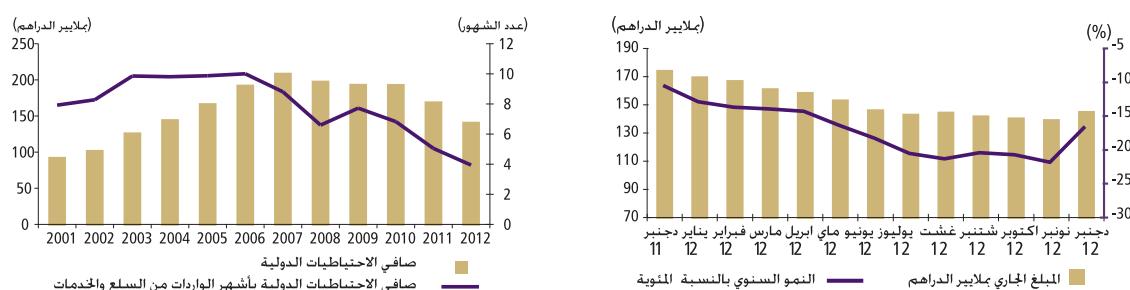


## صافي الاحتياطيات الدولية

شهد صافي الاحتياطيات الدولية انخفاضاً بواقع 16,7% سنة 2012 مقابل 10,7% سنة 2011، لا سيما بفعل تفاقم العجز التجاري بواقع 10,2% وكذا انخفاض تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3,8% وعائدات الأسفار بوتيرة 1,7%. فقد وصل مبلغ هذه الاحتياطيات إلى 144,7 مليار في نهاية سنة 2012. ليمثل 4 أشهر و يومين من واردات السلع والخدمات، بدل 5 أشهر و 6 أيام سنة من قبل.

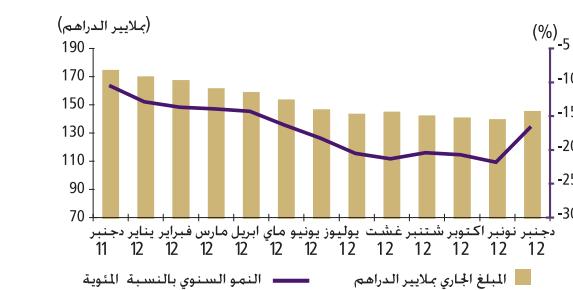
ويبرز خليل تطور هذه الاحتياطيات خلال السنة انخفاضاً شبه مستمر حتى شهر نونبر، تلاه انتعاش طفيف في نهاية دجنبر على إثر إصدار الخزينة لقرض سندي دولي بقيمة 1,5 مليار دولار.

**رسم بياني 27.10.1 : تطور صافي الاحتياطيات الدولية بالأشهر من الواردات**



**رسم بياني 27.10.1 : تطور صافي الاحتياطيات الدولية**

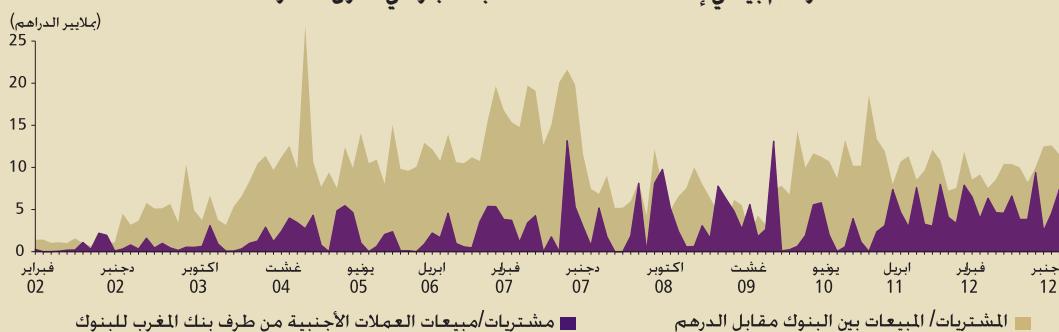
الدولية بالأشهر من الواردات



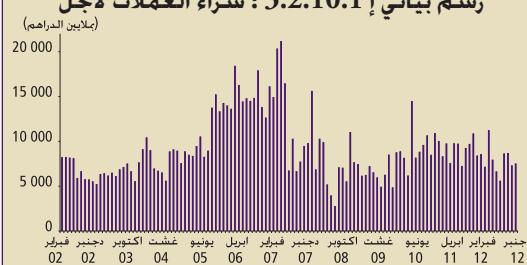
## إطار 2.10.1: المعاملات في سوق الصرف سنة 2012

بلغ المتوسط الشهري للعمليات بين البنوك بالناجز بالعملات الأجنبية/الدرهم حوالي 10 ملايير درهم سنة 2012، في انخفاض بنسبة 2,8% مقارنة مع السنة الفارطة. وبموازاة ذلك، بقيت عمليات الإقراض والاقتراض ما بين البنوك بالعملات الأجنبية شبه مستقرة في معدل شهري يقارب 32,4 مليار درهم. ومن جهة أخرى، بلغت عمليات بيع العملات من طرف بنك المغرب 5,3 مليار درهم كمتوسط شهري، مقابل 4,8 مليار سنة 2011.

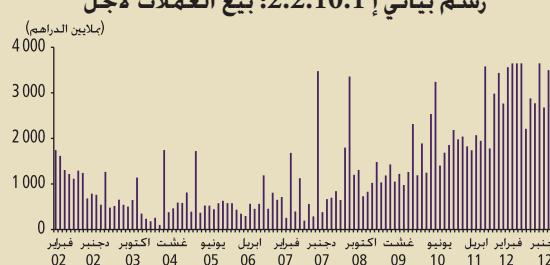
رسم بياني 1.2.10.1: المعاملات بالناجز في سوق الصرف



رسم بياني 3.2.10.1: شراء العملات لأجل



رسم بياني 2: بيع العملات لأجل



## الديون الصافية على الإدارة المركزية

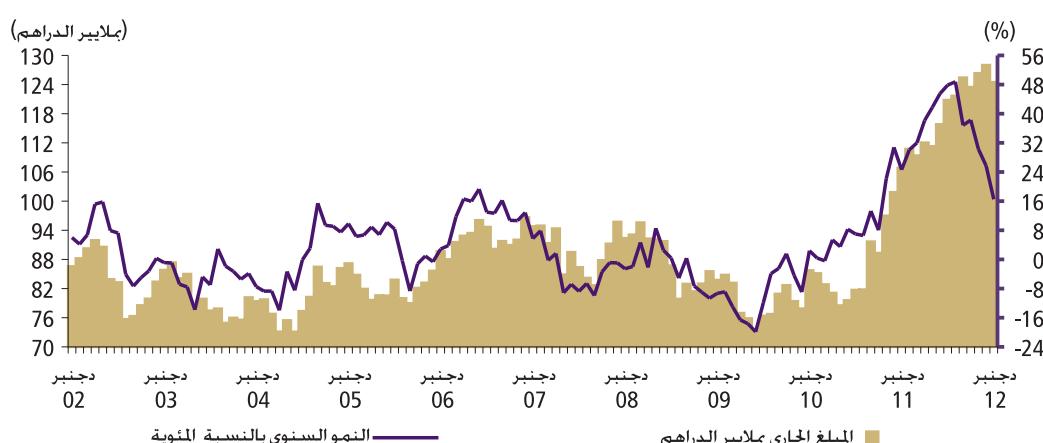
سجلت الديون الصافية على الإدارة المركزية تزايداً بواقع 22,8% سنة 2012، مقابل 25,8% سنة من قبل. لتساهم بواقع 2,5 نقطة مئوية في نمو الكتلة النقدية. بدل 2,3 نقطة. ورغم هذا التباطؤ، تبقى وتيرة نمو هذه الديون عالية، في سياق الارتفاع الكبير للحجيات تمويل الخزينة.

**جدول 3.10.1 : الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية (ملايين الدرهم)**

نهاية 2012 التغيرات %	نهاية 2011		نهاية 2010		الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية ديون بنك المغرب الصافية الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى (البنوك)
	المبلغ الجاري	التغيرات %	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	
22,8	125 402	25,8	102 143	81 218	الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية
-79,4	456	-37,1	2 216	3 524	ديون بنك المغرب الصافية
25,0	124 946	28,6	99 927	77 694	الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى (البنوك)

وخلال السنة، سجلت الديون الصافية على الإدارة المركزية ارتفاعاً متوسطاً بواقع 42,5%، على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى. ارتباطاً بارتفاع متوسط بنسبة 48,6% في اكتتابات سندات الخزينة. ومع ذلك، تباطأت وتيرة نمو هذه الديون لتصل إلى 28,1% خلال الفصل الرابع، حيث انخفضت مقتنيات البنوك من سندات الخزينة بنسبة 2% في المتوسط خلال هذه الفترة.

**رسم بياني 29.10.1 : تطور الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية**



## 4.10.1 مجموعات التوظيفات السائلة

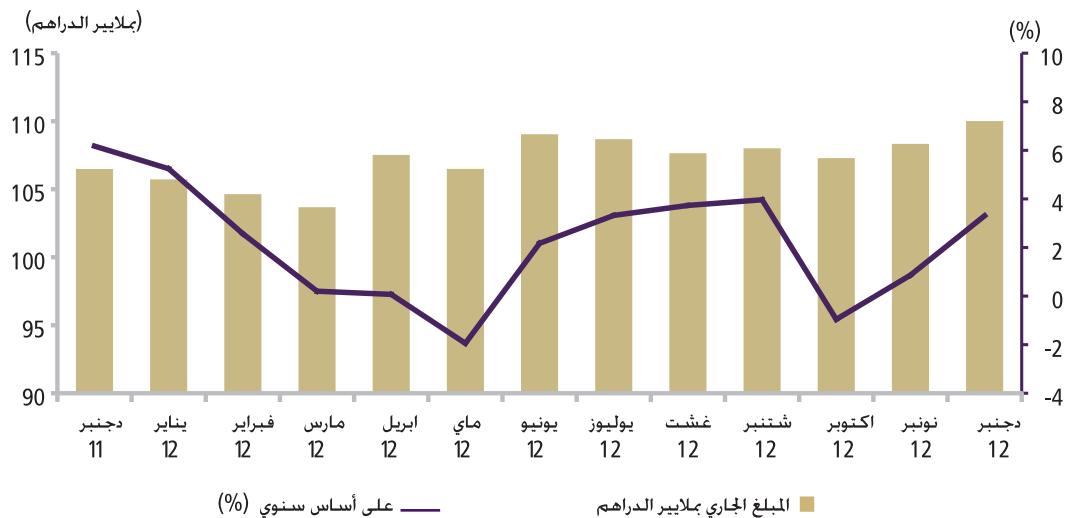
ارتفعت مجموعات التوظيفات السائلة بنسبة 6,9% سنة 2012 مقابل 5,8% سنة من قبل. ويشمل هذا التطور تسارعا في السندات المدرجة ضمن مجمع ت.س.1، وتباطئا في المبلغ الجاري للسندات الخاصة بمؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض وكذلك انخفاضا في حجم السندات الصادرة عن مؤسسات التوظيف الجماعي في الأsehem وفي الأsehem وسندات الاقتراض.

فقد ارتفع مجمع ت.س.1 بنسبة 11,1% ليصل إلى 244,4 مليار درهم، على إثر نمو المبلغ الجاري لسندات الخزينة القابلة للتداول بنسبة 10,1% بدل 8,1% سنة 2011 وسندات شركات التمويل بنسبة 67,1% عوض 9,2%. وبالمقابل، تراجعت وتيرة نمو أوراق الخزينة من 4% إلى 0,4%.

**جدول 4.10.1 : مجموعات التوظيفات السائلة**

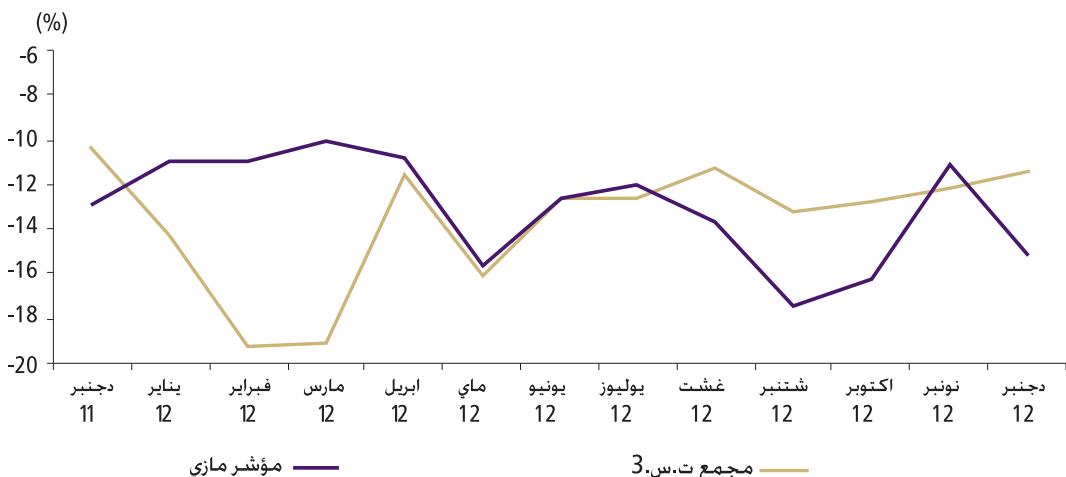
نهاية 2012		نهاية 2011		نهاية 2010		المبالغ الجارية بملايين الدراهم
% التغير	المبلغ الجاري	% التغير	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري		
<b>11,1</b>	<b>244,4</b>	<b>8,2</b>	<b>219,9</b>	<b>203,1</b>	<b>1</b>	<b>مجمع ت.س.1</b>
10,1	236,1	8,1	214,4	198,2		سندات الخزينة القابلة للتداول
67,1	5,9	9,2	3,5	3,3		سندات شركات التمويل
0,4	1,4	54,4	1,4	0,9		أوراق الخزينة
72,6	1,0	-22,1	0,6	0,7		سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
<b>3,3</b>	<b>110,0</b>	<b>6,1</b>	<b>106,4</b>	<b>100,3</b>	<b>2</b>	<b>مجمع ت.س.2</b>
3,3	110,0	6,1	106,4	100,3		سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض
<b>-11,4</b>	<b>26,2</b>	<b>-10,4</b>	<b>29,6</b>	<b>33,1</b>	<b>3</b>	<b>مجمع ت.س.3</b>
-11,4	26,2	-10,4	29,6	33,1		سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأsehem
<b>6,9</b>	<b>380,6</b>	<b>5,8</b>	<b>355,9</b>	<b>336,5</b>		<b>مجموع التوظيفات السائلة</b>

### رسم بياني 30.10.1 : نمو سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض، على أساس سنوي



وبال مقابل، تزايدت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في السندات، التي تدرج ضمن مجموع ت.س.2، بنسبة 3,3% مقابل 6,1% في سنة 2011 فيما انخفضت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهوم وسندات الاقتراض، المدرجة ضمن مجموع ت.س.3، بنسبة 10,4% مقابل 11,4% سنة من قبل، بفعل انخفاض الأسعار ببورصة الدار البيضاء.

### رسم بياني 31.10.1 : تطور مجموع ت.س. 3 ومؤشر مازي (على أساس سنوي)



## سيولة الاقتصاد

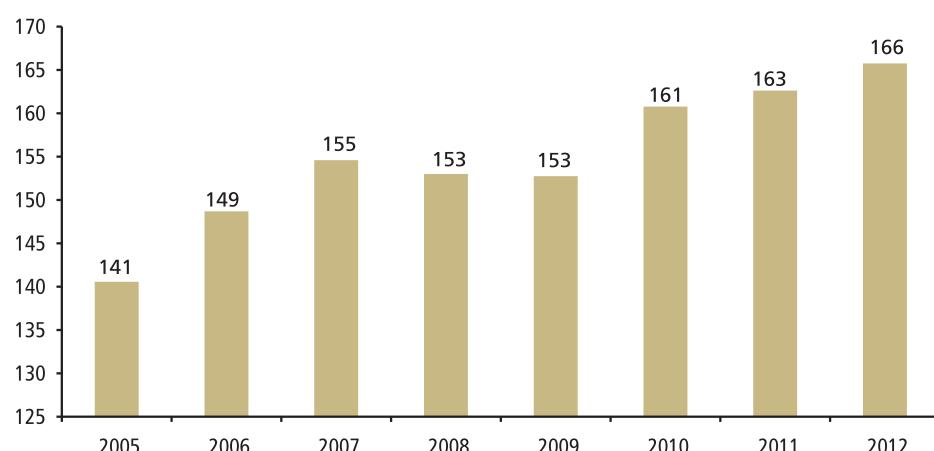
ارتفعت سيولة الاقتصاد، التي تشمل الكتلة النقدية بمفهومها الواسع  $M3$  وكافة مجمعات التوظيفات السائلة، بنسبة  $6,3\%$  بدل  $5,2\%$  سنة 2011. وأخذًا بعين الاعتبار نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الحالية بنسبة  $3,2\%$ ، بلغ معدل سيولة الاقتصاد  $165,8\%$ ، في ارتفاع طفيف مقارنة مع السنة الفارطة.

**جدول 5.10.1: معدل سيولة الاقتصاد (%)**

*2012	2011	2010	2009	2008	
119,8	118,3	116,7	116,9	116,1	$M3/\text{الناتج الداخلي الإجمالي}$
114,9	112,6	110,8	110,7	107,3	$M3/\text{الدخل الوطني الإجمالي المتاح}$
165,8	162,6	160,8	152,7	153,0	$\text{السيولات الإجمالية}/\text{الناتج الداخلي الإجمالي}$
159,0	154,8	152,6	144,7	141,4	$\text{السيولات الإجمالية}/\text{الدخل الوطني الإجمالي المتاح}$

(\*) أرقام مؤقتة

**رسم بياني 32.10.1 : سيولة الاقتصاد (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي)**



## 11.1 أسواق الأصول

شهدت بورصة الدار البيضاء سنة 2012 تراجعاً فاق 15% بالنسبة لمؤشر مازي ومادكس. مما أدى إلى تفاقم أدائها السلبي إلى أكثر من 26% منذ نهاية شهر دجنبر 2010. وقد صاحب هذا التفاقم، الذي يعزى إجمالاً إلى تراجع أرباح الشركات المصنفة، تدهورٌ كبير في حجم المعاملات داخل سوق يتميز بضيق بنوي.

وبخصوص سندات الدين الصادرة في السوق الداخلية، تزايدت اقتراضات الخزينة بنسبة 16,2% مقابل 2,4% سنة 2011. لتصل بذلك حصة الدين العمومي الداخلي في الناتج الداخلي الإجمالي إلى 43,3% عوض 39,1% سنة من قبل. إلى جانب هذا التطور، ارتفعت العائدات بمقدار يتراوح بين 5 نقاط أساس بالنسبة للسندات لأجل 13 أسبوعاً و60 نقطة للسندات لأجل 20 سنة. أما إصدارات سندات الدين القابلة للتداول، فقد ارتفعت بنسبة 4%. إذ تنامت شهادات الإيداع بواقع 1,3% موازاة مع ارتفاع المبالغ التي ضخها بنك المغرب بنسبة 158%. علاوة على ذلك، عرفت إصدارات السندات نمواً مهماً إذ انتقلت من 12,5 إلى 19,6 مليار درهم، مدفوعة بالأصول باقتراضات المقاولات الخاصة.

وبفعل ت pari mi الصناديق النقدية والسنديّة، تزايدت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بنسبة 4%. في المقابل، تراجعت صناديق التوظيف في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض إثر الأداء السلبي لبورصة الدار البيضاء.

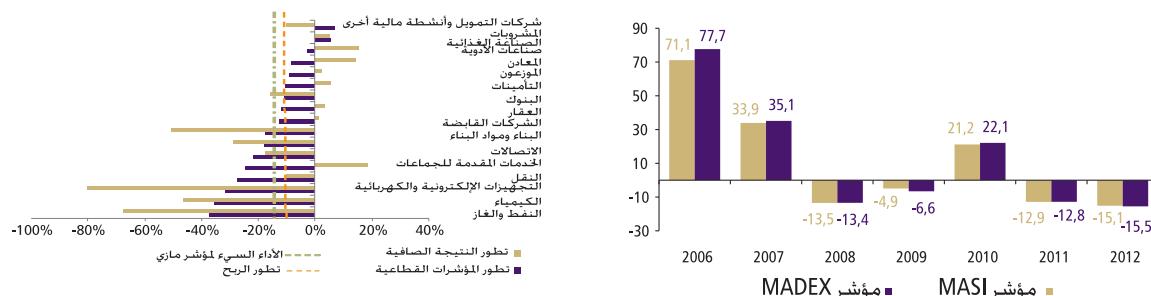
وفي سوق العقار، سجلت الأسعار نمواً متوسطاً بلغت نسبته 1%. ويشمل هذا النمو شبه استقرار أسعار الأملك السكنية وتزايد أسعار الأراضي الحضرية بواقع 2,6% مقابل 1% بالنسبة لأسعار الأصول التجارية. وقد صاحب هذا التغير تباطؤً في وتيرة نمو حجم المعاملات من 14,8% إلى 7,8%.

### 1.11.1 سوق البورصة

#### تطور مؤشرات البورصة ومؤشرات التقييم

تراجع سنة 2012 مؤشراً مازي ومادكس بنسبة 15,1% و12,9% على التوالي مقابل 15,5% و12,8% سنة 2011. وقد همّ هذا الأداء السلبي كافة القطاعات باستثناء قطاعي «شركات التمويل وأنشطة مالية أخرى» و«المشروبات» اللذان شهدتا نمواً في مؤشريهما بواقع 6,6% و5,6% على التوالي. أما الانخفاضات المسجلة، فتراوحت بين 2,8% في قطاع الصناعات الغذائية و37,3% في قطاع النفط والغاز.

**رسم بياني 1.11.1 : الأداء السنوي لمؤشرات البورصة (%)**  
**رسوم بـ 2: تطور أرباح ومؤشرات البورصة حسب القطاعات**



المصدر: بورصة الدارالبيضاء و مجلس القيم المقاولة

ويعكس تغير مؤشرات البورصة تراجع أرباح الشركات المصنفة بنسبة 10,3%. نتيجة الظرفية الاقتصادية الصعبة. وقد هم هذا التراجع بالأساس قطاع «الاتصالات» بنسبة 17,5% وقطاع «البناء ومواد البناء» بنسبة 28,7%. من جهة أخرى، تناست أرباح القطاع البنكي بواقع 3,4% وأرباح قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 15,3%.

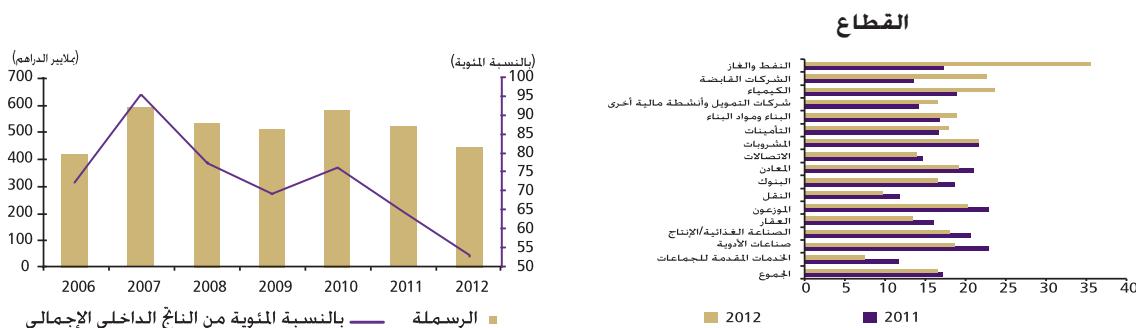
وأدت هذه التطورات في الأسعار والأرباح إلى تدني أبرز مؤشرات التقييم. فقد تراجعت في الجمل نسبة السعر إلى أرباح (Price Earning Ratio<sup>1</sup>) من 17,2 سنة 2011 إلى 16,5. وسجلت أبرز الانخفاضات في قطاع «الخدمات المقدمة للجماعات» حيث انتقلت نسبة السعر إلى الأرباح من 11,8 إلى 7,5. فيما تراجعت هذه النسبة في قطاع «الصناعات الصيدلية» من 22,9 إلى 18,7. في المقابل، تناست هذه النسبة في قطاع «النفط والغاز» من 17,4 إلى 13,6 ومن 35,5 إلى 22,7 في قطاع «شركات المحفظة-الشركات القابضة». أما نسبة السعر إلى القيمة الدفترية<sup>2</sup> (Price to book ratio). فقد تدنت على العموم من 2,75 إلى 2,32.

وتراجعت رسملة البورصة بنسبة 13,7% لتصل إلى 445,3 مليار درهم، أي 53,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. بدل 76% كمتوسط سنوي بين 2007 و2011. ويبقى القطاع البنكي المهيمن على بنية هذه الرسملة بحصة 33%. يليه قطاع الاتصالات بواقع 21% وقطاعاً «البنيات ومواد البناء» و«العقار» بنساب 11% و9% على التوالي.

1 بقصد نسبة السعر إلى الأرباح نسبة سعر سهم إحدى المقاولات بالبورصة إلى الربح الصافي للسهم الواحد.

2 معامل السعر إلى القيمة الدفترية هو نسبة القيمة السوقية للأموال الذاتية (رسملة البورصة) إلى قيمتها الدفترية.

### رسم بياني 3.11.1: التطور السنوي لرسملة البورصة



المصدر: بورصة الدار البيضاء وبنك المغرب

أما في ما يخص عمليات الإدراج في البورصة، فقد تم تسجيل عملية واحدة سنة 2012 مقابل ثلاثة سنة 2011. وقد همت هذه العملية مبلغ 27 مليون درهم، أي ما يعادل 38% من رأس المال شركة «أفريقيا ندوسيري-Afric-industrie» التي تعمل في قطاع «البناء ومواد البناء». وبالتشطيب على شركة «برانوما-Branoma» المبرمج ابتداء من فبراير 2013، سيظل عدد الشركات المصنفة في حدود 76، أي دون تغيير حتى هذا التاريخ.

### حجم المعاملات

نتيجة لتدني أسعار البورصة وتقلص الكميات المتداولة، عرف حجم المعاملات تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته 41% مقارنة بسنة 2011، ليصل إلى 61 مليار درهم. ويعكس هذا التطور انخفاض حجم المعاملات بنسبة 44% إلى 52,5 مليار بالنسبة للأوراق المالية وبواقع 10,8% ليبلغ 8,48 مليار بالنسبة للسندات.

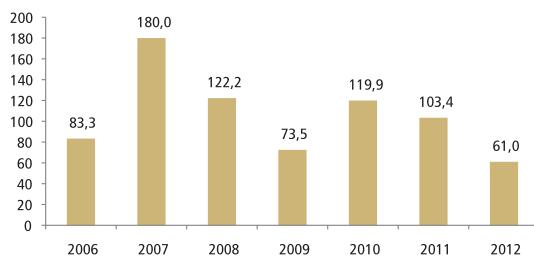
وحسب الأقسام، يتبين أن 54% من المعاملات قد أُجبرت في السوق المركبة، و27,6% في سوق الكتل، فيما همت 18,4% عمليات الإدراج وتقديمة السندات والعروض العمومية والتحويلات وزيادة الرأس المال. في ظل هذه الظروف، تراجع معامل السيولة<sup>1</sup> من جديد ليصل إلى 9,03% بدلاً من 9,57% في 2011.

<sup>1</sup> تساوي نسبة حجم السوق المركبي وسوق الكتل إلى الرسملة.

**رسم بياني 6.11.1: التطور الشهري لمعامل السيولة  
بالنسبة المئوية**



**رسم بياني 5.11.1: حجم المعاملات (ملايين الدراهم)**



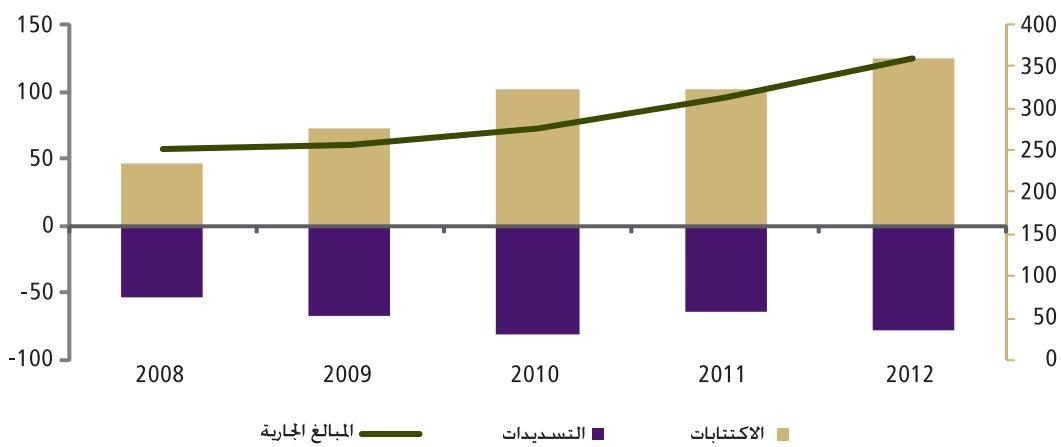
المصدر: بورصة الدار البيضاء

## 2.11.1 سندات الدين

### سندات الخزينة

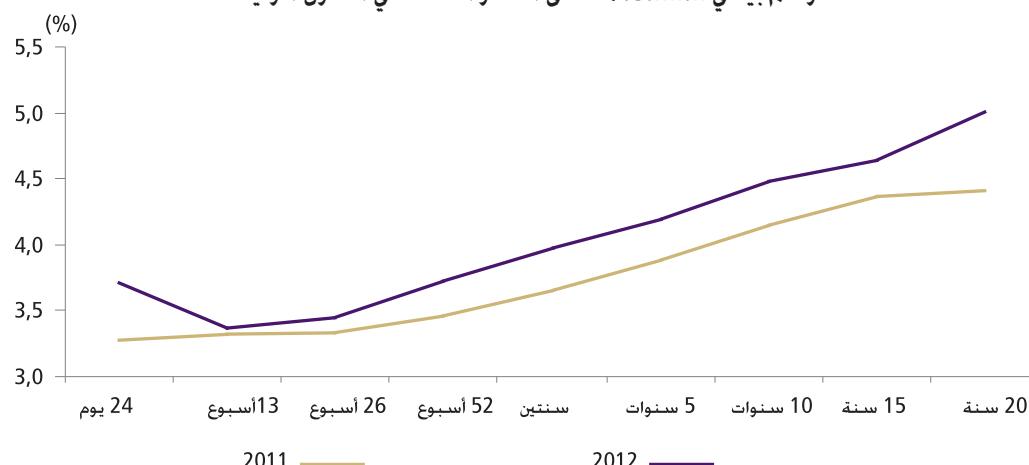
أمام تفاقم عجز الميزانية، ارتفع مبلغ إصدارات سندات الخزينة بنسبة 16,2% ليصل إلى 120,3 مليار درهم. ويشمل هذا التطور تنامي الإصدارات لأجل قصير إلى 42,1 مليار درهم، أي بنسبة 65,7% مقابل 19,1% بالنسبة للإصدارات لأجل طويل، فيما تراجعت الإصدارات لأجل متوسط بنسبة 5,5%.

**رسم بياني 7.11.1: تطور مديونية الخزينة (ملايين الدراهم)**



وبخصوص أسعار الفائدة المطبقة على هذه الإصدارات، فقد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع سنة 2011. وترواحت نسب الارتفاع بين 5 و25 نقطة أساس بالنسبة للأجال القصيرة وبين 28 و60 نقطة أساس بالنسبة للإصدارات للأجال الطويلة، فيما بلغت 32 نقطة في ما يتعلق بالإصدارات المتوسطة الأجل.

رسم بياني 8.11.1: منحنى أسعار الفائدة في السوق الأولية

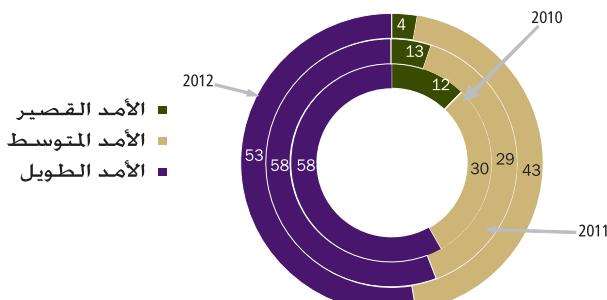


وأخذًا في الاعتبار التسديدات البالغة 77,8 ملاري، تنامي المبلغ الجاري لسندات الخزينة بواقع 13,5 % ليصل إلى 356,7 مليار درهم. وتميزت بنية هاته الإصدارات من حيث الأجل بهيمنة السندات لأمد طويل ومتوسط، بحصص بلغت على التوالي 51,7 % و 44 %.

رسم بياني 9.11.1: تطور بنية مدینونیة الخزينة حسب الأجال (ملايير الدراهم)

(بالنسبة المئوية)

	2012	2011	2010	2009	2008	المبلغ الجاري
الأمد القصير	15,7	16,4	34,2	58,946	34,9	الأمد القصير
الأمد المتوسط	156,8	122,4	82,0	43,8	50,6	الأمد المتوسط
الأمد الطويل	184,3	175,5	161,1	155,1	167,1	الأمد الطويل
الاكتتابات	120,3	103,5	101,1	72,9	46,5	الاكتتابات
الأمد القصير	42,1	25,4	42,3	49,9	43,9	الأمد القصير
الأمد المتوسط	57,0	60,3	47,2	23,0	2,6	الأمد المتوسط
الأمد الطويل	21,2	17,8	11,7	0,0	0,0	الأمد الطويل
التسديدات	77,8	67,1	81,6	67,7	53,4	التسديدات
الأمد القصير	43,2	43,3	67,4	25,9	30,3	الأمد القصير
الأمد المتوسط	22,6	19,8	6,6	29,8	20,7	الأمد المتوسط
الأمد الطويل	12,4	4,0	7,6	12,0	2,4	الأمد الطويل



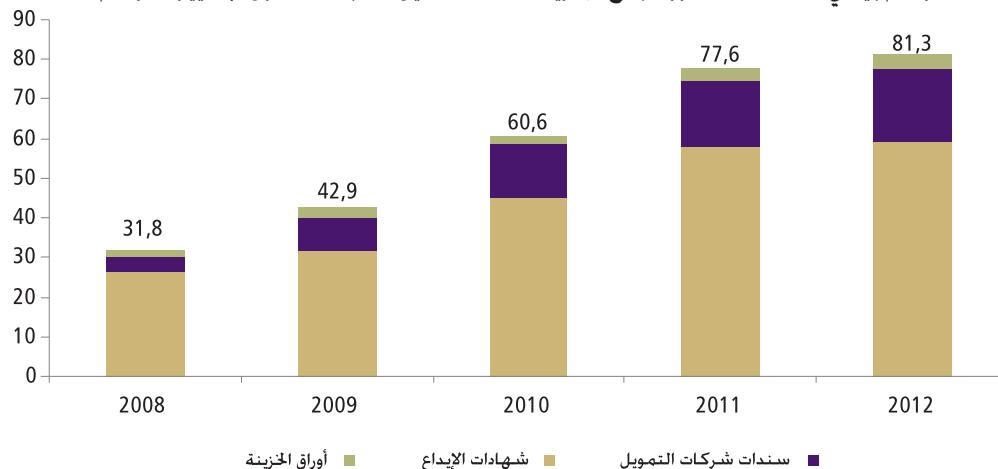
## سندات الدين القابلة للتداول

بالرغم من تباطؤه سنة 2012، واصل سوق سندات الدين القابلة للتداول تطويره الذي انطلق منذ سنة 2006، ببلغ إصدارات قدره 59,1 مليار ليصل جاري هذه السندات إلى 81,3 مليار، أي ضعف مستوى المسجل سنة 2009. وقد

همّت 39% من هذه الإصدارات سندات الدين لأجل 6 أشهر إلى سنة واحدة، فيما بلغت نسبة سندات الدين لأجل سنة واحدة إلى سنتين 22% من هذه الإصدارات.

ويعزى هذا التطور إلى تنامي إصدارات شهادات الإيداع التي بلغت 44,5 مليار مقابل 44 مليار سنة 2011 و 20,5 مليار درهم سنة 2009 . وبخصوص الإصدارات برسم أوراق الخزينة، فقد بلغت 9 مليارات درهم، مرتفعة بواقع 3 مليارات مقارنة مع سنة 2011 وبواقع 5,5 مليار مقارنة مع سنة 2009. في المقابل، عرفت إصدارات أدون شركات التمويل تراجعاً بلياردين من الدراهم لتصل إلى 5,6 مليارات 65% منها تخص السندات لأجل سنة إلى سنتين.

**رسم بياني 10.11.1: تطور المبالغ الجارية لسندات الدين القابلة للتداول (ملايين الدراهم)**



وفي ما يتعلق بالأسعار المطبقة على هذه الإصدارات، تراوحت تلك المطبقة على شهادات الإيداع بين 3,67% و 4,68%، مقابل 4,5% و 4,72% بالنسبة لتلك المطبقة على سندات شركات التمويل و 3,71% و 4,61% بالنسبة للأسعار الخاصة بأوراق الخزينة.

## القروض السنديّة

ارتفعت الإصدارات السنديّة سنة 2012 بقدر 7,3 مليار درهم لتصل إلى 19,6 مليار درهم. ويشمل هذا الارتفاع بالأساس تنامي إصدارات الشركات الخاصة، باستثناء البنوك، بواقع 8,2 مليار و تراجع إصدارات الشركات غير المالية العمومية بقدر 2,8 مليار. وقد هّمت هذه الإصدارات بالخصوص تلك لأجل 5 سنوات بأسعار فائدة تتراوح بين 4,79% و 5,77% ولأجل 10 سنوات بنسب فائدة تتراوح بين 4,84% و 6,04%.

### جدول 2.11.1: الإصدارات السنوية حسب جهة الإصدار (ملايين الدراهم)

النوع	المجموع	الدراهم	التغيير (ملايين الدراهم)	2012	2011
شركات مالية	الجمو		7 330	19 626	12 296
أبناك			5 930	7 376	1 446
عمومية			1 864	3 250	1 386
خاصة			2 000	2 000	-
شركات مالية أخرى			-136	1 250	1 386
خاصة			4 066	4 126	60
شركات غير مالية			4 066	4 126	60
عمومية			1 400	12 250	10 850
خاصة			-2 750	3 250	6 000
			4 150	9 000	4 850

المصادر: ماروكليبر وحسابات بنك المغرب

وأخذًا في الاعتبار التسديدات، التي بلغت 5 ملايير، تنامي جاري الديون السنوية إلى 87,6 مليار درهم، أي بنسبة 18% مقابل 16% سنة 2011. وتظل سندات الشركات غير المالية تهيمن على هذه الإصدارات بحصة 70%.

### جدول 3.11.1: تطور الديون السنوية حسب جهة الإصدار

النوع	المبلغ الجاري (ملايين الدرهم)	التغيير	بالنسبة المئوية	ملايين الدرهم	2012 دجنبر	2011 دجنبر
الجمو			18,1	13 418	87 571	74 153
شركات مالية			21,9	4 555	25 345	20 790
عمومية			42,9	982	3 272	2 290
خاصة			19,3	3 573	22 073	18 500
شركات غير مالية			16,6	8 862	62 226	53 364
عمومية			12,5	2 753	24 702	21 949
خاصة			19,4	6 109	37 524	31 415

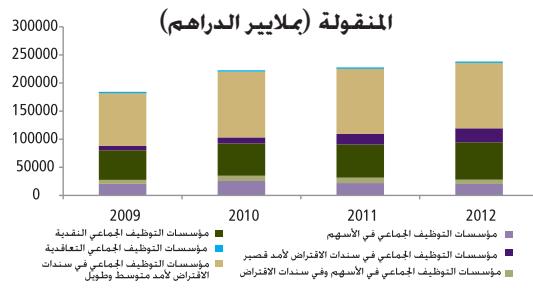
المصادر: ماروكليبر وحسابات بنك المغرب

### 3.11.1 تسيير مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

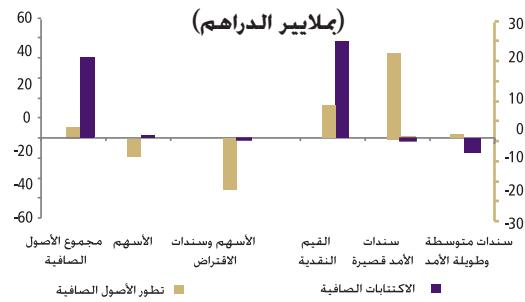
سنة 2012، عرف صافي الأصول التي تسييرها مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ارتفاعاً بواقع 6%، مقابل 2,3% سنة من قبل، ليصل إلى 242 مليار درهم. ويعزى هذا التغير إلى نتامي مؤسسات التوظيف الجماعي السنديّة والنقدية، والتي عوضت بشكل كبير عن تراجع باقي الأصناف.

بذلك، ارتفع صافي أصول مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية بواقع 12,3% نتيجةً بالأساس لجمع مبلغ صافي قدره 57 مليار درهم، فيما عرفت مؤسسات التوظيف الجماعي السنديّة نمواً بنسبة 0,8% في أصولها المتوسطة والطويلة الأمد وبنسبة 33,4% بالنسبة للأصول القصيرة الأمد. وذلك بالرغم من خروج مبالغ صافية قدرها 8,4 و 1,9 مليار درهم على التوالي. في المقابل، عرفت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهـم وسندـات الاقتراض تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبـته 20,3% لتصل إلى 7,7 مليـار، كما تـدنت الأصول الصافية لـصنـاديق الاستثمار في الأـسهـم إلى 20,3 مليـار أي ما يعادـل 7,4%. وقد بلـغ صـافي الـاكتـتابـات فيـ هـذا النوع من الصـنـادـيق 1,4 مليـار، وذلك بالرغم من انخفـاض أسـعارـ الـبورـصةـ.

رسم بياني 12.11.1: تطور الأصول الصافية وتتطور الأصول  
الأصناف المؤسسات التوظيف الجماعي في القيم



رسم بياني 11.11.1: رصيد الـاكتـتابـات الصافية وتتطورـ الأـصولـ  
الـاصـافيةـ حـسـبـ صـنـفـ هـيـئةـ التـوظـيفـ الجـمـاعـيـ فـيـ الـقيـمـ المنـقـولـةـ



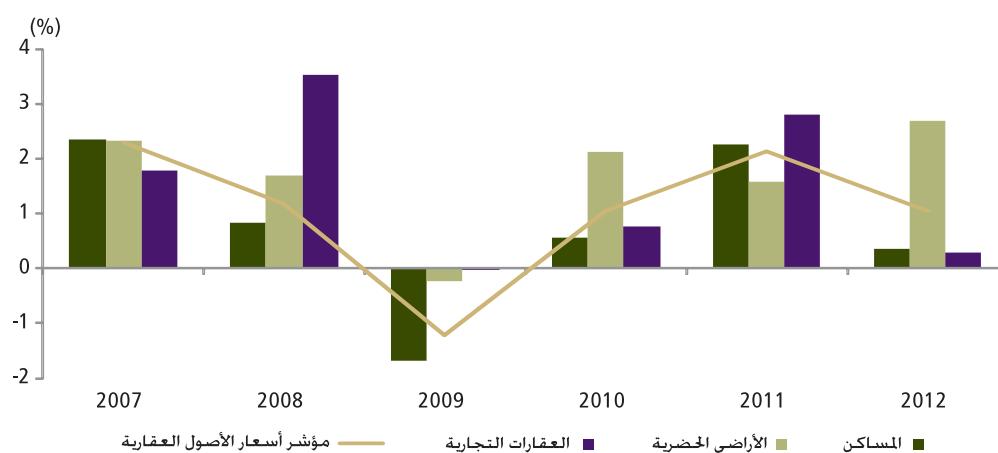
المصدر: مجلس القيم المنقولة

وبخصوص عدد الصناديق النشطة، فقد ارتفع من 79 إلى 86 بالنسبة لصناديق الاستثمار في الأـسهـمـ، ومن 56 إلى 58 بالنسبة لـصنـادـيقـ الاستثمارـ فيـ الأـسـهـمـ وـسـنـدـاتـ الـاقـتـارـضـ. وـتعـزـزـتـ باـقـيـ الأـصـنـافـ بـأـرـبـعـ صـنـادـيقـ لـكـلـ صـنـفـ. ليـصـلـ عـدـدـ الصـنـادـيقـ النـقـدـيـةـ إـلـىـ 44ـ، مـقـابـلـ 29ـ لـصـنـادـيقـ الـاستـثـمـارـ فيـ السـنـدـاتـ لـأـجـلـ قـصـيـرـ وـ132ـ بـالـنـسـبـةـ لـصـنـادـيقـ الـاستـثـمـارـ لـأـجـلـ مـتوـسـطـ وـطـوـلـيـةـ. وـحـسـبـ الشـكـلـ الـقـانـونـيـ، فـإـنـ 87,5ـ%ـ مـنـ هـذـهـ الصـنـادـيقـ هـيـ صـنـادـيقـ تـوـظـيفـ جـمـاعـيـةـ، فـيـمـاـ تـأـخـذـ 12,5ـ%ـ مـنـهـاـ شـرـكـاتـ لـلـاسـتـثـمـارـ ذاتـ رـأـسـمـالـ مـتـغـيرـ.

## 4.11.1 الأصول العقارية

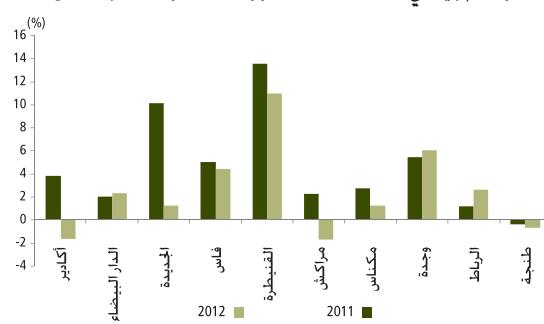
من خلال دراسة تطور سوق العقار، يتبيّن أن سنة 2012 قد شهدت تباطؤاً على مستوى أسعار العقار وعدد المعاملات على السواء. بذلك، ارتفعت أسعار الأصول العقارية بنسبة 1% مقابل 2,2% سنة 2011. ويشمل هذا التطور شبه استقرار أسعار الأملاك السكنية، بعد ارتفاعها بنسبة 2,4% سنة 2011، وتتسارع وتيرة نمو أسعار الأراضي الحضرية من 1,5% إلى 2,6%. إلى جانب تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار الأصول التجارية من 2,6% إلى 1%.

رسم بياني 13.11.1: تطور مؤشرات أسعار الأصول العقارية

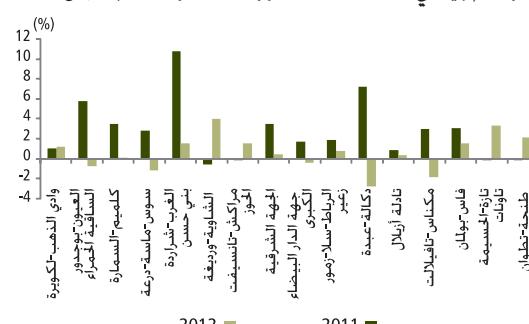


وحسب الجهات، سُجّلت أهم الارتفاعات في كل من الشاوية-ورديفة وناظرة-الحسيمة-تاونات وجهة طنجة-تطوان، فيما لوحظت أبرز الانخفاضات في جهة دكالة-عبدة ومكناس-تافيلالت. وحسب المدن، سُجّلت أقوى الارتفاعات بـ مدينة القنيطرة بواقع 10,9% ووجدة بنسبة 6%. في المقابل، عرفت كل من مراكش وأكادير وطنجة على التوالي انخفاضاً بواقع 0,7% و 1,6% و 1,7%.

رسم بياني 15.11.1: تطور الأسعار حسب المدن



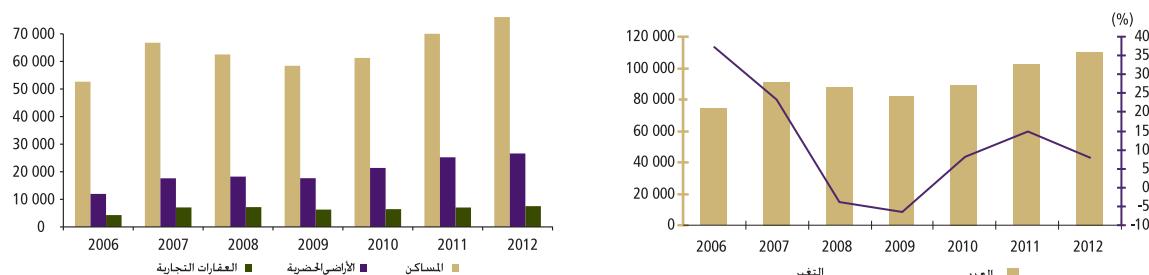
رسم بياني 14.11.1: تطور الأسعار حسب الجهات



المصدر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والملاحق العقاري والمسح العقاري والتراثية وبنك المغرب

وفي ما يخص عدد المعاملات، تباطأت وتيرة نموه من 14,8% إلى 7,8%. ما يعكس بالأساس تدني نمو مبيعات الأملك السكنية من 14,3% إلى 8,7% والأراضي الحضرية من 18% إلى 5,5%. وتتسم بنية المعاملات بهيمنة الأملك السكنية، خاصة منها الشقق، بحصة 69% مقابل 24% للأراضي الحضرية و7% للأصول التجارية.

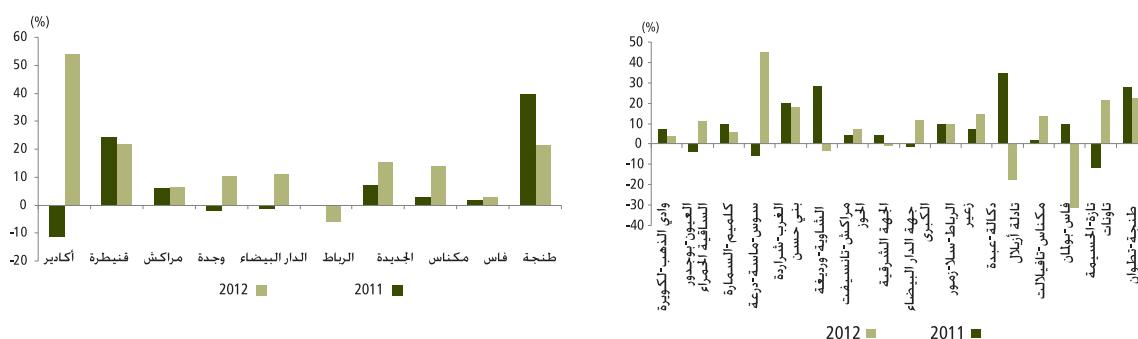
**رسم بياني 16.11.1: التطور السنوي لعدد المعاملات العقارية حسب الأصناف**



المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

على الصعيد الجهوبي، سُجل تراجع مهم في عدد المعاملات في فاس-بولمان بنسبة 31% مقابل 17% في جهة تادلة-أزيلال. أما في جهة سوس-ماسة-درعة وطنجة-تطوان، فقد تناهى هذا العدد بنسبة 45% و22% على التوالي. وبدراسة تطور المبيعات حسب المدن، يتضح أنه، باستثناء الرباط حيث تدني عدد المبيعات بنسبة 6%， فقد عرفت باقي المدن ارتفاعات بلغت 54% في أكادير و22% في طنجة والقنيطرة.

**رسم بياني 18.11.1: عدد المعاملات العقارية حسب الجهات**



المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب



## الجزء 2

أنشطة البنك



## أبرز الأحداث التي عرفتها سنة 2012

ترامت سنة 2012 مع استكمال المخطط الاستراتيجي الثالث 2010-2012 الذي كان يهدف إلى تطوير مسار البنك من «تعزيز مكانة المؤسسة إلى خسین أدائها».

فقد اعتمد بنك المغرب منذ سنة 2004 منهجية التخطيط الاستراتيجي الثلاثي الذي يوجه تقدمه في تحقيق أهداف محددة بوضوح، عن طريق تعزيز فعالية للموارد البشرية والمادية الضرورية لبلوغها.

وفي سنة 2012، واصل بنك المغرب تعزيز حكمته، من خلال ترسیخ دعائمه الثقافية والمؤسسية بشكل أكبر، لتساهم بذلك في تحقيق المزيد من الشفافية والتشاور والفعالية، على كافة مستويات اتخاذ القرار وداخل مختلف بنياته.

وفي ما يخص وحدات المهن، تم تحقيق تقدم ملحوظ في عدة مجالات، مما مكن البنك من إنجاز مهامه الأساسية بفعالية أكبر.

وفي ما يتعلق بالسياسة النقدية، تم تعزيز الإطار التصوري بوسائل خليل وتقييم جديدة تمكّن في نهاية المطاف من تقييم الضغوط التضخمية على نحو أدق. وتم إعداد أو خسین نماذج مخصصة للتوقع ومحاكاة أثر السياسة النقدية. وعلى المستوى العملياتي، واصل البنك سياسته التيسيرية، من خلال تخفيض سعر الفائدة الرئيسية والرفع من حجم المبالغ التي قام بضخها في السوق من أجل الاستجابة حاجيات البنوك من السيولة. كما قلص البنك نسبة الاحتياطي النقدي ووسع نطاق الضمانات المقبولة ليشمل السندات المماثلة للديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي مجال الإشراف البنكي، تواصل تعزيز الشروط الاحترازية، قصد تمكين مؤسسات الائتمان من تطبيق المعايير المتقدمة لبازل 2 والاستعداد للإطار الجديد لبازل 3. وإضافة إلى ذلك، حقق بنك المغرب تقدما ملحوظا خلال السنين الأخيرتين على المستوى الداخلي وبالتنسيق مع باقي الجهات المشرفة على السوق المالي، من أجل المساعدة في وضع وترسيخ منظومة للإشراف الاحترازي الكلي تتسم بالقوة والموثوقية، وتمكّن من تقييم المخاطر النظامية ل مختلف مكونات القطاع المالي وتبعها. فالمنظومة الوطنية أصبحت تعتمد الآن على لجنة لرقابة المخاطر النظامية ولجنة خاصة بالأزمات تشمل السلطات المالية وكذلك لجنة للاستقرار المالي على مستوى البنك. تهدف أشغالها إلى تقييم المخاطر التي من شأنها التأثير على استقرار النظام المالي الوطني.

ومن جهة أخرى، وبغية تحسين استفادة الساكنة من الخدمات البنكية، وبشكل أشمل تعزيز الإدماج المالي الذي يهدف إلى تقرب القطاع المالي من مجموع الكيانات الاقتصادية، عمل البنك على تطوير التربية المالية وتعزيز حماية المستهلك بصفتها عوامل داعمة لهذا الإدماج.

وفي ما يخص النشاط المتعلق بالعملة الائتمانية، تميزت هذه السنة بعصرنة وسائل الإنتاج، من خلال إنشاء خط تصنيع جديد واعتماد التسيير الآلي بالنسبة لعمليات المراقبة، مما مكن دار السكة منمواصلة الاستجابة في أحسن الظروف الممكنة للطلب على العملة الائتمانية.

ومن جهة أخرى، ساهمت وحدات الدعم في تحقيق أهداف المخطط الاستراتيجي 2010-2012، إما مباشرة من خلال أهدافها الخاصة أو بشكل غير مباشر من خلال تقديم الدعم لوحدات المهن. وقد شملت مساهماتها العديد من المجالات منها المتعلقة بتطوير وتحمين الرأس المال البشري وتعزيز شفافية المعلومات المالية وعصرنة أنظمة المعلومات وإصلاح محبيط العمل وتحسين تدبير الموارد المالية وكذا إرساء ثقافة الجودة على مستوى مختلف عمليات البنك وخدماته.

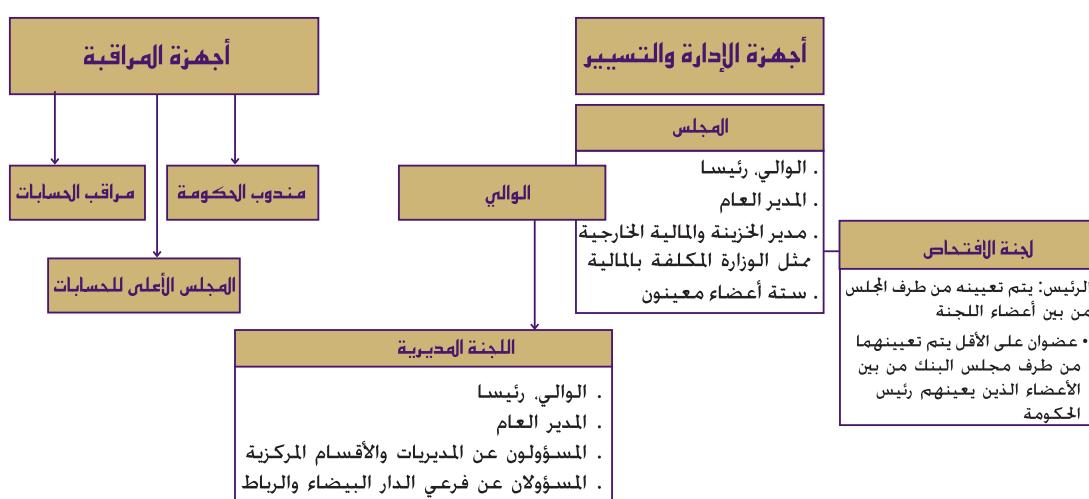
وسيعمل بنك المغرب، في إطار مخططه الاستراتيجي الجديد 2013-2015، على استثمار هذه الإيجازات من أجل تعزيز مكانته كفاعل مرجعي يوحى بالثقة بفضل جربته والتزامه.

## 1.2 المحكمة

### 1.1.2 بنية المحكمة

تتمثل أجهزة إدارة وتسخير بنك المغرب في المجلس والوالى واللجنة المديرة. وتتولى مهمة المراقبة ثلاثة أجهزة، هي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات. وقد تم تعزيز هذه المهمة في سنة 2011 من خلال إحداث لجنة الافتراض التي تقوم بتحليل وتقدير المنظومات المتعلقة بالمعلومة المحاسبية وعمليات الافتراض والمراقبة الداخلية والخارجية وكذلك التحكم في المخاطر وإطلاع المجلس عليها. ووافق المجلس على نظام عمل هذه اللجنة.

#### بنية المحكمة



### 1.1.2.1 أجهزة الإدارة والتسخير

يتتألف مجلس البنك من الوالى رئيسا والمدير العام إضافة إلى ستة أعضاء يعينون لكافئتهم في الميدان النقدي أو المالي أو الاقتصادي. وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد. ويعين ثلاثة من هؤلاء الأعضاء بناء على اقتراح من الوالى والثلاثة الآخرون بناء على اقتراح من رئيس الحكومة. وبمشاركة مدير الخزينة والمالية الخارجية بصفته عضوا في المجلس. لكنه لا يحق له التصويت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

وبحدد المجلس الأهداف الكمية للسياسة النقدية. كما تُخوّل له صلاحية تحديد ميزات الأوراق المالية والقطع النقدية التي يصدرها البنك وكذا اتخاذ قرار ترويجهما أو سحبهما من التداول. ويتولى أيضا إدارة البنك، لا سيما بالنسبة للجوانب المتعلقة بالسياسات الداخلية والتسهيل المالي والمحاسبة. وكذا تنظيم المؤسسة والسياسة العامة التي تتبعها. وتتمثل مهمة لجنة الافتراض المنبثقة عن المجلس في دراسة القضايا المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والافتراض الداخلي والخارجي والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر. وكذا إبداء رأيه بشأنها.

ويقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الداخلي والقوانين التنظيمية للبنك وكذا على تنفيذ قرارات مجلس البنك.

وتتولى اللجنة المديرية مساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها كل شهر. وهي تتكون من الوالي والمدير العام ومسؤولي الأقسام التابعة للإدارة المركزية ومديري فرعى الرباط والدار البيضاء.

### **2.1.1.2 أجهزة المراقبة**

يراقب مندوب الحكومة، نيابة عن هذه الأخيرة وباسم الوزير المكلف بالمالية، أنشطة البنك باستثناء المتعلقة منها بالسياسة النقدية. ويُسهر على مراعاة الأحكام التشريعية المنظمة لهذه الأنشطة، لا سيما مقتضيات القانون الداخلي.

وتُخضع حسابات البنك لافتراض سنوي ينجز تحت مسؤولية مراقب للحسابات. ويقوم هذا الأخير بالصادقة على البيانات التكميلية للمؤسسة وتقييم جهاز المراقبة الداخلية الخاص بها ويقدم تقريره للمجلس.

ويبدلي البنك كل سنة للمجلس الأعلى للحسابات بالوثائق المحاسبية الخاصة به وبهيئات الاحتياط الاجتماعي الخاصة بمستخدميه. وذلك طبقا للطرق المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل.

### **3.1.1.2 لجنة الافتراض الداخلي**

في سنة 2012، تدارست لجنة الافتراض وأعطت رأيها بشأن المسابات السنوية لبنك المغرب المchorورة في تاريخ 31 ديسمبر 2011 والقواعد والمبادئ الرئيسية المتعلقة بعمليات تعيين مراقب الحسابات، لا سيما المرتبطة منها بمدة الانتداب ومبدأ التناوب. كما راجعت اللجنة مساطر الاستشارة وتقييم عروض المرشحين لمهمة مراقب الحسابات برسم السنوات 2012 إلى 2014، وحالات تضارب المصالح ومعايير تقييم استقلالية مراقب الحسابات. وفهم هذه المعايير بالدرجة الأولى حظر مراقب الحسابات من تقديم خدمات استشارة لصالح البنك وحجم أتعابه

بالنظر إلى رقم المعاملات الإجمالي للبنك وغياب روابط مع المسؤولين المعينين داخل البنك. وقد وافق المجلس على هذه القواعد خلال دورة يونيو 2012.

إضافة إلى ذلك، راجعت لجنة الافتراض منهجية تقييم نظام المراقبة الداخلية للبنك وكذلك خلاصات التقرير المتعلق به وتدارست مشروع تعديل الميثاق الخاص بهذا النظام، الذي وافق عليه المجلس في سبتمبر. وتهتم هذه التعديلات هيكلة هذا النظام حول المكونات الخمسة للمرجعية الدولية للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة المعنية بالإبلاغ المالي الاحتياطي<sup>1</sup> وتوضيح أنشطة المراقبة من خلال التمييز بين المراقبة الدائمة والمراقبة الدورية وكذلك إنشاء أربعة مستويات مراقبة بدل اثنين سابقاً. وإضفاء الطابع الرسمي على أدوار المكلفين بقيادة هذا النظام، وهم الوالي والمجلس. وعلى منظومات المراقبة المتعلقة على الخصوص بتحقيق الأهداف الاستراتيجية ومتابعة العوارض والأنشطة التي يتم إسنادها إلى متعهد خارجي أو تفويضها. كما قام بتعديل ميثاق الافتراضي الداخلي في ما يخص دوره في عملية المصادقة على البرنامج السنوي للافتراض. وإدراج الأنشطة المسندة لمتعهد خارجي والمفوضة ضمن نطاق الافتراض وتوضيح مبدأ موضوعية المفترضين واستقلاليتهم. ووافق مجلس البنك على هذا الميثاق الجديد في سبتمبر 2012 وتم نشره على موقع البنك.

وفي ما يتعلق بالافتراضي الداخلي وتدبير الخاطر، قامت اللجنة بتقييم نتائج منظومات التحكم في مخاطر التشغيل والمخاطر المالية بالنسبة لسنة 2012 ووضعت برنامج الافتراضي لسنة 2013.

#### **4.1.1.2 البنية التنظيمية وتسخير الأنشطة**

ت تكون البنية التنظيمية للبنك من سبع وحدات مهن وثمان وحدات للدعم.

### الهيكل التنظيمي للبنك



تتولى تسيير أنشطة البنك جان يصل عددها إلى أربع في ما يتعلق بالمهام الأساسية للبنك:

- **اللجنة النقدية والمالية:** يرأسها الوالي وتن تكون من المدير العام ومسؤولي الوحدات المكلفة بإعداد وتنفيذ السياسة النقدية والإشراف البنكي. وتساعد هذه اللجنة الوالي في الميادين المرتبطة مباشرة ببعض المهام الأساسية للبنك وبالتطورات الاقتصادية والنقدية والمالية والسياسة النقدية وتدبير الاحتياطيات وتطور سوق

الصرف والإشراف البنكي وأنظمة الأداء. وتعد هذه اللجنة تشخيصا شهريا للوضعية الاقتصادية. وذلك على أساس الدراسات والتحاليل والتوقعات التي تنجزها مصالح البنك. كما توافق على تقرير السياسة النقدية الذي يقدم للمجلس المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار وتضمن تبع تطبيقه.

- **لجنة السوق النقدية:** تتألف من مسؤولي الوحدات المكلفة بإعداد وتنفيذ السياسة النقدية. وتقوم خلال جلسات أسبوعية بتقييم وضعية السوق النقدية، قصد تحديد حجم تدخلات البنك وطرقها.

- **لجنة الاستقرار المالي:** يتعلق الأمر بهيئة استشارية دائمة، أحدثت في أبريل 2012 وتتكلف بتقييم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي وتدارس التدابير الكفيلة بالتخفيض منها. ويرأس والتي البنك هذه اللجنة التي تتألف من مسؤولي المديريات والأقسام المكلفة بالأشغال المرتبطة بالاستقرار المالي. وهي جتمع مرتين في السنة.

- **لجنة أنظمة الأداء:** يتعلق الأمر بهيئة استشارية جتمع كل فصل من أجل تدارس القضايا المتعلقة بأنظمة ووسائل الأداء، لا سيما التدابير التشريعية والتنظيمية والتقنية، التي تهدف إلى خسین فعالية هذه الأنظمة والوسائل وشفافيتها وأمنها.

إضافة إلى ذلك، تم إحداث لجان تسيير من أجل ضمان تبع منتظم للتقدم المحقق في المجالات المرتبطة بالحكامة ومهن الدعم والمسؤولية الاجتماعية. ويتعلق الأمر باللجان التي تتولى قيادة وتتبع التخطيط الاستراتيجي ولجنة الأخلاقيات ولجنة مخاطر التشغيل والمجلس الاستشاري للتواصل والمجلس الاستشاري للتكوين ولجنة الاستراتيجيات المعلوماتية ولجنة الاستثمار ولجنة تدبير الأزمات ولجنة السلامة الجسدية ولجنة السلامة والنظافة ولجنة مراكز الفرز الخاصة.

## 2.1.2 التوجهات الاستراتيجية

تعالىنهجية التخطيط الاستراتيجي، قام البنك خلال سنة 2012 بتشخيص استراتيجي تضمن بالأساس حصيلة المخطط الاستراتيجي 2010-2012، قبل إعداد المخطط المقبل.

### جدول 1.1.2: المنجزات الرئيسية للفترة 2010-2012

<b>مجالات الأنشطة المتعلقة بهن البنك</b>	
<b>السياسة النقدية</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ملائمة الإطارين المؤسسي والعملياتي وتعزيز الإطار التحليلي</li> <li>- تعميق فهم آليات توصيل السياسة النقدية</li> <li>- تعزيز قاعدة المعلومات المتعلقة بالسياسة النقدية</li> <li>- نشر الإحصائيات النقدية والمالية وفقاً لمنهجية دليل صندوق النقد الدولي</li> </ul>
<b>الإشراف البنكي</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعديل القانون المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها</li> <li>- ملائمة المقاييس التنظيمية الاحترازية مع المعايير الدولية. لا سيما بازل 2</li> <li>- تعزيز الحكامة في ما يخص مخاطر مؤسسات الائتمان</li> </ul>
<b>الاستقرار المالي</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استكمال الإصلاحات القانونية الداعمة لوظيفة الاستقرار المالي</li> <li>- وضع منظومة للإشراف الاحترازي الكلي</li> <li>- توقيع بروتوكول لتدبير الأزمات</li> </ul>
<b>التعاون الدولي</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز التعاون مع العديد من البنوك المركزية من خلال توقيع خمس اتفاقيات تعاون: مع البنك المركزي القطري وبنك دول وسط إفريقيا واللجنة البنكية لوسط إفريقيا وسلطة النقد الفلسطينية والبنك المركزي للكسمبورغ</li> <li>- تنظيم عدة لقاءات وحلقات دراسية إقليمية ودولية</li> </ul>
<b>أنظمة ووسائل الأداء</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز البنية التحتية لأنظمة الأداء وأمنها ومطابقتها للمعايير الدولية</li> <li>- وضع منظومة لمكافحة التزوير والغش</li> <li>- إنشاء مصلحة مركبة جديدة لعارض الأداء الخاصة بالشيكات</li> </ul>
<b>شبكة البنك</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- انطلاق العمل بنظام جديد لمسك الحسابات (القاعدة المركزية لمسك الحسابات «BACETE») تم تعميمه على مختلف الوكالات</li> </ul>
<b>الخدمات المالية</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم استراتيجية الخدمات البنكية الموجهة لذوي الدخل المحدود</li> <li>- تحسين العلاقات بين مؤسسات الائتمان والبناء</li> <li>- المساهمة في إحداث قاعدة مالية جهوية (القطب المالي للدار البيضاء)</li> </ul>
<b>الخدمات الائتمانية</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عصرنة وسائل الإنتاج والراقبة وتشغيلها آلياً</li> <li>- إصدار سلسلة جديدة من القطع النقدية</li> </ul>
<b>مجالات أنشطة الدعم</b>	
<b>الدعم</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز احترام مبادئ تدبير الموارد البشرية</li> <li>- وضع آلية لتدبير الخلف</li> <li>- تحسين الخدمات والامتيازات الاجتماعية المقدمة للمستخدمين</li> <li>- عصرنة أماكن العمل وتحسين الجانب الوظيفي بها</li> <li>- تحسين الخدمات المقدمة</li> <li>- عصرنة أنظمة المعلومات الصاحبة لتطور مهن البنك</li> <li>- عصرنة وسائل وطرق التدبير</li> <li>- تحسين تدبير الموارد البشرية</li> <li>- إسناد بعض الأنشطة لمعاهدين خارجيين</li> <li>- تعزيز الآلية الخاصة بأمن البنك</li> </ul>
<b>انفتاح البنك</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد منهجة متکاملة تهدف إلى المحافظ على البيئة والصحة والسلامة في العمل</li> <li>- تعزيز استراتيجيات التواصل الداخلي والخارجي</li> <li>- تطوير أنشطة متحف البنك</li> </ul>
<b>المحكمة</b>	
<b>المحكمة</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز إطار حكامة البنك (لجنة الافتراض، لجنة مراقبة امتثال الأسواق، مراجعة عضوية لجنة الاستثمار)</li> <li>- ترسیخ الأخلاقيات وثقافة المخاطر</li> <li>- تعزيز الامتثال للمعايير القانونية والتنظيمية (قانون مكافحة غسل الأموال وقانون حماية الأشخاص الذاتيين)</li> </ul>

انطلاقا من إنجازات المخطط 2010-2012، اعتمد المخطط الاستراتيجي 2013-2015 رؤية أخذت بعين الاعتبار التحولات العميقة التي نتجت عن الأزمة العالمية وكذا المسؤوليات الجديدة التي يضطلع بها البنك، كما هو منصوص عليه في إطار إصلاح قانونه الداخلي والقانون المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعترفة في حكمها. وترتبط هذه الرهانات على المخصوص بما يلي:

- التطور غير الملائم للسوق الداخلي والخارجي;
- ضرورة الحفاظ على الاستقرار المالي;
- متطلبات أكبر على مستوى المعايير الاحترازية الدولية;
- حرص أكبر في ما يخص المحكمة;
- وتدبير أمثل وفعال للموارد.

وهكذا، وضع البنك خارطة استراتيجية للفترة 2013-2015، ترتكز على أربعة محاور ذات الأولوية، تم تقسيمها إلى 16 هدفا استراتيجيا وأزيد من 100 هدف عملي. وهي كالتالي:

- تعزيز المهام الأساسية من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي والتغلب على الإكراهات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية;
- المساهمة بشكل نشيط في مواجهة تحدي الإدماج المالي وانطلاق القطب المالي للدار البيضاء;
- تعزيز نظام حكامة البنك في مواجهة المتطلبات الوطنية والدولية الجديدة;
- تعزيز التوظيف الأمثل للموارد وملاءمتها بالنظر إلى الأولويات الاستراتيجية والمتطلبات المتعلقة بالفعالية والامتثال.

## الخريطة الاستراتيجية 2013-2015



## 3.1.2 الافتتاح والرقابة الداخلية وتدبير المخاطر

### 1.3.1.2 الافتتاح الداخلي

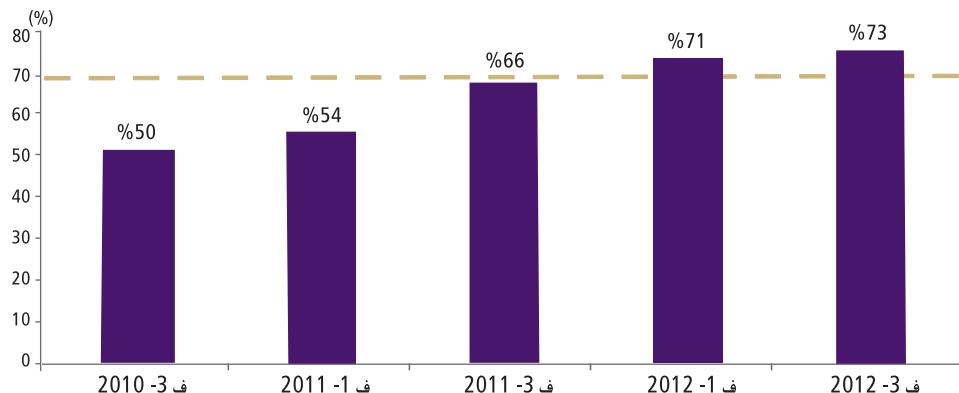
خلال دورة الافتتاح 2010-2012، تم تنفيذ أزيد من 50 مهمة افتتاح خاصة بالأنشطة المتعلقة بالمهن وبالدعم. وقد شملت هذه المهام تقييم امتحان عمليات البنك وأنشطته للقوانين والأنظمة والمساطر الجاري بها العمل وكذلك فعاليتها بالنظر إلى الأهداف المسطرة والموارد المعيبة لها.

جدول 2.1.2: أبرز العمليات - الأنشطة التي شملتها مهام الافتتاح خلال الفترة 2010-2012

العمليات المتعلقة بالمهن	العمليات المتعلقة بالدعم
• الأنشطة المتعلقة بالمحاسبة والميزانية والمالية	• السياسة النقدية
• أنظمة المعلومات	• الصرف وتدبير احتياطيات الصرف
• سلامة المعلومات	• سك النقود والتداول النقدي
• الموارد البشرية (التوظيف وتدبير صندوق التقاعد الخاص بالموظفين)	• الإشراف على أنظمة الأداء
• تدبير الصفقات العمومية	• الإشراف البنكي
• منظومات مكافحة غسل الأموال	• الدراسات والأبحاث
• الأخلاقيات	• تدبير حساب الخزينة
• تدبير مخاطر التشغيل	• تدبير الأعمال الفنية

وقد كانت توصيات مهام الافتتاح هذه موضوع خطط عمل أعدتها الوحدات المفتوحة. وارتفعت النسبة المئوية لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمخاطر العالية إلى 73% في الفصل الثالث من سنة 2012، لتجاوز الهدف الذي حدد في 70% هذه السنة.

### رسم بياني 1.1.2: نسبة إنجاز الأنشطة التي انقضى أجلها والتي تنطوي على مخاطر عالية (%)



ومن أجل تعزيز فعالية الافتراض الداخلي، وضع البنك تطبيقاً معلوماتياً لتدبير تحطيم مهام الافتراض وقيادتها وكذا متابعة توصياتها. وقد مكن هذا التطبيق من تحقيق تسيير أفضل لأنشطة الافتراض الداخلي وفعالية أكبر في القيام بهذه المهام. وبإضافة إلى ذلك، اعتمدت هذه الأنشطة على أداة<sup>1</sup> لاستخلاص وتحليل البيانات، يمكنها إجراء مساعدة شاملة لقواعد البيانات المعلوماتية والقيام باختبارات لتناسق ومطابقة المعلومات.

### 2.3.1.2 المراقبة الداخلية

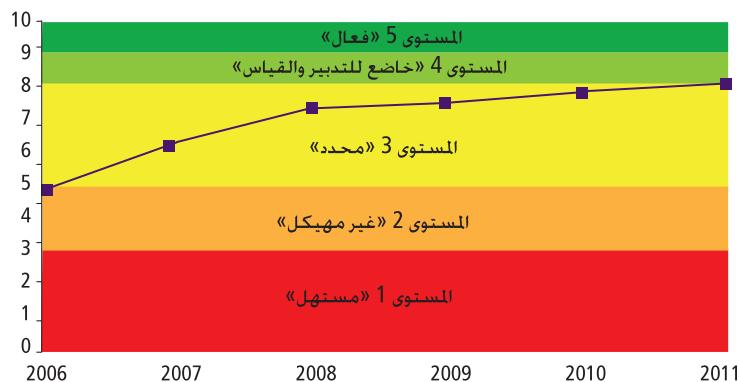
في سنة 2012، تم إعداد تقرير حول نظام المراقبة الداخلية اعتماداً على نتائج التقييم الذاتي الذي قامت به الوحدات والخريطة الشاملة لخاطر التشغيل وخلاصات مهام الافتراض الداخلي والخارجي. وركز أساساً على تقييم المنظومات الخاصة بسلامة وموثوقية المعلومات داخل البنك. وقد تم تقديم هذا التقرير إلى مجلس البنك خلال اجتماعه المنعقد شهر سبتمبر.

وتمكن التقدم الذي حققه البنك في هذا المجال من تحسين التصنيف الشامل لنظامه الخاص بالمراقبة الداخلية من المستوى 3 «محدد» إلى المستوى 4 «خاضع للتدمير والقياس». ضمن مقياس يتكون من خمسة مستويات ومستوى من مرجعية أهداف تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بها<sup>2</sup>.

Audit Command Language 1

2 قُدِّم «أهداف مراقبة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بها» هذه المستويات الخمسة كما يلي: المستوى 1 «مستهل» (غياب عمليات المراقبة/أجهزة التسبيير واعية بضرورة إعدادها وتطبيقها) والمستوى 2 «غير مهيكل» (عمليات مراقبة غير موحدة/ يتم القيام بها بطريقة غير رسمية، تعتمد بشكل قوي على الأشخاص/غياب التكوين)، والمستوى 3 «محدد» (عمليات مراقبة موحدة/متابعة التسلسل مضمنة/ ضرورة تعزيز التسبيير الآلي لعمليات المراقبة وفعاليتها) والمستوى 4 «خاضع للتدمير والقياس» (عمليات مراقبة موحدة وموثقة وتخضع لمتابعة التسلسل وتسيير آلية بشكل كبير/تحقق من الفعالية بشكل منتظم وتحسين مستمر) والمستوى 5 «فعال» (عمليات مراقبة موحدة وموثقة وجدي مقدمة).

رسم بياني 2.1.2: تقييم نضج نظام المراقبة الداخلية



في نهاية الخطة الاستراتيجية 2013-2015، يحدد البنك كهدف له بلوغ المستوى 5 «فعال». لا سيما من خلال تنفيذ مشاريع كبرى تتعلق بالتسخير الآلي لأنشطته وعصرتها وتعزيز قيادة مختلف الهيئات للمشاريع ومتابعة الأنشطة المتعلقة بترسيخ ثقافة الفعالية والتحكم في التكاليف.

### 3.3.1.2 تدبير المخاطر

تم إعداد النسخة الثامنة للخريطة السنوية لمخاطر التشغيل في سنة 2012، وذلك بإعادة تقييم المخاطر القائمة، وبتحديد مخاطر جديدة –استناداً إلى النموذج المعتمد في البنوك المركزية العضوة في فريق العمل الدولي المختص في الأخطار التشغيلية (IORWG)<sup>1</sup> وكذا بتدقيق المعطيات التحليلية المرتبطة بالمخاطر المشتركة. وتماشياً مع مبدأ القرب الذي اعتمدته بنك المغرب منذ سنة 2009، تم إعداد هذه الخريطة في إطار مجموعة أوراش عمل بتنسيق من الوحدة المكلفة بتجميع المخاطر.

موازاة مع ذلك، واصل البنك تحسين عملية خليل المخاطر عن طريق تعزيز إنشاء القاعدة العامة للعوارض واستغلالها، مما مكّن من استخلاص العبر بشكل شمولي لتفادي العوارض الملاحظة سابقاً وتحديد مخاطر جديدة. إلى جانب ذلك، تواصلت عملية مواكبة الوحدات في مجال المراقبة الداخلية، التي تعتمد على التحليل السببي وإعداد مؤشرات المخاطر الرئيسية<sup>2</sup> (KRI)، والرامية إلى اكتشاف الاختلالات الممكنة لنظام المراقبة الدائمة وبالتالي تدقيق تقييم المخاطر.

IORWG : International Operational Risk Working Group

<sup>2</sup> مؤشرات المخاطر الرئيسية هي مؤشرات تعطي فكرة حول مدى تعرض البنك للمخاطر، وتم مراجعتها دورياً. كما يتم قياسها في شكل عدد أو نسبة مئوية أو تجمع جملة من المؤشرات الفردية للمخاطر.

## 4.1.2 الأخلاقيات

شهدت سنة 2012 تكثيف العمليات المرتبطة بالتوعية وتطوير مختلف الآليات والدعائم بغية خسین ترسیخ ثقافة الأخلاقیات لدى مستخدمي البنك.

وذلك، وطبقاً لأفضل الممارسات المعهود بها في هذا المجال. قام البنك سنة 2012 بوضع منظومة وفق مقاربة تشاورية ومشاركة للتحذير الأخلاقي «Whistleblowing» يستطيع كل مستخدم اللجوء إليها للتبلغ عن وضعية غير أخلاقية لاحظها. علاوة على ذلك، تم توسيع عملية مراقبة المطابقة لتشمل كافة الواجبات المتعلقة بالتصريح<sup>1</sup>. كما همت تفرعات ميثاق الأخلاقیات الموجهة للمستخدمين المعنيين بعملية «الشراء». وللمتدربين والمعاهدين الخارجيين.

وقد مكنت كافة هذه الجهود من تعزيز تجربة وخبرة البنك في مجال الأخلاقیات المهنية.

## 5.1.2 سلامة المعلومات

سعياً إلى تأمين المعلومات والمبادرات الإلكترونية. قام البنك بعميم تطبيق نظام تسخير الشواهد الإلكترونية- (البنية الأساسية للمفتاح العام –PKI) على كافة العمليات. ما يمكن من توفير خدمات مرتبطة بالتشغیر والتوصیع الإلكتروني للوثائق والرسائل وكذا من التحقق من هوية مستخدمي التطبيقات البرمجية الأساسية للبنك. وقد تم تنظيم العديد من الأنشطة التوعوية في هذا الصدد لفائدة مستعملی هذه التطبيقات.

## 6.1.2 مخطط استثمارية النشاط

شهدت سنة 2012 إتمام تنفيذ مشروع مخطط استثمارية النشاط (PCA) الذي يهدف إلى مواجهة خطر توقف البنك عن تنفيذ مهماته الأساسية بسبب اضطرابات عملياتية قد تنتج عن حوادث كبرى كالزلزال أو الحرائق أو الفيضانات أو الأوبئة. ويتمثل هذا المشروع في توفير التنظيم والمساطر والوسائل الازمة لمواجهة مثل هذه الحالات.

في هذا الصدد، تم، سنة 2012، عميم تمارين الانسحاب واختبارات منظومات الاستثمارية، التي انطلقت سنة 2011، لتشمل كافة العمليات. كما تم اختبار قابلية تشغيل آليات مخطط تدبير الأزمات عبر القيام بتمرين محاكاة أزمة انقطاع عام لشبكات الاتصال في موقع استراتيجي يشمل كافة وحدات البنك.

<sup>1</sup> الهدایا، تضارب المصالح، الحسابات ومحافظة السنديات

## 7.1.2 التقيد بالقوانين

### 1.7.1.2 المنظومة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار المجهود المبذولة لتحسين فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ساهم بنك المغرب بشكل فعال في تنفيذ كافة العمليات التي تم تحديدها لهذا الغرض.

فقد واصل البنك خيбин قوانينه الداخلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، استنادا إلى إحصاء شامل للنصوص الواجب تكييفها مع المقتضيات القانونية والتنظيمية والتقنية الجديدة.

علاوة على ذلك، واستجابةً للطلبات التي تقدم بها وحدة معالجة المعلومات المالية (UTRF) للحصول على معلومات حول البناء والعمليات، عمل البنك على تعزيز مرونة عملية جمع المعطيات مع ضمان درجة سلامة عليها. إلى جانب ذلك، وأخذًا في الاعتبار الخطر المرتبط بهذه النوع من العمليات، تم توطيد قواعد مراقبة الأوامر بالأداء الموجهة للخارج، وذلك في سياق دولي يتنسم باعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعقوبات مالية جديدة وبارتفاع وتيرة خيбин لائحة العقوبات الرسمية.

إلى جانب ذلك، وفي إطار إرساء منظومة وطنية لمراقبة المنتوجات ذات الاستعمال المزدوج، تماشيا مع المتطلبات الدولية في هذا المجال، ساهم البنك في إعداد كل الترسانة القانونية والتنظيمية والمؤسسية الخاصة بهذه المنظومة.

### **إطار 1.1.2: الإجراءات المتخذة سنة 2012 أو قيد الاعتماد من أجل تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة**

#### **غسل الأموال**

التطورات التي تم تحقيقها سنة 2012:

- إعداد مشروع القانون رقم 145/12 الصادر لتعديل وإتمام القانون الجنائي والقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، والذي من شأنه ضمان مطابقة التعريف الذي اعتمدته المشرع المغربي لتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية.
- إتمام مشروع قرار وحدة معالجة المعلومات المالية رقم D5/12 المؤرخ في 16 نونبر 2012، والذي يحدد طرق تطبيق واجب اليقظة من لدن الأطراف الخاضعة لمراقبتها.

علاوة على ذلك، يتم حاليا إرساء منظومة وطنية لمراقبة المنتوجات ذات الاستعمال المزدوج<sup>1</sup>. وذلك طبقا لمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين:

- يتعين على الدول الأعضاء اعتماد منظومات وطنية تهدف إلى مكافحة انتشار<sup>2</sup> هذه الظاهرة، وتشمل إرساء إطار وقائي لمراقبة صادرات وتحويلات وسمسرة وعبور السلع المزدوجة الاستعمال، وجرائم الأفعال التي تؤدي إلى انتشار الظاهرة، وتحديد أنواع حالات عدم الامتثال التي قد تنتج عنها عقوبات، وكذا مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

<sup>1</sup> تهدف هذه المنظومة إلى مراقبة أنشطة تصدير المنتجات أو السلع أو إعادة تصديرها واستيرادها وعبورها ونقلها من سفينة إلى أخرى، بما في ذلك البرامج المعلوماتية والتكنولوجيات التي يمكن استعمالها مدنيا وعسكريا على السواء.

<sup>2</sup> فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على كافة الدول الأعضاء تطبيق إجراءات مضادة (قميد الأصول، العقوبات المالية المستهدفة، ومراقبة المنتجات ذات الاستعمال المزدوج والمنع من السفر) تجاه الأفراد والوحدات الذين ساهموا في انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

### **2.7.1.2 المنظومة المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي**

لضمان مطابقة عمليات معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي مع المتطلبات القانونية المنصوص عليها في القانون رقم 08-09<sup>1</sup>، عمل بنك المغرب، في أكتوبر 2012، على إرساء منظومة داخلية ترتكز على توزيع الأدوار والمسؤوليات بين مختلف المتدخلين في معالجة هذه المعطيات. وتعمل هذه المنظومة على تحديد الطرف المسؤول عن عمليات المعالجة التي ينفذها البنك، كما تخول للوحدات المركزية للبنك حق اتخاذ التدابير اللازمة للتقييد بالمتطلبات القانونية، وتقوم بإرساء بنية مكلفة بمواكبة هذه الوحدات والسهر على مطابقة شروط تطبيق عمليات المعالجة. لهذا الغرض، أعد البنك برنامج عمل لسنتي 2013 و2014، قصد بلوغ الأهداف التالية:

- ضمان تناسبية المعطيات الشخصية التي تم جمعها وتقييدها بالغاية من عمليات المعالجة التي ستتعرض لها (يجب على المسؤولين عن المعالجة إلا يجمعوا سوى المعطيات الشخصية الالزمة لتحقيق الغاية من العمليات التي يقومون بتنفيذها):
- السهر على احترام الغايات المصر بها أو المرخص لها:
- ضمان تنفيذ النظام المناسب (الترخيص أو التصريح) لكل عملية معالجة حسب نوعية المعطيات:

<sup>1</sup> قانون متعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

- ضمان تدبير جيد للدعائم المستعملة في جمع المعطيات الشخصية، خاصة للسماح باستعمالها كوسيلة لإبلاغ الأشخاص المعنيين خلال عمليات الجمع:
- إدراج مظاهر التقيد بالقانون رقم 08-09 في العقود والاتفاقيات بين البنك وأطراف أخرى:
- تحديد وتسهيل مدة حفظ المعطيات تماشيا مع الغايات من عمليات المعالجة المصرح بها أو المخول لها:
- التحكم في تدفق المعلومات.

إلى جانب ذلك، وفي إطار تعزيز التشاور والتشارك مع اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP)، قام البنك بتعيين مراسل دائم ومراسلين نائبين لدى هذه اللجنة. ويعقد هؤلاء اجتماعات منتظمة للتشاور مع مثلي اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. وفي إطار تطبيق القانون رقم 08-09 في القطاع البنكي، تم توسيع اللجنة المشتركة، التي جمع بين بنك المغرب واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتجمع المهني لبنوك المغرب، لتضمّ الجمعية المهنية لشركات التمويل. وتقوم هذه اللجنة بعقد ورشات عملها بشكل منتظم.

### **3.7.1.2 المساعدة التقنية**

سعيا منها إلى منح النظام البنكي والمالي الدعم اللازم للرفع من قدرته على مكافحة الإجرام المالي، خاصة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، استفادت سلطة المراقبة، إلى جانب المهنيين الخاضعين لها، من مجموعة من أنشطة التكوين وتبادل الخبرات، وذلك في إطار برنامج المساعدة التقنية الذي تقوده وزارة المالية الأمريكية. وفي نهاية هذا البرنامج، تم إعداد دليل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لفائدة المكلفين بالإشراف على القطاع البنكي والمالي التابعين لبنك المغرب ومكتب الصرف والسلطات المكلفة بمراقبة أسواق الرساميل والتأمينات والاحتياط الاجتماعي.

## 2.2 مهام البنك

### 1.2.2 السياسة النقدية

واصل بنك المغرب سنة 2012 إغناء الإطار التحليلي لسياسته النقدية. وقد همت الأشغال في هذا الصدد إعداد آليات جديدة للتحليل والتوقع ومحاكاة الأثر وخسین الآليات المتواجدة. كما واصل البنك جهوده الرامية إلى تكيف الإطار العملياتي، خاصة عبر إدراج السنديات الممثلة للديون الخاصة للمقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية.

#### 1.1.2.2 الإطار التحليلي

##### تعزيز منظومة التحليل

تم إغناء منظومة التحليل عن طريق تطوير العديد من الآليات الإحصائية والاقتصادية القياسية الجديدة. هكذا، تم إعداد مؤشر مركب لأسعار الفوسفاط ومشتقاته على أساس الأسعار عند التصدير، وذلك من أجل تتبع أفضل تغير أسعار المواد الأولية. وبساوى هذا المؤشر المتوسط المرجح للمؤشرات الشهرية لأسعار تصدير خمس مواد (الفوسفاط وأربع مشتقات) يتم اختيارها حسب وتيرة تصديرها (ما لا يقل عن 9 من بين 12 شهراً).

علاوة على ذلك، تم خسین تتبع النشاط القطاعي عبر إدخال مؤشرات جديدة غنية بمحتها من المعلومات في ما يخص المؤشرات التركيبية للظرفية الخاصة بالأنشطة غير الفلاحية، خاصة البناء والأشغال العمومية والمعادن والفنادق والمطاعم.

##### نماذج التوقع

عرفت منظومة توقع النشاط مجموعةً من التحسينات تتماشى مع الإيجازات والتطورات المسجلة في هذا المجال. فقد تم إعداد آلية جديدة لتوقع إنتاج الحبوب، لا تزال في مرحلتها التجريبية، وتشمل، إلى جانب المعايير المرتبطة بالمناخ، معطيات مستخلصة من ملاحظة الغطاء النباتي باستعمال الأقمار الصناعية.

ولتوقع التضخم، تم إعداد نماذج جديدة تشمل البعد غير الخططي، خاصة من نوع VAR ذي المقاربة البايزية<sup>1</sup>Bayésien والماركوفية Markovien ذي نظام متغير، وهي الآن في طور الاختبار، موازاة مع ذلك، تم إعداد نموذج لتوقع الأسعار عند الاستيراد على أساس مؤشر الأسعار العالمية للمواد الأولية غير الطاقية، الذي أعدد البنك الدولي.

<sup>1</sup> منهجية معتمدة على معرفة مسبقة للتوزيعات الاحتمالية.

وتوقعا منها للإصلاح المرتقب لصندوق المقاصلة، عملت مصالح البنك على إعداد نموذج كينيزي جديد (Néo-Keynésien) يمكن من محاكاة أثر تحرير أسعار المواد المقننة على التضخم، وذلك عن طريق التقييم الكمي لأنماط الدور الأول والثاني عبر دائرة الأسعار-الأجور.

وقد شهد المجال النقدي هو الآخر إنجاز العديد من الأشغال. فقد تم تحسين وظيفة طلب النقد بالنسبة للمغرب عبر إدخال متغيرات تفسيرية جديدة بغية تعزيز دقة توقعات الجميع 3. وفي إطار هذا المشروع، تم اعتماد منهجة نماذج تصحيح الأخطاء، مما يمكن من الحصول على تقديرات مستقرة وإعداد توقعات لأجل قصير وطويل خاصة بالجمع 3. وقد استعملت هذه الأخيرة في إطار التوقعات الاقتصادية والنقدية نصف السنوية للبنك.

ولإغناء منظومة التحليل والتوقع الاقتصادي الكلي، تواصل تنفيذ العديد من المشاريع أخذًا في الاعتبار أبرز المفائق المجردة للاقتصاد المغربي. وهكذا، يتم إعداد نموذج للتأطير الكينيزي الجديد يشمل دالة أداء أبرز مكونات الطلب المرتبطة بالاستهلاك والاستثمار ورصد الميزان التجاري. كما تم تطوير نسخة جديدة من نموذج التوازن العام المركي التصادفي (DSGE) ارتكازا على المقاربة البايزية (Approche Bayesienne).

على صعيد الأبحاث، قامت مصالح البنك بإعداد دراستين. تقوم الدراسة الأولى على تقييم درجة تنافسية النظام البنكي المغربي، فيما تهدف الثانية إلى تقدير تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج بالنسبة للمغرب خلال فترة 2010-2011.

### 2.1.2.2 الإطار العملياتي

في سياق عملياته الهدافة إلى التكيف المستمر للإطار العملياتي للسياسة النقدية، عمل البنك على إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية. وقد أعطيت الانطلاقة في هذا الصدد لأول عملية للقروض المضمونة بهذه السندات في شهر ديسمبر 2012، وذلك لأجل ثلاثة أشهر ومبلغ إجمالي قدره 2,4 مليار درهم. كما عمل البنك على تبسيط معايير قابلية شهادات الإيداع، خاصة عن طريق إلغاء الحجم الأدنى لكل إصدار (500 مليون درهم) والمبلغ الأقصى الواجب تعبئته لكل إصدار (20% من المبلغ الإجمالي لكل إصدار)، وذلك سعيا منه إلى تسهيل استفادة البنوك من عمليات إعادة التمويل.

### 3.1.2.2 شفافية السياسة النقدية

قام البنك بتنوع أنشطته في مجال التواصل بهدف تعزيز الشفافية بخصوص قرارات مجلس البنك المتعلقة بالسياسة النقدية. إلى جانب البلاغ الصحفي والتقرير حول السياسة النقدية الذي يتم نشرهما إثر انتهاء اجتماع مجلس البنك وللقاء الصحفي الذي يتم تنظيمه في نفس اليوم. تم سنة 2012 عقد عدة لقاءات مع هيئات الصحافة المختصة حول موضوع السياسة النقدية وتعريفها وتطبيقها.

## 2.2.2 منظومة الإحصائيات والمعلومات

### 1.2.2.2 إعادة هيكلة الإحصائيات النقدية

بعد إعداد الوضعية النقدية سنة 2010 طبقاً لمتطلبات دليل صندوق النقد الدولي. وإدراج البريد بنك سنة 2011 باعتبارها مؤسسة للابداع. عمل بنك المغرب سنة 2012 على توسيع مجال تغطية الإحصائيات النقدية ليشمل شركات التمويل وجمعيات القروض الصغرى والبنوك الحرة. بذلك، وإلى غاية متم سنة 2012، أصبحت الإحصائيات النقدية تمكّن من الإحاطة بنسبة 77% من أصول الشركات المالية.

جدول ومدى تقدم نسبة تغطية وضعية الشركات المالية



علاوة على ذلك، وفي إطار تحسين عملية إعداد الإحصائيات النقدية، تم إرساء قاعدة ثلاثة الأهداف:

أ- ضمان سلامة وتبع كل مراحل هذه العملية:

ب- إرساء مرجعية منهجية قابلة للتطور ويمكن تحديد معاييرها:

ج- تحديد نظام تدبير وإعداد الإحصائيات النقدية مع تحديد المراحل والمصادقات اللازمة.

### 2.2.2.2 توسيع نطاق تغطية منظومة اتخاذ القرار

وضع البنك سنة 2012 أداة لحساب مؤشرات احتياطيات الصرف، تمكن حسب وتيرة يومية، أسبوعية، شهرية وفصلية من استرجاع المؤشرات الخاصة بما يلي:

- احتياطيات الصرف الدولية الإجمالية والصافية:

- الموجودات الخارجية الصافية:

- التوزيع حسب العملات للاحتياطيات الرسمية للصرف:

- التصرighات الموجهة إلى صندوق النقد الدولي.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار تعديل منهجية دليل الإحصائيات النقدية والمالية، شارك البنك شهر فبراير، إلى جانب مثلي العديد من البنوك المركزية الجهوية والمؤسسات المالية الدولية، في الاجتماع الأول لمجموعة خبراء الإحصائيات النقدية والمالية الذي نظمته صندوق النقد الدولي.

أيضا، نظم البنك في مارس 2012 يوما دراسيا<sup>1</sup> حول موضوع «بيانات المقاولات غير المالية: خارج دولية متقطعة للبنوك المركزية». كما تم تنظيم ورشة عمل في نوفمبر حول موضوع «إصلاح الإحصائيات النقدية وانسجامها مع الإحصائية الماكرواقتصادية الأخرى»، والتي جمعت مثلين عن مختلف المنظمات الوطنية المكلفة بإعداد الإحصائيات الماكرواقتصادية.

وتميزت سنة 2012 أيضا بمواصلة تطوير مصلحة مركزة المعلومات المالية حول المقاولات غير المالية، من خلال إحداث مركز الكفاءات الوظيفية لمواكبة مستخدمي نظام SAS وتعزيز آلية تدبير الاستقصاءات الخاصة بنك المغرب<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> شارك فيه: البنك المركزي لدول غرب إفريقيا والبنك المركزي التونسي وبنك فرنسا والبنك الوطني بلجيكا وكذا العديد من المنتجين الوطنيين للمعلومات الإحصائية.

<sup>2</sup> الاستقصاء حول شروط منح القروض، الاستقصاء حول توقعات التضخم والاستقصاء حول أسعار الفائدة المدينة.

- هكذا، مكنت الأنشطة المنجزة والتي شرع فيها البنك من أجل خسین آليته الإحصائية والمعلوماتية من:
- مطابقة هذه الآلية مع المعايير الدولية;
  - التحكم في نشر المعلومات والمنشورات;
  - تعزيز شفافية ومصداقية البنك، من خلال نشر الوثائق المرجعية لمجموع المؤشرات المستخدمة في تطبيق السياسة النقدية.

### 3.2.2 تدبير الاحتياطيات

في سياق مناخ مالي دولي يتسم باستمرار نهج السياسات النقدية التوسعية، وأزمة الديون السيادية الأوروبية وتدحرج تصنيفات العديد من البلدان، تبني البنك مقاومة حذرة في تدبير الاحتياطيات الصرف، تخضع لمتطلبات صارمة من حيث السيولة وشروط السلامة. هكذا، تركزت استراتيجية تدبير هذه الاحتياطيات، التي وافق عليها مجلس البنك، على تنوع وتعزيز الجودة الائتمانية للأصول التي في حوزته، وفقاً لمقاييس متقدمة تمكن من التأقلم مع ظروف السوق، وتتسم بنسب عائدات منخفضة بشكل غير مسبوق، بل وسلبية بالنسبة لبعض البلدان ذات تصنيفات ائتمانية جيدة.

### 4.2.2 أنظمة ووسائل الأداء

في إطار السهر على حسن سير أنظمة الأداء، واصل البنك جهوده الرامية إلى تعزيز مناعة بنياته التحية وسلامتها. وفيما يتعلق بمراقبة أنظمة الأداء، قام البنك بمهمة تقييم ميداني لنظام أداء تسلیم السندات الذي يديره ماروكليبر، الوديع المركزي للسندات في المغرب. وتمكن هذا التقييم من رصد المستوى العالي لطابقة نظام الأداء - التسلیم مع المعايير الدولية.

وفي إطار التوجّه الاستراتيجي الرامي إلى تعزيز مصداقية وسائل الأداء الكتابية، وضع البنك نظام مراقبة مستمر يمكن من جمیع المعطيات المتعلقة بختلف أنواع الغش المرصودة في البطاقات البنكية والشيكات المتداولة. وتمكن هذا التتبع من تحديد الإجراءات الرئيسية الواجب اعتمادها لخاربة حالات الغش على مستوى عمليات الأداء عن بعد. إضافة إلى ذلك، مكنت مطابقة مجموع الأنظمة النقدية الإلكترونية مع المعايير الدولية من رفع نسبة استعمال المعيار EMV في البطاقات البنكية المحلية إلى 34% مع نهاية ديسمبر 2012.

إلى جانب ذلك، وفي إطار التوجه الاستراتيجي الهادف إلى زيادة نسبة الاستئناف وولوج الساكنة منخفضة الدخل إلى الخدمات المالية الأساسية، حدد البنك لنفسه هدف تشجيع استخدام وسائل الأداء الإلكترونية من الجيل الجديد، خاصة عن طريق فتح سوق الأداءات أمام فاعلين غير بنكيين.

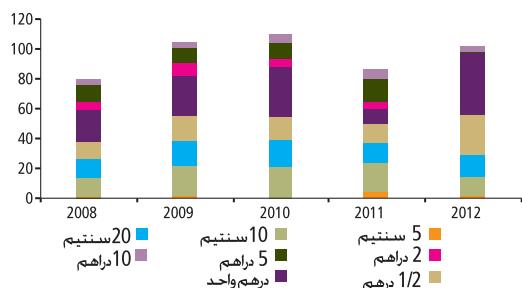
أخيرا، وانسجاما مع المعايير الدولية في مجال تنظيم الأنشطة النقدية وتشجيعها للابتكار والمنافسة، أوصى بنك المغرب بالفصل بين الأنشطة ذات الطبيعة التجارية الصرفية والأنشطة ذات البعد النظامي.

## 5.2.2 النشاط المتعلق بالعملة الائتمانية ومراكز الفرز الخاصة

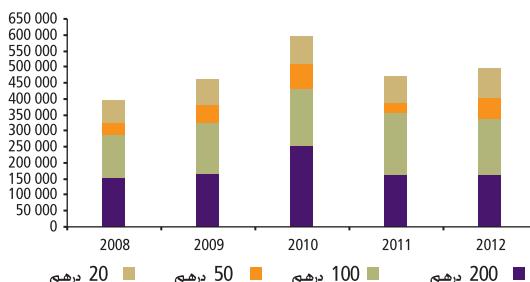
### 1.5.2.2 النشاط المتعلق بالعملة الائتمانية

سجل النشاط المتعلق بالعملة الائتمانية للبنك في سنة 2012 مموا في إنتاج الأوراق البنكية الجديدة بنسبة 4,5% لتصل إلى 492,6 مليون القطع النقدية بنسبة 18% لتصل إلى 102 مليون.

رسم بياني 2.5.2.2: تطور إنتاج القطاع النقدي 2012  
2008 (ملايين القطع)

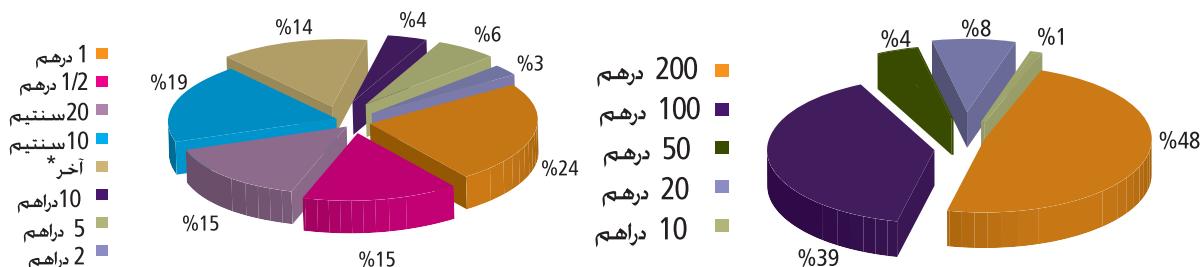


رسم بياني 1.5.2.2: تطور إنتاج الأوراق البنكية الجديدة (2008-2012)



هكذا، وبنهاية 2012، بلغ إجمالي التداول النقدي 172,5 مليار درهم، مرتقاً بنسبة 3,8% مقابل 9,3% في 2011 و6,2% في 2010. وتظل الأوراق البنكية هي المهيمنة على التداول النقدي بنسبة تصل إلى 98,5% من المجموع فيما تصل نسبة القطع النقدية إلى 1,5%. ويكون حجم الأوراق البنكية بنسبة 48% من فئة 200 درهم وبنسبة 39% من فئة 100 درهم. ولا تشكل الأوراق من فئة 50 درهم، و20 درهم و10 درهم إلا 4% و8% و1% على التوالي. وبالنسبة لتداول القطع النقدية، تغلب عليها فئة 1 درهم بنسبة 24%، و10 سنتيم بنسبة 19% و20 سنتيم ونصف درهم بنسبة 15% لكل منها.

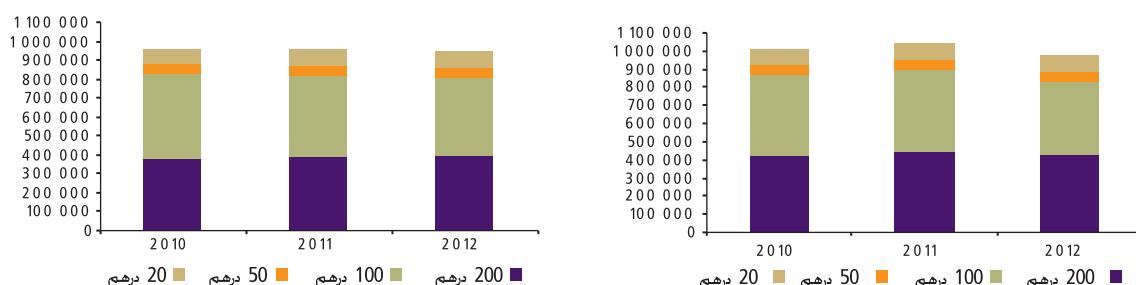
**رسم بياني 3.5.2.2: حصة الأوراق البنكية المتداولة مع نهاية دجنبر 2012**



أخرى: تضم القطع النقدية من فئة 1 سنتين و 5 سنتيمات وكذا القطع التذكارية وتلك الواجب سحبها من التداول.

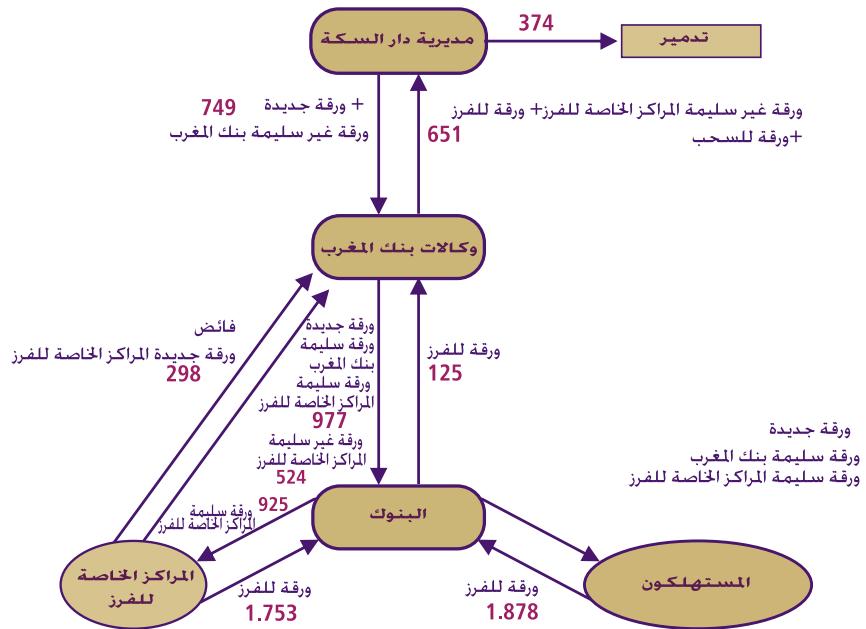
وبرسم سنة 2012، بلغ عدد الأوراق التي طرحتها البنك للتداول 977 مليون ورقة منها 336 مليون ورقة بنكية سليمة صادرة عن مراكز الفرز الخاصة. بانخفاض بنسبة 6,3% مقارنة بسنة 2011. بوازاة ذلك، سجلت إيداعات الأوراق البنكية لدى شبابيك البنك انخفاضا طفيفا بنسبة 0,8% إلى 947 مليون ورقة، منها 31,5% سليمة من مراكز الفرز الخاصة.

**رسم بياني 5.5.2.2: إيداعات الأوراق البنكية من الشبابيك (بالآلاف)**



وبلغ المجموع أدناه دورة النقد في المغرب، مشيرا إلى حركة الأوراق البنكية بالملايين.

### دورة النقد في أرقام (2012)



في سنة 2012، بلغ عدد الأوراق البنكية الخاضعة لعمليات مراقبة لصحتها وجودتها حوالي 2,4 مليار ورقة. أي تقرباً مرتين حجم الأوراق المتداولة. وأخذت مراكز الفرز الخاصة 71% من هذه العمليات واستجابت لما يساوي 72% من طلب الاقتصاد على الأوراق البنكية.

وبلغ تدفق النقود المعدنية المسجلة في شبائك البنك 114 مليون قطعة مسلمة مقابل 45 مليون مودعة. وتشكل السحبوبات الصافية الكلية من النقد من 14 مليون قطعة من فئة 1 درهم، و13 مليون قطعة من فئتي نصف درهم و10 سنتيم و12 مليون وحدة من فئة 20 سنتيم.

وفيما يتعلق بمحاربة تزييف العملة، انخفض عدد الأوراق المزورة التي رصدتها البنك من 12.577 ورقة بقيمة 1,6 مليون إلى 11.649 ورقة بقيمة 1,4 مليون درهم. ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى الجهد الذي تبذلها السلطات في مجال مكافحة التزوير وكذا سياسة إعادة الدوران المعتمدة. وتشكل فئة 200 درهم 41% من العدد الكلي للأوراق البنكية المزورة تليها فئة 100 درهم بنسبة 24% و50 درهم بنسبة 23%.

ونظل حصة الأوراق البنكية المزورة ضمن النقود المتداولة ضعيفة، حيث تراجعت من 12 ورقة من كل مليون في 2010 إلى 9,5 ورقة في 2012. ومن ناحية أخرى، بلغ متوسط قيمة التزوير 119 درهم مقابل 128 درهم ما بين 2009 و2011.

وعلى صعيد إنتاج العمالة الائتمانية وفي إطار تحديث وسائل الإنتاج بدار السكة، شملت المشاريع المندرجة في إطار المخطط الاستراتيجي 2010-2012 ما يلي:

- المعالجة الآلية لمراقبة جودة الأوراق البنكية من خلال اقتناء وتشغيل الأنظمة الآلية لمراقبة جودة هذه الأوراق .  
طبقا لأفضل الممارسات الدولية:
- تحديث عمليات ما قبل الطباعة، بعد تشغيل أنظمة تصميم وصنع لوحات الطبع من الجيل الجديد:
- إرساء نظام التتبع الآلي التي تمكن من التتبع الفردي لكل صفحة مطبوعة، خلال عملية الإنتاج:
- تأهيل الطابعات النقدية:
- المعالجة الآلية لأنظمة تلفيف الأوراق المعالجة وتحديثها:
- تحديث معدات صنع الوثائق المؤمنة من خلال اقتناء، وتشغيل والتمكن من الطباعة الأوفست والسيرغرافية وكذا الأنظمة الحديثة للترقيم والتنقيب:
- و تركيب وتشغيل خط جديد لإنتاج الأوراق البنكية، يهدف إلى ضمان استمرارية الإنتاج ورفع القدرات التقنية من خلال اعتماد طرق جديدة من قبيل الطباعة السيرغرافية والتلميع. وقد تم تركيب هذه الوحدة الإنتاجية في ورش جديد بمساحة 4500 متر مربع.

### **إطار 2.1.2: إصدار ورقة بنكية تذكارية من فئة 25 درهم**

#### **«الذكرى الخامسة والعشرون لتأسيس دار السكة»**

بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتدشين دار السكة في 5 مارس 1987 من قبل الملك الراحل الحسن الثاني . أصدر بنك المغرب ورقة تذكارية من فئة 25 درهم، التي قام مصممو دار السكة بابتكارها وتصنيعها وتمت طباعتها في وحدة الإنتاج الجديدة.

وتم طرح 3.600.000 ورقة للتداول. 200.000 منها خصصت لهواة جمع الأوراق البنكية.



#### **المواصفات التقنية:**

**الطبقة السفلية:** بنية مركبة، مكونة من طبقة من الشنيل (Polymère) مدمجة داخل طبقتين من الورق.

القياس: 70 ملم x 130 ملم

**العلامة المائية:** صورة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

شريط الأمان: يتغير لونه من الوردي إلى الأخضر. عند عرضها على الضوء، يظهر الرقم «25» وبجمة خماسية الأضلاع متكررة.

نافذة الأمان: نافذة شفافة تشتمل على شعار المملكة

علامة متغيرة اللون: الناج الملكي

#### **المواصفات الفنية:**

**الوجه:** صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس. رموز المملكة (الناج الملكي والنجمة خماسية الأضلاع) وواجهات بنايات الإدارة المركزية لبنك المغرب بالرباط ودار السكة.

**الظهر:** رسم تستحضر الأنشطة الرئيسية لدار السكة خصوصاً طبع الأوراق البنكية. وسك القطع النقدية وصنع جوازات السفر البيومترية. إلخ.

### 2.5.2.2 إعادة تدوير الأوراق البنكية

في إطار تتبع جودة الأوراق البنكية المتداولة، يقوم البنك بعمليات لمعالجة المودة<sup>1</sup>، بلغت حصيلتها سنة 2012 ما يلي:

- معالجة 731 مليون ورقة بنكية:
- إنتاج 356 مليون ورقة سليمة:
- ورصد 375 مليون ورقة غير سليمة.

وفي إطار الإشراف على عمليات الفرز المفوضة إلى الشركات المكلفة بتسيير المراكز الخاصة للفرز، انخفض عدد مهمات المراقبة من 80 في 2011 إلى 60 في 2012. ويعزى ذلك إلى تطبيق نظام مراقبة مخفف يأخذ بعين الاعتبار من جهة، طلب البنك من الشركات المكلفة بتسيير المراكز الخاصة للفرز افتراض آليتها للمراقبة الداخلية من قبل مكتب افتراض خارجي، ومن جهة أخرى، انخفاض الخزون لدى البنك من الأوراق التي يجب معالجتها.

### 3.5.2.2 النشاط المتعلق بالوثائق المؤمنة

بالموازاة مع الأنشطة المتعلقة بالعملة الائتمانية، حقق البنك برسم إنتاج الوثائق المؤمنة رقم مبيعات يصل إلى 195.986 مليون درهم، وهو رقم ماثل للسنة الماضية. وبدوره، سجل رقم مبيعات الوثائق المؤمنة باستثناء جوازات السفر نمواً بنسبة 28% مقارنة بالسنة الماضية. وبلغ حجم تسليمي الم giozat البيومترية 1.331.103 جواز بأجل متوسط لإعداد الجواز يصل إلى 1,2 يوماً، مسجلًا خسناً بنسبة 25% في ظرف سنة واحدة. وبلغت نسبة الخطأ المرصودة في جوازات السفر 0,36%. مسجلة تراجعاً ملحوظاً بنسبة 67% مقارنة بسنة 2011.

## 6.2.2 الإشراف البنكي

تعكس مناعة القطاع البنكي المغربي، في سياق دولي يتسم بتنامي المخاطر، فعالية السياسة الاحترازية التي ينهجها بنك المغرب. هكذا، وتزامناً مع استكمال مشروع إصلاح الإطار القانوني المنظم للمؤسسات الخاضعة لمراقبته، تواصل تعزيز المتطلبات الاحترازية من أجل تمكين مؤسسات الائتمان من تبني المقاربات المتقدمة لبازل 2 والاستعداد للإطار الجديد الذي وضعته اتفاقية بازل 3.

<sup>1</sup> تمثل هذه العمليات في احتساب والتتأكد من صحة وعزل الأوراق السليمة التي تتتوفر على معايير الجودة المطلوبة من أجل إعادةتها للتداول من الأوراق غير السليمة المخصصة للتدمير.

## 1.6.2.2 الإطار القانوني والاحترازي

بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، تم الانتهاء من إعداد مشروع القانون البنكي بعد أن قامت الأمانة العامة للحكومة بعرضه على العموم من أجل الإطلاع عليه وإبداء ملاحظات بشأنه.

وفي ما يتعلق بالشروط الاحترازية المطبقة على مؤسسات الائتمان، تم رفع معامل الملاءة من 10 إلى 12%. مع اعتماد نسبة 9% للشريحة الأولى لرأس المال اعتباراً من نهاية يونيو 2013، وكذا إدخال معايير جديدة لتقسيم المخاطر، لا سيما من خلال إصلاح نظام رفع التقارير المتعلقة بهذه المعايير. وفي نفس الإطار، انتقل الرأس مال الأدنى لشركات الوساطة في مجال تحويل الأموال من 3 إلى 6 مليون درهم.

وبخصوص تطبيق الإطار الجديد لبازل 3، تم إعطاء الأولوية لمراجعة نظام الأموال الذاتية ومعامل السيولة لأجل قصير. وتمت مناقشة مشاريع النصوص التنظيمية ذات الصلة بهذا الإطار الجديد مع البنوك، كما أعطيت الانتلاقة لدراسات الأثر.

وفيما يتعلق بتدبير المخاطر، دعا بنك المغرب في سنة 2012 البنوك إلى اعتماد اختبارات ضغط لتقدير المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها ويحدد فيها كيفية إخاذ هذه الاختبارات، وذلك من خلال إصداره لتعليمات تقنية تعرف بالسيناريوهات الدنيا لهذه الممارسة وكذا طريقة رفع التقارير الجديدة.

## 2.6.2.2 نشاط المراقبة

على غرار السنة الماضية، شملت مراقبة البنك 86 مؤسسة، منها 19 بنكاً، 36 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و13 جمعية قروض صغرى، و10 شركات وساطة في مجال تحويل الأموال، والصندوق المركزي للضمان وصندوق الإيداع والتدبير. وتم إغناء المراقبة المستندية من أجل تقييم أفضل للوضعية المالية والاحترازية للمؤسسات الخاضعة للمراقبة وتدقيق عملية تصنيفها.

في ظل هذه الظروف ومن أجل مواجهة تزايد الضغوط على السيولة البنكية، تم تطبيق تبع منتظم لوضعية البنوك هذه السنة، وطلب من بعضها تنوع موارد她的 وتعزيز موجوداتها من الأصول السائلة.

وأخذ بالاعتبار استمرار المخاطر ذات الصلة بالظرفية الاقتصادية، تم الرفع من المؤونة الخصصة لتغطية المخاطر الحساسة. بموازاة ذلك، تم تسليط الضوء، في عمليات مراجعة التقارير الأولى حول اختبارات الضغط التي أعدتها البنوك بشأن مختلف المخاطر، على جودة المعطيات المستخدمة، ومطابقة السيناريوهات للأحكام القانونية وتقييم الأثر.

وقد تم تعزيز مراقبة الأنشطة التي تمارسها البنك دوليا من خلال وضع نماذج لتقارير جديدة تمكن من تتبع الوضعية المالية والاحترازية الخاصة بها وشبكاتها في الخارج. ولهذا الغرض، عمل البنك على زيادة تبادل المعلومات مع نظرائه، خاصة الأوروبيين، وقام ببرمجة مواعيد أكثر توافرا للتطرق لوضعية فروع البنك في الخارج.

وبالنسبة للمراقبة الميدانية، تركزت التدخلات حول جوانب المخاطر الأكثر أهمية، من خلال تنظيم تسع مهمات ذات طابع عام وثلاث مهمات ذات طابع موضوعي ومتقطع. وتم التركيز هذه السنة على التسيير الفعلى لأنظمة المحكامة، والمراقبة والافتراض الداخليين وكذا حول آليات تدبير المخاطر.

بموازاة ذلك، خضعت آلية الوساطة البنكية، المحدثة سنة 2009 من أجل تبسيط حل النزاعات بين البنك والزبائن بشكل ودي، لتعديلات هامة من أجل تعزيز حكمتها وتوسيع اختصاصاتها. أيضا، خضعت التعليمات الجديدة الخاصة بتحسين معالجة شكايات الزبائن، التي دخلت حيز التنفيذ مع بداية سنة 2012، لمراقبة منتظمة خلال مهمات المراقبة الميدانية.

## 7.2.2 الاستقرار المالي

مكّنت الجهود التي قام بها البنك في مجال الاستقرار المالي، بتعاون وثيق مع باقي الهيئات المشرفة على القطاع المالي، من إرساء أسس منتظمة للمراقبة الاحترازية الكلية. وعلى الصعيد الداخلي، أدت الإصلاحات القانونية المقترحة لإضفاء الطابع المؤسساتي على مهمة الحفاظ على الاستقرار المالي إلى استكمال بناء المنظومة التي سترتكز عليها هذه المهمة الجديدة. ويقوم هذا النظام حاليا على لجنة لمراقبة المخاطر النظامية ولجنة لإدارة الأزمات تضم السلطات المالية بالإضافة إلى لجنة للاستقرار المالي أحدثت داخل البنك بهدف تقييم مكامن الضعف في النظام المالي.

وتم استكمال الإطار التحليلي للمراقبة الاحترازية الكلية، المبني على خريطة المخاطر ونظام التنفيذ وأدوات اختبار الضغط، بإنشاء آليات لتقييم المخاطر المالية غير البنكية. وقد تم تعزيز هذا الجانب من خلال تطوير أدوات لاختبار التحمل الكلي من أجل تقييم متانة النظام المالي المغربي. وفي هذا الإطار، تم وضع تصميم يتضمن جميع النماذج المصغرة التي أعدها البنك وكذا نتائج الأشغال المنجزة على إثر المساعدة التقنية التي قدمها صندوق النقد الدولي في سنة 2011. وقد مكن هذا التصميم من تقييم كل من المخاطر النظامية عبر الأخذ في الاعتبار أهم قنوات انتقال الصدمات عبر الحصيلة، وكذا مخاطر انتقال العدوى بين القطاعين الحقيقي والمالي، التي تمثل تقاطع المخاطر النظامية.

كما تم تعزيز هذا الإطار بإخراج دراسة تجريبية حول محددات الديون المعلقة الأداء كمؤشر هام للمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. وتشير نتائجها إلى أن تطور نسبة القروض المتعثرة في المغرب يتأثر أساساً بمستوى المديونية البنكية للوحدات المؤسساتية غير المالية الخاصة وبمستوى النشاط الاقتصادي وإلى حد أقل بتطور مؤشر القطاع العقاري في سوق البورصة.

وفي سياق الجهود الرامية إلى تعزيز الأساس التحليلي للاستقرار المالي، قام البنك بإعداد خريطة للمخاطر المحتملة الناجمة عن الدعامات الاقتصادية والنقدية والمالية، إذ يتم تحديد مصادر عدم اليقين الحبيطة بالاستقرار المالي من خلال تتبع مجموعة من المؤشرات المتعلقة أساساً بالتوازنات الاقتصادية الكلية والأوضاع النقدية وأسعار الأصول.

وفي ما يتعلق بآليات تقييم المخاطر المالية غير البنكية، تم إحداث مقياس لتقييم درجة المخاطر الائتمانية لبعض القطاعات الاقتصادية المساعدة من خلال تطور الائتمان والديون المتعثرة. وسيتم في المستقبل توسيع نطاق التحليل ليشمل مؤشرات أخرى تتعلق بال坦ة المالية لهذه القطاعات.

وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع اللمسات الأخيرة على دراسة نظرية تتوكى تعميق الفهم بدرجة الانسجام أو الاختلاف المحتمل بين أهداف السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية، وذلك من أجل تعزيز الأساس التحليلي للاستقرار المالي.

## 8.2.2 العلاقات بين مؤسسات الائتمان والبناء ومصالح مركزة المعلومات

### 1.8.2.2 العلاقات بين مؤسسات الائتمان وبنائها

تظل حماية زينة مؤسسات الائتمان وتعزيز الإدماج المالي في صلب اهتمامات بنك المغرب. في هذا الصدد، تتبع البنك عن كثب الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات الائتمان للامتثال لأحكام القانون رقم 31.08 المتعلق بحماية المستهلك.

وعلى مستوى التربية المالية،نظم البنك الدورة الأولى من «الأيام المالية للأطفال» بالتعاون مع مختلف شركائه<sup>1</sup>. وأعد استراتيجية وطنية ثلاثة للتواصل، كما عمل على إنشاء مؤسسة التربية المالية.

<sup>1</sup> وزارة التربية الوطنية؛ وزارة الاقتصاد والمالية؛ مجلس القيم المنقول؛ مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛ بورصة الدار البيضاء؛ المجموعة المهنية لبنوك المغرب؛ الجامعية المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

## 2.8.2.2 مصالح مركزة المعلومات

لقد مكن إحداث الوحدة المركزية الجديدة لعوارض الأداء المتعلقة بالشيكات من المعالجة الآلية لعملية تحديد هوية الزبائن موضوع التصريح بعوارض الأداء، وتقليل آجال تصحيح وتسوية العوارض، وتوفير خدمة الاطلاع عبر الانترنت على قاعدة بيانات الوحدة لعوارض الأداء المتعلقة بالشيكات، بالإضافة إلى ضمان موثوقية البيانات التاريخية لهذه القاعدة. ويبرز خليل المعطيات التي عالجتها الوحدة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيكات إلى النتائج المشار إليها في الجدول أدناه:

### **جدول 3.1.2: تقييم تدفقات المعطيات التي عالجتها الوحدة المركزية لعوارض الأداء**

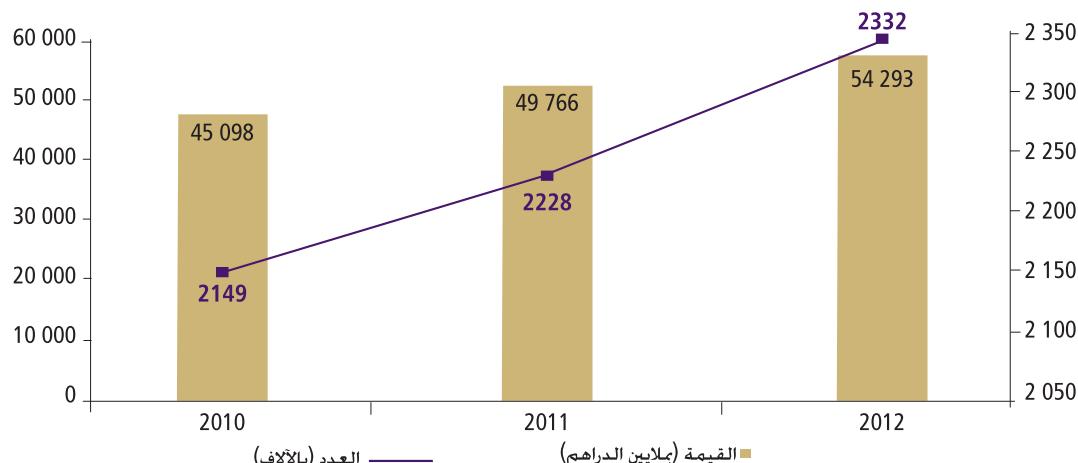
العدد / السنة	2010	2011	2012	التغير ما بين (%) 2011/2010	التغير ما بين (%) 2012/2011
التصريح بعوارض الأداء	366 596	386 950	385 781	5,55	-0,30
تسوية عوارض الأداء	104 695	106 690	107 252	1,90	0,53
عوارض الأداء المنتهية الأجل	209 587	196 715	185 338	-6,14	-5,78
الأحكام القضائية بالمنع من إصدار الشيكات	91	56	46	-38,46	-17,86
إلغاء عوارض الأداء	5 385	4 849	5 826	-9,95	20,15
طلب معلومات من طرف البنوك	1 270	1 246 842	1 305 695	-1,84	4,72

وبفضل آلية الاستماع والدعم المخصصة للعموم، تم استقبال 8.406 طلبات، بزيادة قدرها 45,7%. وبعد فحص هذه الطلبات، تم:

- الإلغاء 207 حالات منع خاطئ;
  - معالجة 30 شكایة، تتعلق 15 منها بعوارض لم يتم تسويتها و8 بأخطاء في البيانات الوصفية و4 بانتهال الهوية و3 بإشعارات متكررة;
  - تلبية 1.323 طلباً للحصول على معلومات شخصية؛
  - الاستجابة لما يبلغ 6.152 طلباً للمساعدة في إطار مهام الوحدة المركزية لعوارض الأداء.

وبلغ مجموع عوارض الأداء التي لم تتم تسويتها إلى نهاية دجنبر 2012 ما مجموعه 2.332.360 حالة ببلغ إجمالي قدره 54,3 مليار درهم، بزيادة بنسبة 4,7% من حيث العدد و9,1% من حيث القيمة. ويمثل الأشخاص الطبيعيون 83,1% من هذا المبلغ، بينما يشكل الأشخاص المعنويون نسبة 16,9%.

**رسم بياني 1.8.2.2: التطور السنوي لعوارض الأداء التي لم تتم تسويتها (حسب عددها وقيمتها)**



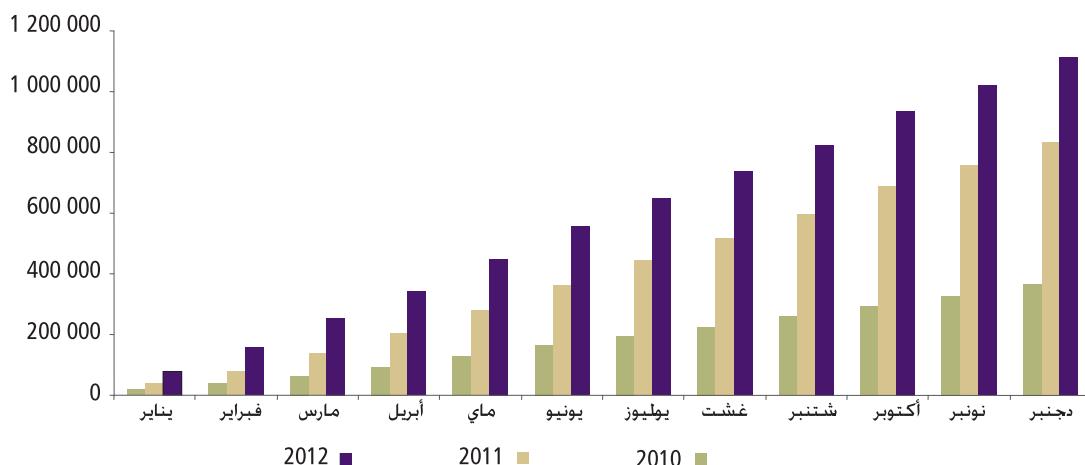
ارتفع عدد المنشوعين من إصدار الشيك سنة 2012 بنسبة 5,2% مقارنة مع 2011، ليصل إلى 563.722 شخصا، 91,1% منهم أشخاص طبيعيون.

ويتوخى البنك في سنة 2013 توسيع المنظومة الحالية لتشمل الوحدة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالكمبيالات المنمطة والوحدة المركزية للحسابات البنكية. ومن أجل المساهمة في تعزيز مصداقية الشيك، يعتزم البنك إطلاق طلب عروض يتعلق بتمكين التجار من الاطلاع على ملف الشيكات غير القانونية.

وشهد نشاط مكتب القروض نموا ملحوظا، كما يتبيّن من خلال الارتفاع الكبير في عدد تحميل البيانات المتعلقة بالبناء وعقود القروض والاطلاع المنهج على تقارير الملاعة قبل منح القروض والتحسين الجلي في نوعية البيانات المصحّ بها من لدن مؤسسات الائتمان.

وفي ما يتعلق بعملية التحميل، بلغت عقود الائتمان المدرجة في قاعدة بيانات المكتب أكثر من 8 ملايين عقد، بزيادة بنسبة 23% من سنة لآخر، بمبلغ جاري وصل إلى 657,5 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 13,6%. وانتقل الحجم الشهري لعدد مرات الاطلاع على قاعدة البيانات من 69.591 إلى 92.595 وحدة، وهو ما يعادل حجما سنويا بلغ 1.111.134 وحدة، بزيادة بنسبة 33%.

### رسم بياني 2.8.2.2: الحجم السنوي لاستشارات مكتب القروض



من أجل ضمان تبع دقيق لخاطر الائتمان على أساس مجمع حسب المجموعات ذات النفع الاقتصادي. قام مكتب القروض بتطوير منتج جديد يسمى «تقرير المجموعات» موجه لمؤسسات الائتمان، وبإنشاء موقع ثانوي لضمان استمرارية نشاطه التشغيلي.

ووفية إنجاز تقييم مرحلتي لنشاط مكتب القروض، أوفد صندوق النقد العربي ومؤسسة التمويل الدولية بعثة لتقييم نظام تقاسم المعلومات المتعلقة بالائتمان في المغرب، وذلك في إطار «المبادرة العربية لتقارير الائتمان». وتعكس النتائج التي تمخضت عن هذا التقييم خبرة البنك في هذا المجال والاعتراف الدولي بالنموذج الغربي والنجاح الكبير الذي أبانت عنه مؤسسات الائتمان في تدبير الخاطر. وتتعلق أهم محاور الإصلاح المقترحة بتوفير التربية المالية للمستهلكين ودمج البيانات المقدمة من المؤسسات غير الخاضعة لشراف بنك المغرب من أجل زيادة تيسير الحصول على القروض.

## 3.2 الموارد وبيئة العمل

### 1.3.2 الموارد البشرية

#### 1.1.3.2 الموظفون

من أجل الإطلاع بمهامه يعتمد بنك المغرب على جودة رأس المال البشري وعلى انخراط ومساهمة هذا الأخير في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية. وبنهاية سنة 2012، بلغ عدد العاملين في البنك 2437 مستخدما. تشكل نسبة

النساء فيهم 38%. ويقل هذا العدد بنسبة 2,75% عن المستوى المسجل في سنة 2011. وهو تطور يتماشى مع سياسة الاستعانة بالمعاهدين الخارجيين والاستخدام الأمثل لموارد البنك. ويشتغل 50% من المستخدمين في الإدارة المركزية و18% في دار السكة و32% في فروع ووكالات البنك.

ويشتغل 62% من العاملين في المهن الأساسية و38% في مهن الدعم. أما متوسط الأعمار، فيصل إلى 42 سنة، في حين يبلغ معدل الأقدمية 15 سنة.

**رسم بياني 1.3.2: هرم الأعمار حسب الجنس**



### 2.1.3.2 الأجور والخدمات الاجتماعية

يقدم البنك لمستخدميه سياسة شمولية للأجور والخدمات الاجتماعية تبرز الكفاءة والأداء وتمكن من استقطاب أفضل المرشحين. وتأخذ هذه السياسة بعين الاعتبار مبادئ الإنصاف الداخلي وتكافؤ الفرص. وفي سنة 2012، واصل البنك جهوده لتحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة لمستخدميه بهدف توفير بيئة عمل محفزة.

### 3.1.3.2 تطوير الموارد البشرية

تميزت سنة 2012، التي تزامنت مع نهاية المخطط الاستراتيجي الثلاثي المبتدئ سنة 2010، بتحقيق الأهداف المرتبطة بتدبير الموارد البشرية، والتي تتجلى في ترسیخ مبادئ وآليات التدبير التي أتى بها التصميم المديري للموارد البشرية.

فقد عمل البنك على تطبيق مقاربة لتقدير ممارسات المسؤولين الإداريين التي تسعى بالأساس إلى تثمين الجهد الذي يبذله المسؤولون من حيث استيعاب وتنفيذ المبادئ والقواعد المعتمدة على صعيد تدبير الموارد البشرية. وقد مكنت

المنظومية المُعَدّة في هذا الصدد من تقييم مدى التطبيق اليومي من طرف المسؤولين لثلاث ممارسات رئيسية تمثل في التقييم المهني وتحديد حاجيات التكوين والتوظيف الأمثل للموارد البشرية. وشملت عملية التقييم الأولى 342 مسؤولاً مباشراً يتولون مستوى متوسط من المسؤولية. وستُمكّن خلاصات هذا التقييم من ضمان توجه أفضل للجهود المستقبلية الرامية إلى توفير التكوين والمواكبة الجماعية والفردية.

إلى جانب توسيع مهامه وأنشطته، واصل البنك تعزيز موارده البشرية بمؤهلات محددة، إذ تم توظيف 54% من المستخدمين الجدد في مسلك «احتياطي».

#### 4.1.3.2 التكوين

تم تنظيم العديد من الأنشطة التكوينية، سنة 2012، مُكِّنت من مواكبة تطبيق المخطط الاستراتيجي والمساهمة في توفير المؤهلات الالزمة للمستخدمين لممارسة مهامهم.

وشمل مخطط التكوين لسنة 2012 كافة عمليات البنك، واحتلت عمليات «التنفيذ» الحيز الأكبر، تليها عمليات «التدبير» و«الدعم». إلى جانب ذلك، تم تنظيم العديد من دورات التكوين الخاصة لمواكبة المشاريع، خاصة منها مشروع القاعدة المركزية لسلك حسابات الزينة ومشروع المحوسبة والصحة والسلامة في مكان العمل والبيئة.

وقد عرفت هذه السنة أيضاً إدراج دورات تكوينية خاصة في مخططات التكوين. أبرزها:

- دورة العمليات البنكية: التي تهدف إلى إغناء معارف المستخدمين المعينين بشكل مباشر بالعمليات البنكية.
- دورة مدراء شبكة البنك: التي تدخل في إطار تطبيق نظام تدبير الخلف.
- دورة المستخدمين الجدد: التي تضم حصص تكوينية حول مهام ومهن البنك، وتهدف إلى تلقين المستخدمين الجدد معارف أفضل حول مهن البنك المركزي لتيسير اندماجهم داخل المؤسسة.

وبلغ عدد الحصص التكوينية ما مجموعه 397 دورة، 70% منها تمت في مركز التكوين بمدينة العرفان التابع لبنك المغرب، و25% بالخارج. فيما تم تنظيم 5% من هذه الدورات بالمقاولات داخل المغرب. ويتمثل المستخدمون الذين استفادوا من هذه الدورات 52% من إجمالي عدد مستخدمي البنك بعدل 7 أيام تكوين لكل مستخدم مستفيد.

## 2.3.2 أنظمة المعلومات

سعيا منه إلى تحسين أنشطة «المهن» و«الدعم» وإلى مواكبة تطور مهامه، واصل البنك جهوده الرامية إلى تحديث وتحسين أنظمة المعلومات. بذلك، تم إرساء قاعدة مشتركة للتطوير إلى جانب آليات لتدبير البرامج المعلوماتية، وذلك طبقاً لأفضل الممارسات الدولية. وقد مكنت هذه المجهود من جهة، من تعزيز الإطار المرجعي لتدبير محفظة مشاريع البنك "حقيقة BAM" وإرساء بنية خاصة بها، ومن جهة أخرى، من تحسين منهجية تسيير المشاريع المعلوماتية "منهاج SI".

علاوة على ذلك، انخرط بنك المغرب، منذ سنة 2011، في عملية تعمير أنظمة المعلومات، تماشيا مع المعايير المعتمدة بها في هذا الصدد، وذلك بغية توظيفها بشكل أمثل. فقد تم في سنة 2012 إتمام المرحلة الأخيرة من دراسة هذا المشروع، التي همت:

- التطبيق التدريجي لإطار هيكل يلائم استراتيجية البنك، ويكون من نموذج وظيفي وآخر معلوماتي وآخر تطبيقي:
- إرساء منظومة الممارسات الجيدة في مجال التعمير:
- تحديد محاور التحسين، بهدف ضمان الاستغلال الأمثل والأداء الجيد لأنظمة المعلومات.

كما واصل البنك إرساء وتنفيذ اختياراته من حيث الهيكلة التقنية. وقد مكنت الأوراش التي أعطيت الأولوية لانسجام واستدامة البيانات التحتية من تحقيق ما يلي:

- تجديد شبكة "WAN" لتشمل مختلف مقار البنك.
- مطابقة حل امتياز (تدبير الخدمات المعلوماتية) مع توصيات مرجع ITIL (المعلومات، التكنولوجيا، البنية التحتية، المكتبة) على مستوى عمليات «تدبير المشاكل»، «تدبير الإنتاج» و«تدبير مستويات الخدمة».
- إحداث القاعدة التقنية للحل Sentinel من أجل الإشراف على تدفقات خوادم الملفات (Flux CFT) وإعداد لوحات مؤشرات تقنية ووظيفية، تمكن من تتبع تدفقات مبادلات الوحدات مع الشركاء الخارجيين.
- اقتناء وتركيب القاعدة التقنية للخوادم المركزية الافتراضية، ويتوقع نقل التطبيقات نحو هذه المنصة في 2013.

موازاة ذلك، همت المنجزات المحققة في إطار المشاريع الكبرى ما يلي:

- الشروع في العمل بوحدة «العمليات البنكية» في إطار الخل الجديد لمسك حسابات الزبناء (BACETE) الذي مكن من:

- تحدث تدبير العمليات مع الزبناء بشكل يضمن التدبير المندمج والمتجانس ل مختلف العمليات:
  - مرکزة تدبير حسابات العملاء وتتبع العمليات والوضعيات في الوقت الحقيقي:
  - توحيد عملية معالجة الحسابات من خلال عزل الجانب التشغيلي عن الجانب الحاسبي:
  - ضمان سلامة معالجة العمليات وتقليل المخاطر التشغيلية.
- تطبيق الجزء الأول من الـ مـنـعـلـقـ بـالـعـمـلـةـ الـائـتـمـانـيـةـ (MFID) الذي يمكن من تتبع حركة ووضعية العملة الائتمانية والإشراف عليها في الوقت الحقيقي على صعيد فروع ووكالات البنك:
  - إعداد التقارير وفقاً لـ باـزـلـ 2ـ وـمـعـاـبـرـ الـحـاسـبـ الـدـولـيـةـ IFRSـ التي تسـاـهـمـ فيـ تـطـوـيرـ التـدـابـيرـ الـاحـتـراـزـيـةـ وـالـحـاسـبـيـةـ الـمـطـبـقـةـ عـلـىـ الـبـنـوـكـ وـالـهـيـثـاـتـ الـمـاـثـلـةـ وكـذـاـ تـبـادـلـ الـمـعـلـومـاتـ ماـ بـيـنـهـاـ مـاـ بـيـنـهـاـ مـصـطـلـحـاتـ مشـتـرـكـةـ وـضـعـتـهـاـ الـهـيـئـةـ الـمـصـرـفـيـةـ الـأـوـرـوبـيـةـ وـتـسـتـنـدـ إـلـىـ لـغـةـ XBRLـ:
  - إعطاء الانطلاقة للمصلحة المركزية الجديدة لـعـوـارـضـ الـأـدـاءـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـشـيـكـ الـتـيـ تـقـدـمـ خـدـمـاتـ جـدـيـدةـ عـبـرـ الـإـنـتـرـنـتـ لـفـائـدـةـ الـبـنـوـكـ بـمـاـ فـيـهـاـ الـإـطـلـاعـ عـلـىـ التـقـارـيرـ الـخـاصـةـ بـعـوـارـضـ الـأـدـاءـ لـزـبـنـائـهـ وـتـدـبـيرـ الشـكـاـيـاتـ.

وواصل البنك جهوده في مجال سلامة المعلومات، إذ عمل على وضع برنامج عام للسلامة تركز محاوره الرئيسية بالخصوص على مجالات سلامة الشبكات ومرافق المعطيات والحواسيب والمعطيات والمطراف والرسائل الإلكترونية. في هذا الصدد، تم إدخال العديد من الأوراش من بينها على الخصوص إرسال شبكة معلومات متعددة (WAN) احتياطية عبر مزود اتصالات آخر؛ وإعادة هيكلة قاعدة الإنترنيت/الشبكة الخارجية (Internet/Extranet)، مما من شأنه أن يسمح باعتماد منظومات السلامة المتقدمة طبقاً للمعايير والممارسات في المجال، وبإرساء البنية الأساسية للمفتاح العام (PKI)، التي توفر خدمات متقدمة من حيث ضمان سلامة المبادرات الإلكترونية.

وعلى صعيد آخر، تم إيلاء أهمية خاصة لـتعزيـزـ الـعـلـاقـاتـ مـعـ الـزـبـنـاءـ. فقد تم وضع «ـدـلـيـلـ الـخـدـمـاتـ» رهن إشارة كافة مستخدمي البنك، وذلك بغية المعالجة الآلية لـطلـبـاتـ الـاستـفـادـةـ منـ الـخـدـمـاتـ الـمـعـلـومـاتـيـةـ وـخـسـينـ الـخـدـمـاتـ الـمـقـدـمـةـ للـمـسـتـعـمـلـينـ.

إلى جانب ذلك، شهد البنك زيادة في عدد عقود الخدمات الموقعة داخل البنك (SLA)<sup>1</sup>، إذ تم توقيع ستة عقود جديدة، وفي إطار تحدث طرق وآليات العمل، بقدر الإشارة إلى تطوير حلول وخدمات ذات قيمة مضافة، لاسيما تقنية المؤتمرات عن بعد والولوج إلى خدمة الرسائل الإلكترونية من خارج مقار البنك (Webmail) وكذا توفير حظيرة للهواتف النقالة.

### 3.3.2 آلية مراقبة المعلومات المحاسبية

خلال سنة 2012، تم القيام بالعديد من الأنشطة مكنت البنك من التوفّر على مراقبة محاسبية ناجعة وفعالة كما ساهمت في تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية وشموليتها وكذا قابليتها للتتابع:

- تقنين مراقبة المعلومات على مستوى ثمانى مجالات لأنشطة (تدبير الاحتياطيات والسياسة النقدية: والعمليات البنكية: والشراء من الموردين: والبيع للزبناء: وتدبير المخزون: والنظام الجبائي: وتدبير المستعمرات: والصناديق الاجتماعية) وعلى مستوى المساطر الثنائية، التي تحدّد كيفيات التبادل وكذا أدوار ومسؤوليات الوحدات المعنية.
- تعزيز شفافية المعلومات المالية لا سيما من خلال إعداد البيانات المحاسبية الأسبوعية ونشر البيانات المالية بما فيها تقرير مراقب الحسابات الخاص بالسنة المالية 2011 على الموقع الإلكتروني للبنك.

ومن جهة أخرى، تم تعزيز نظام المعلومات المحاسبية في 2012 من خلال الشروع الفعلي في العمل بنظام مسک حسابات الزبناء، وبرنامج تفسير المحاسبة و«العملة الأئتمانية». وتغطي هذه البرامج مجالات «العمليات البنكية» و«العمليات الأئتمانية». ومكنت مختلف هذه المشاريع، بالخصوص، من تقنين ومركزة الإطار المرجعي للمخططات المحاسبية (440 مخطط محاسبي) ومن الإعداد الآلي لعدة تقارير ضرورية لتحليل الحسابات.

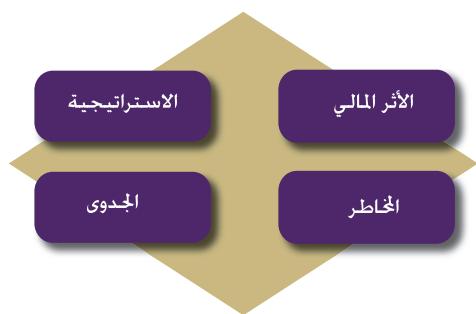
وساهمت هذه التحسينات أيضاً في تقليل آجال إقفال حسابات سنة 2012 وعدد التوصيات التي يقدمها مراقب الحسابات.

### 4.3.2 مقارنة مراقبة التدبير

واصل البنك، طيلة سنة 2012، تدبير موارده بواسطة الجمع بين الفعالية والتحكم في النفقات، لا سيما من خلال الاستمرار في العمل بسياسات إسناد بعض العمليات لمعاهدين خارجيين وضمان فعالية الأنظمة المعلوماتية وكذا مطابقة آلياته الأمنية للمعايير المعمول بها في هذا المجال.

وبغية تعزيز أدوات التدبير، وصل البنك عقد لقاءات تدبيرية مكنت على الخصوص من تحسين وحدات التدبير بمسؤوليتها ومن توعيتها بشأن الاستعمال الأمثل للموارد الموضوعة رهن إشارتها. وبالموازاة مع ذلك، وضع البنك مجموعة من المؤشرات، في إطار البنية الجديدة لتصنيف مصطلحات الميزانية، يتم عرضها حسب مجموعات وسائل بدلًا من أقسام الميزانية.

في هذا الإطار وعلى مستوى الاستثمار، تم تطوير مجموعة من المشاريع الكبرى تهدف إلى التدبير الأمثل لأنظمة تسيير المشاريع وحوكامتها. وهي عناصر ضرورية لتحقيق التدبير الجيد لاستثمارات البنك:



- تبني منهجية جديدة تتولى إعطاء الأولوية للمشاريع حسب المحاور الأربع الموضحة جانبها، مما يمكن من ضمان ملائمة الاستثمارات بالنظر إلى حاجيات البنك والموارد المتاحة. وقد خلصت هذه المقاربة إلى إعادة هيكلة محفظة المشاريع وإعادة توزيع ما تبقى من ميزانيات المشاريع المنتهية:

- ورفع من جودة التقارير المالية من خلال إحداث قاعدة بيانات تفاعلية على الأداة (SAS)<sup>1</sup> تقوم بتجميع كافة المعلومات حول المشاريع الاستثمارية وميزانية التسيير برسم السنوات الثلاث الأخيرة.

كما باشر البنك خسین نظامه التحليلي، وذلك من خلال إغنائه بالمعلومات وتعزيز موثوقيته، وتقليل آجال إصدار البيانات الخاصة بالتكليف، مما مكن من استعمال أفضل للنتائج التحليلية من طرف وحدات البنك. وقد صاحب عملية خسین هذا النظام إنجاز ثلاثة مشاريع هامة:

- مراجعة المنظومة الخاصة بتوزيع أوقات العمل والتي يكمن محور خسینها الرئيسي في الانتقال من التصريح السنوي إلى التصريح الشهري:
- شراء تطبيق جديد من شأنه تتبع تطور النظام التحليلي، وتقليل آجال حساب التكليف وإصدار محاسبة تحليلية شهرية:
- وضع إطار مرجعي للتكليف من خلال إحداث قاعدة بيانات تقوم بمركزة جميع المنتجات والخدمات التي يقوم البنك باحتساب تكلفتها.

### 5.3.2 مناخ العمل

في إطار التحسين المستمر لظروف العمل لا سيما من خلال تحديث فضاءات العمل والتدبير الأمثل لاستعمالها. أعطى البنك الانطلاقاً لمجموعة من المشاريع مكنت خلال 2012 من:

- توسيع مقرات الإنتاج والتخزين بدار السكة، حسب المعايير الدولية المعمول بها في مجال بناء المواقع الصناعية، مع ضمان توفير الطاقة والراحة الحرارية (ضبط درجة الحرارة والرطوبة)، والتحكم في تكاليف الصيانة:

- وبناء الوكالة الجديدة لبنك المغرب بالعيون، طبقاً ل برنامجه يستجيب للشروط الوظيفية ويتماشى مع المتطلبات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للمنطقة.

### 1.5.3.2 مقاربة «الجودة والصحة والسلامة في العمل والبيئة» (QSE)

في إطار مواصلة التحكم في المخاطر المرتبطة بالصحة والسلامة في العمل وبالتأثيرات البيئية، واصل البنك تنفيذ خطط عمله في هذا المجال والتي همت خلال 2012:

- إنجاز المراقبات التنظيمية للمنشآت التقنية;
- قياس جودة الهواء الداخلي في دار السكة;
- توفير تجهيزات الحماية الفردية للمستخدمين حسب المخاطر القائمة المرتبطة بالصحة والسلامة;
- إعداد دفتر تحملات يتعلق بتدبير النفايات;
- تحديد المواصفات التقنية لتهيئة مستودعات المواد الكيماوية;
- والمشروع في اتخاذ التدابير الهدافة إلى التدبير الأمثل للطاقة التي تستهلكها المواتسib.

إلى جانب ذلك، تم تقيين المساطر وتعليمات العمل وخطط المراقبة وإنجاز عدة أنشطة للتحسيس بخطورة التجهيزات الكهربائية، كما تم إعداد كتيب بالرسوم حول القواعد التي يجب احترامها عند نقل البضائع والحركة، وإعداد دليل لاستعمال التجهيزات الخاصة بالسلامة الفردية وكذا توعية المستخدمين بأهميتها.

وبالمثل، أطلق البنك، في 2012، مشروعين كبيرين من أجل الإحاطة بشكل أفضل بالمخاطر المرتبطة بالسلامة واستمرارية النشاط. ويتعلق الأمر بالمشروع المتعلق بهندسة الإفراج الذي يقضي بوضع تنظيم للتحكم في حالات الطوارئ<sup>1</sup> بمجموع الواقع<sup>2</sup>، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية والمعايير المغربية والدولية.

<sup>1</sup> حالة الطوارئ هي الوضعية التي تشكل خطراً حقيقياً أو محتملاً على سلامة الأشخاص.

<sup>2</sup> يعتبر التحكم في حالات الطوارئ عملاً ضرورياً يستجيب لـ إشكاليات مثارة في إطار تدبير الأزمات داخل البنك وفي إطار مشروع الجودة والصحة والسلامة في العمل والبيئة لا سيما في ما يتعلق بالمطابقة مع الإطار المرجعي OHSAS 18001.

### عملية التحكم في المخاطر المرتبطة بالسلامة واستمرارية النشاط



إضافة إلى ذلك، قام البنك بإتمام الدراسة الخاصة بإطلاق مشروع كبير يهدف إلى تأهيل تكنولوجيا المراقبة عبر الفيديو وملاءمتها مع المعايير المعمول بها. وذلك على مستوى جميع مواقع البنك مع ضمان المراقبة المركزية لهذه الواقع انطلاقا من مقر السلامة المركزية الموجود بالرباط.

إلى جانب ذلك، صاحب إقرار مهنية السلامة تنظيم أنشطة تكوينية وخشيسية متواصلة لفائدة مستخدمي البنك. وقد تم تتويج هذه العملية في 2012 بحصول 40 مستخدما على شهادات مصلحة السلامة من الحرائق والإسعاف، المستوى 1 (SSIAP1). وتكون 165 عنصرا من فرق التدخل الأول وأزيد من 1000 مستخدم في استعمال وسائل التدخل الأول.

### 2.5.3.2 الافتراض الطاقي

هم الافتراض الطاقي برسم سنة 2012 المنطقة النموذجية، التي تشمل وكالات أكادير ومراكش وتطوان وفاس وكذا موقع دار السكة والنخيل. ومكنت التوصيات المثبتة عن هذا الافتراض من تحديد تدابير جديدة للتحكم في الطاقة من الناحية التشغيلية. ومن المرتقب أن يتم توفير الطاقة في حدود 10% من خلال استثمارات يمكن استخدامها خلال مدة تتراوح بين سنة و8 سنوات.

### **3.5.3.2 تدبير الأرشيف**

ممكن مشروع تحديث نظام تدبير الأرشيف من وضع نظام تدبير حديث ومطابق للمعايير ومن تأهيل الأرشيف من خلال إنجاز أشغال تنقيح وملاءمة مقررات حفظ الأرشيف مع المعايير وتكون مختلف الفاعلين المتتدخلين في عملية تدبير الأرشيف. وتم، خلال سنة 2012، إعطاء الانطلاق لتدابير أخرى تتعلق بالخصوص باستدامة نظام تدبير الأرشيف من أجل ضمان استمرارية هذه الطريقة الجديدة في التدبير.

وعلى إثر أشغال تنقيح أرشيف البنك، وفي إطار مشروع تثمين الأرشيف التاريخي للبنك، سيتم الشروع في معالجة أدق للوثائق من أجل تشكيل قاعدة مستندية.

### **4.5.3.2 إسناد تدبير أنشطة الدعم لتعهد خارجي**

من أجل تكين البنك من التركيز على أنشطته الرئيسية وتحقيق الفعالية وتحسين جودة الخدمات المقدمة، تمحور مشروع إسناد بعض أنشطة الدعم لتعهد خارجي الذي تم الشروع فيه في إطار الخبط الاستراتيجي 2010-2012، خلال 2012، حول الأنشطة التالية:

- نشاط النقل المتعلق بأغلبية العribات الخفيفة للبنك وجزء من نقل المستخدمين;
- وصيانة المباني المستغلة لهن البنك وتلك المستغلة لأغراض أخرى في مدن الرباط والدار البيضاء والقنيطرة وسطات والجديدة.

ويجري حاليا تعميم هذه السياسة، التي أثبتت فعاليتها من حيث جودة الخدمات وتقليل تكاليف التدبير، على مجموع حظيرة العribات وموقع البنك. وتعتمد هذه السياسة على تنظيم وطريقة تسخير ينماء مع تطور الأنشطة التي أنسنت لتعهددين خارجين.

## **4.2 التواصل والتعاون**

### **1.4.2 التواصل والقرب**

في إطار استراتيجية التواصل الشاملة، عمل البنك على تعزيز المعلومات المقدمة للعموم وعلى تحسين فهم مهامه وقراراته. هكذا، وحرصا منه على احترام الشفافية وعلى تحسين تبادل المعلومات مع الصحفيين، واصل البنك عقد

مؤتمراته الصحفية مباشرة بعد انعقاد اجتماع المجلس. وذلك بغية الإبلاغ بقرارات البنك المتعلقة بالسياسة النقدية وتفسيرها. كما تم تنظيم لقاءات جديدة حول مواضيع آنية همت بالخصوص آليات انتقال السياسة النقدية والتربية المالية.

من جهة أخرى، واصل البنك مقاربة التحسين المستمر لبوابته الإلكترونية، بغية تقديم معلومات غنية ومحينة للعموم. وقد نظم عدة أنشطة تكوينية وخشيسية على مستوى جميع جهات المملكة، حول مفاهيم اقتصادية ومالية، بتعاون مع شركائه، وذلك لفائدة 30.000 تلميذ في المستويين الابتدائي والثانوي. وشمل هذا البرنامج زيارات لمقرات البنك بدار السكة ومتاحف البنك ووكالات البنك التجارية وبورصة الدار البيضاء وكذا أنشطة تكوينية قام بها أطر البنك في المؤسسات التعليمية. وإضافة إلى ذلك، تم إصدار دعامتين تتضمنان معلومات ومفاهيم مبسطة، وقد نالت هذه العملية الكبرى جائزة أفضل تنظيم من قبل CIFY.<sup>1</sup>

وعلى الصعيد الداخلي، انخرطت مجلة «تواصل» أيضا في دينامية التحسين المستمر حيث ركزت اهتمامها أكثر على الرأس المال البشري والنجاحات الجماعية المحققة وواكبت المشاريع الكبرى للمؤسسة مع الانفتاح على المستجدات الوطنية والدولية.

وبغية تعزيز التواصل البصري حول الأداء، تم إطلاق مفهوم جديد للتنشيط عن قرب. فهذا المشروع الذي يستهدف كل وحدة حسب مهنتها، يمكن من التواصل بشأن المؤشرات الأكثر أهمية، كما ي العمل على التوعية بالممارسات الجيدة في مجال الجودة والسلامة والبيئة.

ومناسبة الاحتفال بالذكرى 25 لإحداث دار السكة، تم تنظيم زيارات إرشادية لفائدة 600 شخص من بين مستخدمي البنك وعائلاتهم.

واختتمت السنة باليوم الخاص بالأطر، الذي شكل مناسبة لتبادل المعلومات مع مجموعة الأطر العاملة بالبنك فيما يتعلق بالتوجهات الجديدة للمخطط الاستراتيجي 2013-2015 وكذا لتقديم الشريط المؤسسي الذي يعرض الإنجازات الرئيسية لبنك المغرب منذ 2004، وهو تاريخ اعتماد أول مخطط استراتيجي.

ويطمح البنك أيضا إلى تبني استراتيجية تمكن كافة مستخدميه من استيعاب رؤية البنك وتوجهاته الاستراتيجية. لهذا الغرض، تم تنظيم عملية تواصل خاصة بالخطط الثلاثي 2013-2015. هكذا، توصل كل مستخدم بدعامة خاصة تبين التوجهات الاستراتيجية على شكل أهداف تشغيلية حسب الوحدات.

<sup>1</sup> منظمة غير حكومية مقرها بأمستردام تعمل من أجل التربية المالية للأطفال والشباب

## 2.4.2 المتحف

في 2012، استقبل المتحف ما يناهز 6.000 زائر، أي بزيادة 9% مقارنة بسنة 2011. وبعزى هذا الأداء إلى عمليات الدعاية التي قام بها البنك لدى المؤسسات المدرسية وكذلك إلى مجانية الولوج أيام الجمعة.

وتميزت الأنشطة الثقافية ببرمجة متنوعة تتضمن معارض مؤقتة وموضوعاتية، ولقاءات للنقاش وكذلك أوراش تربوية لفائدة المؤسسات المدرسية.

وفي ما يخص إعادة تشكيل الذاكرة التاريخية للبنك، أعطيت الانطلاقة في 2012 للدراسة التركيبية لجموع الأرشيف التاريخي للبنك لدى مؤسسات وطنية وأجنبية.

تم إغناء الموروث النقدي للبنك باقتناء سبع مجموعات من القطع النقدية والأوراق البنكية. ليصل عدد القطع النقدية إلى 2300 وعدد الأوراق البنكية إلى 341، تغطي فترة الحماية وإصدارات المغرب المستقل حت حكم المغفور له محمد الخامس. وبالتالي، تم وضع نظام حديث ومتتطور لتخزين المجموعات الفنية والنقدية، مع مراعاة مناخ التخزين وجودة الهواء.

## 3.4.2 التعاون الدولي

### 1.3.4.2 التعاون مع البنوك المركزية

في إطار تعزيز علاقات التعاون مع البنوك المركزية وأجهزة الإشراف البنكي، قام بنك المغرب في شهر يوليوز بتوقيع اتفاقيتي التعاون الآتتين:

- اتفاقية تعاون مع بنك لكسنبوغ المركزي، تقضي بوضع إطار للتعاون المالي والمساعدة التقنية والتكوين؛
- وذكرة تفاهم مع سلطة النقد الفلسطينية من أجل تعزيز العلاقات الثنائية وتشجيع تبادل الإصدارات والأشغال العلمية والخبرات.

هكذا، انتقل عدد الاتفاقيات الموقعة من طرف البنك منذ سنة 2003 إلى 12 اتفاقية تتوزع بين التعاون العام وتبادل الخبرات والمراقبة البنكية وتبادل المعلومات.

وعلاوة على ذلك، تم تنظيم عدة أنشطة تعاون مع بنوك مركبة أخرى، وهي بنك فرنسا، والبنك الوطني البلجيكي.

والبنك الوطني السويسري، وبنك كندا، والبنك المركزي الأسترالي ومصرف قطر المركزي. وتحورت هذه الأنشطة بالخصوص حول مواضيع تتعلق بالسياسة النقدية، وبازل 3، والمالية الإسلامية، ومراجعة النظرة، وإعادة التنظيم وإعادة الهيكلة التنظيمية للعمليات، والقانون المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين فيما يخص معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

ونظم البنك أيضا 20 زيارة عمل لفائدة 54 إطارا يمثلون 13 بنكا مركزا ومؤسسات من إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>1</sup>. وفي نهاية 2012، همت أنشطة التعاون التينظمها البنك 40% من البلدان الإفريقية.

### 2.3.4.2 العلاقات الدولية

نظم بنك المغرب بتعاون مع البنك المركزي الأوروبي المؤتمر السابع للنظام الأوروبي للبنوك المركزية لدول البحر الأبيض المتوسط. وذلك في 12 يوليوز بالدار البيضاء. وشهد هذا المؤتمر مشاركة عدد من ممثلي البنوك المركزية وممثلين ساميين من منطقة نظام الأورو، واللجنة الأوروبية، والبنك الأوروبي للاستثمار وكذا البنك المركبة لكل من الجزائر ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وتونس وتركيا إضافة إلى سلطنة النقد الفلسطينية.

وتعاون البنك بشكل نشيط مع البنك المركزي الأوروبي من أجل إعداد أوراق العمل والوثائق الخاصة بهذا اللقاء، الذي تحورت دوراته الثلاث حول المواضيع التالية:

أ- التطورات الاقتصادية والمالية في دول البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأورو: مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية؛

ب- تطبيق السياسة النقدية: خارب حديثة منطقة الأورو وفي دول البحر الأبيض المتوسط؛

ج- السياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي: وجهات نظر الآخاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط.

ومن جهة أخرى، توصل البنك ببعثتين من صندوق النقد الدولي:

٠ في أكتوبر، بعثة لتقدير الضمانات الوقائية للبنك على إثر مصادقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على اتفاقية خط الوقاية والسيولة لفائدة بلادنا.

<sup>1</sup> بنك دول وسط إفريقيا؛ والبنك المركزي لدول غرب إفريقيا؛ وبنك جمهورية الموروندي؛ والبنك المركزي للكونغو؛ والبنك المركزي لجمهورية غينيا؛ والبنك المركزي الليبي؛ وبنك مدغشقر المركزي؛ والبنك المركزي الموريتاني؛ وبنك موزambique المركزي؛ وسلطنة النقد الفلسطينية؛ وبنك السودان؛ والبنك المركزي التونسي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

• في دجنبر، بعثة تجمع بين المشاورات مع المغرب برسم المادة الرابعة والمراجعة نصف السنوية الأولى لاتفاقية خط الوقاية والسيولة. ويدخل الشق الأول من هذه البعثة في إطار المراقبة الثنائية للصندوق التي تمثل في تتبع الوضعية الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء. أما بالنسبة للشق الثاني، فالهدف المتوازي يمكن في تتبع النتائج والمؤشرات المرجعية للبرنامج الاقتصادي للمغرب المدعوم بخط الوقاية والسيولة. وعلى إثر هذه البعثة المزدوجة، خلص مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، في فبراير 2013، إلى أن المغرب لا يزال مؤهلاً للاستفادة من اتفاقية خط الوقاية والسيولة.

وأخيراً، شارك البنك، في عدة تظاهرات دولية كبرى، من ضمنها:

- مؤتمر المهمة التاريخية لبنك فرنسا الذي انعقد يومي 15 و 16 مارس بباريس حول موضوع «البنوك المركزية والدول اليوم».
- الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية التي نظمت بمراكمش في شهر أبريل.
- اجتماعات الربيع والخريف للجنة النقدية والمالية الدولية المنظمة في أبريل بواشنطن وفي أكتوبر بطوكيو، وكذا الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- الاجتماع السنوي التاسع عشر لمحافظي البنوك المركزية لبلدان الفرنكوفونية المنعقد في ماي بجزيرة موريشيوس حول موضوع «البنوك المركزية: دور جديد ومهام جديدة داخل اقتصاد عالي متغير».
- الاجتماع العام السنوي عدد 82 لبنك التسويات الدولية واجتماع محافظي البنوك المركزية الإفريقية المنعقدين في بازل خلال شهر يونيو.
- اجتماع المحافظين الأفارقة لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في غشت بكينشاسا.
- الاجتماع 36 لمحافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية العربية، المنظم في أكتوبر بالكويت.
- الندوة الرفيعة المستوى المنظمة في داكار، في شهر نونبر، من طرف البنك المركزي لدول غرب إفريقيا (BCEAO) بمناسبة الذكرى الخمسين لإحداث البنك حول موضوع «الإدماج النقدي وتغييرات النظام المالي الدولي: خدمات وأفاق».
- الندوة المنظمة بمناسبة الذكرى الأربعين لإحداث بنك دول وسط إفريقيا (BEAC) المنعقدة في مالابو، في نونبر، حول موضوع «الإدماج النقدي بإفريقيا: جارب وأفاق».
- المؤتمر الرفيع المستوى المنظم للاحتفاء بالذكرى الخمسين لإحداث بنك الجزائر، في الجزائر العاصمة، في شهر دجنبر، حول موضوع «الاستقرار المالي والنمو في البلدان العربية».

## الجزء 3

البيانات المالية لبنك المغرب





## البيانات المالية

### 1. الم歇لة في 31 ديسمبر 2012

2011/12/31	2012/12/31	إيضاحات	الأصول (بآلاف الدرهم)
9 571 626	9 946 351	1	موجودات وتوظيفات من الذهب
161 265 474	134 367 658	2	موجودات وتوظيفات من العملات الأجنبية
19 472 831	26 662 609		- موجودات وتوظيفات لدى البنوك الخارجية
137 307 963	102 249 212		- سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها
4 484 680	5 455 837		- موجودات أخرى من العملات
<b>6 668 110</b>	<b>5 142 456</b>	<b>3</b>	<b>موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية</b>
1 110 328	1 105 435		- اكتتاب لدى صندوق النقد الدولي - حصة الاحتياطي
5 286 188	3 769 687		- موجودات من حقوق السحب الخاصة
271 593	267 333		- اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	-		<b>مساعدات مالية للدولة</b>
-	-		- تسببيقات تعاقدية
-	-		- تسببيقات برسم تسهيلات الصندوق
-	-		- مساعدات مالية أخرى
<b>39 330 041</b>	<b>69 286 710</b>	<b>4</b>	<b>ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية</b>
15 001 597	15 005 114		- قيم مستحفظة
24 001 223	54 182 946		- تسببيقات البنوك
327 221	98 650		- ديون أخرى
-	-		<b>سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة</b>
<b>7 058 502</b>	<b>7 533 358</b>	<b>5</b>	<b>أصول أخرى</b>
5 629 441	5 028 720		- مدینون مختلفون
1 429 061	2 504 638		- أصول أخرى مختلفة
<b>3 182 867</b>	<b>3 577 145</b>	<b>6</b>	<b>قيم مستعقة</b>
<b>227 076 620</b>	<b>229 853 677</b>		<b>مجموع الأصول</b>

في هذا الجزء، تم تجريب الأرقام من أقرب ألف درهم، وبالتالي، فإن جمجمع والجمجمع الفرعية لا تتطابق دائمًا مجموع الأرقام المقربة المكونة لها.

<b>2011/12/31</b>	<b>2012/12/31</b>	<b>إيضاحات</b>	<b>الخصوم (بآلاف الدراهم)</b>
<b>166 252 990</b>	<b>172 493 352</b>	<b>7</b>	<b>أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة</b>
163 807 102	169 925 633		- أوراق بنكية
2 445 888	2 567 719		- قطع نقدية
<b>3 451 385</b>	<b>3 380 196</b>	<b>8</b>	<b>التزامات بالذهب والعملات الأجنبية</b>
-	-		- التزامات بالذهب
3 451 385	3 380 196		- التزامات بالعملات الأجنبية
<b>211 949</b>	<b>222 014</b>	<b>9</b>	<b>التزامات بالدرهم القابل للتحويل</b>
202 136	212 813		- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
9 813	9 201		- التزامات أخرى
<b>29 566 029</b>	<b>26 997 811</b>	<b>10</b>	<b>ودائع والتزامات بالدرهم</b>
1 979 729	2 870 774		الحساب الجاري للخزينة العمومية
23 787 663	20 126 676		ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية
23 787 663	20 126 676		- حسابات جارية
-	-		- حسابات استرجاع السيولة
-	-		- حسابات تسهيلات الودائع
1 309 496	1 515 766		ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
2 489 141	2 484 594		حسابات أخرى
<b>13 155 415</b>	<b>12 422 322</b>	<b>11</b>	<b>خصوم أخرى</b>
<b>7 392 898</b>	<b>7 276 936</b>	<b>12</b>	<b>مخصصات حقوق السحب الخاصة</b>
<b>5 533 810</b>	<b>5 533 954</b>	<b>13</b>	<b>رساميل ذاتية ومتضيئاتها (منها)</b>
500 000	500 000		- رأس المال
5 001 340	5 001 340		- احتياطيات
20 869	21 014		- مرحل من جديد
<b>1 512 144</b>	<b>1 527 091</b>		<b>نتيجة صافية للسنة المالية</b>
<b>227 076 620</b>	<b>229 853 677</b>		<b>مجموع الخصوم</b>

## 2. حساب العائدات والتكاليف في 31 ديسمبر 2012

2011/12/31	2012/12/31	إيضاحات		(بآلاف الدرهم)
3 983 664	2 908 570	<b>17</b>	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات من الذهب والعملات	
778 872	1 927 422	<b>18</b>	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية	
-56 923	7 660	<b>19</b>	فوائد محصلة أخرى	
371 070	325 859	<b>20</b>	عمولات محصلة	
137 159	131 597	<b>21</b>	عائدات مالية أخرى	
207 373	143 845	<b>22</b>	مبيعات السلع والخدمات المنتجة	
27 726	21 803	<b>23</b>	عائدات مختلفة	
4 528	-		سحوبات على الاستخدامات	
3 744 373	144 511	<b>24</b>	مؤونات مسترجعة (*)	
894	59 156	<b>25</b>	عائدات غير جارية	
<b>9 198 736</b>	<b>5 670 423</b>		<b>مجموع العائدات</b>	
28 698	7 883	<b>26</b>	فوائد منوحة على الالتزامات بالذهب والعملات	
368 814	324 201	<b>27</b>	فوائد منوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم	
15 009	14 798	<b>28</b>	عمولات منوحة	
941 514	844 052	<b>29</b>	تكاليف مالية أخرى	
955 483	799 713	<b>30</b>	تكاليف خاصة بالموظفين	
268 827	203 326	<b>31</b>	شراء المواد والأدوات	
242 838	284 699	<b>32</b>	تكاليف خارجية أخرى	
3 905 157	674 364	<b>33</b>	مخصصات للاستخدامات والمؤونات (*)	
5 498	39 876	<b>34</b>	تكاليف غير جارية	
<b>954 753</b>	<b>950 419</b>	<b>35</b>	ضريبة على النتيجة	
<b>7 686 592</b>	<b>4 143 332</b>		<b>مجموع التكاليف</b>	
<b>1 512 144</b>	<b>1 527 091</b>		<b>نتيجة صافية</b>	

(\*) انظر الإطار 1.2.3: التقديم الحاسبي الجديد للمخصصات واسترجاع المؤونات.

### 3. خارج الحصيلة في 31 ديسمبر 2012

	2011/12/31	2012/12/31	ايضاحات	(بآلاف الدراهم)
				<b> عمليات الصرف بالناتج</b>
				- العملات المتوقع تسليمها بالناتج
				- الدر衙م المتوقع تحصيلها بالناتج
				<b> عمليات الصرف لأجل</b>
				- العملات المتوقع تحصيلها لأجل
				- العملات المتوقع تسليمها لأجل
				<b> عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية</b>
		2 045 124	14	
			14	<b> عمليات الصرف - عمليات المفاضلة</b>
	720 073	306 496		- العملات المتوقع تحصيلها
	718 247	305 632		- العملات المتوقع تسليمها
				<b>تعديل العملات خارج الحصيلة</b>
				<b>الالتزامات على المنتجات المالية المشتقة</b>
			15	<b>الالتزامات على السنادات</b>
	41 069 179	73 336 198		- سنادات محصلة على التسبيقات المنوحة
	2 144 600	2 968 300		- سنادات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها
	832 950	-		- سنادات أجنبية متوقع تحصيلها
	-	-		- سنادات متوقع تسليمها
			16	<b>الالتزامات أخرى</b>
	40 171	100 586		- ضمانات محصلة على الأسواق
	731 954	787 544		- الالتزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض المنوحة للموظفين
	43 019	41 431		- الالتزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
	1 000	1 000		- الالتزامات أخرى ممنوحة

## 1.3 حصيلة بنك المغرب

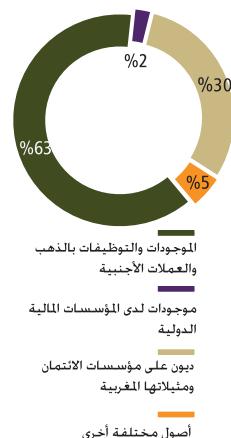
عند نهاية السنة المالية 2012، بلغ مجموع حصيلة بنك المغرب 677 853 229 ألف درهم، متزايداً بما قدره 2 777 057 ألف درهم أو 1% مقارنة بسنة 2011.

ويعزى هذا التطور على مستوى الأصول. إلى التأثير المزدوج لارتفاع التسبيقات الممنوحة للبنوك في إطار السياسة النقدية ولتراجع الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية.

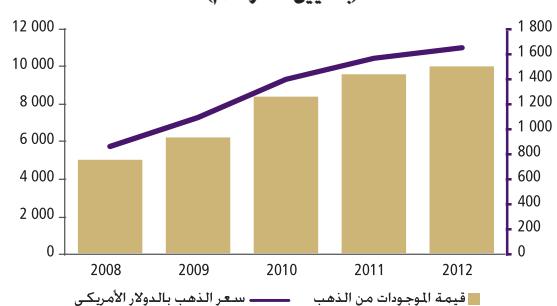
أما على مستوى الخصوم، فهو يرجع إلى تنامي التداول النقدي الذي خفف منه انخفاض ودائع البنوك لدى بنك المغرب.

### 1.1.3 الأصول

% Δ	2011	2012	إيضاحات	بآلاف الدرهم
4	9 571 626	9 946 351	1	الموجودات والتوظيفات من الذهب
-17	161 265 474	134 367 658	2	الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية
-23	6 668 110	5 142 456	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
76	39 330 041	69 286 710	4	ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها الغربية
7	7 058 502	7 533 358	5	أصول أخرى
12	3 182 867	3 577 145	6	قيم مستقرة
1	227 076 620	229 853 677		<b>مجموع الأصول</b>



رسم بياني 1.1.3: تطور قيمة الموجودات من الذهب  
(ملايين الدرهم)



#### الموجودات والتوظيفات من الذهب

ووصلت قيمة الموجودات من الذهب ارتفاعها خلال 2012 لتصل إلى 9 946 351 ألف درهم، متزايدة بنسبة 4% مقارنة بسنة 2011، وذلك نتيجة لتصاعد سعر أونصة الذهب الذي بلغ 1 664 دولار عند نهاية ديسمبر 2012. ومن جهته، ظل مخزون الذهب الذي يملكه البنك شبه مستقر في 708 766 أونصة (ما يعادل 22 طن).

## الموجودات والتوظيفات من العملات

**جدول 1.1.3 : تغير تأثير الحجم وسعر الصرف على الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية**

%	Δ	التأثير 2012/2011
		الحجم
-23,5		أورو
19,9		دولار أمريكي
		سعر الصرف
0,4		أورو
-1,7		دولار أمريكي

**جدول 2.1.3 : بنية الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية**

2011	2012	بآلاف الدراهم
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
%7	%4	ودائع نقدية <sup>(1)</sup>
%44	%42	سندات الاقتراض الخاصة بالتوظيف
%41	%34	سندات الاقتراض الخاصة بالاستثمار
%8	%20	سندات أخرى <sup>(2)</sup>
%100	%100	مجموع الموجودات بالعملات الأجنبية
(1) لدى البنوك الأجنبية		
(2) ما فيها الودائع حتى الطلب لدى البنوك المركزية وتفويضات التدبير		

**جدول 3.1.3 : توزيع محافظ سندات الاقتراض حسب آجالها**

2011	2012	المجموع
%79	%61	أقل من سنة
%21	%39	أكثر من سنة
%100	%100	المجموع

تشكل الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية البند الأكثر أهمية في جانب الأصول. وذلك بمبلغ قدره 134 367 658 ألف درهم. فقد تراجعت حصته في المخصصة من 84% سنة 2010 و 71% سنة 2011 إلى 58% فقط في 2012. ارتباطاً بتقلص احتياطيات الصرف.

وعلى أساس شهري، عرف هذا البند ارتفاعات ظرفية بنسبة 0,7% في غشت 2012 ارتباطاً بدخول العملات الأجنبية خلال الفترة الصيفية وبواقع 6% في متم دجنبر 2012. نتيجة لاقتراض الخزينة لمبلغ 1,5 مليار دولار أمريكي في السوق المالية الدولية.

بلغت حصة التوظيفات في سندات الاقتراض، عند نهاية هذه السنة، 76%. وترجع حصة القسم النقدي إلى 4%. فيما تمثل الموجودات والتوظيفات الأخرى 20% من هذا البند.

ويعزى نمو هذه الأخيرة خلال 2012 بالأساس إلى زيادة البنك من ودائعها لدى البنك المركزي بالنظر إلى مستويات أسعار الفائدة المعدومة. بل والسلبية أحياناً وتفاقم خطر الائتمان.

## موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

انتقلت هذه الموجودات من 110 668 6 ألف درهم إلى 142 456 5 ألف درهم، منخفضة بنسبة 23% مقارنة بالسنة الماضية. وهو ما يعزى بالأساس إلى تدني الموجودات من حقوق السحب الخاصة بالموازاة مع تسديد البنك لحساب الخزينة، خلال هذه السنة. لستحققات برسم القروض الممنوحة من طرف صندوق النقد العربي، يبلغ إجمالي قدره 806 136 105 من حقوق السحب الخاصة مقابل 80 513 415 أديت في 2011.



## الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

### إطار 1.1.3 : قرارات السياسة النقدية

قرر مجلس البنك خلال اجتماعه المنعقد في مارس 2012، تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 3,25% إلى 3%. وذلك في سياق يتميز بتراجع ملحوظ للنشاط الاقتصادي وتوقع مرکزي للتضخم يتلاعماً باستمرار مع هدف استقرار الأسعار وكذا بتوجه ميزان المخاطر نحو الانخفاض، خلال الفصل الأول من السنة.

وأخذت بعض الاعتبار مدى الحاجة إلى السيولة والطابع المستمر لهذه الحاجة وكذا التوقعات الخاصة بتطور عوامل السيولة، خفض المجلس أيضاً في شتنبر، نسبة الاحتياطي النقدي من 6% إلى 4%. وأدى هذا الإجراء إلى تخفيض المبلغ الأدنى للاحتياطي النقدي بما قدره 7 600 مليون درهم.

وعلى إثر اشتداد الحاجة إلى السيولة خلال سنة 2012 نتيجة لتفاقم عجز الميزان التجاري، واصل بنك المغرب سياسته اللينة من خلال ضخ السيولة الضرورية للحفاظ على توازن الخزائن البنكية وضمان استقرار سعر الفائدة ما بين البنوك في مستوى قرب من سعر الفائدة الرئيسي.

كما أطلق البنك في شهر دجنبر، برسم عملياته طويلة الأمد، قرضاً مضموناً بالأوراق التجارية الخاصة الموجهة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وللمقاولات الصغيرة جداً بـ 380 2 مليون درهم، وقام في إطار توسيع مجال الضمانات التي يمكن تطبيق عمليات السياسة النقدية عليها، بتلبين معايير قبول شهادات الإيداع.

جدول 4.1.3 : الديون على مؤسسات الائتمان

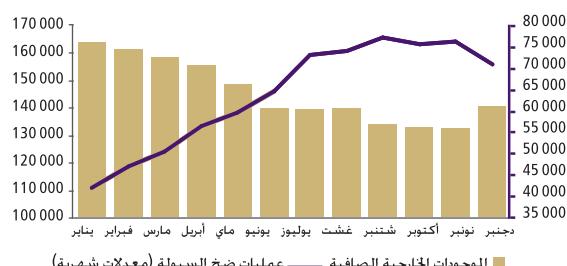
% Δ	2011	2012	بألاف الدراهم
عمليات الاستحفاظ			
112	24 001 223	51 002 182	تسبيقات لمدة 7 أيام
غير هام	-	800 764	تسبيقات لمدة 24 ساعة
-	15 001 597	15 005 114	عمليات إعادة الشراء
غير هام	-	2 380 000	قروض مضمونة

خلال سنة 2012، تفاقم عجز الخزائن البنكية بشكل ملحوظ بفعل التأثير التضييفي للعوامل المستقلة، لا سيما الموجودات من العملات الأجنبية.

رسم بياني 2.1.3 : التأثير التضييفي للموجودات الخارجية

الصافية على السيولة البنكية خلال سنة 2012

(ملايين الدراهم)



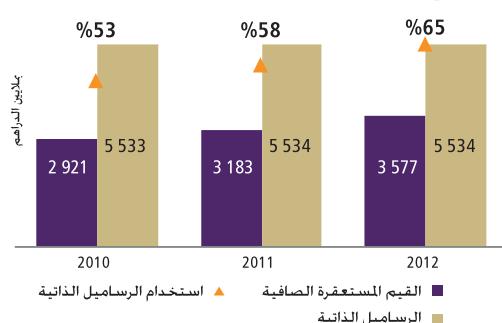
وفي ظل هذه الظروف، واصل بنك المغرب ضخ المزيد من السيولة، خاصة من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام.

### قيم مستعقة

جدول 5.1.3 : مكونات القيم المستعقة

% Δ	Δ القيمة	2011	2012	بألاف الدراهم
-12	-90 286	728 806	638 520	قروض مستعقة
-55	-80 387	146 924	66 536	سندات مساهمة
17	806 836	4 864 322	5 671 158	مستعقرات مجسدة وغير مجسدة
11	636 162	5 740 051	6 376 214	قيم مستعقة إجمالية
9	241 884	2 557 184	2 799 068	استخدامات ومؤونات
12	394 278	3 182 867	3 577 145	قيم مستعقة صافية

رسم بياني 3.1.3 : تطور نسبة استخدام الرساميل الذاتية



في نهاية دجنبر 2012، بلغت القيمة الإجمالية للأصول المستعقة للبنك 214 376 6 ألف درهم، أي بارتفاع سنوي قدره 636 162 ألف درهم أو 11%.

وأخذنا بعين الاعتبار الخصصات للاستخدامات والخصصات للمؤونات عن تدني قيمة سندات المساهمة بـ 799 068 2 ألف درهم، بلغت القيم المستعقة الصافية 3 577 145 ألف درهم، متزايدة بنسبة 12% مقارنة بسنة 2011.

تراجع القروض المستعقة بما قدره 90 286 ألف درهم لتصل في نهاية ديسمبر 2012 إلى 520 638 ألف درهم، ارتباطاً بالأصول. بتحويل القرض طويل الأجل بمبلغ 150 000 ألف درهم خلال 2012 الذي منحه البنك لصندوق التقاعد إلى مساهمة خاصة.

جدول 6.1.3 : سندات المساهمة

% Δ	Δ القيمة	2011	2012	بألاف الدرهم
-	0	26 765	26 765	سندات لدى البنوك المغربية (منها)
-	0	1 265	1 265	دار الضمان
-	0	4 000	4 000	ماروكيلير
-	0	20 000	20 000	المؤسسة المالية المغربية
-67	-80 387	120 159	39 772	سندات لدى المؤسسات المالية الأجنبية
-78	-81 852	104 081	23 228	أوباك كوراساو Ubac Curaçao
175	330	188	519	سويفت Swift
2	134	5 791	5 926	صندوق النقد العربي
-	0	10 099	10 099	برنامج تمويل التجارة العربية
-55	-80 387	146 924	66 536	المجموع الإجمالي لسندات المساهمة
-95	-57 650	60 650	3 000	مؤونات
-26	-22 737	86 274	63 536	المجموع الصافي لسندات المساهمة

انتقلت القيمة الإجمالية لمحفظة سندات مساهمة البنك من 146 924 ألف درهم سنة 2011 إلى 66 536 ألف درهم في 2012، منخفضة بمبلغ 80 387 ألف درهم. وهو ما يعزى إلى تدني المساهمة التي يملكها البنك في Ubac Curaçao، بسبب تحفيض هذه المؤسسة لرأسمالها، خلال سنة 2012، على إثر تراجع القيمة الإسمية لأسهمها من 50 إلى 10 دولار أمريكي.

أما في ما يخص قيمة مساهمة البنك في رأس المال شركة SWIFT، فقد انتقلت من سنة لآخر من 188 إلى 519 ألف درهم بالموازاة مع شراء البنك لتسعة أسهم إضافية، طبقاً للقواعد العامة التي تطبق على المساهمين والتي تنص على وجوب إعادة تخصيص أسهم شركة SWIFT مرة كل ثلاثة سنوات على الأقل.

### جدول 7.1.3: المستعمرات المحسدة وغير المحسدة

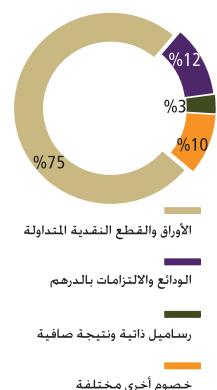
المجموع	المستعمرات غير المحسدة	أخرى	الأثاث والمعدات	الاستصلاحات والتهيئات والمنشآت	الأشغال وعمليات البناء الجارية	الأراضي المباني	بألاف الدراهم
<b>4 864 322</b>	472 455	203 091	1 499 102	160 396	187 448	232 732	2 109 098
							المبلغ الإجمالي عند بداية السنة المالية
<b>812 707</b>	45 131	24 146	648 593	28 568	66 044		شراء
<b>158 736</b>	5 953			23 970		41	تحويل
<b>5 871</b>				4 641	460	741	تفويت
<b>158 736</b>	29 923				41	128 772	تحويل
<b>5 671 158</b>	<b>493 616</b>	<b>227 237</b>	<b>2 167 023</b>	<b>188 463</b>	<b>124 020</b>	<b>232 729</b>	<b>2 238 070</b>
							المبلغ الإجمالي عند نهاية السنة المالية

يعزى نمو القيمة الإجمالية للمستعمرات المحسدة وغير المسجدة بـ 836 ألف درهم أو بنسبة 17% خلال 2012 على أساس إلى:

- استمرار تجديد تجهيزات دار السكة (624 ألف درهم) وبنيات البنك (المستغلة لهن البنك والمستغلة لأغراض أخرى).
- إنشاء مركز اصطياف بأكادير ومسجد مغطى بمركز الاصطياف بطنجة (27 ألف درهم). وذلك في إطار تطوير الأعمال ذات الطابع الاجتماعي.
- وتعزيز الأنظمة المعلوماتية للبنك (575 ألف درهم).

### 2.1.3 المخصوم

% Δ	2011	2012	إيضاحات	بألاف الدراهم
4	166 252 990	172 493 352	7	الأوراق والقطع النقدية المتداولة
-2	3 451 385	3 380 196	8	الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
5	211 949	222 014	9	الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل
-9	29 566 029	26 997 811	10	الودائع والالتزامات بالدرهم
-6	13 155 415	12 422 322	11	خصوم أخرى (*)
-2	7 392 898	7 276 936	12	مخصصات حقوق السحب الخاصة
0	5 533 810	5 533 954	13	رساميل ذاتية ومثيلاتها
1	1 512 144	1 527 091		النتيجة الصافية للسنة المالية
1	<b>227 076 620</b>	<b>229 853 677</b>		<b>مجموع المخصوم</b>



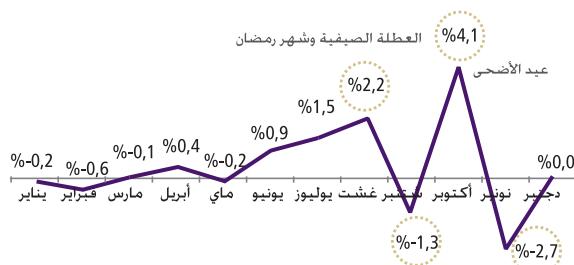
(\*) بما فيها حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف.

## الأوراق والقطع النقدية المتداولة

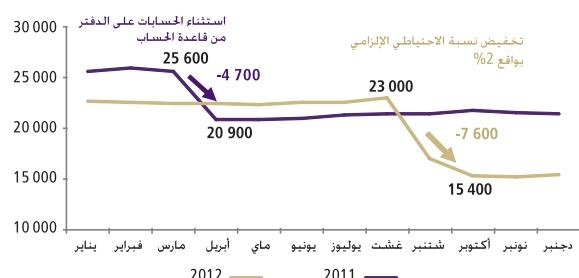
يظل التداول النقدي البند الأكثر أهمية في جانب الخصوم (75%). إذ يتزايد بالموازاة مع ارتفاع الطلب على الأوراق. هكذا، بلغ التداول النقدي 352 493 172 ألف درهم، مسجلا ارتفاعا سنويا قدره 4% بدل 9% المسجلة في 2011.

رسم بياني 4.1.3 : التغير الشهري للأوراق البنكية والقطع

النقدية المتداولة خلال 2012



رسم بياني 5.1.3 : تطور مبلغ الاحتياطي الإلزامي  
(ملايين الدرهم)



ومن جهتها، ارتفعت وضعيّة الحساب الجاري للخزينة وودائع الإدارات والمؤسسات العمومية بنسبة 45% و16% على التوالي لتصل إلى 1 515 766 ألف درهم عند نهاية ديسمبر 2012.

وعلى أساس شهري، عرف التداول النقدي، في الجمل، تغيرات مطابقة لتجوّله الموسمي. فقد شهد فترات ذروة متّبعة بفترات تراجع خلال الفصلين الثالث والرابع من سنة 2012، وذلك بمناسبة العطلة الصيفية، وشهر رمضان والاحتفال بعيد الأضحى.

## الودائع والالتزامات بالدرهم

بلغ هذا البند 811 997 ألف درهم، متراجعا بما قدره 2 568 218 ألف درهم نتيجة بـالأساس لتدنى موجودات البنوك في الحسابات الجارية بنسبة 15%， الذي يعزى بدوره، جزئيا، إلى تحفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 6% إلى 4% في سبتمبر 2012.

## مخصصات حقوق السحب الخاصة

سجلت قيمة مخصصات حقوق السحب الخاصة انخفاضاً قدره 115 961 ألف درهم حيث بلغت 7 276 936 ألف درهم، نتيجة بـالأساس لأنخفاض سعر الدولار في نهاية ديسمبر 2012 مقارنة بنهاية 2011.

### رساميل ذاتية ومثيلاتها

**جدول 8.1.3 : رساميل ذاتية ومثيلاتها**

2011	2012	بألاف الدراهم
		منها
500 000	500 000	رأس المال
5 001 340	5 001 340	احتياطيات
20 869	21 014	مرحل من جديد

ظل مبلغ الرساميل الذاتية ومثيلاتها شبه مستقر مقارنة بالسنة الماضية، حيث بلغ 5 533 954 ألف درهم.

### 3.1.3 المضيحة حسب العمليات الرئيسية في 31 ديسمبر 2012

#### عمليات خاصة بالذهب والعملات الأجنبية

التغير (%)	2011	2012	بألاف الدراهم
-16	177 505 210	149 456 465	الأصول
4	9 571 626	9 946 351	موجودات وتوظيفات من الذهب
-17	161 265 474	134 367 658	موجودات وتوظيفات من العملات الأجنبية
-23	6 668 110	5 142 456	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
3	21 663 837	22 261 025	الخصوم
-2	3 663 334	3 602 210	التزامات بالذهب، والعملات الأجنبية والدرهم القابل للتحويل
-2	7 392 898	7 276 936	مخصصات حقوق السحب الخاصة
7	10 607 605	11 381 879	حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف
-18	-155 841 373	-127 195 439	عمليات خاصة بالذهب والعملات الأجنبية *

#### عمليات مع الدولة

التغير (%)	2011	2012	بألاف الدراهم
-	-	-	أصول
-	-	-	سندات الخزينة المغربية
36	2 676 208	3 644 960	خصوم (منها)
45	1 979 729	2 870 774	حساب الخزينة العمومية
9	582 568	636 309	صندوق الحسن الثاني
36	2 676 208	3 644 960	عمليات مع الدولة (*)

(\*) موارد - استخدامات

### الوضعية الصافية تجاه مؤسسات الأئتمان

التغير (%)	2011	2012	بألاف الدراهم
76	39 330 041	69 286 710	الأصول
76	39 330 041	69 286 710	ديون على مؤسسات الأئتمان المغربية ومثيلاتها
-15	<b>23 787 663</b>	<b>20 126 676</b>	خصوم
-15	23 787 663	20 126 676	ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية
216	-15 542 377	-49 160 033	الوضعية الصافية تجاه مؤسسات الأئتمان <sup>(*)</sup>

(\*) موارد - استخدامات

## 2.3 حساب العائدات والتكاليف

عند قراءة هذا الجزء المتعلق بالعائدات والتكاليف، يجب أخذ بعين الاعتبار تغيير تقديم المخصصات/استرجاع المؤونات عن تدني قيمة سندات التوظيف.

### إطار 1.2.3 : التقديم الحاسبي الجديد للمخصصات واسترجاع المؤونات

طبقا لمبدأ الوضوح، تمت مراجعة التقديم الحاسبي للمخصصات واسترجاع المؤونات الخاصة بالسندات الأجنبية في 2012. ومقارنة بسنة 2011، مكنت هذه المقاربة الجديدة من تتبع أفضل لتكلفة الخطر القائم بالنسبة لهذه السندات طيلة السنة بحسابات المخصصات.

وبالموازاة مع ذلك، يتم تقييد الانخفاض الكلي أو الجزئي لهذا الخطر في حسابات استرجاع المؤونات. وليس لهذه العملية أي أثر على النتيجة بما أن الفارق (المخصصات - استرجاع المؤونات) يبقى ماثلا في كلا التقديمين، مع خسرين قراءة حسابات العائدات والتكاليف الخاصة بالبنك.

## 1.2.3 العائدات

% Δ	2011	2012	إيضاحات	البنود الرئيسية بآلاف الدرهم
-27	3 983 664	2 908 570	17	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات من الذهب والعملات الأجنبية
147	778 872	1 927 422	18	فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومتيلاتها المغربية
-12	371 070	325 859	20	عمولات محصلة
-4	137 159	131 597	21	عائدات مالية أخرى
-31	207 373	143 845	22	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
-21	27 726	21 803	23	عائدات مختلفة
-96	3 744 373	144 511	24	مؤونات مسترجعة
غير هام	894	59 156	25	عائدات غير جارية
-38	9 198 736	5 670 423		<b>مجموع العائدات</b>



تراجع عائدات البنك، من نهاية سنة لأخرى. من 9 198 736 ألف درهم إلى 5 670 423 ألف درهم، حيث تقلص بنسبة 38%. وهو ما يعزى بشكل كبير إلى تغيير تقديم الخصصات/استرجاع المؤونات عن تدني قيمة السندات الأجنبية في نهاية السنة، وذلك تطبيقاً لتوصية مراقب الحسابات بهذا الشأن. وبغض النظر عن تأثير هذا التقديم الجديد، تكون هذه العائدات قد ارتفعت بنسبة 2% مقارنة بسنة 2011.

وليس لهذه العملية أي أثر على النتيجة بما أن الفارق (الخصصات - استرجاع المؤونات) يبقى نفسه في كلا التقديمين. وبلغ هذا الفارق 251 902 ألف درهم في 2012 مقابل 135 879 ألف درهم في 2011.

جدول 1.2.3: بنية العائدات

الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	بآلاف الدرهم
%44	4 053 277	%53	3 028 581	عائدات التوظيفات بالعملات الأجنبية
%9	778 872	%34	1 927 262	عائدات عمليات السياسة النقدية
%47	4 366 587	%13	714 580	عائدات العمليات الأخرى (*)
%100	9 198 736	%100	5 670 423	<b>مجموع العائدات</b>

(\*) بما فيها العمولات ومبيعات الوثائق المؤمنة واسترجاع المؤونات

### جدول 2.2.3: فوائد محصلة عن التوظيفات بالعملات الأجنبية

% Δ	2011	2012	بالألاف الدرهم
-71	125 499	36 347	القسم النقدي
-28	1 157 467	831 231	قسم سندات الاقتراض - التوظيف
-24	2 641 421	2 016 430	قسم سندات الاقتراض - الاستثمار
-78	23 489	5 086	الموجودات من حقوق السحب الخاصة

### فوائد التوظيفات من الذهب والعملات

تراجع الفوائد المحصلة عن عمليات تدبير احتياطيات الصرف بنسبة 27% مقارنة بسنة 2011 لتصل إلى 908 570 ألف درهم، وهو ما يعكس تقلص الموجودات الخارجية واستمرار سياق أسعار الفوائد المنخفضة.

هكذا، انخفضت مداخيل التوظيفات في سندات الاقتراض بما قدره 951 227 ألف درهم أو بنسبة 25% لتصل إلى 847 661 ألف درهم، فيما أفرز القسم النقدي فوائد في حدود 36 347 ألف درهم، بانخفاض قدره 89 152 ألف درهم أو 71% مقارنة بسنة 2011.

### فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

تميزت سنة 2012 بارتفاع هام في عمليات إعادة التمويل البنكي، ارتباطاً باستمرار تضييق الخزائن البنكية. ولمواجهة هذه الظرفية، تدخل بنك المغرب بالخصوص من خلال عمليات التسبيق لمدة 7 أيام التي بلغ متوسط مبالغها الجاري 47 436 650 ألف درهم مقابل 105 21 598 ألف درهم عند نهاية ديسمبر 2011.

### جدول 3.2.3: فوائد محصلة على عمليات إعادة التمويل البنكي

% Δ	2011	2012	بالألاف الدرهم
			عمليات الاستحفاظ
105	701 938	1 441 887	تسبيقات لمدة 7 أيام
غير هام	74 938	466 616	عمليات إعادة الشراء
غير هام	1 995	16 652	تسبيقات لمدة 24 ساعة
غير هام	-	2 107	قرصنة مضمونة

وواصل البنك عمليات إعادة الشراء الطويلة الأجل بمبلغ 114 005 ألف درهم وأطلق عملية قروض مضمونة قيمتها 2 380 000 ألف درهم. كما قام بانتظام، بالتدخل من خلال التسبيقات لمدة 24 ساعة، وصل متوسط مبالغها الجاري 416 309 ألف درهم.

وأفرزت مختلف هذه العمليات فوائد بمبلغ 1 927 262 ألف درهم مقابل 778 872 ألف درهم في 2011.

## العمولات المحصلة

بلغت العمولات المحصلة من طرف البنك مقابل الخدمات التي يقدمها للزبناء في نهاية دجنبر 2012 ما قدره 325 859 ألف درهم، منخفضة بما قدره 45 210 ألف درهم أو 12% مقارنة بالسنة الماضية. ويعزى هذا التطور، بالإضافة، إلى انخفاض العمولة عن عمليات الصرف.

## عائدات مالية أخرى

تراجع العائدات المالية الأخرى، المكونة أساساً من فوائض القيمة التي أفرزتها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، بما قدره 5 562 ألف درهم أو 4% لتصل إلى 131 597 ألف درهم، ارتباطاً بما يلي:

- تراجع عائدات توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية وفوائض القيمة عن تفويضات التدبير بنسبة 49% و51% على التوالي
- ونمو فوائض القيمة الحقيقة على تفويت سندات التوظيف الأجنبية بنسبة 94% نتيجة لزيادة أسعارها في ظل المنحى التنازلي للنسبة.

## مبيعات السلع والخدمات المنتجة

يعزى تراجع هذا البند بنسبة 31% بالإضافة إلى تدني مخزونات المنتجات في طور الصنع والتي بلغ تغيرها 116-34 ألف درهم. ومن جهتها، ظلت مبيعات الوثائق المؤمنة في مستوى ماثل للسنة الماضية، حيث بلغت 154 485 ألف درهم منها 143 207 ألف درهم ناجمة عن بيع جواز السفر البيومترى.

## عائدات غير جارية

وصلت هذه العائدات عند نهاية دجنبر 2012 إلى 156 59 ألف درهم، تمثل 28 989 ألف درهم منها عائد عملية تفويت أحد عقارات البنك.

## 2.2.3 التكاليف



تراجع التكاليف الإجمالية للبنك إلى 4 143 332 ألف درهم، منخفضة بمبلغ 3 543 259 ألف درهم أو -46% مقارنة بسنة 2011. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في حدود 3 359 517 ألف درهم بتدني التكاليف المالية. ويعتبر التقديم الحاسبي الجديد للمخصصات / استرجاع المؤونات عن تدني السنادات الأجنبية وراء تغير التكاليف خلال سنة 2012. وباستثناء أثر هذا التغيير، تكون هذه التكاليف قد ارتفعت بنسبة 2% مقارنة بسنة 2011.

### نفقات التسيير

وصلت نفقات التسيير إلى 1 287 739 ألف درهم عند نهاية ديسمبر 2012، منخفضة بنسبة 12% أو 179 409 ألف درهم مقارنة بسنة 2011.

#### • تكاليف خاصة بالموظفين

تقلصت تكاليف الموظفين بمبلغ 770 770 ألف درهم أو 16% لتصل إلى 799 713 ألف درهم مقابل 955 483 ألف درهم في 2011، والتي كانت تشمل 303 482 ألف درهم، تمثل الشريحة الأخيرة من الحصة السنوية لالتزامات البنك بخانة الصناديق الاجتماعية. ومن جهتها، سجلت السنة المالية 2012 تكلفة بمبلغ 150 000 ألف درهم تتعلق بتحويل القرض طويل الأجل الذي منحه البنك لصندوق التقاعد في ديسمبر 1994 إلى مساهمة خاصة.

وانخفضت كثالة الأجور بنسبة 0,4% لتصل إلى 323 ألف درهم في 2012 مقابل 621 ألف درهم في 2011، التي عرفت تكلفة استثنائية بمبلغ 146 ألف درهم تتعلق بذكره دخول التغطية الخاصة بتقادع المستخدمين التعاقديين حيز التنفيذ (قرار مجلس البنك الصادر خلال جلسته عدد 228 المنعقدة في 29 مارس 2011).

وباستثناء هذه التكلفة، تكون كثالة الأجور قد نمت بنسبة 2,2%，تماشيا مع الهدف الذي حدده البنك والقاضي بحصر تزايد هذا البند، خلال ثلاث سنوات، في حوالي 3%.

#### • شراء المواد والأدوات

عرف هذا البند تراجعاً بنسبة 24% أو 500 ألف درهم مقارنة بالسنة الماضية، وهو ما يعزى إلى:

- انخفاض مصاريف شراء القوالب النقدية بالموازاة مع استعمال سبائك جديدة للقوالب النقدية منخفضة السعر في صنع السلسلة الجديدة للقطع النقدية، مكنت خلال هذه السنة، من تدبير أمثل للميزانية بنسبة 21% مقارنة بسنة 2011.
- وارتفاع مخزونات المواد الأولية.

#### • تكاليف خارجية أخرى

سجلت هذه التكاليف ارتفاعاً بنسبة 17% أو 41 ألف درهم، تعزيزياً على أساس إلى:

- تزايد المصاريف المرتبطة بصيانة البرامج المعلوماتية
- وارتفاع تكاليف إيجار مقرات مبني (Les Patios) التي تختضن، مؤقتا، وحدات الإدارة المركزية.

#### النفقات المالية

أنهت التكاليف المالية سنة 2012 بانخفاض نسبته 64% مقارنة بسنة 2011، حيث بلغت 1 740 ألف درهم، ارتباطاً على أساس التقديم الحاسبي الجديد للمخصصات للمؤونات عن تدني قيمة السنديات. هكذا، تراجع هذا البند من 3 608 504 في 2011 إلى 306 026 ألف درهم في 2012.

وبغض النظر عن هذا التطور الهام، عرفت بنود التكاليف الأخرى تغيرات معتدلة نسبياً:

- انخفاض التكاليف المالية الأخرى بمبلغ 97 ألف درهم تحت التأثير المزدوج:

**جدول 4.2.3 : تكاليف مالية أخرى**

% Δ	2011	2012	بالآلاف الدرهم
-10	941 514	844 052	تكاليف مالية أخرى (منها)
-27	430 762	313 880	نواقص قيمة خاصة بتنفيذ سندات التوظيف
-13	501 688	434 963	التوزيع الزمني للمكافآت على السندات الأجنبية
غير هام	-	76 780	نواقص القيمة على سندات المساهمة

- لتراجع نواقص القيمة الخاصة بتنفيذ سندات التوظيف الأجنبية بمبلغ 882 ألف درهم والتوزيع الزمني للمكافآت عن سندات الاستثمار بمبلغ 66 ألف درهم بالموازاة مع تقلص حجم محفظة الاستثمار.

- وتقيد ناقص قيمة بمبلغ 76 780 ألف درهم ناجمة عن تخفيض رأس المال UBAC Curaçao.

٠ انخفاض الفوائد الممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم بمبلغ 44 613 ألف درهم (12%) حيث بلغت 324 201 ألف درهم ارتباطا بتدني كل من:

**جدول 5.2.3 : فوائد منوحة على الودائع والالتزامات**

% Δ	2011	2012	بالآلاف الدرهم
-12	368 814	324 201	فوائد منوحة على الودائع والالتزامات (منها)
-9	173 030	157 642	احتياطي غير متاح
-26	39 759	29 240	صندوق الحسن الثاني
-14	74 153	64 013	الخزينة

- الفوائد التي يمنحها البنك برسم الاحتياطي الإلزامي (9%) بالموازاة مع تخفيض الحد الأدنى لهذا الاحتياطي.

- والفائدة المؤداة على ودائع صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحساب الجاري للخزينة (18%) بفعل انخفاض موجوداتها لدى البنك خلال 2012.

٠ ونمو التكاليف غير الجارية بمبلغ 34 378 ألف درهم مقارنة بسنة 2011. نتيجة بالأساس لتقييد مساهمة البنك في صندوق التماسك الاجتماعي خلال 2012 (37 804) 34 378 ألف درهم تمثل 2,5% من النتيجة الصافية للسنة المالية (2011).

**رسم بياني 1.2.3 : تطور النتيجة الإجمالية، والضريبة على الشركات والنتيجة الصافية (بملايين الدرهم)**

### 3.2.3 بيان أرصدة التدبير في 31 ديسمبر 2012

التغير (%)	2011	2012	بألاف الدراهم
-5	4 287 470	4 080 163	نتيجة أنشطة بنك المغرب
-39	3 274 290	2 004 870	نتيجة عمليات تدبير احتياطيات الصرف
192	605 842	1 769 620	نتيجة عمليات السياسة النقدية
-25	407 608	305 673	نتيجة العمليات البنكية الأخرى
-8	1 744 466	1 613 040	التكاليف العامة للاستغلال
-3	2 543 274	2 467 123	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-114	-76 377	10 387	النتيجة غير الجارية
-0,5	954 753	950 419	الضريبية على النتيجة
1	1 512 144	1 527 091	النتيجة الصافية

رسم بياني 2.2.3 : تغير معامل الاستغلال



### 3.3 ملحقات الحسابات

#### 1.3.3 الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التكميلية لبنك المغرب وتقديمها طبقاً للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات في ما يخص تقييم المخزون ومستقراته الجسدية وغيرها. ويعتمد تقييمات خاصة بالنسبة لجميع العمليات الخاصة بنك المغرب.

وتضم القوائم التكميلية كما هي واردة في المادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب. المصلحة وحساب العائدات والتکاليف وبيان المعلومات التكميلية.

#### 2.3.3 المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم

##### عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز والأجل. سواء تم هذه العمليات للحساب الخاص للبنك أو في إطار الوساطة مع البنوك. وتدرج هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج المصلحة عند تاريخ الالتزام، ثم في حسابات المصلحة عند تاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

##### الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المرتبطة عن إعادة التقييم في حساب تقييم احتياطيات الصرف المدرج في خصوم حصيلة البنك. وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والبرمجة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لهذا الحساب في 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب، وهو المستوى الذي يجب الإبقاء عليه في رصيد هذا الحساب، كما تضع آلية لوضع مخصصات أو الاقتطاع منه في حالة وجود نقص أو فائض عن الحد الأدنى المطلوب.

ولا يترتب عن آلية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

## السننadas

تصنف السننadas التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف حسب الغرض من حيازتها وذلك ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف والاستثمار.

- **محفظة المعاملات :** تتكون من السننadas المشتراءة منذ البداية، بغرض إعادة بيعها في أجل لا يتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها، حسب سعر شرائها، مع احتساب المصروف، وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناجمة عن التقييم الشهري لهذه السننadas حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموقعة.

وإلى غاية متم سنة 2012، لا يملك بنك المغرب أي سند معاملات ضمن محفظته.

- **محفظة التوظيف :** تتكون من السننadas التي يشتريها البنك بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر دون نية حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجيل الإدراجهات في المحفظة في الحصيلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء، وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة.

- لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السننadas وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة فترة حيازة هذه السننadas.

- في نهاية كل شهر، تؤدي نواقص القيمة غير المحققة الناجمة عن الفارق بين القيمة الحاسبة لهذه السننadas وقيمتها في السوق إلى تكوين مؤونات لنقصان القيمة. وبالمقابل، لا تدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أنه بدءا من شهر أكتوبر 2008، أحدث البنك فئة فرعية ضمن سننadas التوظيف الخاصة به، وذلك قصد إدراج سننadas التوظيف قصيرة الأجل ذات الفوائد المختسبة مسبقا. ويتم تقييد هذه السننadas حسب سعر شرائها، مع احتساب الفوائد؛ وتتوزع الفوائد المختسبة مسبقا على طول مدة السننadas وتقييد في حسابات العائدات عند نهاية كل شهر.

- **محفظة الاستثمار :** تتكون من السننadas المشتراءة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها.

• ويتم تسجيلها حسب سعر شرائها، دون احتساب المصروفات وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة:

• لا يتم تقييد فوائض أو نواقص القيمة المتعلقة بهذه السندات:

• يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بطريقة منتظمة على طول المدة المتبقية للسندات.

#### **موجودات أخرى بالعملات**

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي تم تفويض تدبيرها لوكلاع خارجيين في إطار عقود تحدد معايير الأداء.

ويتم تقييد هذه السندات حسب قيمتها السوقية. إذ يتم تقييدها في البداية حسب سعر الشراء، وتقييد فوائض ونواقص القيمة مع نهاية كل شهر في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة. وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات في نهاية الشهر، بعد افتتاحها والتوصل بها بشكل قانوني من طرف الوكلاع المفوضين بالتدبير.

#### **المستعمرات المحسدة وغير المحسدة**

تزيد المستعمرات المحسدة وغير المحسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخدامات المتراكمة.

ويتم استخدام المستعمرات بطريقة منتظمة، حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخدام المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل مستعمر، في ما يلي:

العقارات	20 سنة
الاستصلاح والتهيئة والتجهيز	5 سنوات
معدات دار السكة	10 سنوات
معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى	5 سنوات
أثاث المكاتب	10 سنوات

### المستعمرات المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية المكونة من كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. وفي ما يتعلق بالمساهمات الأجنبية، يتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

ونظراً لعدم إدراجها في البورصة، يتم تقييم هذه المساهمات عند نهاية السنة المالية وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

### المخزونات

تتكون المخزونات بما يلي:

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك:
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب):
- المنتجات المصنعة الموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة):
- والقطع النقدية التذكارية.

وتقيد المواد واللوازم القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن شرائها، مع اقتطاع المؤونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات.

وتدرج المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفة الشراء إضافة إلى المصروف المرتبطة باستلام هذه المواد ومع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها.

وتقيد المنتجات المصنعة الموجودة في طور التصنيع في الحصيلة بتكلفة إنتاجها، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها.

## 4.3 إيضاحات حول بنود الخصيلة

### إيضاح رقم 1 : الموجودات والتوظيفات من الذهب

ت تكون الموجودات من الذهب من تلك المودعة في المغرب وفي الخارج.

ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم الموجودات من الذهب وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر المرتبطة بهذه العملية في حساب تقييم احتياطيات الصرف.

### إيضاح رقم 2 : الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

يتضمن هذا البند المقابل بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. وتتم حيازة هذه الأخيرة على شكل ودائع خت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية. وبتاريخ 31/12/2012، أصبحت سندات بند "سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها" توزع حسب طبيعتها وتأتي على الشكل التالي:

جدول 1.4.3 : توزيع المحفظة حسب طبيعة السندات

2012	2011	2010	بآلاف الدراهم
46 140 625	65 419 160	67 654 029	سندات الاستثمار
-648	-17 866	-65 672	المؤونات
56 518 862	72 047 023	69 263 882	سندات التوظيف
-409 628	-140 556	-228 413	المؤونات
<b>102 249 212</b>	<b>137 307 761</b>	<b>136 623 826</b>	<b>المجموع</b>

### إيضاح رقم 3 : موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

يتضمن هذا البند :

- الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي- حصة الاحتياطي: يتكون من الجزء (14,5%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأس المال صندوق النقد الدولي. ويشمل :

- الجزء القابل للتصرف: 70,45 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (913 ألف درهم) ويمثل مساهمة بنك المغرب بالعملة الأجنبية. ويدخل هذا الجزء، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، في احتياطيات الصرف لبنك المغرب.

• الشريحة المعباء: التي تبلغ 14,71 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (192.279 ألف درهم) وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية المفتوح باسم صندوق النقد الدولي لدى البنك باسم «الحساب رقم 1».

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع مساهمة المغرب في رأس مال صندوق النقد الدولي تصل إلى 588,20 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، تملك منها الخزينة نسبة 85,5% (بالعملة الوطنية).

- الموجودات من حقوق السحب الخاصة: ويتعلق الأمر بموجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب الدائن، العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة وتسديدات القروض المقدمة للمغرب.

وينجح صندوق النقد الدولي فوائد على هذه الموجودات على أساس فصلي.

- الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي: يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأس المال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 27,55 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

• 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، وموعدة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب.  
ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (5 926 ألف درهم):

• 14,8 مليون دينار عربي مكتتبة بالعملة الأجنبية منها 6,87 مليون دينار عربي مكتتبة من طرف البنك  
رأس المال صندوق النقد العربي (333 ألف درهم) :

• 12,55 مليون دينار عربي، منها 5,88 مليون مكتتبة من طرف بنك المغرب برسم عملية الزيادة في رأس المال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطيات التي تمت في سنة 2005 .

#### **إيضاح رقم 4 : الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية**

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية. وبتاريخ 31/12/2012، يتكون هذا البند على المخصوص من:

#### جدول 2.4.3 : الديون على مؤسسات الائتمان

% Δ	2011	2012	بألاف الدراهم
عمليات الاستحفاظ			
112	24 001 223	51 002 182	التسبيقات لمدة 7 أيام
غير هام	-	800 764	التسبيقات لمدة 24 ساعة
-	15 001 597	15 005 114	عمليات إعادة الشراء
غير هام	-	2 380 000	القروض المضمونة

#### إيضاح رقم 5 : أصول أخرى

يتضمن هذا البند على الخصوص :

- الدينون المختلفون الذين يضمون أساساً ديون مختلفة مستحقة للبنك.
- حسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف موزعة على عدة سنوات مالية وتكاليف محاسبة مسبقاً وعائدات منتظرة مما يسمح بربط العائدات والتكاليف وكذا كل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية بالسنة المالية الموافقة لها.
- حسابات التحصيل التي تشمل أيضاً الشيكات المستلمة مع اعتماد فوري.

#### إيضاح رقم 6 : قيم مستعقرة

يتضمن هذا البند :

- القروض التي يمنحها البنك لفائدة مستخدميه.
- المساهمات في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية.
- المستعقرات غير المجسدة والمجسدة للاستغلال وغير الاستغلال.

#### إيضاح رقم 7 : الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة

يمثل مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

## إيضاح رقم 8 : الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتضمن هذا البند على الخصوص الودائع بالعملات الأجنبية للبنوك المغربية والبنوك الأجنبية ولغير المقيمين.

## إيضاح رقم 9 : الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل جاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

ويشكل "الحساب رقم 1" لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. ويتم سنويا تعديل الموجودات في هذا الحساب وكذا في "الحساب رقم 2" لصندوق النقد الدولي قصد الأخذ بعين الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة.

## إيضاح رقم 10 : الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند :

- الحساب الجاري للخزينة العمومية الذي تقيد فيه جميع عملياتها:

وتحتم مكافأة الرصيد الدائن لهذا الحساب حسب الشروط المحددة أدناه وفقا لاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب في 28 يوليوز 2009.

- بالنسبة للشريحة التي تقل عن أو تعادل 2 مليار درهم، تم مكافأتها بسعر الفائدة الخاص بالتسويقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس:

- أما الشريحة التي تتجاوز 2 مليار درهم إلى غاية 3 مليار درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسويقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس:

- ولا تكافأ الشريحة التي تتجاوز 3 مليار درهم.

• الحسابات الجارية للبنوك المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالالتزاماتها برسم الاحتياطي الإلزامي الذي بلغت نسبته 4% مع متم سنة 2012. وتؤدي عنه فائدة سنوية بنسبة 0,75%.

• حسابات سحب السيولة وتسهيلات الإيداع :

- وحسابات باقي المقيمين، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي تؤدي عنه نسبة فائدة تعادل تلك الخاصة بالتسبيقات لمدة 7 أيام، ناقص 50 نقطة أساس.

## إيضاح رقم 11 : خصوم أخرى

يتضمن هذا البند :

- دائنون مختلفون، الذي يتشكل بالأساس من الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم، والبالغ الأخرى المستحقة للدولة والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتفعيلية الاجتماعية :
- حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك ومن التكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، مما يمكن من ربط العائدات والتكاليف وكذا كل المبالغ الدائنة قيد التسوية بالسنة المالية الموافقة لها :
- المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل :
- المؤونات عن المخاطر والتكاليف التيتمكن من تقييد وجود خسائر وتکاليف مرتبطة بعمليات تم القيام بها خلال السنة المالية والتي من المحتمل خفقها، وتهُم المؤونات التي تم تشكيلها في سنة 2012 النزاعات والمؤونة عن العطل المؤدى عنها.
- حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف، الذي تقييد فيه تغيرات سعر الصرف الناجمة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب وبالعملات الأجنبية، على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب، والبرمة ما بين بنك المغرب والدولة. وفي حالة عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لخسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي.
- ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

## إيضاح رقم 12 : مخصصات حقوق السحب الخاصة

تسجل في هذا البند القيمة بالدرهم لمخصصات حقوق السحب الخاصة المنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا.

ويؤدي البنك عمولات فصلية عن هذه المخصصات.

## إيضاح رقم 13 : رساميل ذاتية ومثيلاتها

يتضمن هذا البند بالخصوص:

- رأس المال بنك المغرب البالغ 500 000 ألف درهم;
- الاحتياطيات التي بلغت 5 001 340 ألف درهم في نهاية ديسمبر 2012;
- والفائض المرحل البالغ 21 014 ألف درهم.

## 5.3 إيضاحات حول بنود خارج الحصيلة

يحتفظ البنك في دفاتره بمحاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة. ويتضمن البيان خارج الحصيلة الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها. وتكون الحسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة خفقه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

ويتضمن بيان التزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملات الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

## إيضاح رقم 14 : عمليات الصرف

2011	2012	بألاف الدراهم
-	2 045 124	عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
720 073	306 496	عمليات الصرف - عمليات المفاضلة
718 247	305 632	عملات أجنبية متوقعة تحصيلها
		عملات أجنبية متوقعة تسليمها

## إيضاح رقم 15 : التزامات على السندات

تقيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانته عن مختلف التسبيقات المنوحة للبنوك (سندات الدين المصدرة أو المضمونة من طرف الدولة، وسندات الدين القابلة للتداول، والديون الخاصة، إلخ).

2011	2012	بألاف الدراهم
41 069 179	73 336 198	سندات محصلة على التسييلات الممنوحة
2 144 600	2 968 300	سندات محصلة على التسييلات المتوقع منها
832 950	-	سندات أجنبية متوقع تحصيلها
		سندات متوقع تسليمها

## إيضاح رقم 16: التزامات أخرى

2011	2012	بألاف الدراهم
40 171	100 586	ضمانات محصلة على الأسواق
731 954	787 544	الالتزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
43 019	41 431	الالتزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000	الالتزامات أخرى ممنوحة

## 6.3 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

### إيضاح رقم 17 : فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات من الذهب والعملات

يمثل هذا البند العائد الأكثر أهمية في حساب العائدات والتكاليف ويرتبط بشكل كبير بمستويات احتياطيات الصرف وأسعار الفائدة. ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات تدبير احتياطيات الصرف التي تهم بالخصوص:

- التوظيفات في سوق السندات من سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها (محافظ الاستثمار والتوظيف)
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية (محفظة الخزينة):
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي :
- وقروض سندات الخزينة الأجنبية.

## إيضاح رقم 18 : فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتعلق الأمر بالفوائد المحصلة من طرف البنك على مختلف التسبيقات المنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية.

وخلال 2012، تمت إعادة تمويل النظام البنكي عن طريق:

- العمليات الرئيسية: التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض تمنح بسعر الفائدة الرئيسي، الذي يعتبر الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة النقدية؛

- العمليات طويلة الأجل على شكل:

- عمليات إعادة الشراء لمدة 3 أشهر بسعر الفائدة الرئيسي

- والقروض المضمونة: المنوحة على أساس فصلي. ويتم حساب سعر فائدتها على أساس متوسط سعر الفائدة الرئيسي خلال الفترة المعتمدة.

- التسهيلات الدائمة من خلال التسبيقات لمدة 24 ساعة بسعر الفائدة الرئيسي، بضاف إليه 100 نقطة أساس.

## إيضاح رقم 19 : فوائد محصلة أخرى

يمثل هذا البند الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض المنوحة لمستخدمي البنك من أجل شراء أو بناء مساكن.

## إيضاح رقم 20 : عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات مقابل العمليات البنكية التي يقوم بها لفائدة زبائنه والتي تهم على الخصوص الصرف اليدوي والصرف الكتبى وتدبير سندات الخزينة المغربية والتي تضم بالخصوص عمولة مرکزة عمليات المزايدة.

## إيضاح رقم 21 : عائدات مالية أخرى

ت تكون معظم العائدات المالية الأخرى من الأرباح الحقيقة على العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، لا سيما:

- فوائض القيمة الحقيقة من تفويت سندات التوظيف وتلك الحقيقة على أساس قيم بيع تفويضات التدبير

عند نهاية الشهر (342 ألف درهم). وفوائض القيمة عن عمليات بيع وشراء العملات والمنتجات المشتقة، بما فيها العقود الآجلة، المبتدئة في 2012 في إطار تدبير أكثر حيوي لحفظ سندات الاقتراض.

- التوزيع الزمني لتخفيضات سندات الخزينة ومثيلاتها على مدتتها المتبقية (30 ألف درهم). ويتم تقييد هذه التخفيضات حين يكون سعر شراء السندات أقل من سعر تسديدها.

## إيضاح رقم 22 : مبيعات السلع والخدمات المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي تم إنتاجها والخدمات المقدمة من طرف البنك باستثناء الخدمات البنكية. وتهם المبيعات بالخصوص الوثائق المؤمنة المصنوعة في دار السكك بما فيها جواز السفر البيومترى.

ويتم تحديد أسعار بيع هذه الوثائق (عدد她 حوالي خمسين) استنادا إلى معطيات النظام التحليلي من نوع ABC الذي تم إدخاله بالبنك. وتغطي هذه الأسعار مجموع التكاليف المرتبطة بعملية الصنع.

تقيد أيضا في هذا البند مبيعات القطع المتلفة التي بلغت 10 437 ألف درهم في 2012.

وتسجل في هذا البند كذلك، تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية (27 856 ألف درهم).

## إيضاح رقم 23 : عائدات مختلفة

يشمل بند العائدات المختلفة أيضا استرجاع المصروفات التي أداها البنك ومساهمة البنك في النظام المغربي للأداءات الإجمالية.

## إيضاح رقم 24 : مؤونات مسترجعة

تهم عمليات الاسترجاع مختلف المؤونات التي تم تكوينها (تدنى قيمة السندات والمخزونات، والمخاطر والتكاليف) (انظر الإيضاح رقم 33 في حساب العائدات والتكاليف).

## إيضاح رقم 25 : عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية، غير المتكررة والتي تكتسي أهمية سواء كقيمة مطلقة أو قيمة نسبية، ويشمل البند على المخصوص في 2012 عائد تفويت أحد عقارات بنك المغرب.

## إيضاح رقم 26 : فوائد منوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

بلغ رصيد هذا البند خلال سنة 2012 ما قدره 883 ألف درهم تمثل العمولات التي يدفعها البنك فصلياً على مخصصات حقوق السحب الخاصة المنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلداً عضواً (انظر الإيضاح رقم 12 في الحصيلة).

## إيضاح رقم 27 : فوائد منوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يتعلق الأمر على المخصوص بالفوائد المنوحة من طرف البنك على:

- الاحتياطي الإلزامي المكون من طرف البنوك لدى بنك المغرب والذي تؤدي عنه نسبة فائدة سنوية قدرها : %0,75
- موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحساب الجاري للخزينة (بالنسبة لشروط المكافأة، انظر الإيضاح رقم 10 في الحصيلة).

يمكن لهذا البند أن يتضمن أيضاً، في سياق يتميز بوفرة السيولة، الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات امتصاص السيولة برسم سحب السيولة، وتسهيلات الإيداع وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

## إيضاح رقم 28 : عمولات منوحة

تكمن في العمولات المؤداة مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك مثل حفظ السندات المغربية (4 ألف درهم) والأجنبية (5 ألف درهم) وكذا الأصول بالذهب (303 ألف درهم).

## إيضاح رقم 29 : تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر المسجلة على العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية، منها على المخصوص، نوافذ القيمة عن تفويت سندات التوظيف والتوزيع الزمني لمكافآت سندات الخزينة ومثيلاتها.

### إيضاح رقم 30 : تكاليف خاصة بالموظفيين

ويتضمن هذا البند الأجر والرواتب، والتعويضات والمكافآت المدفوعة لمستخدمي البنك، ومساهمات أرباب العمل الأساسية والتكميلية في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمة في صندوق التعاضدية وكذا مختلف أقساط التأمين.

### إيضاح رقم 31 : شراء المواد والأدوات

يتعلق الأمر بالمواد الأولية (الأوراق، والمداد والقوالب النقدية، إلخ) التي تستعمل لصنع الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق المؤمنة، والقطع النقدية المكونة للمجموعات والقطع النقدية التذكارية. وتقييد في هذا البند أيضا، تغيرات مخزون المواد الأولية واللوازم وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات خارج الفاتورة المنوحة للبنك على المشتريات التي يقوم بها لدى مونيه.

### إيضاح رقم 32 : تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل مجموع المصروفات العامة والنفقات العادلة للبنك والتي تتعلق على الخصوص بصيانة العقارات والحافظة عليها والإيجار واستهلاك الماء والكهرباء والوقود والهبات الدعومات والمهماض والتنقلات والأنشطة وحفلات الاستقبال وكذا مختلف الضرائب والرسوم.

### إيضاح رقم 33 : مخصصات للاستخدامات والمؤونات

جدول 1.6.3 : وضعية المؤونات

بالألاف الدرهم	المبلغ الجاري في 2011/12/31	المبلغ الجاري في 2012/12/31	مخصصات	استرجاع المؤونات	تغييرات أخرى	المبلغ الجاري في 2012/12/31
<b>المؤونات عن تدني القيمة</b>						
		410 276	158 220	54 125	154	154
		3 655	21 044	3 655	21 044	21 044
		3 000	1 650	3 000	-	1 650
		-	59 000	-	-	59 000
<b>مؤونات مدرجة في الخصوم</b>						
		8 000	8 396	8 000	8 396	8 396
		31 617	297	2 994	297	28 920
		42 042	42 057	43 930	-	40 168
<b>مؤونات أخرى</b>						

## إيضاح رقم 34: تكاليف غير جارية

يقيد في هذا البند التكاليف الاستثنائية، غير المتكررة والتي تكتسي أهمية سواء من حيث القيمة المطلقة أو القيمة النسبية. ويتضمن في 2012، مبلغ مساهمة البنك في صندوق التماسك الاجتماعي التي خُتسب على أساس 2,5% من النتيجة الصافية للسنة المالية 2011.

## إيضاح رقم 35: ضرائب على النتائج

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقاً للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان.

## 7.3 التقرير العام لمراقب الحسابات

**Deloitte.**

**Deloitte Audit**  
288, Boulevard Zerkouni  
5<sup>e</sup> étage  
Casablanca  
Maroc

I.F. : 1021006  
R.C. : 51 451  
CNSS : 2749797  
TP : 30220009

Téléphone : + 212 5 22 22 40 25  
+ 212 5 22 22 47 34  
Télécopieur : + 212 5 22 22 40 78  
+ 212 5 22 22 47 59

تعتبر هذه الترجمة حرة للنص الأصلي بالفرنسية غرضها الإخبار فقط.

### تقرير مراقب الحسابات السنة المالية من فاتح يناير إلى 31 ديسمبر 2012

طبقاً للمهمة التي عهد بها إلينا مجلس البنك، أجزنا تدقيقاً للقوائم الترکيبية المرفقة والمتعلقة بـ"بنك المغرب"، والتي تتضمن الحصيلة، وحساب العائدات والتکاليف، وقائمة المعلومات التكميلية برسم السنة المالية المحصورة بتاريخ 31 ديسمبر 2012. وتبَرَّزَ هذه القوائم الترکيبية مبلغاً للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 5 533 954 ألف درهم مغربي، وربح صافياً قدره 1 527 091 ألف درهم مغربي.

#### مسؤولية الإدارة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وتقديم القوائم الترکيبية تقديماً صريحاً موافقاً للمرجعية المحاسبية المعتمدة بها في المغرب. وتتضمن هذه المسؤولية تهيئة و تتبع مراقبة داخلية تتعلق بإعداد وتقديم القوائم الترکيبية بدون أي خلل ملموس، وكذلك تحديد تقييرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

#### مسؤولية مدقق الحسابات

تكمن مسؤوليتنا في إيداء رأينا بشأن هذه القوائم الترکيبية اعتماداً على تدقيقنا للحسابات. وقد أجزنا تدقيق الحسابات وفق معايير المهنة المعتمد بها في المغرب. إن هذه المعايير تستلزم من جانبنا احترام أخلاقيات المهنة، تحطيط تدقيق الحسابات وإنجازه بغية الحصول على ضمان معقول لغيباب أي خلل ملموس في القوائم الترکيبية.

إن تدقيق الحسابات يتطلب إعمال مساطير من أجل تجميع العناصر الإثباتية المتعلقة بالمبالغ والمعلومات الواردة في القوائم الترکيبية. وبخضوع اختيار المساطير المعتمدة إلى تقدير مدقق الحسابات علاوة على تقدير مخطر تسرب اختلالات ملموسة إلى القوائم الترکيبية. عند تقدير هذا المخطر، يأخذ مدقق الحسابات

بعين الاعتبار المراقبة الداخلية المعول بها داخل الوحدة و المعنية بإعداد وتقديم القوائم الترکيبية قصد تحديد مساطير التدقيق الملائمة للظرفية، وليس من أجل إبداء رأي بشأن فعالية المراقبة الداخلية. كما أن تدقيق الحسابات يتضمن تقييم الطابع الملائم للأساليب المحاسبية المعتمدة وكذا الطابع المعقول للتقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإداره، وكذا تقييم التقدير العام للقوائم الترکيبية.

ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وتشكل أساسا لرأينا.

#### **إبداء الرأي بشأن القوائم الترکيبية**

نقرأن القوائم الترکيبية المذكورة في الفقرة الأولى هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملحوظة، لنتائج العمليات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة وكذا الوضعية المالية والذمة المالية لـ"بنك المغرب" بتاريخ 31 دجنبر 2012 وفق المرجعية المحاسبية المعول بها في المغرب.

ودون إعادة النظر في الرأي المعتبر عنه أعلاه، نحيطكم علما بأنه تم تطبيق المبادئ المفصلة في القائمة "A1" من قائمة المعلومات التكميلية قصد تقييم الممتلكات والتعهدات من الذهب والعملات الأجنبية.

#### **التحفقات والمعلومات الخاصة**

وقد تأكدنا من تطابق المعلومات الواردة في تقرير التدبير مع القوائم الترکيبية للبنك.

26 مارس 2013

مراقب الحسابات

Deloitte Audit

فوزي بريطل

## 8.3 مصادقة مجلس البنك

طبقاً للمادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم الترکيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 26 مارس 2013 وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول صدق القوائم الترکيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير التدبير الذي أعده البنك، صادق مجلس البنك على القوائم الترکيبية لسنة 2012 وعلى توزيع النتيجة الصافية.



## الملحقات الإحصائية

متحف المغاربة



## جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

(المبالغ بملايين الدراهم)

		% التغير	**2012	*2011	2010	
	2012 2011	2011 2010				
<b>الحسابات الوطنية</b>						
			2,7	5,0	3,6	ناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (التطور%)
			8,9-	5,6	1,9-	القيمة المضافة الفلاحية
			4,4	5,2	4,2	القيمة المضافة غير الفلاحية
3,2	5,0	828,2	802,6	764,0		ناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية
3,5-	7,4	102,6	106,3	99,0		القيمة المضافة الفلاحية
4,7	8,0	665,8	636,1	588,7		الدخل الوطني الإجمالي المتاح
2,4	4,8	863,5	843,2	804,8		نفقات الاستهلاك النهائي
5,5	8,4	653,6	619,3	571,5		التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
5,4	5,1	259,7	246,4	234,4		الإدخار الوطني الإجمالي
6,3-	4,0-	209,9	224,0	233,3		معدل الاستثمار (ت.إ.ر.ن.د.) (%)
			31,4	30,7	30,7	الإدخار\دخل الوطني الإجمالي المتاح (%)
			24,3	26,6	29,0	
			<b>9,0</b>	<b>8,9</b>	<b>9,1</b>	<b>معدل البطالة (%)</b>
<b>الأسعار</b>						
1,3	0,9	110,8	109,4	108,4		مؤشر أسعار الاستهلاك
2,2	1,3	118,5	115,9	114,4		مؤشر المواد الغذائية
0,8	1,8	109,8	108,9	107,0		مؤشر التضخم الأساسي
<b>الحسابات الخارجية</b>						
5,5	17,0	184,7	175,0	149,6		الصادرات الإجمالية (فوب)
7,9	20,1	386,1	357,8	298,0		الواردات الإجمالية (كاف)
10,2	23,2	201,5-	182,8-	148,4-		العجز التجاري
2,3-	4,1	47,0	48,1	46,2		ميزان الأسفار
1,5	6,8	66,6	65,6	61,4		رصيد التحويلات الجارية
27,6	88,4	82,4-	64,6-	34,3-		رصيد الحساب الجاري
			10,0-	-8,0	4,5-	بالنسبة المئوية لناتج الداخلي الإجمالي
12,5	8,8	212,7	189,1	173,8		المبلغ الجاري للدين العمومي الخارجي
			25,7	23,6	22,7	بالنسبة المئوية لناتج الداخلي الإجمالي
<b>سعر الصرف<sup>(1)</sup></b>						
0,0	0,6-	11,111	11,106	11,171		الدرهم مقابل أورو واحد
0,2-	2,6	8,5594	8,5772	8,3569		الدرهم مقابل دولار واحد
<b>المالية العمومية<sup>(2)</sup></b>						
163,2	162,7-	20,0-	7,5-	12,1		الرصيد العادي
3,0-	6,4	48,5	50,0	47,0		نفقات الاستثمار
		63,3-	53,9-	35,8-		رصيد الميزانية
						رصيد الميزانية\ناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
13,9	13,4	394,9	346,8	305,9		المبلغ الجاري للدين الداخلي العمومي
			47,7	43,2	40,0	المبلغ الجاري للدين الداخلي\ناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
<b>النقد</b>						
4,3	6,8	612,2	586,8	549,5		المجموع <sup>1</sup>
4,5	6,4	992,2	949,3	891,9		الكتلة النقدية <sup>3</sup>
16,7-	12,5-	140,4	168,5	192,5		الاحتياطيات الدولية الصافية
22,8	25,8	125,4	102,1	81,2		الديون على الإدارة المركزية
5,1	10,4	830,0	789,8	715,2		ديون على الاقتصاد

(1) أرقام آخر السنة.  
 (2) بدون احتساب موارد الخوادمه.  
 (\*) أرقام مراجعة.  
 (\*\*) أرقام مؤقتة.

**جدول م 1.2 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم (الأساس 100: 1998)**  
**(التغيرات بالنسبة المئوية)**

**2012	*2011	*2010	2009	2008	فروع النشاط الاقتصادي
2,7	5,0	3,6	4,8	5,6	الناتج الداخلي الإجمالي
7,2-	5,1	2,3-	28,9	16,5	القطاع الأولي
8,9-	5,6	1,9-	30,4	16,3	الفلاحة
13,7	1,5-	9,5-	12,2	19,0	الصيد البحري
1,4	4,0	6,4	4,7-	3,6	القطاع الثانوي
2,4-	5,9	38,6	23,8-	5,9-	الصناعات الاستخراجية
1,5	2,3	3,1	0,9	2,1	صناعة (خارج تكرير النفط)
1,8-	28,5	21,5-	70,7-	5,9-	تكرير النفط ومنتجات طاقية أخرى
6,9	6,0	7,1	3,5	5,9	الماء والكهرباء
2,1	4,2	2,6	3,4	9,4	البناء والأعمال العمومية
5,9	6,0	3,3	3,6	4,1	القطاع الثالثي
2,3	4,7	0,4-	3,5	4,5	التجارة
2,5	2,0-	8,0	1,2-	0,8	الفنادق والمطاعم
3,7	5,9	7,2	2,9	2,6	المواصلات
25,6	19,0	4,4	2,8	8,7	البريد والاتصالات
5,4	5,7	3,8	2,3	3,9	خدمات أخرى <sup>(1)</sup>
6,7	5,8	2,9	9,3	3,9	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي <sup>(2)</sup>
2,5	5,2	3,3	4,8	5,7	<b>القيمة المضافة بسعر الأسas</b>
5,2	2,7	6,7	4,6	5,0	الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم

(1) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات وخدمات شخصية، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهبي.

(2) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

## جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي من حيث القيمة (الأساس 100:1998)

(بملايين الدرهم)

(بالأسعار الجارية)

**2012	*2011	*2010	2009	2008	فروع النشاط الاقتصادي
<b>828.169</b>	<b>802.607</b>	<b>764.031</b>	<b>732.449</b>	<b>688.843</b>	<b>الناتج الداخلي الإجمالي</b>
<b>110.575</b>	<b>114.866</b>	<b>105.534</b>	<b>107.050</b>	<b>90.690</b>	<b>القطاع الأولي</b>
102.572	106.342	98.991	100.757	82.969	الفلاحة
8.003	8.524	6.543	6.293	7.721	الصيد البحري
<b>232.872</b>	<b>224.556</b>	<b>204.075</b>	<b>186.742</b>	<b>187.866</b>	<b>القطاع الثانوي</b>
40.343	41.355	29.579	16.925	45.121	الصناعات الاستخراجية
120.694	114.338	105.250	104.004	86.996	صناعة (خارج تكرير النفط)
1.692	1.960	2.799	1.084	963	تكرير النفط ومنتجات طاقية أخرى
20.044	18.962	19.362	18.953	16.123	الماء والكهرباء
50.099	47.941	47.085	45.776	38.663	البناء والأشغال العمومية
<b>424.955</b>	<b>402.997</b>	<b>378.113</b>	<b>359.365</b>	<b>341.076</b>	<b>القطاع الثالثي</b>
79.824	76.977	72.815	72.054	70.597	التجارة
19.745	18.852	19.446	16.775	16.278	الفنادق والمطاعم
30.030	28.424	27.480	25.795	23.897	المواصلات
21.329	22.473	23.065	22.097	21.365	البريد والاتصالات
199.197	186.660	172.707	162.769	154.939	خدمات أخرى <sup>(1)</sup>
74.830	69.611	62.600	59.875	54.000	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي <sup>(2)</sup>
<b>768.402</b>	<b>742.419</b>	<b>687.722</b>	<b>653.157</b>	<b>619.632</b>	<b>القيمة المضافة بسعر الأساس</b>
59.767	60.188	76.309	79.292	69.211	الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم

(1) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات وخدمات شخصية، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهبي.

(2) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(\*): أرقام مراجعة.

(\*\*): أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للخطاب.

### جدول م 3.2 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي (الأساس 100:1998)

(بالنسبة المئوية)

(بالأسعار الجارية)

**2012	*2011	*2010	2009	2008	فروع النشاط الاقتصادي
<b>3,2</b>	<b>5,0</b>	<b>4,3</b>	<b>6,3</b>	<b>11,8</b>	<b>الناتج الداخلي الإجمالي</b>
<b>3,7-</b>	<b>8,8</b>	<b>1,4-</b>	<b>18,0</b>	<b>21,0</b>	<b>القطاع الأولي</b>
3,5-	7,4	1,8-	21,4	20,7	ال فلاحة
6,1-	30,3	4,0	18,5-	24,3	الصيد البحري
<b>3,7</b>	<b>10,0</b>	<b>9,3</b>	<b>0,6-</b>	<b>26,0</b>	<b>القطاع الثانوي</b>
2,4-	39,8	74,8	62,5-	243,0	الصناعات الاستخراجية
5,6	8,6	1,2	19,6	6,0	صناعة (خارج تكرير النفط)
13,7-	30,0-	158,2	12,6	14,5	تكرير النفط و المنتجات طاقية أخرى
5,7	2,1-	2,2	17,6	2,4	الماء و الكهرباء
4,5	1,8	2,9	18,4	3,8	البناء والأشغال العمومية
<b>5,4</b>	<b>6,6</b>	<b>5,2</b>	<b>5,4</b>	<b>6,0</b>	<b>القطاع الثالثي</b>
3,7	5,7	1,1	2,1	8,5	التجارة
4,7	3,1-	15,9	3,1	0,1-	الفنادق و المطاعم
5,7	3,4	6,5	7,9	2,7	الموصلات
5,1-	2,6-	4,4	3,4	7,4	البريد و الاتصالات
6,7	8,1	6,1	5,1	6,6	خدمات أخرى (1)
7,5	11,2	4,6	10,9	4,0	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي (2)
<b>3,5</b>	<b>8,0</b>	<b>5,3</b>	<b>5,4</b>	<b>13,5</b>	<b>القيمة المضافة بسعر الأساس</b>
0,7-	21,1-	3,8-	14,6	1,9-	الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم

(1) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات و خدمات شخصية، تربية، صحة و خدمات اجتماعية، فرع وهي.

(2) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للخطيط.

**جدول م 4.2 حساب السلع والخدمات (الأساس 100: 1998)**  
**(بالأسعار الجارية)**

(بملايين الدرهم)

التغير %		**2012	*2011	2010	2009	2008	
2012	2011	2010					
4,2	8,2	945.994	907.832	839.143	812.933	781.087	الموارد
3,2	5,0	828.169	802.607	764.031	732.449	688.843	الناتج الداخلي الإجمالي
12,0	40,1	117.825	105.225	75.112	80.484	92.244	عجز في الموارد
6,8	18,8	417.471	390.755	329.053	290.725	350.409	واردات السلع والخدمات
4,9	12,4	299.646	285.530	253.941	210.241	258.165	صادرات السلع والخدمات
4,2	8,2	945.994	907.832	839.143	812.933	781.087	الاستعمالات
5,5	8,4	653.617	619.270	571.485	551.858	518.527	نفقات الاستهلاك النهائي
4,6	8,1	494.499	472.938	437.547	418.461	400.395	الأسر
8,7	9,3	159.118	146.332	133.938	133.397	118.132	الإدارات العمومية
1,3	7,8	292.377	288.562	267.658	261.075	262.560	الاستثمار
5,4	5,1	259.680	246.394	234.407	226.177	227.465	التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت
-	-	+32.697	+42.168	+33.251	+34.898	+35.095	التغير في المخزونات

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للخطط.

**جدول م 5.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتحصيذه (الأساس 100: 1998)**  
**(بالأسعار الجارية)**

(بملايين الدرهم)

التغير %		**2012	*2011	*2010	2009	2008	
2012	2011	2010					
3,2	5,0	828.169	802.607	764.031	732.449	688.843	الناتج الداخلي الإجمالي
12,9-	0,4-	35.379	40.617	40.790	40.610	56.307	الدخل و التحويلات الخارجية الصافية
<b>2,4</b>	<b>4,8</b>	<b>863.548</b>	<b>843.224</b>	<b>804.821</b>	<b>773.059</b>	<b>745.150</b>	<b>الدخل الوطني الإجمالي المتاح</b>
5,5	8,4	653.617	619.270	571.485	551.858	518.527	نفقات الاستهلاك النهائي
6,3-	4,0-	209.931	223.954	233.336	221.201	226.623	ال توفير الوطني الإجمالي

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للخطط.

## جدول م 16.2 الاستثمار والتوفير (الأساس 100: 1998)

(بملايين الدراهم)

(بالأسعار الجارية)

		التغير %		**2012	*2011	2010	2009	2008	
2012	2011	2011	2010						
<b>1,3</b>	<b>7,8</b>	<b>292.377</b>	<b>288.562</b>	<b>267.658</b>	<b>261.075</b>	<b>262.560</b>			<b>الموارد</b>
6,3-	4,0-	209.931	223.954	233.336	221.201	226.623			التوفير الوطني الإجمالي
50,0-	100,0	1-	2-	1-	4-	15-			تحويلات صافية بالرساميل المتلقاة
27,6	88,2	82.447	64.610	34.323	39.878	35.952			حاجيات التمويل
<b>1,3</b>	<b>7,8</b>	<b>292.377</b>	<b>288.562</b>	<b>267.658</b>	<b>261.075</b>	<b>262.560</b>			<b>الاستعمالات</b>
5,4	5,1	259.680	246.394	234.407	226.177	227.465			التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
-	-	32.697+	42.168+	33.251+	34.898+	35.095+			التغير في المخزونات

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

## جدول م 7.2 الفلاحة

الموسم الفلاحي 2012 - 2011			الموسم الفلاحي 2011 - 2010			
المردود (قطنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قطنطار)	المساحة (ألف هكتار)	المردود (قطنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قطنطار)	المساحة (ألف هكتار)	
<b>10,0</b>	<b>51.695</b>	<b>5.154</b>	<b>16,1</b>	<b>85.466</b>	<b>5.306</b>	<b>الحبوب الرئيسية</b>
12,6	27.431	2.179	19,6	41.699	2.131	القمح الطري
11,8	11.349	963	19,3	18.480	957	القمح الصلب
6,3	12.014	1.893	11,4	23.176	2.026	الشعير
7,6	901	118	11,0	2.111	192	الذرة
<b>7,1</b>	<b>2.819</b>	<b>398</b>	<b>6,2</b>	<b>3.231</b>	<b>525</b>	<b>القطاطي</b>
<b>300</b>	<b>75.392</b>	<b>251</b>	<b>274</b>	<b>67.339</b>	<b>246</b>	<b>زراعات الخضر</b>
<b>563</b>	<b>16.267</b>	<b>29</b>	<b>602</b>	<b>27.088</b>	<b>45</b>	<b>زراعات الشمندر</b>
<b>541</b>	<b>5.410</b>	<b>10</b>	<b>646</b>	<b>7.563</b>	<b>12</b>	<b>زراعات قصب السكر</b>

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

## جدول م 8.2 تربية الماشي<sup>(1)</sup>

(بآلاف الرؤوس)

**2012	*2011	2010	Tربية الماشي
<b>27.637</b>	<b>26.883</b>	<b>25.163</b>	
3.029	2.949	2.788	البقر
19.006	18.429	17.082	الغنم
5.602	5.505	5.293	الماعز

(1) أرقام مستقاة من الإحصاء حول الماشي.

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

## جدول م 9.2 الصيد البحري

(بآلاف الأطنان)

**2012	*2011	الإنتاج
<b>1.353,2</b>	<b>1.119,4</b>	الصيد بأساليب البحار
236,6	204,5	الصيد الساحلي
1.116,6	914,9	استهلاك المنتجات الطيرية
<b>433,2</b>	<b>340,2</b>	التحويل
<b>466,5</b>	<b>569,0</b>	المصibrات
148,2	116,9	دقيق وزيت السمك
206,6	190,1	التجميد
318,3	262,0	ال الصادرات
<b>456,6</b>	<b>359,0</b>	السمك الطري والمجمد
137,2	101,3	القشريات والرخويات
89,7	79,5	السمك المصير
140,8	113,0	دقيق وزيت السمك
88,9	65,1	

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: - الإنتاج: وزارة الفلاحة والصيد البحري والمكتب الوطني للصيد البحري.

- التصدير: مكتب الصرف.

## جدول م 10.2 مؤشر إنتاج المعادن

(الأساس 100 : 1998)

% التغير 2012 2011	**2012	*2011	2010	المؤشر العام
1,9-	141,4	144,1	138,4	المعادن الفلزية
0,8-	52,7	53,1	53,5	المعادن غير الفلزية
1,9-	151,4	154,3	148,0	

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

## جدول م 11.2 إنتاج الطاقة

% التغير 2012 2011	**2012	*2011	2010	النشاط التحويلي
8,2	6.940,9	6.412,4	5.767,9	إنتاج معملي التكرير (بآلاف الأطنان) <sup>(1)</sup>
8,6	26.214,3	24.145,0	22.591,1	الإنتاج الصافي للطاقة الكهربائية (بملايين كيلوواط ساعة)
4,3	13.200,7	12.657,9	12.207,6	إنتاج القطاع الخصوصي (حرارية ورياحية) (بملايين كيلوواط ساعة)

(1) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمكتب الوطني للكهرباء.

## جدول م 12.2 إنتاج الطاقة محاسب بالأطنان المعادلة للنفط

(بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)

البنية	التغير بالنسبة المئوية	الكمية	*2011			مجموع الإنتاج <sup>(1)</sup>
			البنية	التغير بالنسبة المئوية	الكمية	
100,0	8,4	13.757	100,0	9,0	12.690	المنتجات النفطية <sup>(2)</sup>
50,5	8,2	6.941	50,5	11,2	6.412	الكهرباء
49,5	8,6	6.816	49,5	6,9	6.278	

(1) ينماحتساب الإنتاج الكلي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء وبناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 لأنف كيلوواط ساعة بالنسبة للكهرباء.

(2) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمكتب الوطني للكهرباء.

## جدول م 13.2 استهلاك الطاقة

% التغير 2012 2011	**2012	*2011	2010	
1,3	10.818	10.676	9.911	المنتججات النفطية (بآلاف الأطنان)
0,9	6.012	5.959	5.652	المنتججات البيضاء
2,4	578	565	549	الوقود الممتاز
5,8-	531	564	560	بترول المحركات النفاثة
1,5	4.903	4.830	4.543	الوقود
6,2	2.157	2.032	1.959	الغازات السائلة
7,1	2.019	1.885	1.790	البوطان
6,0-	138	147	169	البروبان
1,4-	2.649	2.685	2.300	زيت الـفـيـوـل
0,5	1.613	1.605	1.279	استهلاك المكتب الوطني للكهرباء
4,1-	1.036	1.081	1.021	استعمالات أخرى
0,7	5.800	5.760	5.290	الفحم (بآلاف الأطنان)
0,6-	4.455	4.480	4.197	استهلاك المكتب الوطني للكهرباء
5,1	1.345	1.280	1.093	استعمالات أخرى
46,0	1.174	804	633	الغاز الطبيعي (بملايين الأمتار المكعبة)
46,9	1.099	748	583	استهلاك محطة تاهارت
7,4	27.561	25.670	23.749	الكهرباء (بملايين كيلواط الساعة)
5,1	4.841	4.607	3.940	الإمدادات الخارجية

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمكتب الوطني للكهرباء.

## جدول م 14.2 الاستهلاك النهائي للطاقة<sup>(1)</sup>

(بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)

البنية	التغير بالنسبة المئوية	الكمية	*2011			الاستهلاك النهائي للطاقة <sup>(2)</sup>
			البنية	التغير بالنسبة المئوية	الكمية	
100	4,2	17.246	100	6,8	16.552	الاستهلاك النهائي للطاقة <sup>(2)</sup>
53,3	1,8	9.192	54,6	5,1	9.033	المنتججات النفطية
28,4	2,0	4.890	29,0	6,3	4.793	الوقود
41,6	7,4	7.166	40,3	8,1	6.674	الكهرباء
5,1	5,1	888	5,1	17,2	845	الفحم

(1) يساوي الاستهلاك النهائي للطاقة الاستهلاك الأولي ناقص استهلاك المكتب الوطني للكهرباء من المنتجات الطاقية.

(2) يتم احتساب الاستهلاك النهائي للطاقة على أساس المعطيات المصادر عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء، وبناء على معامل تحويلي يبلغ 0.26 لآلف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و 0.66 للطن فيما يتعلق بالفحم.

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمكتب الوطني للكهرباء.

## جدول م 15.2 مؤشرات الإنتاج الصناعي

(الأساس 100 : 1998)

التغير (%)		2012	2011	2010	الترجيح	
2012 2011	2011 2010					
<b>3,4</b>	<b>4,5</b>	<b>158,1</b>	<b>152,9</b>	<b>146,4</b>	<b>230</b>	<b>الصناعات الغذائية</b>
3,5	4,0	154,7	149,5	143,8	205	منتجات الصناعات الغذائية
2,8	7,7	185,6	180,7	167,8	25	صناعات التبغ
<b>2,3</b>	<b>0,7</b>	<b>137,6</b>	<b>134,6</b>	<b>133,7</b>	<b>209</b>	<b>صناعات النسيج والجلد</b>
2,7-	1,8	114,4	117,6	115,5	65	صناعات النسيج
4,8	0,4	156,2	149,0	148,4	126	الملابس والفرو
3,8-	1,9-	89,4	93,0	94,7	17	الجلد ومعدات الأسفار والأحذية
<b>0,1</b>	<b>3,3</b>	<b>167,2</b>	<b>167,1</b>	<b>161,8</b>	<b>363</b>	<b>صناعات كيماوية وشبه كيماوية</b>
0,3-	1,7	116,5	116,9	115,0	9	نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب
1,2	0,6-	232,1	229,4	230,7	31	صناعة الورق والورق المقوى
2,5-	1,1	158,8	162,8	161,0	18	نشر، طباعة واستنساخ
2,9	8,7	125,8	122,3	112,5	41	تكريك، تكرير البترول وصناعات نووية
0,5-	1,2	150,5	151,2	149,4	155	مواد كيماوية
0,1	1,5	240,4	240,2	236,6	19	مواد من المطاط والبلاستيك
0,1-	7,4	184,2	184,3	171,6	90	مواد معننية غير فلزية أخرى
<b>2,1</b>	<b>1,2</b>	<b>204,2</b>	<b>199,9</b>	<b>197,6</b>	<b>160</b>	<b>صناعات ميكانيكية ومعدنية</b>
2,0-	0,1	185,0	188,8	188,7	53	المواد المعدنية
4,5	1,6	215,0	205,7	202,4	49	تحويل المواد المعدنية
4,0	3,5-	166,2	159,9	165,7	15	الآلات والتجهيزات
5,1	3,7	260,5	248,0	239,2	27	منتجات صناعة السيارات
2,0-	1,6	143,9	146,9	144,6	6	معدات نقل أخرى
0,5	1,9	193,1	192,1	188,5	11	الأثاث وصناعات مختلفة
<b>0,8</b>	<b>1,2-</b>	<b>200,5</b>	<b>184,0</b>	<b>186,3</b>	<b>38</b>	<b>صناعات كهربائية والكترونية</b>
0,2-	1,0-	170,4	170,8	172,6	27	الآلات والأجهزة الكهربائية
1,0-	1,1-	216,1	218,2	220,6	10	تجهيزات الراديو، التلفزة والاتصال
3,0	5,8-	194,4	188,8	200,5	1	أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعة الساعات
<b>1,6</b>	<b>2,4</b>	<b>165,5</b>	<b>162,9</b>	<b>159,1</b>	<b>1000</b>	<b>مجموع الصناعات</b>

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

## جدول م 16.2 السياح الوافدون

% التغير 2012 2011	2012	2011	2010	
0,4	<b>9.375.156</b>	<b>9.342.133</b>	<b>9.288.338</b>	<b>مجموع السياح الوافدين</b>
1,6	<b>5.011.729</b>	<b>4.933.883</b>	<b>4.910.435</b>	<b>السياح من جنسيات أجنبية</b>
<b>0,7-</b>	<b>3.855.875</b>	<b>3.882.250</b>	<b>3.889.344</b>	<b>دول الاتحاد الأوروبي</b>
0,4-	1.769.710	1.775.961	1.827.453	فرنسا
5,4	730.882	693.255	726.540	إسبانيا
9,2-	199.349	219.576	205.417	ألمانيا
1,5	357.347	352.141	338.060	المملكة المتحدة
7,2-	196.186	211.405	233.224	إيطاليا
<b>2,0-</b>	<b>250.455</b>	<b>255.627</b>	<b>255.076</b>	<b>دول أخرى غير الاتحاد الأوروبي</b>
<b>7,6</b>	<b>257.908</b>	<b>239.591</b>	<b>251.012</b>	<b>أمريكا</b>
7,4	140.045	130.427	135.376	الولايات المتحدة
9,4	69.206	63.237	67.925	كندا
19,1	10.062	8.447	9.615	الأرجنتين
<b>13,9</b>	<b>152.987</b>	<b>134.289</b>	<b>121.635</b>	<b>الشرق الأوسط<sup>(1)</sup></b>
<b>25,7</b>	<b>219.280</b>	<b>174.417</b>	<b>155.550</b>	<b>المغرب العربي</b>
<b>6,3</b>	<b>142.953</b>	<b>134.452</b>	<b>121.503</b>	<b>دول إفريقية أخرى</b>
<b>23,5</b>	<b>100.411</b>	<b>81.291</b>	<b>82.173</b>	<b>آسيا</b>
<b>2,8</b>	<b>53.145</b>	<b>51.693</b>	<b>52.279</b>	<b>بلدان أخرى</b>
<b>1,0-</b>	<b>4.363.427</b>	<b>4.408.250</b>	<b>4.377.903</b>	<b>المغاربة المقيمين بالخارج</b>

(1) بما فيها مصر.  
المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

## **جدول م ١.٣ مؤشرات التشغيل والبطالة**

(السكان بالألاف والمعدلات بالنسبة المئوية)

الإحصاءات المطلوبة									
المستوى الوظيفي					الوسط الحضري				
نثیر ملکی (2) 2012 2011	2012	2011	نثیر ملکی (2) 2012 2011	الوسط القدوري	نثیر ملکی (2) 2012 2011	2012	2011	نثیر ملکی (2) 2012 2011	مجموع السكان
352,0	32.597	32.245	4,0-	13.439	13.443	356,0	19.158	18.802	السكان ابغاون 15 سنة فما فوق
387,0	23.928	23.541	75,9-	9.387	9.332	332,0	14.541	14.209	السكان اتشيطنون ابغاون 15 سنة فما فوق
11,0	11.549	11.538	44,0-	5.404	5.448	55,0	6.145	6.090	معدل النشاط (1)
1,0 10,0	10,511 1,038	10,510 1,028	47,0- 3,0	5,190 214	5,237 211	48,0 7,0	5,321 824	5,273 817	معدل البطالة
0,8-	48,4	49,2	1,0-	57,0	58,0	0,5-	42,8	43,3	حسب الجنس
0,1	9,0	8,9	0,1	4,0	3,9	0,0	13,4	13,4	ذكور
0,3 0,3	8,7 9,9	8,4 10,2	0,2 0,2-	4,9 1,9	4,7 2,1	0,2 0,6-	11,5 20,6	11,3 21,2	إناث
0,7 0,3 0,2 0,1	18,6 13,2 5,0 1,9	17,9 12,9 5,2 1,8	0,2 0,1- 0,3 0,2	8,9 4,3 2,1 1,0	8,7 4,4 1,8 0,8	1,3 0,5 0,4- 0,0	33,5 19,6 7,0 2,7	32,2 19,1 7,4 2,7	حسب فئات السن
0,0 0,3-	4,0 16,7	0,1 0,6-	2,4 10,6	2,3 11,2	0,1- 0,1-	6,9 18,2	7,0 18,3	7,0 18,2	حسب المستوى التعليمي
غير الحاصلين على شهادة									
الحاصلون على شهادة									
24	15	34	25	44	35	45	45	45	السن
إلى	إلى	إلى	إلى	إلى	إلى	سنة	سنة	سنة	السن

(1) نسبة السكان البالغين 15 سنة فما فوق إلى السكان البالغين 15 سنة فما فوق  
 (2) تحسس تعابير المعدلات بالتناسب المنشود.  
 المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

### جدول م 2.3 تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي<sup>(1)</sup>

(بألاف)

النوع بالنسبة المئوية	مطلق	السنوات		المجموع
		2012	2011	
0,0	1+	10.511,0	10.510,0	
1,4-	59-	4.120,0	4.179,0	الفلاحة، الغابة والصيد البحري
2,3-	28-	1.208,0	1.236,0	الصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية)
2,0-	21-	1.038,0	1.059,0	البناء والأعمال العمومية
0,8	11+	1.387,9	1.376,8	التجارة
4,1-	20-	473,1	493,5	النقل والمستودعات والتواصل
				الإدارة العمومية والخدمات الاجتماعية
5,1	52+	1.072,5	1.020,6	المقدمة للعلوم
6,1	68+	1.198,6	1.130,2	خدمات أخرى <sup>(1)</sup>
13,3-	2-	13,0	15,0	نشاطات غير محددة بوضوح

(1) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات وخدمات شخصية، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهبي.  
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

### جدول ١.٤ الرسم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك

	المجموعات									
	المجموع	المؤشر العام	المجموع	المواد الغذائية	المواد الغذائية	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع
5,5	2,9	3,9	2,2	3,5	11,4	5,5	4,9	14,8	3,9	58,5
100,9	101,8	101,5	99,0	97,2	101,2	100,7	101,9	102,1	101,0	102,1
103,1	104,7	104,8	98,4	95,7	103,0	101,0	103,4	102,8	102,4	104,6
105,2	106,6	110,5	97,8	91,4	103,2	101,9	105,4	103,8	103,4	112,3
107,0	109,2	115,0	97,1	90,4	103,2	102,8	106,2	104,3	104,2	113,3
109,2	111,1	119,7	96,4	85,5	103,1	103,1	107,1	104,8	104,8	114,7
110,7	113,3	124,3	96,9	68,7	106,4	103,8	107,2	105,3	105,4	116,3
										115,9
										109,4
										110,8
										2012
										يناير
										فبراير
										مارس
										أبريل
										ماي
										يونيو
										يوليو
										اغسطس
										سبتمبر
										اكتوبر
										نوفمبر
										ديسمبر

(اًساس 100: 2006)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

## جدول 2.4 التضخم

(الأساس 2006 : 100)	المطاعم والفنادق	سلع وخدمات مختلفة	التعليم	الترفيه والثقافة	الاتصال	النقل	الصحة	الملابس والأحذية	المجموع	المجموعات العام	المجموعات المنشورة	2012	
												اليابان	فيزيان
2,2	2,8	3,3	0,6-	1,5-	1,8	0,3	1,5	0,9	1,8	2,4	7,4	7,1	3,7
2,0	1,8	5,4	0,6-	4,5-	0,2	0,9	1,9	0,8	1,0	3,4	0,9	1,0	1,0
1,7	2,4	4,1	0,7-	1,1-	0,0	0,9	0,8	0,5	0,5	0,8	0,1	1,2	0,9
2,1	1,7	4,1	0,7-	5,4-	0,1-	0,3	0,8	0,5	1,6	0,6	0,0	1,4	1,3
1,4	2,0	3,8	0,5	19,6-	3,2	0,7	0,1	0,5	2,1	0,6	0,2	2,4	2,2
													2011
													2010
													2009
													2008

المصدر : المندوبية السامية للتجارة.

### **جدول ٣.٤ التضخم الأساسي**

(اکسپریس : 100 : 2006)

(١) دون احتساب المواد والخدمات المقننة.  
المصدر: محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للخطيط

### جدول م 4.4 مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية

المجموعات	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية
2007	102,5	100,2
2008	109,2	102,3
2009	108,6	104,4
2010	107,7	106,2
2011	110,4	107,3
2012	112,6	106,8
<b>يناير 2012</b>	112,1	107,4
فبراير	112,2	107,4
مارس	112,2	106,4
أبريل	112,3	106,3
ماي	112,3	105,8
يونيو	112,4	105,9
يوليو	112,6	106,1
غشت	112,7	106,4
سبتمبر	112,7	106,8
أكتوبر	112,8	107,5
نونبر	113,1	107,8
ديسمبر	113,3	107,8

المصدر: محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

### جدول م 5.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية

المجموعات	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية
2008	6,5	2,2
2009	0,5-	2,0
2010	0,8-	1,7
2011	2,5	1,0
2012	2,0	0,5-
<b>يناير 2012</b>	2,6	0,5
فبراير	2,4	0,3
مارس	2,2	0,7-
أبريل	2,3	0,8-
ماي	2,2	1,1-
يونيو	2,3	1,3-
يوليو	2,2	1,2-
غشت	1,8	1,3-
سبتمبر	1,5	0,4-
أكتوبر	1,3	0,3
نونبر	1,3	0,5
ديسمبر	1,3	0,4

### جدول م 6.4 مؤشر أسعار الاستيراد

المجموعات	المؤشر العام	المؤشر الغذائي	المؤشر المعدني	مؤشر المنتوجات نصف المصنعة
2007	136,0	119,9	144,9	125,6
2008	171,1	152,8	539,4	139,0
2009	130,0	115,8	213,2	110,6
2010	141,7	121,2	133,3	121,0
2011	172,2	178,8	247,2	139,1
2012	183,2	167,8	283,6	145,5
<b>يناير 2012</b>	178,3	160,2	285,7	138,2
فبراير	182,4	161,0	274,0	139,0
مارس	183,9	162,6	263,5	138,2
أبريل	185,3	159,4	268,6	140,6
ماي	182,3	159,7	282,5	143,3
يونيو	183,9	160,0	300,8	144,6
يوليو	180,5	167,9	301,1	143,5
غشت	182,1	180,9	303,1	138,3
شتنبر	183,8	183,1	291,6	151,9
أكتوبر	186,9	180,1	291,9	155,2
نونبر	186,4	169,5	272,5	162,5
ديسمبر	182,9	169,2	268,4	150,1

المصدر : محسوب على أساس معطيات مكتب الصرف.

### جدول م 7.4 تغيرات مؤشر أسعار الاستيراد

المجموعات	المؤشر العام	المؤشر الغذائي	المؤشر المعدني	مؤشر المنتوجات نصف المصنعة
2008	25,8	27,4	272,2	10,7
2009	24,0-	24,2-	60,5-	20,4-
2010	9,0	4,7	37,5-	9,4
2011	21,5	47,5	85,4	15,0
2012	6,4	6,2-	14,7	4,6
<b>يناير 2012</b>	13,3	4,9	55,2	7,3
فبراير	8,9	4,1-	23,9	2,6
مارس	5,5	4,0-	8,4	3,6-
أبريل	6,5	7,1-	10,4	2,1-
ماي	5,4	6,8-	19,8	0,7
يونيو	8,6	4,7-	27,5	5,9
يوليو	6,3	5,5	24,0	4,7
غشت	6,0	13,3-	19,6	1,0
شتنبر	4,9	17,1-	9,5	7,5
أكتوبر	4,5	20,0-	7,2	9,4
نونبر	4,3	1,2-	3,7-	16,6
ديسمبر	3,6	6,2	6,2-	7,4

## جدول م 8.4 المرقم الاستدلالي لمؤشر الإنتاج الصناعي<sup>(1)</sup>

(1997 : 100)

	% للتغير		2012						المتوسط السنوي 2011	التراجع %	المقياس العام
	2012 2011	2011 2010	المتوسط السنوي	الرابعة	الثالثة	الثانية	الثالثة أشهر	الأولى أشهر			
<b>4,8</b>	<b>14,8</b>	<b>166,5</b>	<b>167,1</b>	<b>165,9</b>	<b>167,0</b>	<b>166,2</b>	<b>158,9</b>	<b>100</b>			
3,7	3,7	126,1	128,1	126,3	125,5	124,5	121,6	28,9	صناعات غذائية		
0,0	0,0	116,1	116,1	116,1	116,1	116,1	116,1	3,1	صناعة التبغ		
0,7	0,5	98,0	99,8	98,2	96,8	97,1	97,3	6,5	صناعة النسيج		
0,3-	0,4	94,3	94,1	94,1	94,1	94,8	94,6	6,7	صناعة الملابس		
3,0-	1,2	107,4	107,4	107,4	107,4	107,4	110,7	1,6	صناعة الجلد والأحذية		
14,7	9,3	141,7	143,3	143,3	143,3	136,9	123,5	1,8	بنية الخشب وصناعة مواد من الخشب		
2,2-	0,9	96,6	97,5	98,0	96,7	94,2	98,8	2,6	صناعة الورق والورق المقوى		
0,0	0,2	98,6	98,6	98,6	98,6	98,6	98,6	1,4	نشر، طباعة واستنساخ		
10,4	31,1	434,9	433,2	428,9	440,0	437,4	393,9	13,3	تكثير الترول		
1,7	37,4	174,8	175,0	174,7	174,7	174,8	171,9	13,1	صناعة كيمياوية		
3,6	2,3	108,0	109,3	109,6	107,4	105,6	104,2	2,0	صناعة المطاط والبلاستيك		
0,6	1,0	124,7	125,0	124,7	124,6	124,6	123,9	5,9	صناعة منتجات أخرى معدنية وغير فلزية		
0,0	1,5	131,6	131,1	131,6	131,8	132,0	131,6	3,2	صناعة المواد المعدنية		
3,2	3,3	118,8	118,8	118,9	118,9	118,4	115,1	3,0	تحويل المواد المعدنية		
0,5	0,1-	88,2	88,2	88,2	88,2	88,1	87,8	0,9	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية		
0,5-	1,5	124,6	123,6	124,2	125,3	125,3	125,2	2,0	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية		
0,0	0,0	92,8	92,8	92,8	92,8	92,8	92,8	0,5	صناعة أجهزة الراديو، التلفزيون والاتصال		
0,0	0,2-	103,2	103,2	103,2	103,2	103,2	103,2	0,1	صناعة أجهزة الطبل، الدقة، النظر وصناعات الساعات		
0,6	0,3	104,0	103,6	104,1	104,1	104,1	103,4	2,5	صناعات السيارات والهياكل		
1,8	1,4	106,8	106,8	106,8	106,8	106,8	104,9	0,1	صناعة وسائل النقل الأخرى		
0,1	3,6	126,1	126,2	126,1	126,0	126,0	126,0	0,9	صناعة الأثاث وصناعات مختلفة		

(1) يتم حساب هذا المؤشر على أساس أسعار الاقتناء من العامل دون اعتبار الرسم.  
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

### جدول م 1.5 الميزان التجاري

(بملايين الدراهم)

% التغير	**2012	*2011	
7,9	386.127	357.770	الواردات (التكلفة والشحن والتأمين)
5,5	184.650	174.994	الصادرات (دون ادراج تكاليف الشحن والتأمين)
10,2-	201.477-	182.775-	الرصيد
	47,8	48,9	التغطية بالنسبة المئوية

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

### جدول م 2.5 بنية المبادلات التجارية

(بالنسبة المئوية)

الصادرات		الواردات		
**2012	*2011	**2012	*2011	
16,5	16,4	10,8	10,8	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
28,4	31,1	20,0	21,4	أنصاف المنتوجات
4,0	2,6	27,6	25,3	الطاقة وزيوت التشحيم
12,2	13,0	5,9	6,3	المواد الخام
24,3	21,8	16,8	17,2	مواد الاستهلاك
14,6	15,2	18,9	19,0	مواد التجهيز
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

## جدول م 3.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بآلاف الأطنان: القيمة بملايين الدرهم)

		التغير		**2012		*2011		مجموع الواردات
القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
%	المبالغ	%	بآلاف الأطنان					
7,9	28.357	5,8	2.482	386.127	45.604	357.770	43.122	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
7,6	2.952	8,8	807	41.762	9.990	38.810	9.183	القمح
3,7	429	2,2	88	12.067	4.094	11.639	4.006	الدرة
14,7	703	13,7	245	5.484	2.026	4.780	1.781	الشعير
115,0	762	107,7	286	1.424	551	663	266	السكر
5,8	280	13,4	118	5.101	1.003	4.820	884	منتجات الحليب
0,5	11	24,2	16	2.294	84	2.283	68	الشاي
2,4	34	19,4-	13-	1.442	53	1.408	66	البن
29,0	223	30,5	10	993	44	770	33	التبغ
10,9	80	26,0	2	816	12	736	10	مواد أخرى
3,7	430	2,6	54	12.139	2.124	11.709	2.069	الطاقة وزيوت التشحيم
<b>17,9</b>	<b>16.172</b>	<b>10,4</b>	<b>1.875</b>	<b>106.522</b>	<b>19.854</b>	<b>90.350</b>	<b>17.978</b>	زيت النفط الخام
19,4	6.094	13,6	681	37.518	5.668	31.423	4.987	المنتجات الفطالية المكررة
19,7	9.839	7,1	534	59.886	8.107	50.047	7.573	القمح وفحم الكوك ووقود صلبة مماثلة
7,5	409	13,0	687	5.861	5.983	5.452	5.296	المواد الطاقية الأخرى
5,0-	171-	21,6-	26-	3.257	95	3.429	122	المواد الخام
<b>1,9</b>	<b>425</b>	<b>2,4-</b>	<b>165-</b>	<b>22.967</b>	<b>6.772</b>	<b>22.542</b>	<b>6.937</b>	الزيوت النباتية
3,7-	186-	3,9-	18-	4.784	456	4.970	474	الحبوب والدواكه الزitiتية
0,1	1	20,6-	31-	616	120	616	151	الخشب الخام
3,5-	117-	8,1-	84-	3.173	947	3.290	1.030	خيوط النسج وقطن
27,1-	310-	9,3-	4-	834	38	1.144	42	الكربون الخام غير مكرر
9,7	591	0,8-	30-	6.681	4.032	6.091	4.063	مواد أخرى
6,9	447	0,2	3	6.878	1.179	6.432	1.177	أنصاف المنتجات من ضمنها الذهب الصناعي
<b>0,7</b>	<b>539</b>	<b>0,2-</b>	<b>13-</b>	<b>77.043</b>	<b>7.148</b>	<b>76.503</b>	<b>7.161</b>	المواد الكيماوية
3,0	237	10,8	197	8.124	2.026	7.987	1.829	الأصباغ ومواد التطهير
11,8-	258-	10,2-	5-	1.939	48	2.197	54	الأسمدة الطبيعية والكيماوية
19,3-	421-	29,7-	168-	1.760	399	2.181	568	الحديد والصلب
31,2-	1.995-	31,7-	356-	4.393	768	6.388	1.124	المواد البلاستيكية
8,2	808	5,8	36	10.619	656	9.811	620	ورق والورق المقوى
3,5	155	3,5	14	4523	407	4.368	393	خيوط القطن والألياف
4,4-	97-	5,3	3	2.112	66	2.209	62	مواد أخرى
4,7	1.769	10,6	266	39.671	2.777	37.902	2.511	مواد التجهيز الفلاحي
<b>3,9-</b>	<b>72-</b>	<b>8,5-</b>	<b>3-</b>	<b>1.752</b>	<b>31</b>	<b>1.824</b>	<b>34</b>	مواد التجهيز الصناعي
<b>7,2</b>	<b>4.804</b>	<b>1,5-</b>	<b>11-</b>	<b>71.117</b>	<b>738</b>	<b>66.313</b>	<b>749</b>	آلات وأجهزة مختلفة
1,3	153	9,7-	9-	11.895	81	11.742	90	آلات الحرش والاسحق
76,5	1.977	25,2	15	4.561	76	2.585	61	آلات النسج
29,2-	114-	26,5-	1-	276	3	390	4	آلات استخراج المعادن
5,0-	-93	18,4-	8-	1.758	37	1.851	46	أدوات وألات
17,0-	230-	17,2-	4-	1.129	17	1.359	20	خرزانات وقارورات معدنية
3,0-	17-	6,7-	1-	552	14	569	15	الات لقطع التيار الكهربائي
4,2	123	16,9	2	3.084	14	2.961	12	مولادات ومحركات كهربائية
39,3	338	31,0	3	1.197	14	860	11	أجهزة كهربائية للمواصلات بالهاتف
31,4-	354	13,3-	0	776	2	1.130	2	أجهزة بث للمواصلات اللاسلكية
15,6-	740	18,9-	6-	4.005	27	4.745	33	أسلاك وحبال كهربائية
43,2-	1.118	46,0-	0	1.468	0	2.586	0	طائرات
40,9	2.257	35,8	25	7.772	93	5.515	68	سيارات صناعية
8,7	2.627	6,6-	26-	32.717	362	30.090	388	منتجات أخرى
<b>5,8</b>	<b>3.534</b>	<b>0,8-</b>	<b>9-</b>	<b>64.961</b>	<b>1.071</b>	<b>61.427</b>	<b>1.080</b>	سلع استهلاكية
6,0-	294-	8,4	1	4.613	8	4.907	7	الادوية
1,4	106	13,1-	10-	7.839	68	7.733	79	الاثواب من القطن والألياف
13,4	390	9,4	6	3.302	75	2.912	69	الأدوات البلاستيكية
12,6-	567-	27,4-	7-	3.942	18	4.509	24	أجهزة الاستقبال للمواصلات اللاسلكية
17,4	1.567	14,2	12	10.567	96	9.001	84	السيارات السياحية
9,6	194	3,2	1	2.217	38	2.023	37	قطع الغيار للسيارات السياحية
7,0	2.139	1,5-	12-	32.481	768	30.343	780	منتجات أخرى

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

## جدول 4.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بآلاف الأطنان والقيمة بملايين الدرهم)

التغير				**2012		*2011			
القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن		
%	المبالغ	%	آلاف الأطنان						
5,5	9.656	3,5	781	184.650	23.330	174.994	22.549	<b>مجموع الصادرات</b>	
6,2	1.784	3,0-	70-	30.428	2.268	28.644	2.338	<b>المواد الغذائية والمشروبات والتبغ</b>	
22,2-	881-	22,5-	145-	3.093	500	3.974	645	المواد الخام	
10,1-	359-	12,5-	61-	3.200	426	3.559	487	الدواجن	
3,2	64	4,2	7	2.046	163	1.982	157	الفواكه الطerville	
5,5	304	12,7	10	5.790	90	5.486	80	الرخويات والقشريات والمحارات	
18,1	306	35,4	36	1.999	137	1.693	101	السمك الطيري	
32,3	1357	24,6	28	5.550	141	4.193	113	تحضيرات تصدير الأسماك	
2,7-	44-	4,4-	4-	1.558	91	1.601	96	صبرات الخضر والفواكه	
47,3	290	36,5	24	902	89	612	65	دقيق ومسحوق السمك	
13,7	754	6,0	36	6.255	630	5.502	594	مواد أخرى	
<b>60,6</b>	<b>2.760</b>	<b>57,6</b>	<b>325</b>	<b>7.318</b>	<b>889</b>	<b>4.558</b>	<b>564</b>	<b>الطاقة وزبالت التشحيم</b>	
<b>3,2-</b>	<b>107-</b>	<b>3,1-</b>	<b>8-</b>	<b>3.264</b>	<b>257</b>	<b>3.371</b>	<b>266</b>	<b>المواد الخام من أصل حيواني ونباتي</b>	
45,8-	482-	50,2-	27-	571	27	1.052	55	زيت الزيتون نباتية ومكررة	
0,0	0	0,3	0	527	101	527	100	عجين الورق	
8,2-	28-	3,7	1	315	18	343	18	النباتات	
20,9	36	11,2	0	207	1	171	1	الأغرة	
40,1	18	10,5	1	63	9	45	8	القليل	
68,9	170	44,6	8	417	27	247	18	شحوم وزبالت السمك	
139,2	75	58,2	1	129	4	54	2	الطحالب	
11,2	104	12,1	8	1.036	71	932	63	مواد أخرى	
<b>0,5-</b>	<b>97-</b>	<b>1,9-</b>	<b>231-</b>	<b>19.300</b>	<b>11.749</b>	<b>19.397</b>	<b>11.980</b>	<b>المواد الخام من أصل معدني</b>	
5,5	698	1,7-	160-	13.308	9.197	12.610	9.357	الفوسفات	
7,4	24	11,4	8	345	82	322	74	الزنك	
8,1	108	31,8	25	1.446	104	1.338	79	الرصاص والنحاس	
38,4-	77-	40,8-	16-	123	24	200	40	فضلات الحديد	
17,2-	850-	3,6-	88-	4.077	2.342	4.927	2.430	مواد أخرى	
<b>3,5-</b>	<b>1.918-</b>	<b>9,7</b>	<b>674</b>	<b>52.482</b>	<b>7.651</b>	<b>54.400</b>	<b>6.977</b>	<b>أنصاف المنتوجات من ضمنها الذهب الصناعي</b>	
16,9-	2.890-	14,4-	312-	14.224	1.860	17.115	2.172	الحامض الفوسفوري	
11,2	2101	16,8	643	20.836	4.481	18.736	3.837	الأسمدة الطبيعية والكلينامية	
10,3-	499-	14,4-	0	4.334	2	4.832	3	المركيات الإلكترونية	
55,0-	378-	48,6-	16-	309	17	688	34	الرصاص ومنتجاته رصاصية	
8,7-	45-	4,1-	0	472	2	517	2	الجلد	
11,8	122	11,9	16	1.158	155	1.036	139	منتجات مسطحة من حديد أو صلب، وغير سبيكة	
2,9-	328-	43,3	343	11.148	1.134	11.476	791	مواد أخرى	
<b>1,6</b>	<b>425</b>	<b>6,5</b>	<b>10</b>	<b>26.960</b>	<b>171</b>	<b>26.535</b>	<b>161</b>	<b>مواد التجهيز</b>	
10,6-	1.760-	1,2-	1-	14.810	97	16.570	98	أسلاك وحبال كهربائية	
2,8-	50-	8,4-	2-	1.737	21	1.787	24	سيارات صناعية	
10,5	281	17,8	1	2.960	9	2.680	7	أجهزة قطع أو ربط الدارات الكهربائية	
9,5-	29-	1,9-	0	279	2	309	2	آلات أوتوماتيكية لمعالجة البيانات	
38,4	1.994	40,8	12	7.186	43	5.193	30	مواد أخرى	
<b>17,9</b>	<b>6.808</b>	<b>30,8</b>	<b>81</b>	<b>44.898</b>	<b>344</b>	<b>38.090</b>	<b>263</b>	<b>سلع استهلاكية</b>	
5,6	1.028	6,3	4	19.458	61	18.430	57	الملابس الجاهزة	
3,8	297	2,4	1	8.039	44	7.742	43	الملابس الداخلية	
14,3-	341-	12,0-	2-	2.041	11	2.382	13	الأحذية	
15,9-	55-	13,7-	3-	290	20	345	23	أطباقي ومواد خزفية مختلفة	
47,0	83	26,5	3	260	15	177	11	الورق ومنتجاته الورق	
537,3	4.798	193,7	7	5.691	10	893	3	سيارات سياحية	
58,8	5.323	63,7	71	14.372	183	9.049	112	منتجات أخرى	

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب المصرف.

## جدول م 5.5 التوزيع الجغرافي للمبادرات

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الصادرات دون ادراج تكاليف الشحن والتأمين		الواردات باعتبار التكلفة والتامين والشحن		
**2012	*2011	**2012	*2011	**2012	*2011	
<b>201.477-</b>	<b>182.776-</b>	<b>184.650</b>	<b>174.994</b>	<b>386.127</b>	<b>357.770</b>	<b>مجموع المبادرات</b>
<b>113.634-</b>	<b>95.773-</b>	<b>114.093</b>	<b>111.197</b>	<b>227.727</b>	<b>206.970</b>	<b>أوروبا</b>
<b>78.139-</b>	<b>67.638-</b>	<b>104.802</b>	<b>102.546</b>	<b>182.941</b>	<b>170.184</b>	<b>الاتحاد الأوروبي</b>
8.136-	14.309-	39.696	36.680	47.832	50.989	فرنسا
20.347-	7.309-	30.528	31.958	50.876	39.267	إسبانيا
12.885-	11.014-	5.559	4.999	18.443	16.013	ألمانيا
12.189-	11.227-	6.745	7.340	18.934	18.568	إيطاليا
3.327-	2.286-	5.148	4.889	8.474	7.175	ابريطانيا
391-	447-	5.357	5.446	5.748	5.893	هولندا
2.888-	3.314-	3.471	3.501	6.359	6.815	الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا والكمبوج
19.658-	17.732-	8.355	7.733	28.013	25.464	دول أخرى ضمن الاتحاد الأوروبي
37.177-	28.135-	9.349	8.651	46.525	36.786	دول أوروبية أخرى
18.094-	14.632-	2.169	1.959	20.263	16.590	روسيا
6.883-	6.654-	2.914	2.791	9.797	9.445	تركيا
<b>64.286-</b>	<b>54.260-</b>	<b>27.699</b>	<b>28.304</b>	<b>91.945</b>	<b>82.564</b>	<b>آسيا</b>
<b>38.806-</b>	<b>37.059-</b>	<b>3.015</b>	<b>2.361</b>	<b>41.820</b>	<b>39.420</b>	<b>دول الشرق الأوسط</b>
23.507-	24.205-	904	319	24.411	24.524	العربية السعودية
8-	81-	2	5	10	86	إيران
4.004-	1.717-	489	743	4.493	2.460	الإمارات العربية المتحدة
235	213	365	374	130	161	الأردن
11.522-	11.269-	1.255	920	12.777	12.188	دول أخرى
<b>23.798-</b>	<b>17.200-</b>	<b>24.587</b>	<b>25.943</b>	<b>48.385</b>	<b>43.144</b>	<b>دول آسيا الأخرى</b>
3.868-	2.120-	1.763	1.243	5.631	3.364	اليابان
5.629	7.404	10.006	12.164	4.377	4.760	الهند
2.575	3.271	2.865	3.558	290	288	الباكستان
23.181-	21.728-	2.404	1.588	25.585	23.316	الصين
3.160-	4.027-	7.603	7.390	10.763	11.417	دول أخرى
<b>23.787-</b>	<b>28.268-</b>	<b>22.273</b>	<b>19.892</b>	<b>46.060</b>	<b>48.160</b>	<b>أمريكا</b>
16.582-	21.034-	8.015	7.950	24.598	28.984	الولايات المتحدة الأمريكية
3.312-	2.572-	575	369	3.887	2.941	كندا
2.183	626	10.918	9.038	8.735	8.412	البرازيل
575	275	970	764	395	489	المكسيك
4.623-	3.758	811	712	5.434	4.470	الأرجنتين
2.028-	1.804	983	1.059	3.011	2.864	دول أخرى
<b>1.996-</b>	<b>5.220-</b>	<b>17.660</b>	<b>13.890</b>	<b>19.656</b>	<b>19.110</b>	<b>افريقيا</b>
2.833-	3.355-	1.198	625	4.031	3.980	مصر
<b>7.136-</b>	<b>7.217-</b>	<b>4.870</b>	<b>3.868</b>	<b>12.006</b>	<b>11.085</b>	<b>دول اتحاد المغرب العربي</b>
7.749-	6.788-	1.971	1.899	9.720	8.687	الجزائر
1.029-	1.377-	1.049	903	2.078	2.280	تونس
498	130	700	240	203	110	ليبيا
1.145	819	1.150	826	5	8	موريطانيا
<b>10.087</b>	<b>5.352</b>	<b>13.705</b>	<b>9.397</b>	<b>3.618</b>	<b>4.045</b>	<b>دول أخرى</b>
<b>112</b>	<b>744</b>	<b>852</b>	<b>1.711</b>	<b>740</b>	<b>967</b>	<b>أوقيانوسيا ومناطق أخرى</b>

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

## جدول م 6.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدرهم)

						المجموع
**2012			*2011			
الأرصدة	النفقات	المدخل	الأرصدة	النفقات	المدخل	
82.445,9-	454.943,8	372.497,9	64.602,7-	426.180,0	361.577,3	حساب المعاملات الجارية
172.517,5-	357.167,5	184.650,0	155.942,5-	330.937,0	174.994,5	السلع
190.814,5-	335.250,1	144.435,6	174.523,3-	301.705,7	127.182,4	البضائع العامة
16.235,2	21.877,3	38.112,5	16.156,5	29.210,9	45.367,4	السلع المستوردة بدون أداء و المعاد
2.061,8	40,1	2.101,9	2.424,3	20,4	2.444,7	تصديرها بعد التحويل
46.074,5	70.207,1	116.281,6	43.078,7	69.349,4	112.428,1	مشتريات السلع بالموانئ
5.370,0-	29.091,0	23.721,0	5.187,6-	26.970,4	21.782,8	الخدمات
47.081,1	10.820,6	57.901,7	48.175,0	10.729,2	58.904,2	النقل
5.068,0	801,9	5.869,9	5.551,7	745,6	6.297,3	الأسفار
742,0-	1.788,9	1.046,9	495,2-	1.496,6	1.001,4	خدمات الاتصالات
472,9-	489,1	16,2	292,6-	337,2	44,6	خدمات التأمين
10.507,0	13.770,7	24.277,7	7.099,0	13.951,6	21.050,6	رسوم الامتياز والترخيص
9.996,7-	13.444,9	3.448,2	11.771,6-	15.118,8	3.347,2	خدمات مقدمة للمقاولات
19.762,0	25.064,5	5.302,5	16.472,5-	22.894,3	6.421,8	العمومية (غير مدرجة في أماكن أخرى)
3.307,6-	3.307,6	0,0	3.039,8-	3.039,8	0,0	المدخل
3.692,2	0,0	3.692,2	5.095,9	0,0	5.095,9	الإدارة العمومية
301,3	423,6	724,9	214,1	215,2	429,3	السلطات النقدية
20.447,9-	21.333,3	885,4	18.742,7-	19.639,3	896,6	البنوك
63.759,1	2.504,7	66.263,8	64.733,6	2.999,3	67.732,9	القطاعات الأخرى
2.013,6	727,9	2.741,5	2.606,7	752,0	3.358,7	التحويلات الجارية
61.745,5	1.776,8	63.522,3	62.126,9	2.247,3	64.374,2	العمومية
84.432,4	46.556,9	130.989,3	67.395,7	39.624,9	107.020,6	الإدارات الخاصة
1,1	1,8	2,9	2,2-	2,2	-	حساب الرأسمال والعمليات المالية
1,1	1,8	2,9	2,2-	2,2	-	حساب الرأسمال
84.431,3	46.555,1	130.986,4	67.397,9	39.622,7	107.020,6	تحويلات المهاجرين
21.347,5	10.693,2	32.040,7	19.330,4	6.991,8	26.322,2	العمليات المالية
3.118,9-	3.164,0	45,1	1.447,9-	1.709,9	262,0	استثمارات مباشرة
24.466,4	7.529,2	31.995,6	20.778,3	5.281,9	26.060,2	بالخارج
69,1-	4.673,9	4.604,8	1.884,8-	5.816,1	3.931,3	استثمارات الحافظة
868,3	2.810,9	3.679,2	3.264,3-	3.649,7	385,4	الأصول
937,4-	1.863,0	925,6	1.379,5	2.166,4	3.545,9	الخصوم
33.239,9	31.188,0	64.427,9	28.661,0	26.814,8	55.475,8	الاستثمارات الأخرى
10.726,3	15.374,1	26.100,4	9.239,9	14.324,5	23.564,4	قروض تجارية
23.843,5	14.484,0	38.327,5	14.091,3	12.490,3	26.581,6	سلفات
1.329,9-	1.329,9	0,0	5.329,8	0,0	5.329,8	العملة الائتمانية والودائع
29.913,0	0,0	29.913,0	21.291,3	0,0	21.291,3	الأصول الإحتياطية
1.986,5-	1.986,5	0,0	2.793,0-	2.793,0	0,0	الفارق الاحصائي
0,0	503.487,2	503.487,2	0,0	468.597,9	468.597,9	

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

## جدول م 7.5 وضع الاستثمار الدولي الإجمالي

卷之三

## جدول م 1.6 وضعية موارد وتحمّلات الخزينة

(بملايين الدرهم)

**2012	*2011	
<b>218.061</b>	<b>208.047</b>	<b>الموارد العادية (1)</b>
<b>196.444</b>	<b>184.981</b>	<b>الموارد الجبائية</b>
77.119	70.850	الضرائب المباشرة
9.003	10.286	الرسوم الجمركية
97.473	93.178	الضرائب غير المباشرة (2)
12.850	10.667	رسوم التسجيل والتنبر
<b>18.474</b>	<b>19.904</b>	<b>الموارد غير الجبائية</b>
11.493	10.505	الاحتيارات
6.981	9.399	مداخيل أخرى
3.143	3.161	موارد بعض الحسابات الخصوصية
<b>286.607</b>	<b>265.633</b>	<b>التحمّلات</b>
<b>238.092</b>	<b>215.610</b>	<b>النفقات العادية</b>
140.792	127.144	التسهير
96.288	88.973	نفقات الموظفين
20.012	18.240	فوائد الدين
16.689	15.204	الداخلي
3.323	3.036	الخارجي
54.870	48.830	دعم الأسعار
22.419	21.396	التحويلات للجماعات المحلية
<b>20.031-</b>	<b>7.563-</b>	<b>الرصيد العادي</b>
<b>48.515</b>	<b>50.023</b>	<b>نفقات الاستثمار</b>
<b>5.208</b>	<b>3.668</b>	رصيد الحسابات الخصوصية
<b>63.338-</b>	<b>53.918-</b>	<b>رصيد الميزانية</b>
7,6-	6,7-	نسبة عجز الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي
<b>4.786-</b>	<b>9.851</b>	<b>تغير متاخرات الأداء</b>
<b>68.124-</b>	<b>44.067-</b>	<b>الحاجة إلى التمويل</b>
<b>68.124</b>	<b>44.067</b>	<b>التمويل الصافي</b>
<b>15.062</b>	<b>7.279</b>	<b>التمويل الخارجي</b>
22.958	13.954	الاقتراضات الخارجية
7.896-	6.675-	الاستثمارات
<b>49.770</b>	<b>31.141</b>	<b>التمويل الداخلي</b>
<b>3.292</b>	<b>5.319</b>	<b>الخصوصية</b>

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها بليغ الضريبة على القيمة المضافة المسددة للجماعات المحلية.

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

## جدول م 2.6 بيان تطور الموارد العادبة للخزينة

(بملايين الدرهم)

النسبة المئوية (%)	**2012	*2011	
6,2	<b>196.444</b>	<b>184.981</b>	<b>الموارد الجبائية</b>
8,8	<b>77.119</b>	<b>70.850</b>	<b>الضرائب المباشرة</b>
9,7	43.206	39.370	الضريبة على الشركات
9,6	31.925	29.121	الضريبة على الدخل
15,7-	1.988	2.359	ضرائب مباشرة أخرى
<b>12,5-</b>	<b>9.003</b>	<b>10.286</b>	<b>الرسوم الجمركية</b>
4,6	<b>97.473</b>	<b>93.178</b>	<b>الضرائب غير المباشرة</b>
4,8	74.729	71.319	الضريبة على القيمة المضافة
2,6	27.906	27.190	على المعاملات الداخلية
6,1	46.823	44.129	عند الاستيراد
4,0	22.744	21.859	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
1,4	13.127	12.943	منتجات الطاقة
8,8	8.153	7.494	التبغ
2,8	1.463	1.423	رسوم أخرى
<b>20,5</b>	<b>12.850</b>	<b>10.667</b>	<b>التسجيل والتنبر</b>
7,2-	<b>18.474</b>	<b>19.904</b>	<b>الموارد غير الجبائية</b>
9,4	11.493	10.505	الاحتكارات
25,7-	6.981	9.399	موارد أخرى
<b>0,6-</b>	<b>3.143</b>	<b>3.161</b>	<b>موارد بعض الحسابات الخصوصية</b>
<b>4,8</b>	<b>218.061</b>	<b>208.047</b>	<b>مجموع الموارد العادبة (1)</b>

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(\*) أرقام مراجعة.

(\*\*) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

## جدول م 3.6 تقدیرات المیزانیة العمومیة

(بملايين الدراهم)

قانون المالية 2012	قانون المالية 2011	قانون المالية 2010	
<b>213.172</b>	<b>195.616</b>	<b>182.716</b>	<b>الموارد العادلة (1)</b>
<b>193.611</b>	<b>178.201</b>	<b>166.388</b>	<b>الموارد الجبائية</b>
73.414	68.636	66.969	الضرائب المباشرة
9.913	11.225	10.546	الرسوم الجمركية
98.534	87.772	78.768	الضرائب غير المباشرة (2)
11.750	10.568	10.105	رسوم التسجيل والتنبر
<b>16.361</b>	<b>14.215</b>	<b>13.328</b>	<b>الموارد غير الجبائية</b>
11.380	10.227	9.340	الاحتياطات والاستغلالات
4.981	3.988	3.988	مداخيل أخرى
3.200	3.200	3.000	موارد بعض الحسابات الخصوصية
<b>262.986</b>	<b>233.130</b>	<b>220.184</b>	<b>التحملات</b>
<b>216.994</b>	<b>185.033</b>	<b>174.238</b>	<b>النفقات العادلة</b>
141.315	128.989	123.910	التسهير
93.508	86.036	80.533	نفقات الموظفين
20.244	18.950	18.525	فوائد الدين العمومي
17.356	15.496	15.604	الداخلي
2.888	3.454	2.921	الخارجي
32.525	17.000	14.000	دعم الأسعار
22.910	20.094	17.803	التحويلات للجماعات المحلية
<b>3.822-</b>	<b>10.583</b>	<b>8.478</b>	<b>الرصيد العادي</b>
<b>45.992</b>	<b>48.097</b>	<b>45.946</b>	<b>نفقات الاستثمار</b>
3.000	4.000	2.000	رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة
<b>46.814-</b>	<b>33.514-</b>	<b>35.468-</b>	<b>رصيد الميزانية</b>
<b>17.000-</b>	<b>5.640-</b>	<b>0</b>	<b>تغير متاخرات الأداء</b>
<b>63.814-</b>	<b>39.154-</b>	<b>35.468-</b>	<b>الاحتياطيات التمويلية</b>
<b>63.814</b>	<b>39.154</b>	<b>35.468</b>	<b>التمويل الصافي</b>
<b>13.348</b>	<b>13.594</b>	<b>13.265</b>	<b>التمويل الخارجي</b>
21.200	20.557	18.688	الاقترضات الخارجية
7.852-	6.963-	5.423-	الاستخدامات
<b>47.267</b>	<b>21.560</b>	<b>18.203</b>	<b>التمويل الداخلي</b>
<b>3.200</b>	<b>4.000</b>	<b>4.000</b>	<b>الخصوصية</b>

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسددة للجماعات المحلية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

## جدول ١.٧ سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسورة من طرف بنك المغرب بالدرهم

	2012												2011														
	المتوسط السنوي	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليو	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	ديجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نونبر	ديجنبر	المتوسط السنوي	نهاية الفترة
11,103	11,114	11,078	111,079	11,071	11,018	10,962	11,029	10,983	11,116	11,134	11,148	11,107	11,137	11,137	11,204	11,261	11,261	11,261	11,261	11,261	11,261	11,261	11,261	11,261	11,261	11,261	
11,181	11,144	11,146	11,137	11,084	11,028	11,095	11,049	11,183	11,200	11,215	11,174	11,204	11,137	11,137	11,137	11,137	11,137	11,137	11,137	11,137	11,137	11,137	11,137	11,137	11,137	11,137	
8,586	8,4082	8,5337	8,5292	8,5571	8,7366	8,9271	8,6991	8,8560	8,4038	8,3429	8,2935	8,4325	8,5515	8,5515	8,6029	8,6029	8,6029	8,6029	8,6029	8,6029	8,6029	8,6029	8,6029	8,6029	8,6029	8,6029	
8,4588	8,5850	8,5804	8,6086	8,7891	8,9807	8,7514	8,9092	8,4543	8,3930	8,3433	8,4832	8,4832	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	
8,604	8,4441	8,5943	8,5288	8,7304	8,8517	8,9106	8,5529	8,6031	8,5292	8,3634	8,3878	8,4418	8,3764	8,3764	8,154	8,154	8,154	8,154	8,154	8,154	8,154	8,154	8,154	8,154	8,154	8,154	
8,4949	8,646	8,5800	8,7829	8,9049	8,9641	8,6043	8,6548	8,5804	8,4136	8,4382	8,4925	8,4925	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	8,4268	
13,676	13,617	13,657	13,742	13,866	13,874	13,986	13,645	13,721	13,654	13,335	13,221	13,300	13,266	13,266	12,930	12,930	12,930	12,930	12,930	12,930	12,930	12,930	12,930	12,930	12,930	12,930	
13,699	13,739	13,825	13,949	13,958	14,071	13,727	13,803	13,736	13,415	13,300	13,380	13,346	13,346	13,346	13,346	13,346	13,346	13,346	13,346	13,346	13,346	13,346	13,346	13,346	13,346		
9,220	9,2054	9,1904	9,1791	9,1545	9,11767	9,1218	9,1671	9,1441	9,2543	9,2462	9,2509	9,2214	9,1075	9,1075	9,152	9,152	9,152	9,152	9,152	9,152	9,152	9,152	9,152	9,152	9,152	9,152	9,152
9,2607	9,2456	9,2342	9,2095	9,2318	9,1766	9,2222	9,1990	9,3099	9,3018	9,3065	9,2768	9,1622	9,1622	9,1622	9,1622	9,1622	9,1622	9,1622	9,1622	9,1622	9,1622	9,1622	9,1622	9,1622	9,1622	9,1622	
10,745	9,7357	10,324	10,678	11,019	11,149	11,418	10,939	11,272	10,488	10,142	10,327	11,056	11,061	11,061	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	
	9,7942	10,386	10,742	11,086	11,216	11,486	11,005	11,34	10,551	10,203	10,389	11,123	11,127	11,127	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142	10,142

## جدول 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

(ملايين الدرهم)

المتوسط السنوي 2012	2012												المجموع الشهري
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	
<b>عمليات الصرف باتفاقية جزء</b>													
9.965,2	11.522,6	12.614,9	12.491,5	10.026,2	8.249,5	9.999,2	10.388,7	10.435,1	8.574,5	7.552,2	9.163,2	8.564,2	10.257,5
58.293,9	70.154,5	58.154,2	50.242,7	72.681,9	33.851,1	51.342,2	68.512,0	60.398,0	65.917,9	52.678,6	65.139,3	50.454,6	144.967,3
6.168,4	8.070,4	3.996,2	5.481,8	5.517,1	6.700,1	5.472,7	9.021,3	5.574,2	5.612,8	4.946,3	8.073,2	5.555,2	5.969,9
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
5.328,0	7.399,1	4.523,5	2.439,6	9.384,7	3.824,0	3.822,7	6.609,0	4.564,4	4.624,9	6.346,7	3.926,3	6.471,2	4.801,6
<b>عمليات الصرف الأجلة</b>													
8.222,3	7.526,5	7.316,0	8.707,7	8.642,5	5.608,2	6.641,8	7.951,7	11.248,6	7.161,7	8.570,6	8.411,7	10.880,9	9.295,1
3.969,7	3.627,2	3.779,3	2.892,6	6.317,2	2.993,3	3.110,0	2.386,5	6.071,3	4.478,3	5.145,8	3.849,4	2.986,0	2.467,6

## جدول 3.7 تطور السيولة البنكية

التغير الشهري 2012 <sup>(1)</sup>											ديسمبر 2011	
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليو	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	التغيرات
24- 207-	4.789- 619-	7.030 3.015	2.318- 3.615-	3.656 1.862	2.415 2.557-	1.553 1.699	599 1.326	409- 675-	152- 614-	933- 1.485-	388- 852	501- 1.114
5.871 1.279-	1.206- 1.135	2.589- 3.790-	1.397 851-	3.234- 262-	8.782- 3.571	4.235- 2.541	2.930- 135	4.845- 749	2.580- 549-	4.594- 2.104	4.476- 1.209	الأوراق والملاءق النقدية (2)
1.573 7.260	3.087	4.086- 1.634-	7.677- 5.986-	1.248- 388	8.468- 96	5.026- 53	42- 45-	4.069- 91-	4.557- 158-	3.681- 1.205	5.457- 35-	الموجودات الصافية من احتياطيات المصرف لدى بنك المغرب (3)
196 141-	196	1.634- 3.228	2.452- 1.691-	1.636- 1.636-	8.564- 5.090-	11- 11-	4.024- 4.466-	4.466- 3.490-	6.466- 6.662-	6.466- 6.662-	3.490- 1.617-	الاحتياطي النقدي (3)
3.819- 4.620-	2.996- 2.996-	4.000 4.000	4.999- 4.999-	5.498 5.498	2.500 2.500	6.000 6.000	4.000 4.000	6.902 6.902	1.092 1.092	6.007 6.007	3.000 3.000	الاحتياطي أو الاحتياج إلى السيولة (3)
7.002- 2.380	2.998- 0	4.000 0	5.000- 0	5.500 0	2.500 0	6.001 0	5.998 0	4.000 0	6.902 0	5.977 0	3.000 0	تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب (3)
801 801	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تسهيلات بمبادرة من البنوك (3)
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تسهيلات بمبادرة من البنوك (3)
2	2	0	0	1-	0	1-	1	0	0	6-	6	تسهيلات بمبادرة من البنوك (3)
801	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تسهيلات بمبادرة من البنوك (3)
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تسهيلات بمبادرة من البنوك (3)
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تسهيلات بمبادرة من البنوك (3)

- (1) تتحسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عن نهاية الأسبوع، وذلك بين مجموع التسييرات الافتادة الخزينة وأذيارات الفربنة، وعمليات السوق المختلطة التي يحوزها بنك المغرب من جهة، ومجموع حسابات الخزينة وصناديق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وهي تتحسب على أساساً بالتفصيل من خلال المدارق بين مجموع التسييرات الافتادة الخزينة وأذيارات الفربنة، وتصنيف الدين على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- (2) تتحسب على أساس الصافية الخزينة من خالل حساب كل الموارد المالية من مجموع الموارد المالية، وذلك في النهاية من كل الفربنة، وتصنيف الدين على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- (3) تتحسب على أساس الصافية الخزينة من خالل حساب كل الموارد المالية من مجموع الموارد المالية، وذلك في النهاية من كل الفربنة، وتصنيف الدين على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

## جدول م 4.7 تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية

(بملايين الدراهم)

المجموع	تسهيلات بمبادرة من البنك					تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب					
	قرص مضمونة	تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	تسهيلات 24 ساعة	تسهيلات لمدة 24 ساعة	عمليات إعادة الشراء	مبادلات الصرف	السوق المفتوحة	سحب السيولة	تسهيلات لمدة 7 أيام بناء على طلبات العروض		
<b>61.954</b>	<b>45.8</b>	-	<b>361</b>	<b>15.000</b>	-	-	-	-	<b>46.538</b>	<b>2012</b>	
39.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	24.000	29 دجنبر إلى 4 يناير	
41.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	26.000	5 إلى 11 يناير	
39.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	24.000	12 إلى 18 يناير	
42.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	27.000	19 إلى 25 يناير	
45.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	30.000	26 يناير إلى فاتح فبراير	
47.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	32.000	2 إلى 8 فبراير	
48.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	33.000	9 إلى 15 فبراير	
46.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	31.000	16 إلى 22 فبراير	
46.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	31.000	23 فبراير إلى 29 فبراير	
50.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	35.000	فاتح إلى 7 مارس	
49.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	34.000	8 إلى 14 مارس	
50.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	35.000	15 إلى 21 مارس	
50.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	35.000	22 إلى 28 مارس	
53.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	38.000	29 مارس إلى 4 أبريل	
53.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	38.000	5 إلى 11 أبريل	
52.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	37.000	12 إلى 18 أبريل	
58.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	43.000	19 إلى 25 أبريل	
57.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	42.000	26 أبريل إلى 2 ماي	
60.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	45.000	3 إلى 9 ماي	
61.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	46.000	10 إلى 16 ماي	
54.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	39.000	17 إلى 23 ماي	
59.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	44.000	24 ماي إلى 30 ماي	
63.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	48.000	31 ماي إلى 6 يونيو	
57.500	-	-	-	15.000	-	-	-	-	42.500	7 إلى 13 يونيو	
57.500	-	-	-	15.000	-	-	-	-	42.500	14 إلى 20 يونيو	
60.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	45.000	21 إلى 27 يونيو	
69.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	54.000	28 يونيو إلى 4 يوليو	
71.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	56.000	5 إلى 11 يوليو	
65.861	-	-	861	15.000	-	-	-	-	50.000	12 إلى 18 يوليو	
71.500	-	-	-	15.000	-	-	-	-	56.500	19 إلى 25 يوليو	
72.079	-	-	579	15.000	-	-	-	-	56.500	26 يوليو إلى فاتح غشت	
71.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	56.000	2 إلى 8 غشت	
71.271	-	-	3.271	15.000	-	-	-	-	53.000	9 إلى 15 غشت	
72.286	-	-	1.286	15.000	-	-	-	-	56.000	16 إلى 22 غشت	
73.106	-	-	606	15.000	-	-	-	-	57.500	23 إلى 29 غشت	
77.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	62.000	30 غشت إلى 5 سפטمبر	
74.911	-	-	911	15.000	-	-	-	-	59.000	6 إلى 12 سפטمبر	
74.170	-	-	670	15.000	-	-	-	-	58.500	13 إلى 19 سפטمبر	
82.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	67.000	20 إلى 26 سפטمبر	
72.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	57.000	27 سפטمبر إلى 3 أكتوبر	
72.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	57.000	4 إلى 10 أكتوبر	
66.693	-	-	3.693	15.000	-	-	-	-	48.000	11 إلى 17 أكتوبر	
75.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	60.000	18 إلى 24 أكتوبر	
76.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	61.000	25 إلى 31 أكتوبر	
74.437	-	-	437	15.000	-	-	-	-	59.000	فاتح إلى 7 نونبر	
74.696	-	-	3.196	15.000	-	-	-	-	56.500	8 إلى 14 نونبر	
77.831	-	-	1.331	15.000	-	-	-	-	61.500	15 إلى 21 نونبر	
74.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	59.000	21 إلى 28 نونبر	
74.929	-	-	1.929	15.000	-	-	-	-	58.000	29 نونبر إلى 5 دجنبر	
73.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	58.000	6 إلى 12 دجنبر	
63.000	-	-	-	15.000	-	-	-	-	48.000	13 إلى 19 دجنبر	
65.380	2.380	-	-	15.000	-	-	-	-	48.000	19 إلى 26 دجنبر	
											20 إلى 26 دجنبر

(-)غياب أية عمليات.

## جدول م 5.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2012

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

نهاية الشهر	المتوسط الشهري	معدل تدخلات بنك المغرب					يناير فبراير مارس أبريل مايو يونيو يوليوز غشت شتنبر أكتوبر نونبر دجنبر
		تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	تسهيلات لمدة 24 ساعة	سحب السيولة لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	تسهيلات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)		
3,30	3,30	2,25	4,25	2,75	3,25		يناير
3,39	3,30	2,25	4,25	2,75	3,25		فبراير
3,14	3,31	2,22	4,22	2,75	3,22		مارس
3,20	3,18	2,00	4,00	2,50	3,00		أبريل
3,02	3,08	2,00	4,00	2,50	3,00		مايو
3,14	3,08	2,00	4,00	2,50	3,00		يونيو
3,15	3,13	2,00	4,00	2,50	3,00		يوليوز
3,26	3,16	2,00	4,00	2,50	3,00		غشت
3,10	3,18	2,00	4,00	2,50	3,00		شتنبر
3,15	3,21	2,00	4,00	2,50	3,00		أكتوبر
3,14	3,18	2,00	4,00	2,50	3,00		نونبر
3,16	3,13	2,00	4,00	2,50	3,00		دجنبر

## جدول م 6.7 أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2012		2011		ودائع لدى البنوك حسابات تحت الطلب حسابات على الدفاتر <sup>(1)</sup> حسابات أخرى
يوليوز - دجنبر	يناير - يونيو	يوليوز - دجنبر	يناير - يونيو	
دون مكافأة	دون مكافأة	دون مكافأة	دون مكافأة	
3,04	2,97	2,96	2,99	
معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر	
2,13	1,88	1,85	1,90	الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني <sup>(2)</sup>

(1) ابتداء من يناير 2005، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنك يساوي المعدل المتوسط المرجع لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزيدة خلال ستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

(2) ابتداء من يوليو 2006، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني يساوي المعدل المتوسط لأذينات الخزينة لمدة 5 سنوات، المصدرة بالمزيدة خلال ستة أشهر الفارطة، يسقط منها 200 نقطة أساسية بدل 250 مسقاً.

**جدول م 7.7 سعر الفائدة المتوسط المرجح للحسابات والأذينات لأجل ثابت في 2012**  
**(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)**

السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 و 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 أشهر	
3,80	4,02	3,50	يناير
3,63	3,77	3,51	فبراير
3,60	3,72	3,47	مارس
3,68	3,83	3,53	أبريل
3,62	3,74	3,38	مايو
3,76	3,92	3,38	يونيو
3,69	3,82	3,55	يوليو
3,72	3,82	3,48	غشت
3,72	3,84	3,45	شتمبر
3,73	3,86	3,52	أكتوبر
3,71	3,80	3,61	نونبر
3,75	3,87	3,51	ديسمبر

## **جدول ٨.٧ السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بزيادة**

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

أجل الاستحقاق									
	30 سنة	20 سنة	15 سنة	10 سنوات	5 سنوات	سنوات	سنوات	أسابيع	أشهر
-	-	4,33	4,13	3,86	3,63	3,47	-	3,30	-
-	-	4,31	4,12	3,84	3,62	3,46	-	3,31	-
-	-	4,33	-	3,85	3,63	3,46	-	3,31	-
-	-	4,32	4,12	3,83	3,60	-	-	3,29	-
-	-	4,33	4,12	3,84	3,61	3,45	-	3,30	-
-	-	-	4,13	3,85	3,63	3,45	-	-	-
-	-	-	4,34	-	3,85	3,61	-	3,30	-
-	-	4,34	4,13	3,85	3,61	3,46	3,33	-	3,28
-	-	-	4,13	3,86	3,62	3,46	3,33	-	-
-	-	-	-	3,86	3,66	3,48	3,33	-	-
-	-	-	-	4,18	3,91	3,71	3,50	-	3,35
-	-	4,45	4,22	3,97	3,75	3,49	-	3,36	-
2011									
-	-	4,41	-	3,99	3,80	-	-	3,39	-
-	-	4,42	4,28	4,06	3,91	3,65	3,55	3,41	-
-	-	-	4,35	4,11	3,96	-	-	3,45	-
-	-	4,50	4,28	3,98	3,70	3,51	3,38	3,20	-
-	-	4,51	-	3,98	3,69	3,52	3,40	3,20	-
-	-	4,55	4,30	4,03	3,74	3,56	3,40	3,22	-
-	-	-	4,36	-	3,75	3,65	3,42	3,23	-
-	-	5,01	4,74	4,47	4,17	3,95	3,75	-	3,39
-	-	-	4,70	4,47	4,08	3,82	-	-	-
-	-	-	-	4,48	4,13	3,82	-	3,39	-
-	-	5,08	4,84	4,57	4,20	3,83	3,55	3,41	-
-	-	-	-	-	4,38	3,88	3,59	-	-
2012									
-	-	5,02	-	3,99	3,80	-	-	3,39	-
-	-	4,47	4,28	4,06	3,91	3,65	3,55	3,41	-
-	-	-	4,35	4,11	3,96	-	-	3,45	-
-	-	4,50	4,28	3,98	3,70	3,51	3,38	3,20	-
-	-	4,51	-	3,98	3,69	3,52	3,40	3,20	-
-	-	4,55	4,30	4,03	3,74	3,56	3,40	3,22	-
-	-	-	4,36	-	3,75	3,65	3,42	3,23	-
-	-	5,01	4,74	4,47	4,17	3,95	3,75	-	3,39
-	-	-	4,70	4,47	4,08	3,82	-	-	-
-	-	-	-	4,48	4,13	3,82	-	3,39	-
-	-	5,08	4,84	4,57	4,20	3,83	3,55	3,41	-
-	-	-	-	-	4,38	3,88	3,59	-	-

(-) میتوں اسے

## جدول م 9.7 معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2012	2011	
<b>شهادات الإيداع</b>		
-	-	أقل من 32 يوم
3,80 إلى 3,50	3,72 إلى 3,50	من 32 إلى 92 يوم
4,30 إلى 3,60	3,80 إلى 3,60	من 93 إلى 182 يوم
4,19 إلى 3,80	4,10 إلى 3,76	من 183 إلى 365 يوم
4,95 إلى 4,18	4,32 إلى 4,08	من 366 يوم إلى سنتين
4,80 إلى 4,25	4,25 إلى 3,75	من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات
4,60 إلى 3,98	4,60 إلى 4,30	من أزيد من 3 إلى 5 سنوات
4,90 إلى 4,31	4,90 إلى 4,14	من أزيد من 5 إلى 10 سنوات
<b>سندات شركات التمويل</b>		
4,48 إلى 4,28	4,92 إلى 4,15	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
4,90 إلى 4,00	4,92 إلى 4,10	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
4,72 إلى 4,66	4,75 إلى 4,30	من أكثر من 5 إلى 10 سنوات
<b>أوراق الخزينة</b>		
4,00 إلى 3,60	-	أقل من 32 يوم
4,30 إلى 3,90	3,65 إلى 3,50	من 32 إلى 92 يوم
4,60 إلى 3,95	4,40 إلى 3,80	من 93 إلى 182 يوم
4,89 إلى 4,26	4,60 إلى 3,85	من 183 إلى 365 يوم
-	4,25 إلى 3,95	من 366 يوم إلى سنتين
-	-	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
-	-	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
-	-	من أكثر من 5 إلى 10 سنوات

(-) بدون إصدار.

## جدول م 10.7 معدلات الفائدة<sup>(1)</sup> المطبقة على السندات الصادرة في سوق سندات الاقراض

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2012	2011	
4,66	5,45	أقل من 3 سنوات
5,77 إلى 4,78	5,26 إلى 4,72	5 سنوات
5,62 إلى 4,88	5,12 إلى 4,3	7 سنوات
-	-	8 سنوات
6,04 إلى 4,84	5,02 إلى 4,35	10 سنوات
4,50 إلى 4,73	5,11	15 سنة
5,38 إلى 4,69	4,79 إلى 4,55	20 سنة
-	-	25 سنة

<sup>(1)</sup> أدنى وأقصى معدل.

(-) بدون إصدار.

المصدر: ماروك لين.

### جدول م 11.7 أسعار الفائدة المدينية

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السعر	الفترة	العام	تسهيلات الخزينة	قرض التجهيز	قرض العقار	قرض الاستهلاك للأفراد	ديسمبر 12	يناير 12	فبراير 12	مارس 12	مايو 12	يونيو 12	يوليو 12	أغosto 12
6,20	6,35	6,13	6,52	6,65	6,31	6,15	6,29							
6,17	6,41	6,08	6,56	6,69	6,31	6,05	6,22							
6,14	5,76	5,93	6,16	6,16	6,00	6,15	6,08							
6,10	6,03	6,13	6,19	6,22	6,17	6,34	6,35							
7,42	7,28	7,19	7,46	7,40	7,30	7,28	7,34							

### جدول م 12.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان<sup>(1)</sup>

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السعر	الفترة	المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية	أبريل 2012 - مارس 2013	أبريل 2011 - مارس 2012	أبريل 2010 - مارس 2011	أبريل 2009 - مارس 2010	أبريل 2008 - مارس 2009
14,19	14,14	14,26	14,40	14,17			

(1) تتحسب النسبة المئوية لأسعار الفائدة التعاقدية للفترة الممتدة من أكتوبر 2006 إلى مارس 2007، على أساس أسعار الفائدة المطبقة على القروض الاستهلاكية في 2005، زائد 200 نقطة أساس، وابتداء من سنة 2007، تتم مراجعتها سنويًا في فاتح أبريل من كل سنة، اعتباراً للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.

## جدول م 11.8 المؤشرات الرئيسية النقدية

(بملايين الداراهم)

على أساس سنوي (%)										المكونات				2011	
2012	2011	2010	نوفمبر	ديسمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	
4,3	6,8	4,6	612,2	594,6	588,0	596,5	593,1	596,7	589,8	573,2	573,6	582,0	575,2	578,1	586,8
4,9	7,2	5,0	723,5	705,2	697,9	705,2	701,2	704,0	696,4	679,5	679,8	687,5	679,8	681,7	689,7
<b>4,5</b>	<b>6,4</b>	<b>4,2</b>	<b>992,2</b>	<b>962,5</b>	<b>948,4</b>	<b>955,2</b>	<b>951,5</b>	<b>955,0</b>	<b>957,9</b>	<b>934,5</b>	<b>936,0</b>	<b>943,3</b>	<b>939,7</b>	<b>937,9</b>	<b>949,3</b>
<b>6,9</b>	<b>5,8</b>	<b>28,0</b>	<b>380,6</b>	<b>364,0</b>	<b>358,4</b>	<b>356,4</b>	<b>354,6</b>	<b>358,0</b>	<b>361,9</b>	<b>347,3</b>	<b>353,0</b>	<b>356,8</b>	<b>354,9</b>	<b>355,6</b>	<b>355,9</b>
3,4	9,4	5,9	163,6	164,0	168,0	162,3	163,4	160,3	158,7	156,9	157,1	157,1	156,6	157,7	158,3
مجموعات التنظيمات السائلة															
التداول الائتماني															
الودائع البنكية ذات اطابع ائتمادي <sup>(1)</sup>															
الودائع تحت طلب لدى البنك															
وإذان لأجل وسدادات الصندوق لدى البنك															
سدادات مؤسسات التوظيف الجماعي التقديمة															
الاحتياطيات المدولية الصافية															
الديون الصافية على الأدارة المركزية															
ديون على الاقتصاد															
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى															
قروض بنكية															
حسب الغرض الاقتصادي															
قروض العقار															
تسهيلات الخزينة <sup>(2)</sup>															
قروض التجهيز															
قروض لمستهلك															
ديون مختارة على الرهن															
ديون معقولة للأداء															
حسب القطاع الاقتصادي															
مؤسسات مالية أخرى <sup>(3)</sup>															
قطاع عمومي <sup>(4)</sup>															
قطاع خاص															

(1) مجموع الودائع المفتوحة من طرف حائز التقدّم لدى النظام المركبي باستثناء الودائع المقيدة ودائن الصناع.

(2) الإدارة المركزية.

(3) بما فيها المؤسسات الصناعية.

(4) باستثناء الإدارة المركزية.

## **جدول م 2.8 المجتمعات النقدية**

- (1) التناول الإنثمي = الأدوار والمعنى التقديم المتناولة - الموجبات لدى البنوك.
- (2) الحسابات على الدفاتر لدى البنوك.
- (3) اقتراحات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.

### جدول ٣.٨ مجموعات التوظيفات السائلة

(بملايين الدرهم)

		على أساس سنوي (%)										المكونات					
		2012	2011	2010	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	2011
<b>مجموع التوظيفات السائلة 1</b>																	
11,1	8,2	29,8	244,4	229,4	224,1	222,2	219,2	222,2	225,3	213,7	218,2	224,1	219,8	220,2	219,9		
10,1	8,1	30,0	236,1	221,1	215,6	213,9	211,5	214,7	219,3	207,3	212,2	217,8	213,7	214,1	214,4		
9,8	8,5	30,5	234,9	220,0	214,9	213,3	209,5	212,4	218,8	207,0	211,7	217,6	213,6	214,0	213,9		
161,2	59,7-	19,3-	1,2	1,1	0,7	0,5	2,0	2,3	0,5	0,3	0,6	0,2	0,1	0,1	0,5		
67,1	9,2	24,1	5,9	5,8	6,2	6,1	5,3	5,2	4,1	4,6	4,0	4,2	4,1	4,1	3,5		
67,1	9,2	25,0	5,9	5,8	6,2	6,1	5,3	5,2	4,1	4,6	4,0	4,2	4,1	4,1	3,5		
0,4	54,4	5,2-	1,4	1,3	1,3	1,4	1,6	1,5	1,2	1,0	1,2	1,4	1,3	1,4	1,4		
0,3-	54,4	5,2-	1,4	1,3	1,3	1,4	1,6	1,5	1,2	1,0	1,2	1,4	1,3	1,4	1,4		
72,6	22,1-	86,2	1,0	1,2	0,9	0,9	0,9	0,9	0,7	0,7	0,7	0,7	0,8	0,6	0,6		
55,4	1,6-	-	0,5	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,3		
31,1	53,6-	19,7,7	0,2	0,4	0,3	0,4	0,3	0,3	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1		
200,3	6,7-	66,2-	0,3	0,4	0,3	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1		
3,3	6,1	24,9	110,0	108,3	107,2	106,9	107,6	108,6	108,9	106,4	107,2	103,6	104,6	105,6	106,4		
3,3	6,1	24,9	110,0	108,3	107,2	106,9	107,6	108,6	108,9	106,4	107,2	103,6	104,6	105,6	106,4		
6,4	7,4	20,9	78,2	76,9	76,3	74,7	75,3	73,8	74,2	75,3	73,3	70,5	70,5	67,0	73,5		
12,1-	2,2	31,6	18,8	18,2	18,0	20,1	20,2	22,1	22,6	18,8	21,8	21,3	22,2	22,7	21,4		
12,1	5,5	40,0	12,9	13,1	13,0	12,1	12,2	12,7	12,1	12,3	12,2	11,7	11,9	16,0	11,5		
11,4-	10,4-	26,7	26,2	26,4	27,1	27,2	27,7	27,3	27,6	27,3	27,6	29,1	30,5	29,8	29,6		
9,2-	7,6-	26,7	26,2	26,4	27,1	27,2	27,7	27,3	27,6	27,3	27,6	29,1	30,5	29,8	29,6		
33,0-	43,7-	35,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,6	0,6	0,6	0,7	1,0	1,2	0,8	25,7	25,2	
21,6-	14,3-	38,6	2,7	2,8	2,9	3,0	3,1	3,0	3,3	3,0	3,1	3,3	3,5	3,3	3,4		
6,9	5,8	28,0	380,6	364,0	358,4	356,4	354,6	358,0	361,9	347,3	353,0	356,8	354,9	355,6	355,9		
<b>مجموع التوظيفات السائلة 2</b>																	
<b>مجموع التوظيفات السائلة 3</b>																	
الآباءات الخالدية القابضة للتدليل																	
مؤسسات مالية أخرى																	
مؤسسات غير مالية مالية																	
الشركات التشغيل																	
مؤسسات مالية أخرى																	
أرواق الخزينة																	
مؤسسات مالية أخرى																	
التدليلات مؤسسات التوظيف الجامعي																	
التدليلات مؤسسات التوظيف الجامعي في																	
الآباءات والآباءات وسندات الأقران معها																	
مؤسسات مالية أخرى																	
مؤسسات غير مالية مالية																	
أفراد و مغاربة مقاومون بالخارج																	
<b>مجموع التوظيفات السائلة</b>																	

## جدول ٤.٨ مقابلات المجمع م

(بملايين الداراهم)

	المكونات												2011			
	على أساس سنوي (%)	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٨٣٠,٠	٨١٣,٢	٨٠٦,٠	٨١٠,١	٨٠٨,٠	٨٠٧,١	٨١٧,٥	٧٨٦,١	٧٧٩,٢	٧٨٦,٦	٧٧٩,٦	٧٨٢,٤
٥,١	<b>١٠,٤</b>	<b>١١,٠</b>	<b>٨٣٠,٠</b>	<b>٨١٣,٢</b>	<b>٨٠٦,٠</b>	<b>٨١٠,١</b>	<b>٨٠٨,٠</b>	<b>٨٠٧,١</b>	<b>٨٠٧,١</b>	<b>٨١٧,٥</b>	<b>٧٨٦,١</b>	<b>٧٧٩,٢</b>	<b>٧٨٦,٦</b>	<b>٧٧٩,٦</b>	<b>٧٨٢,٤</b>	<b>٧٨٩,٨</b>
٢٣,٤-	٩,٣	٣٦,٧	٠,٨	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٠	١,١	١,١	١,١
٥,١	١٠,٤	١١,٠	٨٢٩,٢	٨١٢,١	٨٠٤,٩	٨٠٩,١	٨٠٦,٩	٨٠٦,٢	٨١٦,٦	٧٨٥,٢	٧٧٨,٢	٧٨٥,٦	٧٧٨,٥	٧٨١,٤	٧٨٨,٨	
<b>٢٢,٨</b>	<b>٢٥,٨</b>	<b>٧,٥-</b>	<b>١٢٥,٤</b>	<b>١٢٧,٥</b>	<b>١٢٣,٩</b>	<b>١١٨,٦</b>	<b>١٢٠,٤</b>	<b>١١٧,٣</b>	<b>١١٨,٦</b>	<b>١١٥,٨</b>	<b>١٠٨,٣</b>	<b>١٠٩,٣</b>	<b>١٠٥,٨</b>	<b>١٠٦,٢</b>	<b>١٠٢,١</b>	
٧٩,٤-	٣٧,١-	٥,٧	٠,٥	١,٣	١,٨	١,٠-	٢,٣	٠,٦	٣,٢	٠,٩	٠,٨-	٠,٠	١,١	١,٩	٢,٢	
٢٥,٠	٢٨,٦	٨,٠-	١٢٤,٩	١٢٦,٢	١٢٢,٢	١١٩,٦	١١٨,١	١١٦,٧	١١٥,٤	١١٤,٩	١٠٩,٢	١٠٩,٣	١٠٤,٨	١٠٤,٣	٩٩,٩	
<b>١٦,٧</b>	<b>١٠,٧</b>	<b>٦,٥</b>	<b>١٤٤,٧</b>	<b>١٣٨,٩</b>	<b>١٤٠,٢</b>	<b>١٤١,٥</b>	<b>١٤٤,١</b>	<b>١٤٢,٨</b>	<b>١٤٥,٨</b>	<b>١٥٢,٩</b>	<b>١٥٨,١</b>	<b>١٦٠,٨</b>	<b>١٦٦,٥</b>	<b>١٦٩,٢</b>	<b>١٧٣,٨</b>	
٧,٠	<b>١٠,٥</b>	<b>٥,٤</b>	<b>١٥٤,٤</b>	<b>١٥١,٨</b>	<b>١٥٥,٥</b>	<b>١٤٥,٨</b>	<b>١٤٩,٣</b>	<b>١٤٧,٣</b>	<b>١٤٨,٩</b>	<b>١٤٩,٤</b>	<b>١٤٤,٢</b>	<b>١٤٦,٦</b>	<b>١٤٦,٥</b>	<b>١٤٥,٩</b>	<b>١٤٤,٣</b>	
<b>٩,٨</b>	<b>٤,٩</b>	<b>١١,٣</b>	<b>١١٤,٤</b>	<b>١١٤,٨</b>	<b>١١٢,٤</b>	<b>١١٠,٩</b>	<b>١١٣,٤</b>	<b>١١٠,٩</b>	<b>١٠٩,١</b>	<b>١٠٧,٤</b>	<b>١٠٦,٧</b>	<b>١٠٥,٥</b>	<b>١٠٧,٤</b>	<b>١٠٧,٥</b>	<b>١٠٤,٢</b>	
٤,٥	٤,١	٥,٥	١٨,٤	٢٠,٠	١٩,٨	١٩,٩	١٨,٩	١٨,١	١٧,٨	١٧,٤	١٧,٧	١٧,٥	١٩,٥	١٨,٩	١٧,٧	
١٠,٩	١٢,٥	٩٥,٩	٩٤,٨	٩٢,٦	٩١,١	٩٤,٥	٩٢,٨	٩١,٣	٩٠,٠	٨٩,١	٨٩,١	٨٨,٠	٨٧,٩	٨٨,٦	٨٦,٥	
<b>٠,٤-</b>	<b>٢٨,٢</b>	<b>٩,٦-</b>	<b>٤٠,٠</b>	<b>٣٧,٠</b>	<b>٣٨,٠</b>	<b>٣٤,٩</b>	<b>٣٥,٩</b>	<b>٣٦,٤</b>	<b>٣٩,٩</b>	<b>٤٢,١</b>	<b>٣٧,٤</b>	<b>٤١,١</b>	<b>٣٩,١</b>	<b>٣٨,٤</b>	<b>٤٠,١</b>	
٨,١	١٨,١	٢,٤	٧,٥	٥,٩	٧,٦	٦,٢	٥,٨	٥,٧	٨,٧	٥,٧	٦,٣	٥,٤	٦,٣	٦,٥	٦,٩	
٢,٠	٢٤,٦-	٤٩,٦	٧,٧	٧,١	٦,٥	٦,٦	٦,٤	٦,٦	٧,٢	٦,٣	٦,٦	٨,٢	٧,١	٧,٢	٧,٦	
٣,٥-	٦٧,٣	٣١,٢-	٢٤,٥	٢٣,٦	٢٣,٦	٢١,٧	٢٣,٠	٢٣,٧	٢٦,٦	٢٦,٨	٢٤,٩	٢٦,٣	٢٦,٤	٢٤,٩	٢٥,٣	
<b>٦٧,١</b>	<b>١١,٦-</b>	<b>٢٨,٤-</b>	<b>٤٦,٤</b>	<b>٣٤,٧</b>	<b>٢٨,٧</b>	<b>٣٠,٨</b>	<b>٢٨,٣</b>	<b>٣٥,١</b>	<b>٢٤,٩</b>	<b>٢٩,١</b>	<b>٣٤,٥</b>	<b>٣٣,٢</b>	<b>٣٤,٢</b>	<b>٢٦,٠</b>	<b>٢٧,٨</b>	
٨,٤	٨,٢-	١,٢	٤٨,٩	٤٧,٦	٤١,٢	٤٧,٦	٤٣,٨	٤٧,٣	٤٢,١	٤٣,١	٤٢,١	٤٢,٤	٤٣,٢	٤٢,٧	٤٥,١	
١١٥,٦-	٢٣,٤-	٦,٩	١,٩-	٦,٥	٥,٤	٩,١	١١,٣	٨,٨	١١,٢	٩,٨	٥,٢	٦,٩	٣,٧	١١,٢	١١,٩	
٥٦,١	٦٤,٣-	٧٥,٥-	٢,٧	٠,٧	٠,٠	٠,٦-	٢,٩	٣,٩	١,١	٣,٠	٤,٦	٤,٧	١,٧	١,٧	١,٧	
١,٥-	٢,٥	٤,٣	٧,٣	٧,٤	٧,٤	٧,٥	٧,٥	٧,٧	٧,٦	٧,٤	٧,٣	٧,٣	٧,٤	٧,٤	٧,٤	
<b>٤,٥</b>	<b>٦,٤</b>	<b>٦,٨</b>	<b>٩٩٢,٢</b>	<b>٩٦٢,٥</b>	<b>٩٤٨,٤</b>	<b>٩٥٥,٢</b>	<b>٩٥١,٥</b>	<b>٩٥٥,٥</b>	<b>٩٥٧,٩</b>	<b>٩٣٤,٥</b>	<b>٩٣٦,٠</b>	<b>٩٤٣,٣</b>	<b>٩٣٧,٩</b>	<b>٩٤٩,٣</b>	<b>٩٤٩,٣</b>	

ديون الاقتصاد (١)  
بنك المغرب  
مؤسسات الإيداع الأخرى  
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب  
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى  
الإيداع الأجنبي  
احتياطيات الدولة الصافية (٢)  
موارد طابع غير نقدى (٣)  
رسمل واحتياطيات  
بنك المغرب  
مؤسسات الإيداع الأخرى  
التزامات غير قدرية لمؤسسات الإيداع  
المدائع المستحقة من المجمع (٣)  
اقترانات  
سداد عد الأسماء المستحقة من المجمع  
٣

مقابلات أخرى للمجمع (٤) (٥)  
مقابلات الودائع لدى الخزينة  
بنوك صافية أخرى  
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى  
على غير المقدين  
محضفات من حقوق السحب الخاصة  
والتزامات أخرى  
مجموع المقابلات (١+٣-٤-٥)

## جدول 5.8 ملاحتيات الدولية الصافية

(بملايير الدرهم)

		2012										2011											
		على أساس سنوي (%)					المكتبات					بيانات											
2012	2011	2010	لبنان	الكونغو	اليمن	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يونيو	يوليو	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يناير	فبراير	مارس		
16,7-	10,7-	6,5	144,7	138,9	140,2	141,5	144,1	142,8	145,8	142,8	152,9	158,1	160,8	166,5	169,2	173,8							
16,5-	10,3-	6,5	147,9	142,2	143,5	145,0	147,6	146,6	149,3	156,0	161,2	164,0	169,7	172,4	177,1								
3,9	14,6	35,8	9,9	10,5	10,4	10,8	10,4	10,3	9,9	9,9	9,9	9,8	10,5	10,4	9,6								
18,1	30,9-	25,9	2,5	2,8	2,7	2,8	5,7	4,0	2,6	1,8	2,1	2,6	2,2	2,3	2,1								
17,8-	11,0-	5,2	130,8	123,9	125,3	126,4	126,2	126,9	131,3	138,2	143,1	145,5	150,9	153,5	159,1								
1,6-	2,3	4,4	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	1,0	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	
30,6-	14,8-	3,4	3,7	4,1	4,1	4,2	4,4	4,5	4,6	5,3	5,1	5,1	5,2	5,3	5,3	5,3	5,3	5,3	5,3	5,3	5,3	5,3	
1,9-	17,8	6,4	3,1	3,2	3,2	3,6	3,5	3,9	3,5	3,1	3,1	3,1	3,1	3,1	3,1	3,1	3,1	3,1	3,2	3,2	3,2	3,2	
7,7-	2,5	43,9-	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	
1,5-	2,5	4,3	7,3	7,4	7,4	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,4	7,4	7,4	7,4	
1,6-	2,3	4,4	7,3	7,4	7,4	7,4	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,4	7,4	7,4	7,4	
56,1	64,3-	70,5-	2,7	0,7	0,0	0,6-	2,9	3,9	1,1	3,0	4,6	4,7	4,7	4,7	4,7	4,7	4,7	4,7	4,7	4,7	4,7	4,7	
7,3	20,5	24,1-	28,1	26,9	27,5	27,0	29,6	30,6	27,6	28,5	28,5	28,0	27,6	28,0	27,6	28,0	27,6	28,0	27,6	28,0	27,6	26,2	
74,6	0,3	19,3	0,7	0,5	0,6	0,5	0,8	0,9	0,5	0,4	0,5	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	
41,2	73,6	65,0-	9,6	7,3	8,2	8,1	10,9	10,5	7,5	9,3	9,4	9,3	9,3	9,0	9,0	9,0	9,0	9,0	8,0	8,0	6,8	6,8	
48,7-	2,5-	20,3-	2,8	4,0	3,8	3,7	4,5	5,7	6,3	5,2	4,9	4,9	4,9	4,9	4,9	4,9	4,9	4,9	4,4	4,4	5,5	5,5	
3,4-	10,2-	8,3-	2,5	2,5	2,3	2,2	2,2	2,2	2,2	2,6	2,6	2,6	2,6	2,7	2,7	2,7	2,7	2,7	2,6	2,6	2,6	2,5	
16,6	19,3	28,7	12,4	12,6	12,4	12,3	11,0	11,3	10,6	11,3	11,3	11,3	10,6	10,6	10,6	10,6	10,6	10,6	10,6	10,6	10,6	10,7	
3,9	44,7	37,6	25,4	26,2	27,5	27,5	26,8	26,7	26,5	25,4	23,9	23,4	23,2	21,6	21,6	24,0	22,7	22,7					
5,3-	67,5	33,7	21,4	22,4	23,9	23,9	24,0	24,1	23,4	23,4	23,2	21,6	21,6	24,0	22,7	22,7							
6,6-	51,4-	51,3	1,4	1,1	1,1	1,2	1,7	1,8	1,3	1,3	1,3	1,3	1,3	1,5	1,5	1,5	1,5	1,5	1,3	1,3	1,3	1,5	
-	4,2	-	1,2	1,1	1,1	1,0	1,0	0,8	1,1	0,8	1,0	0,8	1,0	0,2	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	
-	41,7	62,7-	1,4	1,6	1,4	1,4	0,1	0,1	0,2	0,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	

الدائنون على غير المقيمين  
موارد بالعملة الأجنبية  
وداينون  
قدروض  
سدادات معاذا الأسهوم  
أسهم وسدادات مساعدة أخرى  
الالتزامات إزاء غير المقيمين  
وداينون  
قدروض  
سدادات مؤسسات التوظيف الجماعي  
النقدية  
الالتزامات أخرى

## جدول م 6.8 الدين الصافي على الإدارات المركزية

الدين الصافي المستحقة لبنك المغرب										المكونات			
2012										2011			
على أساس سنوي (%)										المكونات			
2012	2011	2010	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	شتنبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير
بملايين الدرهم													
79,4- 37,1-	5,7	0,5	1,3	1,8	1,0-	2,3	0,6	3,2	0,9	0,8-	0,0	1,1	1,9
12,0- 25,5- 10,7-	4,9	5,5	5,6	5,6	5,4	5,4	5,4	5,2	5,1	5,2	5,5	5,5	5,6
10,1- 4,4- 5,6-	4,9	4,8	4,8	4,9	4,9	4,9	4,9	4,9	4,9	4,9	5,0	5,4	5,4
90,6- 92,7- 23,8-	0,0	0,7	0,7	0,7	0,5	0,5	0,5	0,3	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1
<b>32,4</b> <b>15,2-</b> <b>21,5-</b>	<b>4,5</b>	<b>4,3</b>	<b>3,8</b>	<b>6,6</b>	<b>3,0</b>	<b>4,8</b>	<b>2,2</b>	<b>4,3</b>	<b>6,0</b>	<b>5,2</b>	<b>4,4</b>	<b>3,7</b>	<b>3,4</b>
9,2 45,0- 312,5	0,6	1,3	0,3	1,4	0,8	0,8	0,9	1,1	1,6	1,4	0,5	0,7	0,6
45,0 2,9- 46,5-	2,9	2,0	2,3	4,3	1,2	3,0	0,4	2,3	3,2	2,4	2,7	1,0	2,0
<b>25,0</b> <b>28,6</b> <b>8,0-</b> <b>124,9</b>	<b>126,2</b>	<b>122,2</b>	<b>119,6</b>	<b>118,1</b>	<b>116,7</b>	<b>115,4</b>	<b>114,9</b>	<b>109,2</b>	<b>109,3</b>	<b>104,8</b>	<b>104,3</b>	<b>99,9</b>	
<b>22,8</b> <b>21,2</b> <b>3,4-</b>	<b>136,9</b>	<b>138,2</b>	<b>134,3</b>	<b>131,1</b>	<b>128,6</b>	<b>127,7</b>	<b>125,9</b>	<b>125,5</b>	<b>120,4</b>	<b>119,7</b>	<b>115,6</b>	<b>115,5</b>	<b>111,5</b>
10,8 2,9 35,2	24,8	24,5	22,4	22,4	25,1	24,0	22,6	20,8	21,1	21,1	22,4	23,3	22,4
24,8 31,8 12,8-	106,2	108,6	106,9	103,8	99,4	99,5	99,2	101,8	96,8	96,1	90,9	88,2	85,1
46,0 29,6- 10,3	5,8	5,1	5,1	4,9	4,1	4,1	4,1	3,0	2,6	2,5	2,4	4,1	4,0
<b>3,0</b> <b>19,0-</b> <b>32,3</b>	<b>11,9</b>	<b>12,0</b>	<b>12,1</b>	<b>11,5</b>	<b>10,6</b>	<b>11,0</b>	<b>10,5</b>	<b>10,6</b>	<b>11,3</b>	<b>10,4</b>	<b>10,9</b>	<b>11,2</b>	<b>11,6</b>
22,8 25,8 7,5-	125,4	127,5	123,9	118,6	120,4	117,3	118,6	115,8	108,3	109,3	105,8	106,2	102,1
<b>8,4</b> <b>8,2-</b> <b>1,2</b>	<b>48,9</b>	<b>47,6</b>	<b>41,2</b>	<b>47,6</b>	<b>43,8</b>	<b>47,3</b>	<b>42,1</b>	<b>43,1</b>	<b>42,1</b>	<b>42,4</b>	<b>43,2</b>	<b>42,7</b>	<b>45,1</b>



## جدول 8.8 دينون على قطاعات الاقتصاد

على أساس سنوي (%)										المكونات					
2012					2012					2011					
	ملايير دراهم	2011	2010	دجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	غشت	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	يناير	فبراير
<b>5,1</b>	<b>10,4</b>	<b>11,0</b>	<b>830,0</b>	<b>813,2</b>	<b>806,0</b>	<b>810,1</b>	<b>808,0</b>	<b>807,1</b>	<b>817,5</b>	<b>786,1</b>	<b>779,2</b>	<b>785,6</b>	<b>779,6</b>	<b>782,4</b>	<b>789,8</b>
<b>2,4</b>	<b>13,0</b>	<b>17,4</b>	<b>174,6</b>	<b>166,7</b>	<b>163,8</b>	<b>162,7</b>	<b>160,9</b>	<b>158,4</b>	<b>174,5</b>	<b>162,5</b>	<b>163,1</b>	<b>168,2</b>	<b>170,6</b>	<b>169,8</b>	<b>170,5</b>
1,3-	2,1	1,3	97,7	91,7	89,6	89,5	90,9	88,1	94,2	92,6	91,4	96,9	100,0	99,1	98,9
0,5-	47,9	21,1	58,4	57,0	56,3	55,9	53,2	53,5	63,9	53,5	56,6	56,4	55,7	56,0	58,7
<b>10,8</b>	<b>7,0</b>	<b>13,3</b>	<b>11,6</b>	<b>11,0</b>	<b>10,9</b>	<b>10,9</b>	<b>10,8</b>	<b>10,7</b>	<b>10,7</b>	<b>10,6</b>	<b>10,2</b>	<b>10,3</b>	<b>10,5</b>	<b>10,6</b>	<b>10,4</b>
<b>16,8</b>	<b>4,0</b>	<b>10,0-</b>	<b>36,4</b>	<b>39,1</b>	<b>39,9</b>	<b>39,2</b>	<b>38,4</b>	<b>36,0</b>	<b>40,3</b>	<b>37,3</b>	<b>37,4</b>	<b>37,4</b>	<b>32,7</b>	<b>34,7</b>	<b>31,2</b>
30,7	47,8	39,3-	29,6	30,5	31,1	29,9	29,6	28,6	32,7	29,9	30,6	30,7	25,7	26,6	22,6
25,3-	1,0-	7,3-	5,5	7,2	7,4	8,0	8,7	7,4	7,5	7,3	6,8	6,6	7,0	8,0	7,3
<b>3,9</b>	<b>13,6</b>	<b>13,2</b>	<b>364,0</b>	<b>352,3</b>	<b>347,7</b>	<b>352,9</b>	<b>354,5</b>	<b>361,0</b>	<b>355,1</b>	<b>340,5</b>	<b>337,9</b>	<b>341,9</b>	<b>338,0</b>	<b>341,3</b>	<b>350,4</b>
<b>3,5</b>	<b>13,8</b>	<b>14,0</b>	<b>348,8</b>	<b>336,9</b>	<b>333,0</b>	<b>337,7</b>	<b>337,9</b>	<b>347,4</b>	<b>341,5</b>	<b>326,2</b>	<b>325,0</b>	<b>328,3</b>	<b>322,8</b>	<b>327,3</b>	<b>336,9</b>
7,5	15,6	18,0	159,7	152,6	149,9	157,2	156,1	165,1	155,8	143,0	142,2	147,9	142,0	142,2	148,6
7,1-	0,8	18,1	99,9	97,5	97,3	97,2	97,2	96,3	101,0	101,1	99,8	99,7	102,4	105,1	107,6
7,3	24,2	1,5	59,4	58,0	57,7	57,4	57,6	57,3	57,0	55,8	56,1	55,7	54,9	55,5	55,4
<b>26,0</b>	<b>6,0</b>	<b>9,0-</b>	<b>14,7</b>	<b>14,8</b>	<b>14,0</b>	<b>14,8</b>	<b>15,5</b>	<b>12,6</b>	<b>12,7</b>	<b>13,1</b>	<b>11,7</b>	<b>12,3</b>	<b>13,0</b>	<b>13,2</b>	<b>11,7</b>
106,9	8,7	22,0-	8,2	8,6	8,2	7,5	8,2	6,7	6,0	7,1	6,2	6,2	6,3	5,5	4,0
15,8-	4,7	0,7-	6,5	6,2	5,8	7,2	7,3	5,9	6,7	6,0	5,5	6,1	6,6	7,7	7,7
<b>7,0</b>	<b>5,1</b>	<b>7,4</b>	<b>243,4</b>	<b>244,1</b>	<b>243,8</b>	<b>244,5</b>	<b>243,4</b>	<b>241,1</b>	<b>236,1</b>	<b>235,2</b>	<b>230,7</b>	<b>228,7</b>	<b>227,8</b>	<b>226,1</b>	<b>227,4</b>
<b>8,9</b>	<b>7,8</b>	<b>9,1</b>	<b>196,3</b>	<b>196,5</b>	<b>195,4</b>	<b>195,5</b>	<b>192,7</b>	<b>191,8</b>	<b>190,2</b>	<b>188,1</b>	<b>184,8</b>	<b>183,5</b>	<b>181,3</b>	<b>180,3</b>	<b>180,3</b>
<b>8,2</b>	<b>7,8</b>	<b>9,3</b>	<b>195,0</b>	<b>195,4</b>	<b>194,5</b>	<b>194,1</b>	<b>192,0</b>	<b>190,7</b>	<b>189,1</b>	<b>187,1</b>	<b>183,6</b>	<b>182,4</b>	<b>181,2</b>	<b>180,2</b>	<b>180,2</b>
7,0	8,7	11,1	135,5	135,2	134,3	134,1	132,8	131,9	131,4	130,4	129,0	128,1	127,3	126,4	126,6
9,8	11,5	7,8	38,8	38,8	38,9	39,0	38,7	38,7	37,4	36,9	36,4	36,3	35,9	35,6	35,3
<b>2,0</b>	<b>3,8-</b>	<b>1,0</b>	<b>44,8</b>	<b>45,6</b>	<b>46,1</b>	<b>46,4</b>	<b>48,1</b>	<b>46,7</b>	<b>44,2</b>	<b>44,7</b>	<b>43,4</b>	<b>42,6</b>	<b>43,6</b>	<b>42,7</b>	<b>43,9</b>
4,8	29,7-	4,7-	6,3	7,0	6,9	6,9	6,7	6,7	6,2	6,4	6,4	6,1	6,0	6,1	6,0
0,7-	9,7-	14,6	23,7	24,6	25,2	25,8	26,1	26,2	25,1	25,5	24,5	24,2	25,3	24,2	23,9
<b>30,4-</b>	<b>5,3-</b>	<b>18,5</b>	<b>2,2</b>	<b>2,0</b>	<b>2,3</b>	<b>2,5</b>	<b>2,6</b>	<b>2,6</b>	<b>2,4</b>	<b>2,5</b>	<b>2,6</b>	<b>2,9</b>	<b>3,1</b>	<b>3,2</b>	<b>3,2</b>

مجموع الدين على الاقتصاد  
شركات مالية أخرى  
قدروض (1)  
سنادات  
إدارات محلية  
شركات غير مالية عمومية  
قدروض  
سنادات  
شركات غير مالية أخرى  
قدروض  
تسهيلات الخزينة (2)  
قدروض التجهيز  
قدروض المغار  
سنادات  
سنادات باستثناء الأسهم  
أئمه ومسنادات مساهمة أخرى  
قطاعات مقاومة  
أفراد ومحاربة مقايمون بالخارج  
قدروض  
قدروض السكن  
قدروض الاستهلاك  
مقاولون أفراد  
قدروض  
قدروض التجهيز  
قدروض لفائدة المنشآت العقاريين  
مؤسسات لا تستهدف الربح  
وتخدم الأسر

(1) قيم الاستهلاك وقدروض مالية منشأة من طرف مؤسسات الائتمان لفائدة الشركات المالية الأخرى.

(2) بحسب الحسابات السنوية.

## جدول ٢ ٩.٨ التزامات تجاه قطاعات الاقتصاد

	على أساس سنوي (%)										المكونات				2011	
	2012	2011	2010	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١		
4,3	7,8	6,6	819,6	787,9	777,2	780,2	783,7	797,0	776,5	774,2	785,0	779,0	775,9	786,0	مجموع الالتزامات	
12,0	11,5	20,9-	108,7	97,2	94,5	89,0	91,4	94,8	94,4	94,5	99,2	93,0	93,3	97,1	مؤسسات مالية أخرى	
21,1	3,4	23,2-	77,8	67,6	65,5	61,7	62,9	65,6	66,2	62,5	64,2	64,7	60,3	61,4	64,3	أصول نقدية (١)
5,8-	31,7	14,5-	30,9	29,6	29,0	27,3	28,4	29,2	32,8	31,8	30,3	34,5	32,6	31,9	32,8	الالتزامات غير نقدية (٢)
35,8	18,5-	4,0-	42,5	40,3	38,2	39,2	37,4	35,6	38,2	34,3	35,6	35,7	35,1	31,2	29,9	قطاع عمومي
35,9	18,6-	4,0-	42,5	40,3	38,2	39,1	37,4	35,6	38,2	34,3	35,7	35,1	31,2	29,9	31,3	أصول نقدية
10,5-	12,2	16,5	142,7	130,7	130,3	137,9	140,1	142,1	151,1	142,4	141,4	148,7	153,9	157,7	159,5	شركات غير مالية أخرى
11,3-	11,7	16,9	136,1	125,6	123,6	132,4	134,7	137,0	145,9	134,0	136,1	143,6	148,9	152,5	153,4	أصول نقدية
8,1	25,9	7,4	6,6	5,1	6,7	5,5	5,4	5,2	5,2	8,3	5,3	5,0	5,0	5,2	6,1	الالتزامات غير نقدية (١)
5,5	7,9	12,1	525,7	519,7	514,2	514,2	511,2	511,2	508,7	505,5	502,6	502,0	501,0	495,1	498,2	قطاعات مالية أخرى
5,3	7,1	12,6	492,8	487,4	482,8	483,1	479,5	479,6	478,0	475,1	472,3	471,9	469,7	465,8	468,2	أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج
5,0	7,2	12,4	490,8	485,5	480,9	481,4	477,8	476,5	476,5	473,6	470,8	470,7	468,6	464,8	467,3	أصول نقدية
128,7	29,8-	71,6	2,0	1,9	1,9	1,7	1,6	1,6	1,5	1,6	1,4	1,2	1,1	1,0	0,9	الالتزامات غير نقدية (١)
12,5	16,2	15,4	26,5	26,2	25,3	24,9	25,5	25,4	24,2	24,3	24,4	23,8	25,0	23,0	23,5	مقاولون أفراد
12,2	16,2	15,4	26,0	25,8	24,9	24,5	25,2	25,0	23,9	24,1	23,5	24,7	22,6	23,2	أصول نقدية	
35,3	19,8	17,8	0,5	0,4	0,4	0,3	0,4	0,3	0,4	0,3	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	الالتزامات غير نقدية (١)
0,8-	51,5	29,5-	6,4	6,1	6,1	6,2	6,2	6,2	6,5	6,1	6,0	6,2	6,2	6,2	6,5	مؤسسات لا تستهدف الربح وتخدم الأسر
0,8-	51,7	29,5-	6,4	6,1	6,1	6,2	6,2	6,2	6,5	6,0	6,0	6,2	6,2	6,2	6,5	أصول نقدية

(١) تتكون أساساً من الدائنين المقيد ودائني المصارف والذمم الاجتماعية.

(٢) الشركات العمومية غير المالية والإدارات المحلية وصناديق التضامن الاجتماعي.

## جدول ٢ ١٠.٨.٢ التوزيع الفصلي للقروض حسب الأجل وحسب قطاع النشاط

		على أساس سنوي (%)				2012				2011				2010				2009				
	(بملايين الدارهم)	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٩٩	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٩٩	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٩٩	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٩٩	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٩٩	
<b>4,6</b>	<b>10,6</b>	<b>7,7</b>	<b>7,7</b>	<b>7,7</b>	<b>719,2</b>	<b>704,5</b>	<b>709,6</b>	<b>685,1</b>	<b>687,3</b>	<b>668,7</b>	<b>660,3</b>	<b>631,1</b>	<b>621,5</b>	<b>620,4</b>	<b>618,9</b>	<b>592,5</b>	<b>577,1</b>					
5,6	23,7	14-	299,8	303,2	303,2	296,1	283,9	278,9	275,9	245,5	229,5	233,5	250,3	228,0	232,7							
2,5-	3,6	6,7	184,5	178,2	181,7	174,8	189,2	186,8	173,5	177,3	182,6	179,8	172,8	179,1	171,1							
9,8	1,1	26,1	199,6	187,3	189,8	180,0	181,8	169,8	178,7	177,3	179,8	174,4	164,5	154,8	142,5							
<b>1,4-</b>	<b>12,3</b>	<b>29,3</b>	<b>28,0</b>	<b>28,1</b>	<b>28,4</b>	<b>27,6</b>	<b>28,4</b>	<b>25,2</b>	<b>23,9</b>	<b>23,6</b>	<b>25,3</b>	<b>16,0</b>	<b>17,5</b>	<b>18,4</b>	<b>19,6</b>							
<b>1,4</b>	<b>13,3</b>	<b>5,9</b>	<b>226,2</b>	<b>228,2</b>	<b>232,7</b>	<b>224,5</b>	<b>222,9</b>	<b>225,0</b>	<b>219,0</b>	<b>201,6</b>	<b>196,7</b>	<b>199,1</b>	<b>199,1</b>	<b>189,4</b>	<b>185,8</b>							
8,8-	5,2-	16,6-	10,6	11,4	12,9	11,9	11,6	13,5	12,0	12,0	12,3	13,9	12,3	16,6	14,7							
<b>3,2</b>	<b>4,5</b>	<b>9,6</b>	<b>86,9</b>	<b>88,4</b>	<b>88,9</b>	<b>87,0</b>	<b>84,2</b>	<b>88,5</b>	<b>87,1</b>	<b>77,3</b>	<b>80,6</b>	<b>75,1</b>	<b>76,3</b>	<b>74,1</b>	<b>73,5</b>							
8,0	7,0-	16,2	23,9	24,1	24,1	23,0	22,2	27,5	26,7	23,7	23,8	21,6	19,8	20,0	20,5							
1,4-	3,0-	16,2-	8,5	8,9	8,9	9,0	8,6	10,1	10,0	9,2	8,9	9,2	9,8	10,2	10,6							
1,0	25,0	7,9	13,5	13,6	14,1	14,9	13,4	12,1	12,3	10,9	10,7	10,3	10,5	10,0	9,9							
4,2-	1,6	7,8	16,9	18,3	17,3	16,9	17,7	17,6	16,3	17,4	15,5	18,2	16,9	16,2								
7,5	13,2	21,1	24,0	23,6	24,6	23,2	22,3	21,3	20,5	17,3	19,7	18,5	17,9	16,9	16,3							
11,9	28,1	46,3	35,0	36,0	34,2	33,0	31,2	30,3	29,8	27,9	24,4	25,3	23,8	19,9	16,7							
2,3-	20,6	1,7-	93,7	92,4	96,7	92,7	95,8	92,7	90,1	84,4	79,4	84,8	86,8	78,8	80,9							
<b>6,7</b>	<b>9,1</b>	<b>7,5</b>	<b>465,0</b>	<b>448,2</b>	<b>448,5</b>	<b>433,0</b>	<b>436,0</b>	<b>418,4</b>	<b>417,4</b>	<b>405,9</b>	<b>399,5</b>	<b>405,2</b>	<b>402,2</b>	<b>384,7</b>	<b>371,8</b>							
7,9	18,1	2,5	49,2	46,9	45,5	44,5	45,5	43,7	42,4	40,2	38,5	37,2	36,1	38,1	37,6							
8,9	8,4	3,7-	21,1	19,1	19,0	19,6	19,3	20,0	19,2	18,4	17,8	18,6	19,2	18,7	18,5							
2,2	14,6	3,2	28,9	31,4	32,1	27,3	28,3	29,3	30,6	25,6	24,7	26,4	24,4	23,9	23,9							
4,2-	4,8	4,1	98,2	92,8	96,3	99,9	102,5	96,3	96,8	97,8	100,5	102,9	98,0	98,0	94,0							
10,8	7,0	13,3	11,6	10,9	10,7	10,3	10,4	9,6	9,8	9,6	9,0	9,0	8,7	8,6								
22,6	13,5	20,7	61,8	53,8	56,6	49,7	50,4	40,2	45,5	45,8	44,4	50,8	50,6	41,6	36,8							
<b>8,3</b>	<b>7,8</b>	<b>9,3</b>	<b>194,3</b>	<b>193,3</b>	<b>188,4</b>	<b>181,7</b>	<b>179,5</b>	<b>179,3</b>	<b>166,5</b>	<b>162,6</b>	<b>160,0</b>	<b>155,7</b>	<b>152,3</b>									

**الخواص والمغاربة المقيمين بالخارج**

البيانات مبنية على أساس سنوي (%)

(1) الفلاحة، والصيد البحري.

(2) بحسب التقديرات المتقدمة.

### جدول م 11.8 حساب حصيلة شركات القروض الصغرى

	على أساس سنوي (%)		2012		2011		2010		2009		المكونات
	2012	2011	2010	ديسمبر	يناير	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	يناير	
7,2-	2,0	6,1-	5,6	5,9	5,9	6,1	6,0	6,2	6,2	5,9	6,2
50,5-	16,5	23,5-	0,6	0,9	0,9	1,0	1,1	1,0	1,0	0,9	1,3
0,6	3,5-	0,7-	4,6	4,6	4,6	4,6	4,7	4,8	4,8	5,0	4,8
0,8	1,3	1,5	4,0	4,0	3,9	4,0	3,9	4,0	3,9	4,0	3,8
31,9	1,5-	26,7-	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2
28,8	143,4	9,8-	0,3	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,1	0,2
7,2-	2,0	6,1-	5,6	5,9	5,9	6,1	6,0	6,2	6,2	5,9	6,2
13,6-	2,9-	18,9-	0,5	0,6	0,6	0,5	0,6	0,7	0,6	0,6	0,7
24,3-	5,8	8,6-	2,9	3,3	3,4	3,6	3,8	3,6	3,7	3,6	3,9
29,0-	14,8	24,3-	2,3	2,6	2,6	2,9	3,2	2,9	3,0	3,1	2,8
89,5-	206,6	23,5-	0,1	0,4	0,4	1,0	0,3	0,2	0,2	0,3	0,4
1,3-	10,8-	24,4-	2,1	2,2	2,2	2,5	2,2	2,6	2,8	2,4	3,0
36,3	11,1	10,6-	1,7	1,3	1,2	1,2	1,2	1,2	1,1	1,1	1,2
12,8	11,6-	0,9-	0,8	0,7	0,8	0,8	0,7	0,8	0,9	0,8	0,8
23,6	27,9-	44,7	0,6	0,6	0,6	0,5	0,6	0,6	0,6	0,7	0,6
											0,5
											خصوم أخرى
											خصوم آخر
											أصول ثابتة
											أصول أخرى
											أصول موجهة للمقاولين الفرد بدين
											أوقاف وآدوات البناء
											أقتراضات من غير المقيمين
											أقتراضات من الأشخاص
											أقتراضات من البنوك
											أقتراضات من المؤسسات المالية
											أقتراضات الخزينة
											الأسهم وسندات مساهمة أخرى
											مساهمات المالكين

## جدول ١٢.٨ حساب حصيلة شركات التمويل

(ملايين الدراهم)

	على أساس سنوي (%)		2012				2011				2010				المكونات		
	2012	2011	2010	دجنبر	يناير	شتنبر	مارس	يونيو	شتانبر	ديسمبر	يناير	شتنبر	مارس	يونيو	ديسمبر	مارس	
<b>أصول</b>																	
ديون على مؤسسات الإيداع																	
دائن لدى البنك																	
قرض																	
سندات																	
ديون على غير المقيمين																	
أصول ثابتة																	
أصول أخرى																	
<b>خصوم</b>																	
اقتراضات من مؤسسات الإيداع																	
عمليات إعادة الشراء																	
اقتراضات الخزينة واقتراضات مالية																	
ودائع																	
وإئام الشهادة																	
وإئام تحصيل وشراء الديون																	
سندات أخرى غير الأصول																	
سندات شركات التمويل																	
سندات الشركات المقترض																	
الالتزامات تجاه الإدارة المركزية (١)																	
الالتزامات تجاه غير المقيمين																	
الأسهم وسندات مساهمة أخرى																	
مساهمات المالكين																	
الاحتياطيات العامة والخاصة																	
<b>خصوم أخرى</b>																	

(١) مكون من المبالغ الواجب دفعها للدولة.

### جدول ١٣.٨ حساب حصيلة البنوك المصرفية

(ملايين الدراهم)

	على أساس سنوي (%)				2012				2011				2010				2009			
	2012	2011	2010	على أساس سنوي (%)	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	يناير												
3,2-	12,8	13,3	35,4	34,0	36,9	33,3	36,6	34,6	38,7	35,6	32,4	33,5	34,4	30,1	28,6					
29,1-	19,2	7,3-	4,7	5,7	5,4	6,3	6,6	7,0	5,1	5,8	5,5	5,4	6,0	5,6	5,9					
39,2-	88,0	25,0-	3,5	3,5	4,8	5,5	5,7	4,3	4,4	3,5	3,0	3,3	3,8	3,5	4,1					
32,9	3,2-	56,2	0,4	1,5	0,3	0,3	0,2	0,3	0,2	0,3	0,2	0,3	0,2	0,4	0,3	0,2				
17,1	26,3	23,8	16,0	13,2	14,6	12,8	13,7	11,2	13,1	11,6	10,8	12,2	12,6	10,6	8,8					
17,2	26,6	23,8	16,0	13,1	14,6	12,8	13,7	11,1	13,1	11,6	10,8	12,1	12,5	10,6	8,7					
11,6-	8,1	7,2	13,6	14,2	15,7	13,4	15,4	15,5	16,9	17,3	14,3	14,8	14,6	13,3	13,3					
11,6-	18,1	15,5	13,6	14,2	15,5	12,8	15,4	15,2	14,4	14,9	13,1	13,4	12,9	11,6	11,3					
41,8	59,5-	209,0	0,9	0,7	0,6	0,7	0,6	0,7	3,2	0,6	1,5	1,0	1,1	0,5	0,5					
9,9	1,6-	23,6	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1					
35,9-	24,0	42,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0					
22,3-	10,6-	224,2	0,2	0,2	0,5	0,2	0,3	0,3	0,3	0,2	0,3	0,1	0,1	0,1	0,1					
3,2-	12,8	13,3	35,4	34,0	36,9	33,3	36,6	34,6	38,7	35,6	32,4	33,5	34,4	30,1	28,6					
9,5-	70,2	41,2	16,8	14,1	16,6	14,6	18,6	11,8	15,3	12,9	10,9	9,7	10,9	8,5	7,7					
9,3-	70,6	50,3	15,6	12,2	15,8	13,7	17,2	11,1	14,2	11,8	10,1	8,9	10,0	7,6	6,7					
9,2-	64,5	19,5-	1,2	1,8	0,8	0,9	1,3	0,7	1,0	1,0	0,8	0,7	0,9	0,9	1,0					
4,5-	17,1-	0,7-	15,4	16,9	17,7	16,4	18,7	16,1	18,7	21,1	19,4	20,8	22,0	19,3	19,6					
4,5-	17,1-	0,7-	15,4	16,9	17,7	16,4	18,6	11,8	15,3	12,9	10,9	9,7	10,9	8,5	7,7					
49,1	19,7-	82,6	1,6	1,8	1,4	1,0	1,5	1,5	1,0	1,3	1,1	0,8	0,8	0,7						
18,8	9,0	4,7	0,7	0,6	0,6	0,6	0,6	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5					
0,2-	2,2	6,6	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1					
11,4	1,8	5,0	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1					
256,0	1,8	137,0	1,0	0,7	0,3	0,2	0,3	0,1	0,1	0,3	0,1	0,4	0,2	1,0	0,1					

**جدول م 14.8 ديون الشركات المالية الأخرى<sup>(1)</sup> على الوحدات المؤسساتية غير المالية**  
**(بملايين الدرهم)**

على أساس سنوي (%)			2012					2011	2010	2009	المكونات
2012	2011	2010	ديسمبر	شتانبر	يونيو	مارس					
<b>القروض الممنوحة من طرف شركات التمويل</b>											
5,7	8,0	5,0	96,9	94,7	95,6	92,3	91,6	84,8	80,8		
5,0-	2,1	4,9	30,6	30,6	32,0	31,9	32,2	31,6	30,1		القروض للاستهلاك
9,2	11,3	5,8	49,9	48,2	47,4	45,8	45,7	41,0	38,8		القروض الإيجارية
70,8	10,2	15,9	4,8	4,2	4,3	3,5	2,8	2,5	2,2		قروض تحصيل وشراء الديون
18,6	74,9	18,6-	2,2	1,2	1,6	1,1	1,8	1,1	1,3		ديون أخرى
3,9	5,2	2,6	9,4	10,5	10,3	10,0	9,1	8,6	8,4		ديون معلقة الأداء
<b>11,6-</b>	<b>18,1</b>	<b>15,5</b>	<b>13,6</b>	<b>14,2</b>	<b>15,5</b>	<b>12,8</b>	<b>15,4</b>	<b>13,1</b>	<b>11,3</b>		<b>القروض الممنوحة من طرف البنوك الحرة</b>
34,7-	27,7	17,4	7,9	8,3	9,6	9,3	12,0	9,4	8,0		قروض الخزينة
108,5	12,4-	17,8-	4,5	4,6	4,6	2,2	2,1	2,4	3,0		القروض للتجهيز
5,5	3,5	329,1	1,3	1,3	1,3	1,3	1,2	1,2	0,3		ديون أخرى
67,4	-	-	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0		ديون معلقة الأداء
<b>0,6</b>	<b>3,5-</b>	<b>0,7-</b>	<b>4,6</b>	<b>4,6</b>	<b>4,6</b>	<b>4,6</b>	<b>4,6</b>	<b>4,8</b>	<b>4,8</b>		<b>ديون ممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى</b>
0,8	1,3	1,5	4,0	4,0	4,0	3,9	4,0	3,9	3,8		القروض المخصصة للمقاولات الصغيرة جدا
23,5-	18,6-	13,8-	0,3	0,3	0,4	0,4	0,4	0,5	0,6		القروض المخصصة للسكن الاجتماعي
-	-	-	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0		القروض للتجهيز
269,4	99,1-	6,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0		ديون أخرى
47,2	28,9-	3,8-	0,3	0,4	0,3	0,3	0,2	0,3	0,3		ديون معلقة الأداء
<b>11,0-</b>	<b>0,1</b>	<b>30,4</b>	<b>34,5</b>	<b>38,2</b>	<b>33,6</b>	<b>34,6</b>	<b>38,7</b>	<b>38,7</b>	<b>29,7</b>		<b>السندات الصادرة عن الشركات غير المالية</b>
											<b>والتي في حوزة الشركات المالية الأخرى</b>
11,9-	2,2	26,5	33,5	37,6	32,9	33,8	38,0	37,2	29,4		السندات الصادرة عن الشركات غير المالية
1,4-	11,4	28,8	21,5	24,0	20,4	20,1	21,8	19,6	15,2		والتي في حوزة مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
26,1-	8,0-	24,0	12,0	13,6	12,5	13,7	16,2	17,6	14,2		السندات باستثناء الأسهم
											<b>الأسهم</b>

(1) شركات التمويل، البنوك الحرة، جمعيات القروض الصغرى ومؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية.

## جدول ١٥.٨ تطور السوق ما بين البنوك

(ملايين الدرهم)

المتوسط	2012												2011	
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	غشت	يوليو	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط	
8.483	7.008	8.333	8.798	8.686	8.153	7.222	7.866	7.061	9.736	8.995	9.205	10.726	6.068	متوسط المبلغ الجاري
3.334	2.061	2.698	3.344	2.762	3.037	3.198	3.634	2.245	4.411	4.103	3.805	4.705	3.364	متوسط الحجم المتداول

## جدول ١٦ تطور اذكيات الخزينة بالزيادة

(ملايين الدرهم)

المجموع	2012												2011	
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	غشت	يوليو	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المجموع	أجل الاستحقاق
<b>120,278,9</b>	<b>10,210,5</b>	<b>13,789,0</b>	<b>11,300,0</b>	<b>12,979,0</b>	<b>10,650,0</b>	<b>4,000,0</b>	<b>7,567,0</b>	<b>9,232,0</b>	<b>7,830,0</b>	<b>1,570,0</b>	<b>10,030,0</b>	<b>11,121,4</b>	<b>103,542,9</b>	<b>مجموع الاكتتابات</b>
<b>42,051,3</b>	<b>6,722,3</b>	<b>6,120,0</b>	<b>7,320,0</b>	<b>3,654,0</b>	<b>2,170,0</b>	<b>1,400,0</b>	<b>2,560,0</b>	<b>6,080,0</b>	<b>1,175,0</b>	<b>1,200,0</b>	<b>1,300,0</b>	<b>2,350,0</b>	<b>25,440,3</b>	<b>مجموع الأمد القصدير</b>
4,650,0	0,0	4,650,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	بـ 24 يوما
5,520,0	0,0	4,120,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	بـ 39 يوما
1,070,0	0,0	0,0	0,0	1,070,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	بـ 43 يوما
7,780,0	0,0	0,0	2,700,0	0,0	0,0	0,0	0,0	5,080,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	بـ 44 يوما
6,022,3	6,022,3	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	بـ 45 يوما
8,130,0	0,0	1,600,0	1,070,0	0,0	700,0	200,0	600,0	200,0	760,0	1,200,0	850,0	950,0	8,490,0	أسبوعاً
2,600,0	200,0	300,0	0,0	0,0	200,0	1,300,0	200,0	100,0	0,0	300,0	0,0	1,200,0	0,0	أسوأها
6,279,0	500,0	100,0	1,600,0	954,0	400,0	1000,0	660,0	600,0	315,0	0,0	150,0	0,0	1,650,3	52 أسبوعاً
<b>56,997,6</b>	<b>3,488,2</b>	<b>4,469,0</b>	<b>3,980,0</b>	<b>6,895,0</b>	<b>5,000,0</b>	<b>600,0</b>	<b>3,507,0</b>	<b>2,652,0</b>	<b>5,355,0</b>	<b>8,370,0</b>	<b>4,160,0</b>	<b>8,521,4</b>	<b>60,257,7</b>	<b>مجموع الأمد المتوسط</b>
31,495,6	3,488,2	2,619,0	1,660,0	2,540,0	1,400,0	600,0	1,807,0	1,150,0	2000,0	6720,0	2260,0	5251,4	40,400,5	ستـ 5 سنوات
25,502,0	0,0	1,850,0	2,320,0	4,355,0	3,600,0	0,0	1700,0	1502,0	3355,0	1650,0	1900,0	3270,0	19,857,2	مـ 5 سنوات
<b>21,230,0</b>	<b>0,0</b>	<b>3,200,0</b>	<b>0,0</b>	<b>2,430,0</b>	<b>3,480,0</b>	<b>2,000,0</b>	<b>1,500,0</b>	<b>500,0</b>	<b>1,300,0</b>	<b>2,000,0</b>	<b>4,570,0</b>	<b>250,0</b>	<b>17,844,9</b>	<b>مجموع الأمد الطويل</b>
14,360,0	0,0	2,300,0	0,0	2,430,0	1,680,0	2,000,0	500,0	0,0	1,000,0	2,000,0	2,450,0	0,0	9,729,9	10 سنوات
6,470,0	0,0	900,0	0,0	0,0	1600,0	0,0	1,000,0	500,0	300,0	0,0	2120,0	50,0	6,215,0	15 سنة
200,0	0,0	0,0	0,0	200,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,900,0	20 سنة
200,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	200,0	0,0	0,0	30 سنة

## جدول ١.٩ المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالميزانية

(ملايين الدرهم)

	2012						2011						مجموع المبلغ الجاري أجل الاستحقاق الأمد القصدير	
	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين و المؤسسات الإجتماعية	البنوك	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين و المؤسسات الإجتماعية	البنوك	المجموع			
356.721	44.622	96.262	93.729	24.801	97.308	314.211	42.976	75.823	98.813	24.357	72.243	3.998	الأمد المتوسط	
15.671	1.970	6.910	245	370	6.176	16.360	6.572	4.344	1.446	0	0	3.998	الأمد القصدير	
6.022	413	2.826	90	100	2.593								45 يوماً	الأمد المتوسط
2.670	450	1.300	100	270	550	4.540	940	2.573	0	0	0	1.027	13 أسبوعاً	الأمد المتوسط
700	0	400	0	0	300	1.200	1.200	0	0	0	0	0	26 أسبوعاً	الأمد المتوسط
6.279	1.107	2.384	55	0	2.733	10.620	4.432	1.771	1.446	0	0	2.971	52 أسبوعاً	الأمد المتوسط
156.776	25.893	30.719	43.134	1.500	55.530	122.363	22.660	20.400	43.136	2.114	34.053			الأمد المتوسط
73.896	12.500	15.030	14.172	220	31.974	62.581	13.154	10.463	17.795	835	20.334		سنوات	
82.880	13.394	15.689	28.962	1.279	23.556	59.783	9.506	9.937	25.341	1.279	13.719		5 سنوات	
184.274	16.759	58.632	50.350	22.931	35.602	175.488	13.744	51.078	54.231	22.243	34.192		الأمد المطويل	
83.574	13.891	28.577	21.842	6.182	13.082	78.610	11.807	22.762	26.461	5.921	11.661		سنوات	
76.465	1.839	22.810	20.374	15.455	15.987	73.042	1.051	20.502	20.786	14.990	15.713		سنوات	
21.461	1.027	5.682	7.646	1.255	5.850	21.261	884	6.266	6.804	1.292	6.014		سنوات	
2.775	2	1.564	487	40	682	2.575	2	1.549	180	40	804		سنوات	

(1) بحسب مدة الديون التجارية لازدينات الخزينة بمقدار مؤسسات الائتمان التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.

**جدول م 2.9 مبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول**  
 (حسب فئات المكتتبين الأرباع)  
 (ملايين الدراهم)

المجموع	2012			2011			المجموع
	مكتتبون	آخرون	المؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	مكتتبون آخرون	
<b>81.297</b>	<b>7.441</b>	<b>49.675</b>	<b>4.197</b>	<b>19.984</b>	<b>77.584</b>	<b>3.508</b>	<b>5.364</b>
59.068	7.431	35.496	3.564	12.577	57.798	3.508	4.658
18.763	-	11.867	433	6.463	16.889	-	9.510
3.467	10	2.312	200	945	2.897	-	2.125

**جدول م 3.9 إصدارات سندات الدين القابلة للتداول**  
 (حسب فئات المكتتبين الأرباع)  
 (ملايين الدراهم)

المجموع	2012			2011			المجموع
	مكتتبون	آخرون	المؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	مكتتبون آخرون	
<b>59.135</b>	<b>8.592</b>	<b>38.736</b>	<b>3.327</b>	<b>8.480</b>	<b>57.563</b>	<b>1.519</b>	<b>4.075</b>
44.524	8.582	27.408	3.010	5.525	43.963	1.519	26.067
5.585	0	3.669	87	1.829	7.649	0	4.643
9.027	10	7.660	230	1.127	5.952	0	5.105

(بملايين الدراهم)

### جدول م 4.9 سوق سندات الاقتراض

سنة 2012	2012				سنة 2011	المبلغ الجاري
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		
87.570	87.570	84.502	81.367	74.388	74.153	القطاع العمومي
27.974	27.974	27.532	27.577	24.102	22.739	القطاع الخاص
59.596	59.596	56.970	53.790	50.285	51.415	الشركات المالية
25.345	25.345	23.683	23.846	19.888	20.790	الشركات غير المالية
62.226	62.226	60.818	57.520	54.499	53.364	
<b>19.626</b>	<b>3.700</b>	<b>4.600</b>	<b>7.676</b>	<b>3.650</b>	<b>12.296</b>	<b>الإصدارات</b>
5.250	550	0	3.700	1.000	6.000	القطاع العمومي
14.376	3.150	4.600	3.976	2.650	6.296	القطاع الخاص
7.376	2.150	0	4.226	1.000	1.446	الشركات المالية
12.250	1.550	4.600	3.450	2.650	10.850	الشركات غير المالية

المصدر : محسوب على أساس معطيات ماروكايل.

## جدول م 5.9 مؤشرات البورصة<sup>(1)</sup>

"MADEX"	"MASI"	الرسملة (بملايين الدراهم)	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	التاريخ	
2.512,69	2.980,44	87.175	9.545,6	ديسمبر	2002
3.174,56	3.943,51	115.507	11.388,8	ديسمبر	2003
3.522,38	4.521,98	206.517	30.004,4	ديسمبر	2004
4.358,87	5.539,13	252.326	48.041,3	ديسمبر	2005
7.743,81	9.479,45	417.092	36.528,1	ديسمبر	2006
10.464,34	12.694,97	586.328	137.479,4	ديسمبر	2007
9.061,02	10.984,29	531.750	59.360,1	ديسمبر	2008
8.464,47	10.443,81	508.893	36.791,2	ديسمبر	2009
10.335,25	12.655,20	579.020	29.615,7	ديسمبر	2010
10.292,87	12.589,31	574.929	37.870,3	يناير	2011
10.469,89	12.805,81	585.591	4.365,6	فبراير	
9.946,89	12.173,79	557.132	5.471,5	مارس	
9.431,99	11.551,5	529.619	3.188,6	أبريل	
9.969,93	12.196,7	555.944	7.227,5	ماي	
9.406,18	11.510,93	525.573	4.055,9	يونيو	
9.158,89	11.202,95	511.411	1.925,9	يوليو	
9.423,46	11.517,14	528.359	8.019,4	غشت	
9.376,39	11.467,63	531.367	4.712,2	شتمبر	
9.277,31	11.352,19	527.418	3.701,4	أكتوبر	
8.956,42	10.952,68	510.510	3.943,5	نونبر	
9.011,57	11.027,65	516.222	18.885,8	ديسمبر	
9.172,59	11.211,71	523.474	3.152,0	يناير	2012
9.333,41	11.398,94	530.091	5.097,8	فبراير	
8.957,45	10.948,45	509.573	2.597,2	مارس	
8.400,34	10.293,90	482.094	3.338,4	أبريل	
8.411,24	10.286,99	479.594	4.146,7	ماي	
8.202,90	10.053,90	472.180	8.205,4	يونيو	
8.042,50	9.849,77	461.341	3.738,9	يوليو	
8.119,11	9.944,22	463.864	1.350,6	غشت	
7.728,77	9.471,80	444.782	5.499,9	شتمبر	
7.753,15	9.504,55	451.702	4.869,2	أكتوبر	
7.931,62	9.733,62	461.990	2.824,5	نونبر	
7.614,04	9.359,19	445.268	16.213,8	ديسمبر	

(1) ابتداء من 3 يناير 2011، ومن أجل التقييد بالمعايير الدولية، قامت بورصة الدار البيضاء بإدخال تغيير على مستوى نشر أحجام المعاملات و يتم نشر هذه الأخيرة على أساس الشراء فقط عوض الشراء والبيع.  
المصدر: بورصة القيم بالدار البيضاء.

### جدول م 6.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

التغير بالنسبة المئوية <u>2012</u> <u>2011</u>	عدد الصفقات		مؤشر أسعار الأصول العقارية		
	2012	2011	التغير بالنسبة المئوية <u>2012</u> <u>2011</u>	2012	
7,8	110.250	102.308	1,0	107,8	106,7
8,7	76.092	70.027	0,2	105,9	105,6
9,7	68.865	62.782	0,4	103,5	103,1
-4,4	5.558	5.813	0,7	103,8	103,1
16,6	1.669	1.432	0,1	109,7	109,6
5,5	26.626	25.244	2,6	111,7	108,8
7,0	7.532	7.037	1,0	110,8	109,6
2,4	812	793	0,2	110,8	110,6
7,6	6.720	6.244	5,2	110,9	105,4
<b>المجموع</b>					
عقارات سكنية					
شقق					
منازل					
فيلات					
أراضي حضرية					
عقارات تجاري					
مكاتب					
محلات تجارية					

المصدر : محسوب على أساس معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.



## المحتويات

مكتبة المغاربة



## المحتويات

### المقدمة

### الجزء ١ الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3 .....	<b>1.1 المحيط الدولي .....</b>
4 .....	1.1.1 تطور الاقتصاد العالمي .....
6 .....	2.1.1 سوق الشغل .....
8 .....	3.1.1 أسواق المواد الأولية .....
10 .....	4.1.1 تطور التضخم .....
12 .....	5.1.1 المالية العمومية .....
13 .....	6.1.1 التجارة الدولية وميزان الأداءات .....
18 .....	7.1.1 التدابير الرئيسية للسياسة النقدية .....
20 .....	8.1.1 الأسواق المالية .....
26 .....	9.1.1 الهيكلة المالية الدولية .....
29 .....	2.1 الإنتاج الوطني .....
30 .....	1.2.1 القطاع الأولي .....
32 .....	2.2.1 القطاع الثانوي .....
39 .....	3.2.1 القطاع الثالثي .....
43 .....	3.1 سوق الشغل .....
43 .....	1.3.1 مؤشرات النشاط .....
45 .....	2.3.1 خصائص الشغل .....
49 .....	3.3.1 تطور البطالة .....
51 .....	4.3.1 تطور تكلفة الشغل .....
52 .....	4.1 الطلب الداخلي .....
53 .....	1.4.1 الاستهلاك .....
54 .....	2.4.1 الاستثمار .....
55 .....	3.4.1 المداخيل والأدخار .....
58 .....	5.1 التدفقات الاقتصادية والمالية .....
61 .....	6.1 التضخم .....
61 .....	1.6.1 أسعار الاستهلاك .....
67 .....	2.6.1 أسعار الاستيراد .....

69 .....	<b>3.6.1 أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية</b>
71 .....	<b>7.1 ميزان الأداءات</b>
72 .....	1.7.1 تطور الميزان التجاري .....
77 .....	2.7.1 تطور ميزان الخدمات .....
78 .....	3.7.1 تطور حساب الرأسمال والعمليات المالية .....
82 .....	<b>8.1 إماليّة العموميّة</b>
83 .....	1.8.1 تنفيذ قانون المالية .....
91 .....	2.8.1 تمويل الخزينة .....
94 .....	<b>9.1 السياسة النقدية</b>
94 .....	1.9.1 قرارات السياسة النقدية .....
98 .....	2.9.1 عمليات السياسة النقدية .....
100 .....	3.9.1 تطور أسعار الفائدة .....
104 .....	4.9.1 أسعار الصرف .....
106 .....	<b>10.1 النقد والأئتمان</b>
106 .....	1.10.1 المجمع م3 .....
107 .....	2.10.1 مكونات المجمع م3 .....
111 .....	3.10.1 الأئتمان والديون على الإدارة المركزية وصافي الاحتياطيات الدولية .....
123 .....	4.10.1 مجموعات التوظيفات السائلة .....
126 .....	<b>11.1 أسواق الأصول</b>
126 .....	1.11.1 سوق البورصة .....
129 .....	2.11.1 سندات الدين .....
133 .....	3.11.1 تسيير مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة .....
134 .....	4.11.1 الأصول العقارية .....

## الجزء 2 أنشطة البنك

140 .....	<b>1.2 الحكامة .....</b>
140 .....	1.1.2 بنية الحكومة .....
144 .....	2.1.2 التوجهات الاستراتيجية .....
148 .....	3.1.2 الافتتاح والرقابة الداخلية وتبيير المخاطر .....
151 .....	4.1.2 الأخلاقيات .....
151 .....	5.1.2 سلامة المعلومات .....

151.....	<b>6.1.2 مخطط استمرارية النشاط</b>
152.....	<b>7.1.2 التقييد بالقوانين</b>
155.....	<b>2.2 مهام البنك</b>
155.....	<b>1.2.2 السياسة النقدية</b>
157.....	<b>2.2.2 منظومة الإحصائيات والمعلومات</b>
159.....	<b>3.2.2 تدبير الاحتياطيات</b>
159.....	<b>4.2.2 أنظمة ووسائل الأداء</b>
160.....	<b>5.2.2 النشاط المتعلق بالعملة الأئتمانية ومراكز الفرز الخاصة</b>
165.....	<b>6.2.2 الإشراف البنكي</b>
167.....	<b>7.2.2 الاستقرار المالي</b>
168.....	<b>8.2.2 العلاقات بين مؤسسات الائتمان والبنوك ومصالح مركزة المعلومات</b>
171.....	<b>3.2 موارد وبيئة العمل</b>
171.....	<b>1.3.2 الموارد البشرية</b>
174.....	<b>2.3.2 أنظمة المعلومات</b>
176.....	<b>3.3.2 آلية مراقبة المعلومات المحاسبية</b>
176.....	<b>4.3.2 مقاربة مراقبة التدبير</b>
180 .....	<b>4.2 التواصل والتعاون</b>
180.....	<b>1.4.2 التواصل والقرب</b>
182.....	<b>2.4.2 المتحف</b>
182.....	<b>3.4.2 التعاون الدولي</b>

### **الجزء 3 البيانات المالية بنك المغرب**

191.....	<b>1.3 حصيلة بنك المغرب</b>
191.....	<b>1.1.3 الأصول</b>
196.....	<b>2.1.3 الخصوم</b>
198.....	<b>3.1.3 المخضب حسب العمليات الرئيسية في 31 ديسمبر 2012</b>
199 .....	<b>3.2 حساب العائدات والتکالیف</b>
200.....	<b>1.2.3 العائدات</b>
203.....	<b>2.2.3 التکالیف</b>
206.....	<b>3.2.3 بيان أرصدة التدبير في 31 ديسمبر 2012</b>
207.....	<b>3.3 ملحقات الحسابات</b>
207.....	<b>1.3.3 الإطار القانوني</b>

207.....	<b>2.3.3 المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم</b>
211.....	<b>4.3 إيضاحات حول بنود الحصيلة</b>
216.....	<b>5.3 إيضاحات حول بنود خارج الحصيلة</b>
217.....	<b>6.3 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتکالیف</b>
223 .....	<b>7.3 التقرير العام لمراقب الحسابات</b>
225 .....	<b>8.3 مصادقة مجلس البنك</b>

## فهرس البيانات

5.....	<b>رسم بياني 1.1.11 : تطور المديونية الأمريكية</b>
7.....	<b>رسم بياني 1.1.1 : تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة بالنسبة المؤوية</b>
8.....	<b>رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة في البلدان المتقدمة بالنسبة المؤوية.</b>
9.....	<b>رسم بياني 3.1.1 : التطور السنوي لأسعار المواد الأولية</b>
9.....	<b>رسم بياني 4.1.1 : التطور الشهري لأسعار المواد الأولية</b>
9.....	<b>رسم بياني 5.1.1 : التطور السنوي لأسعار المواد الطاقية</b>
9.....	<b>رسم بياني 6.1.1 : التطور الشهري لأسعار المواد الطاقية 2012</b>
10.....	<b>رسم بياني 7.1.1 : تطور أسعار المنتجات غير الطاقية حسب الأصناف</b>
10.....	<b>رسم بياني 8.1.1 : تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته</b>
11.....	<b>رسم بياني 9.1.1 : تطور التضخم</b>
11.....	<b>رسم بياني 10.1.1 : تطور التضخم لدى أبرز شركاء المغرب</b>
12.....	<b>رسم بياني 11.1.1 : تطور رصيد الميزانية</b>
12.....	<b>رسم بياني 12.1.1 : تطور الدين العمومي الإجمالي</b>
16.....	<b>رسم بياني 1.3.1.11 : تطور مجموع التحويلات على الصعيد الدولي</b>
16.....	<b>رسم بياني 2.3.1.11 : تصنيف أبرز الدول الموجهة إليها التحويلات</b>
16.....	<b>رسم بياني 3.3.1.11 : حجم التحويلات حسب الوجهات الرئيسية في 2012</b>
17.....	<b>رسم بياني 13.1.1 : تطور تفاصيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية</b>
18.....	<b>رسم بياني 14.1.1 : تطور أسعار الفائدة الحقيقة* للبنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي</b>
19.....	<b>رسم بياني 15.1.1 : تطور أسعار الفائدة الحقيقة لبنك إنجلترا وبنك اليابان بالنسبة المؤوية</b>
20.....	<b>رسم بياني 16.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية ببلدان مجموعة BRIC بالنسبة المؤوية</b>
21.....	<b>رسم بياني 17.1.1 : تطور أسعار الفائدة على السندات لمدة عشر سنوات، بالنسبة المؤوية</b>
21.....	<b>رسم بياني 18.1.1 : تطور أقساط الخاطر على عقود مبادلات عدم أداء الدين الخاصة بالدين السيادي لمدة 5 سنوات</b>
23.....	<b>رسم بياني 19.1.1 : تطور الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات</b>

رسمل بباني 20.1.1 : تطور أسعار الفائدة المتبدلة بين البنوك الأوروبية وما بين بنوك لندن لمدة ثلاثة أشهر.....23.....	رسمل بباني 21.1.1 : تطورات القروض بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو. على أساس سنوي، بالنسبة المئوية.....23.....
رسمل بباني 22.1.1 : تطور مؤشرات البورصة الرئيسية العالمية.....24.....	رسمل بباني 23.1.1 : تطور المؤشرات الرئيسية للتقلب.....24.....
رسمل بباني 24.1.1 : تطور مؤشر MSCI EM و MSCI EAFE .....25.....	رسمل بباني 25.1.1 : تطور أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية .....25.....
رسمل بباني 26.1.1 : تطور سعر صرف اليوان الصيني إزاء الأورو والدولار .....26.....	رسمل بباني 1.2.1 : بنية إنتاج الحبوب حسب الزراعات .....31.....
رسمل بباني 3.2.1 : المنتجات النباتية الرئيسية .....31.....	رسمل بباني 2.2.1 : تطور القيمة المضافة حسب القطاعات بالأسعار الثابتة .....29.....
رسمل بباني 4.2.1 : تغير الكميات المفرغة من الصيد الساحلي والصيد التقليدي .....32.....	رسمل بباني 5.2.1 : المساهمة في نمو القيمة المضافة للقطاع الثانوي .....33.....
رسمل بباني 6.2.1 : تطور بنية القيمة المضافة للصناعة باستثناء تكرير البترول حسب القطاعات الفرعية الصادرات.....35.....	رسمل بباني 7.2.1 : تطور القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية ومبيعات الإسمنت والقروض العقارية.....36.....
رسمل بباني 8.2.1 : تغيرات إنتاج واستعمال الفوسفات الخام، من حيث الحجم.....37.....	رسمل بباني 9.2.1 : بنية استعمال الفوسفات الخام.....37.....
رسمل بباني 10.2.1 : إنتاج واستهلاك الطاقة .....38.....	رسمل بباني 11.2.1 : المساهمة في نمو الإنتاج الطاقي .....38.....
رسمل بباني 12.2.1 : تطور مصادر الكهرباء المتوفرة حسب المصدر .....38.....	رسمل بباني 13.2.1 : إنتاج واستهلاك الكهرباء .....39.....
رسمل بباني 14.2.1 : إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية .....39.....	رسمل بباني 15.2.1 : تغير عدد السياح حسب الجنسيات .....40.....
رسمل بباني 16.2.1 : تغير نقل السياح حسب فئات النقل .....41.....	رسمل بباني 17.2.1 : تطور عدد المنخرطين حسب القطاع .....42.....
رسمل بباني 18.2.1 : تطور نسبة الولوج .....42.....	رسمل بباني 1.3.1 : تطور معدل النشاط حسب الفئة العمرية .....44.....
رسمل بباني 2.3.1 : معدل النشاط .....45.....	رسمل بباني 2.3.1 : إحداث مناصب الشغل في 2012 .....46.....
رسمل بباني 3.3.1 : تطور بنية الشغل حسب قطاع النشاط .....47.....	رسمل بباني 4.3.1 : تطور حصة البطالة لمدة طويلة لدى الساكنة النشطة العاطلة عن العمل .....48.....
رسمل بباني 5.3.1 : نمو التشغيل والناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .....49.....	رسمل بباني 6.3.1 : تطور نسبة البطالة حسب الفئة العمرية .....50.....

رسم بياني 1.4.1 : مساهمة مجموعات الطلب في نمو الناتج الداخلي الإجمالي. بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	52
رسم بياني 2.4.1 : التطور السنوي للاستهلاك النهائي للأسر وللدخل الوطني الإجمالي المتاح	53
رسم بياني 3.4.1 : التطور الفصلي للاستهلاك النهائي للأسر وللدخل الوطني الإجمالي المتاح	53
رسم بياني 4.4.1 : تطور الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ونفقات تشغيل الخزينة	54
رسم بياني 5.4.1 : تطور الاستثمار	55
رسم بياني 6.4.1 : تطور الأدخار الوطني	55
رسم بياني 1.1.4.1 : تطور القدرة الشرائية للأسر ومحدداتها	57
رسم بياني 1.6.1 : تطور التضخم وأسعار المواد الغذائية المستثناة من مؤشر التضخم الأساسي	63
رسم بياني 2.6.1 : مساهمة المكونات الرئيسية في التضخم	63
رسم بياني 3.6.1 : تطور التضخم والتضخم الأساسي	63
رسم بياني 4.6.1 : تطور التضخم الأساسي وفجوة الناتج غير الفلاحي	63
رسم بياني 1.1.6.1.1 : حصة المواد الغذائية في سلة مؤشر أسعار الاستهلاك وتقلب التضخم	64
رسم بياني 5.6.1 : تطور أسعار السلع التجارية وغير التجارية	65
رسم بياني 6.6.1 : تطور أسعار السلع التجارية والتضخم في البلدان الشريكة	65
رسم بياني 7.6.1 : مساهمة أسعار السلع التجارية وغير التجارية في التضخم الأساسي المؤشرات المتوسطة السنوية	66
رسم بياني 8.6.1 : تطور مؤشر أسعار الاستيراد باستثناء الطاقة ومؤشر أسعار السلع الأساسية غير الطافية	68
رسم بياني 9.6.1 : تطور مؤشرات أسعار الاستيراد	68
رسم بياني 10.6.1 : تطور المؤشر العام داو جونز - يو بي إس للسلع الأساسية ومؤشر أسعار الإنتاج الصناعي	69
رسم بياني 11.6.1 : تطور مؤشر الأسعار العالمية للمواد الطافية ومؤشر أسعار صناعة تكرير النفط	69
رسم بياني 12.6.1 : مساهمة القطاعات الرئيسية في تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي	70
رسم بياني 13.6.1 : تطور أبرز المؤشرات الفرعية لأسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية	70
رسم بياني 1.7.1 : تطور الميزان التجاري	72
رسم بياني 2.7.1 : تطور فاتورة الطاقة وسعر برميل البرنت	73
رسم بياني 3.7.1 : تطور أسعار أبرز المنتجات عند الاستيراد	73
رسم بياني 4.7.1 : أبرز المساهمات في تطور الواردات سنة 2012	73
رسم بياني 5.7.1 : أبرز المساهمات في تطور الصادرات سنة 2012	74
رسم بياني 1.1.7.1.1 : أبرز المواد المصدرة	75
رسم بياني 2.1.7.1.1 : أبرز زيناء المغرب	75
رسم بياني 3.1.7.1.1 : أبرز المواد المستوردة	76
رسم بياني 4.1.7.1.1 : أبرز مزودي المغرب	76
رسم بياني 6.7.1 : مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج	78
رسم بياني 7.7.1 : الموجودات الخارجية الصافية بالأشهر والأيام من واردات السلع والخدمات	78
رسم بياني 8.7.1 : مساهمات أبرز الفروع في الحساب الجاري	78

79	: تطور السحوبات والتسديدات وجاري الدين الخارجي العمومي ..... رسم بياني	9.7.1
79	: تطور أرصدة بنود حساب العمليات المالية ..... رسم بياني	10.7.1
81	: مجموعات الوضع المالي الإجمالي الخارجي ..... رسم بياني إ	1.2.7.1
84	: تطور عجز الميزانية ..... رسم بياني	1.8.1
85	: تطور الموارد العادلة للخزينة ..... رسم بياني	2.8.1
87	: تطور النفقات الإجمالية للخزينة ..... رسم بياني	3.8.1
88	: تطور كتلة الأجر ..... رسم بياني	4.8.1
88	: تطور نفقات المقاصلة ..... رسم بياني	5.8.1
89	: رصيد الميزانية ونفقات المقاصلة ..... رسم بياني إ	1.2.8.1
90	: الرصيد العادي ..... رسم بياني	6.8.1
90	: تطور مخزون متأخرات الأداء ..... رسم بياني	7.8.1
90	: تطور الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر ..... رسم بياني	8.8.1
93	: تطور الدين العمومي ..... رسم بياني	9.8.1
95	: فجوة الناتج غير الفلاحي ..... رسم بياني	1.9.1
95	: الفارق النقدي بالقيمة الحقيقة ..... رسم بياني	2.9.1
97	: الانحراف المطلق للتضخم الربع السنوي ونسبة التضخم الفعلية ..... رسم بياني إ	1.1.9.1
97	: الرسم المروحي ليونيو 2012 ..... رسم بياني إ	3.1.9.1
97	: الرسم المروحي لمارس 2012 ..... رسم بياني إ	2.1.9.1
97	: الرسم المروحي لشتينبر 2012 ..... رسم بياني إ	4.1.9.1
97	: الرسم المروحي لدجنبر 2012 ..... رسم بياني إ	5.1.9.1
98	: الوضعية الهيكيلية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي ..... رسم بياني	3.9.1
99	: تدخلات بنك المغرب ومتوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك ..... رسم بياني	4.9.1
99	: وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي ..... رسم بياني	5.9.1
99	: مساهمة العوامل المستقلة في التغير الشهري للوضعية الهيكيلية للسيولة البنكية ..... رسم بياني	6.9.1
100	: تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك ..... رسم بياني	7.9.1
101	: تطور أسعار الفائدة على القروض حسب الغرض ..... رسم بياني	8.9.1
104	: منحنى العائد في السوق الثانوية لسندات الخزينة ..... رسم بياني	9.9.1
105	: سعر الصرف الخاص بالتحويل ..... رسم بياني	10.9.1
105	: سعر الصرف الفعلي الاسمي وال حقيقي للدرهم ..... رسم بياني	11.9.1
107	: النمو السنوي للمجمع 3 ..... رسم بياني	1.10.1
107	: التطور السنوي لأبرز مقابلات المجمع 3 ..... رسم بياني	2.10.1
108	: تطور التداول النقدي ..... رسم بياني	3.10.1
108	: تطور النقود الكتابية ..... رسم بياني	4.10.1
108	: النمو السنوي للنقود الكتابية وللناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي ..... رسم بياني	5.10.1
109	: تطور التوظيفات خت الطلب ..... رسم بياني	6.10.1

110.....	رسم بياني 7.10.1 : تطور الودائع لأجل .....
110.....	رسم بياني 8.10.1 : مساهمة القطاعات المؤسساتية في نمو الودائع لأجل على أساس سنوي .....
110.....	رسم بياني 9.10.1 : تطور سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية .....
110.....	رسم بياني 10.10.1 : نمو سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية والودائع لأجل .....
112.....	رسم بياني 11.10.1 : النمو السنوي للقروض البنكية .....
112.....	رسم بياني 12.10.1 : التطورات السنوية للقروض البنكية والناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي .....
113.....	رسم بياني 1.1.10.1 : تطور القروض البنكية على أساس سنوي .....
114.....	رسم بياني 3.1.10.1 : القروض المسجلة بالقيم الحقيقة والحد الأدنى بين تقديرات عرض القروض والطلب عليها .....
114.....	رسم بياني 2.1.10.1 : الفرق بين نسبة نمو الطلب ونسبة نمو عرض القروض .....
115.....	رسم بياني 13.10.1 : نمو الفئات الرئيسية للقروض البنكية على أساس سنوي .....
115.....	رسم بياني 14.10.1 : المساهمات في نمو الائتمان .....
116.....	رسم بياني 15.10.1 : تطور القروض المعلقة الأداء وحصتها ضمن مجموع القروض البنكية .....
116.....	رسم بياني 16.10.1 : توزيع القروض حسب القطاعات .....
116.....	رسم بياني 17.10.1 : نمو القروض حسب القطاعات، على أساس سنوي .....
117.....	رسم بياني 18.10.1 : مساهمة الوحدات الاقتصادية في نمو القروض البنكية على أساس سنوي .....
118.....	رسم بياني 19.10.1 : توزيع القروض حسب آجالها .....
118.....	رسم بياني 20.10.1 : النمو السنوي للقروض حسب الأجال .....
118.....	رسم بياني 21.10.1 : تطور أبرز أصناف القروض الموزعة من طرف شركات التمويل .....
118.....	رسم بياني 22.10.1 : بنية القروض الموزعة من طرف شركات التمويل سنة 2012 .....
119.....	رسم بياني 23.10.1 : تطور أبرز أصناف القروض الموزعة من طرف البنوك الحرة .....
119.....	رسم بياني 24.10.1 : بنية القروض الموزعة من طرف البنوك الحرة سنة 2012 .....
119.....	رسم بياني 25.10.1 : تطور أبرز أصناف القروض الموزعة من طرف جمعيات القروض الصغرى .....
119.....	رسم بياني 26.10.1 : بنية القروض الموزعة من طرف جمعيات القروض الصغرى سنة 2012 .....
120.....	رسم بياني 27.10.1 : تطور صافي الاحتياطيات الدولية بالأشهر من الواردات .....
120.....	رسم بياني 28.10.1 : تطور بنية صافي الاحتياطيات الدولية .....
121.....	رسم بياني 1.2.10.1 : المعاملات بالناجز في سوق الصرف .....
121.....	رسم بياني 2.2.10.1 : بيع العملات لأجل .....
121.....	رسم بياني 3.2.10.1 : شراء العملات لأجل .....
122.....	رسم بياني 29.10.1 : تطور الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية .....
124.....	رسم بياني 30.10.1 : نمو سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض .....
124.....	رسم بياني 31.10.1 : تطور مجمع ت.س. 3 ومؤشر ماري .....
125.....	رسم بياني 32.10.1 : سيولة الاقتصاد .....
127.....	رسم بياني 1.11.1 : الأداء السنوي لمؤشرات البورصة .....
127.....	رسم بياني 2.11.1 : تطور أرباح ومؤشرات البورصة حسب القطاعات .....
128.....	رسم بياني 3.11.1 : تطور نسب السعر إلى الأرباح حسب القطاع .....

128.....	: التطور السنوي لرسمة البورصة.....	رسم بياني 4.11.1
129.....	: حجم العاملات .....	رسم بياني 5.11.1
129.....	: التطور الشهري لمعامل السيولة بالنسبة المئوية.....	رسم بياني 6.11.1
129.....	: تطور مدمونة الخزينة.....	رسم بياني 7.11.1
130.....	: منحنى أسعار الفائدة في السوق الأوليةالأمد القصير.....	رسم بياني 8.11.1
130.....	: تطور بنية مدمونة الخزينة حسب الأجال .....	رسم بياني 9.11.1
	.....: تطور المبالغ الجارية لسندات الدين القابلة للتداول 131	رسم بياني 10.11.1
	.....: رصيد الاكتتابات الصافية وتطور الأصول الصافية حسب صنف هيئة التوظيف	رسم بياني 11.11.1
133.....	<b>الجماعي في القيم المنقولة.....</b>	
133.....	: تطور الأصول الصافية حسب أصناف مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة .....	رسم بياني 12.11.1
134.....	: تطور مؤشرات أسعار الأصول العقارية.....	رسم بياني 13.11.1
134.....	: تطور الأسعار حسب الجهات .....	رسم بياني 14.11.1
134.....	: تطور الأسعار حسب المدن.....	رسم بياني 15.11.1
135.....	: التطور السنوي لعدد المعاملات العقارية.....	رسم بياني 16.11.1
135.....	: عدد المبيعات العقارية حسب الأصناف.....	رسم بياني 17.11.1
135.....	: عدد المعاملات العقارية حسب الجهات.....	رسم بياني 18.11.1
135.....	: عدد المعاملات العقارية حسب المدن.....	رسم بياني 19.11.1
149.....	: نسبة إنجاز الأنشطة التي انقضى أجلها والتي تنطوي على مخاطر عالية .....	رسم بياني 1.1.2
150.....	: تقييم نصف نظام المراقبة الداخلية .....	رسم بياني 2.1.2
160.....	: تطور إنتاج الأوراق البنكية الجديدة .....	رسم بياني 1.5.2.2
160.....	: تطور إنتاج القطاع النقديه 2008-2012.....	رسم بياني 2.5.2.2
161.....	: حصة الأوراق البنكية المتداولة مع نهاية دجنبر 2012.....	رسم بياني 3.5.2.2
161.....	: حصة القطع النقدية المتداولة مع نهاية دجنبر 2012.....	رسم بياني 4.5.2.2
161.....	: سحوبات الأوراق البنكية من الشبابيك .....	رسم بياني 5.5.2.2
161.....	: إيداعات الأوراق البنكية في الشبابيك .....	رسم بياني 6.5.2.2
170.....	: التطور السنوي لعوارض الأداء التي لم تتم تسويتها .....	رسم بياني 1.8.2.2
171.....	: الحجم السنوي لاستشارات مكتب القروض .....	رسم بياني 2.8.2.2
172.....	: هرم الأعمار حسب الجنس.....	رسم بياني 1.3.2
191.....	: تطور قيمة الموجودات من الذهب .....	رسم بياني 1.1.3
194.....	: التأثير التضييق للموجودات الخارجية الصافية على السيولة البنكية خلال سنة 2012 ...	رسم بياني 2.1.3
194.....	: تطور نسبة استخدام الرساميل الذاتية .....	رسم بياني 3.1.3
197.....	: التغير الشهري للأوراق البنكية والقطع النقديه المتداولة خلال 2012 ..	رسم بياني 4.1.3
197.....	: تطور مبلغ الاحتياطي الإلزامي .....	رسم بياني 5.1.3
205.....	: تطور النتيجة الإجمالية، والضربة على الشركات والنتيجة الصافية .....	رسم بياني 1.2.3
206.....	: تغير معامل الاستغلال .....	رسم بياني 2.2.3

## فهرس الجداول

4	جدول 1.1.1 : تطور النمو العالمي بالنسبة المئوية.....	1.1.1
7	جدول 2.1.1 : تطور نسبة البطالة بالنسبة المئوية.....	2.1.1
11	جدول 3.1.1 : تطور التضخم في العالم.....	3.1.1
14	جدول 4.1.1 : تطور أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات.....	4.1.1
15	جدول 5.1.1 : خوبلات المهاجرين نحو البلدان النامية.....	5.1.1
22	جدول 1.4.1.1 : تصنيفات الدول الشريكة سنة 2012 .....	1.4.1.1
30	جدول 1.1.2.1 : تطور البنية القطاعية للقيمة المضافة وللتشغل.....	1.1.2.1
35	جدول 1.2.2.1 : الصادرات وفرص الشغل الجديدة بالمهن العالية السبب للمغرب.....	1.2.2.1
40	جدول 1.2.1 : تطور تدفقات السياح حسب المناطق.....	1.2.1
51	جدول 1.3.1 : مؤشرات تكاليف اليد العاملة.....	1.3.1
57	جدول 1.1.4.1 : تطور القدرة الشرائية للأسر ومدداتها.....	1.1.4.1
60	جدول 1.5.1 : التدفقات الاقتصادية والمالية لسنة 2012 .....	1.5.1
62	جدول 1.6.1 : تطور المكونات الرئيسية لمؤشر أسعار الاستهلاك.....	1.6.1
64	جدول 1.1.6.1 : حصة المواد الغذائية في سلة مؤشر أسعار الاستهلاك وتقلب التضخم.....	1.1.6.1
66	جدول 1.2.6.1 : المعدلات الأقصى والأدنى للتضخم المسجلة خلال سنة 2012 في المدن المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك.....	1.2.6.1
66	جدول 2.2.6.1 : تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن.....	2.2.6.1
67	جدول 3.2.6.1 : تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن .....	3.2.6.1
68	جدول 2.6.1 : تطور مؤشرات أسعار الاستيراد .....	2.6.1
70	جدول 3.6.1 : تطور مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية.....	3.6.1
71	جدول 1.7.1 : تطور المكونات الرئيسية لميزان الأداءات.....	1.7.1
86	جدول 1.8.1 : وضعية تحملات وموارد الخزينة .....	1.8.1
96	جدول 1.9.1 : قرارات السياسة النقدية المتعددة منذ 2008 .....	1.9.1
101	جدول 2.9.1 : تطور أسعار الفائدة على القروض.....	2.9.1
102	جدول 3.9.1 : سعر الفائدة على الودائع والحسابات على الدفتر.....	3.9.1
103	جدول 4.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية.....	4.9.1
104	جدول 5.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الثانوية.....	5.9.1
111	جدول 1.10.1 : تطور مكونات الجمجم النقدي 3 .....	1.10.1
112	جدول 2.10.1 : تطور مقابلات الكتلة النقدية 3 .....	2.10.1

121.....	جدول إ 1.2.10.1 : العمليات المنجزة في سوق الصرف
122.....	جدول 3.10.1 : الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية
123.....	جدول 4.10.1 : مجموعات التوظيفات السائلة
125.....	جدول 5.10.1 : معدل سيولة الاقتصاد
130.....	جدول 1.11.1 : تطور مدینونیة الخزينة
132.....	جدول 2.11.1 : الإصدارات السنديّة حسب جهة الإصدار
132.....	جدول 3.11.1 : تطور الديون السنديّة حسب جهة الإصدار
145 .....	جدول 1.1.2 : المنجزات الرئيسيّة للفترة 2010-2012
148 ... 2012-2010	جدول 2.1.2 : أبرز العمليات - الأنشطة التي شملتها مهام الافتراض خلال الفترة 2010-2012
169.....	جدول 3.1.2 : تقييم تدفقات المعطيات التي عالجتها الوحدة المركزية لعوارض الأداء
192.....	جدول 1.1.3 : تغير تأثير الحجم وسعر الصرف على الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية
192.....	جدول 2.1.3 : بنية الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية
192.....	جدول 3.1.3 : توزيع محافظ سندات الاقتراض حسب آجالها
194.....	جدول 4.1.3 : الديون على مؤسسات الائتمان
194.....	جدول 5.1.3 : مكونات القيم المستعقة
195.....	جدول 6.1.3 : سندات المساهمة
196.....	جدول 7.1.3 : المستقررات الجسدية وغير الجسدية
198.....	جدول 8.1.3 : رساميل ذاتية ومثيلاتها
200.....	جدول 1.2.3 : بنية العائدات
201.....	جدول 2.2.3 : فوائد محصلة عن التوظيفات بالعملات الأجنبية
201.....	جدول 3.2.3 : فوائد محصلة على عمليات إعادة التمويل البنكي
205.....	جدول 4.2.3 : تكاليف مالية أخرى
205.....	جدول 5.2.3 : فوائد متوجة على الودائع والالتزامات
211.....	جدول 1.4.3 : توزيع المحافظ حسب طبيعة السندات
213.....	جدول 2.4.3 : الديون على مؤسسات الائتمان
221.....	جدول 1.6.3 : وضعية المؤونات

## فهرس الأطارات

5 .....	إطار 1.1.1 : «الهاوية المالية» في الولايات المتحدة
8 .....	إطار 2.1.1 : التدابير الخاصة بسوق الشغل في منطقة الأورو
16 .....	إطار 3.1.1 : تطور خويّلات المهاجرين على الصعيد الدولي
22 .....	إطار 4.1.1 : تطور التصنيفات السيادية في الدول الشريكة سنة 2012

28.....	: شراكة دوفيل.....	5.1.1
30.....	: تطوير بنية الاقتصاد المغربي.....	1.2.1
35.....	: حصيلة الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي .....	2.2.1
48.....	: النمو وإحداث مناصب الشغل.....	1.3.1
50.....	: حصيلة الخبط الثاني «لمبادرة التشغيل 2009-2012».....	2.3.1
57.....	: القدرة الشرائية للأسر .....	1.4.1
64.....	: حصة المنتجات الغذائية وتقلبات التضخم.....	1.6.1
66.....	: التغير الجغرافي للتضخم.....	2.6.1
69.....	: مؤشرات أسعار الاستيراد.....	3.6.1
75.....	: تطور بنية التجارة الخارجية بين سنتي 2002 و2012 .....	1.7.1
80.....	: تطور الوضع المالي الإجمالي الخارجي في سنة 2011 .....	2.7.1
83.....	: قانون المالية لسنة 2012 .....	1.8.1
89.....	: نفقات المقاومة .....	2.8.1
92.....	: اكتتاب المغرب في خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي .....	3.8.1
97.....	: تقييم توقعات التضخم خلال سنة 2012 .....	1.9.1
113.....	: تباطؤ وتيرة نمو القروض البنكية - تفسير باستعمال نموذج للاختلال .....	1.10.1
121.....	: العاملات في سوق الصرف سنة 2012 .....	2.10.1
153.....	: الإجراءات المتخذة سنة 2012 أو قيد الاعتماد من أجل تعزيز المنظومة الوطنية لكافحة غسل الأموال .....	1.1.2
164.....	: إصدار ورقة بنكية تذكارية من فئة 25 درهم «الذكرى الخامسة والعشرون لتأسيس دار السكة» .....	2.1.2
193.....	: قرارات السياسة النقدية .....	1.1.3
199.....	: التقديم المحاسبي الجديد للمخصصات واسترجاع المؤونات .....	1.2.3

## فهرس الملحقات الإحصائية

229.....	: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.....	جدول م 1
230.....	: تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم .....	جدول م 1.2
231.....	: الناتج الداخلي الإجمالي من حيث القيمة .....	جدول م 2.2
232.....	: تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي .....	جدول م 3.2
233.....	: حساب السلع والخدمات .....	جدول م 4.2
233.....	: الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخفيضه .....	جدول م 5.2
234.....	: الاستثمار والتوفير .....	جدول م 6.2
235.....	: الفلاحة .....	جدول م 7.2

235 .....	: تربية الماشي.....	جدول م 8.2
235 .....	: الصيد البحري .....	جدول م 9.2
236 .....	: مؤشر إنتاج المعادن .....	جدول م 10.2
236 .....	: إنتاج الطاقة .....	جدول م 11.2
236 .....	: إنتاج الطاقة محاسب بالأطنان المعادلة للنفط .....	جدول م 12.2
237 .....	: استهلاك الطاقة .....	جدول م 13.2
237 .....	: الاستهلاك النهائي للطاقة .....	جدول م 14.2
238 .....	: مؤشرات الإنتاج الصناعي .....	جدول م 15.2
239 .....	: السياح الوافدون .....	جدول م 16.2
240 .....	: مؤشرات الشغل والبطالة.....	جدول م 1.3
241 .....	: تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي .....	جدول م 2.3
242 .....	: الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك .....	جدول م 1.4
243 .....	: التضخم .....	جدول م 2.4
244 .....	: التضخم الأساسي.....	جدول م 3.4
245 .....	: مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية.....	جدول م 4.4
245 .....	: تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية.....	جدول م 5.4
246 .....	: مؤشر أسعار الاستيراد .....	جدول م 6.4
246 .....	: تغيرات مؤشر أسعار الاستيراد .....	جدول م 7.4
247 .....	: الرقم الاستدلالي لأنماط الإنتاج الصناعي .....	جدول م 8.4
248 .....	: الميزان التجاري .....	جدول م 1.5
248 .....	: بنية المبادلات التجارية .....	جدول م 2.5
249 .....	: الواردات حسب أبرز المنتجات .....	جدول م 3.5
250 .....	: الصادرات حسب أبرز المنتجات .....	جدول م 4.5
251 .....	: التوزيع الجغرافي للمبادلات .....	جدول م 5.5
252 .....	: ميزان الأداءات.....	جدول م 6.5
253 .....	: وضع الاستثمار الدولي الإجمالي .....	جدول م 7.5
254 .....	: وضعية موارد وحملات الخزينة .....	جدول م 1.6
255 .....	: بيان تطور الموارد العادمة للخزينة.....	جدول م 2.6
256 .....	: تقديرات الميزانية العمومية.....	جدول م 3.6
257 .....	: سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسورة من طرف بنك المغرب بالدرهم .....	جدول م 1.7
258 .....	: تطور سوق الصرف.....	جدول م 2.7
259 .....	: تطور السيولة البنكية .....	جدول م 3.7
260 .....	: تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية .....	جدول م 4.7
261 .....	: سعر الفائدة في السوق النقدية في 2012 .....	جدول م 5.7
261 .....	: أسعار الفائدة المطبقة على الودائع .....	جدول م 6.7

262.....	: سعر الفائدة المتوسط المرجح للحسابات والأذينات لأجل ثابت في 2012	7.7
263.....	: السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بالزيادة.....	8.7
264.....	: معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول.....	9.7
264.....	: معدلات الفائدة المطبقة على السندات الصادرة في سوق سندات الاقتراض.....	10.7
265.....	: أسعار الفائدة المدينية.....	11.7
265.....	: العدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان.....	12.7
266.....	: المؤشرات الرئيسية النقدية .....	1.8
267.....	: الجموعات النقدية .....	2.8
268.....	: مجتمعات التوظيفات السائبة.....	3.8
269.....	: مقابلات المجمع م 3.....	4.8
270.....	: الاحتياطيات الدولية الصافية.....	5.8
271.....	: الديون الصافية على الإدارة المركزية.....	6.8
272.....	: ديون على الاقتصاد.....	7.8
273.....	: ديون على قطاعات الاقتصاد.....	8.8
274.....	: التزامات بقاه قطاعات الاقتصاد.....	9.8
275.....	: التوزيع الفصلي للقروض حسب الأجل وحسب فروع النشاط.....	10.8
276.....	: حساب حصيلة شركات القروض الصغرى .....	11.8
277.....	: حساب حصيلة شركات التمويل.....	12.8
278.....	: حساب حصيلة البنوك الحرة.....	13.8
279.....	: ديون الشركات المالية الأخرى على الوحدات المؤسساتية غير المالية.....	14.8
280.....	: انتظار السوق بين البنوك.....	15.8
280.....	: الاكتتابات في أذينات الخزينة بالزيادة.....	16.8
281.....	: المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالزيادة.....	1.9
282.....	: المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول.....	2.9
282.....	: إصدارات سندات الدين القابلة للتداول.....	3.9
283.....	: سوق سندات الاقتراض .....	4.9
284.....	: مؤشرات البورصة .....	5.9
285.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية.....	6.9



الإيداع القانوني : 2013 MO 2247

رد مك : 978-9981-873-65-0

رد مد : 2028-5418





